د. مهند النداوي

الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات

العربي للنشر والتوزيع



الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات

د. مهند عبدالواحد النداوي

الكتاب: الاتحاد الأفريقي وتسويه المنازعات

"دراسه حاله الصومال"

المؤلف: د. مهند عبد الواحد النداوي

الطبعة الأولى : 2015

رقم الإيداع: 2014/17996

الترقيم الدولي: 6-200-319-977-978

الغلاف: محمد السيد

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

email: info@alarabipublishing.com.eg

www.alarabipublishing.com.eg

....

بطاقة فهرسة

كاظم، عبد الواحد

فشل الاتحاد الافريقى / عبد الواحد كاظم . – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2014

- ص؛ سم. تدمك 9789773192006

1- المنظمات الافريقية

أ- العنوان

341,249

الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات

"دراسة حالة الصومال"

د. مهند عبدالواحد النداوي

2015


تصوير
أحمد ياسين
@Ahmedyassin90
@Ahmedyassin90

المقدمة

كان تحقيق الوحدة الأفريقية حلم يراود الكتاب والمفكرين الأفارقة منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وقد ارتبط ذلك الحلم بتبني العديد من المشاريع الوحدوية التي كانت تهدف بالأساس إلى تخليص الإنسان والشعوب الأفريقية من الرق والعبودية، وتكوين كيانهم الخاص بهم. وبعد نجاح العديد من الشعوب الأفريقية في تحرير دولهم من الاستعمار الغربي آنذاك في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، سعوا إلى العمل على نقل الحلم الأفريقي إلى واقع ملموس، عبر الشروع في تأسيس تنظيم إقليمي (منظمة الوحدة الأفريقية) في ستينات القرن العشرين.

ومنذ نهايات العقد الأخير من القرن العشرين شهدت القارة الافريقية تزايد حدة المنازعات المسلحة في العديد من الدول الأفريقية، واتخاذها أبعاداً خطيرة على الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، مما أثر سلباً في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القارة. وعليه، سعى القادة الافارقة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وتحديداً في عام 2002، الى الاعلان عن تأسيس تنظيم أفريقي جديد عرف باسم الإتحاد الأفريقي، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي، فضلاً عن تحقيق أهداف عدة، من أبرزها، تحقيق السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول والشعوب الأفريقية، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل الأفريقي على صعيد القارة ككل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الإتحاد الأفريقي قد تأسس في بدايات القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي كانت العديد من الدول الأفريقية تواجه، حزمة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مما أثر سلباً في تحقيق التنمية والتقدم في القارة الأفريقية. وعليه، برزت أهمية دراسة دور الإتحاد الأفريقي في تسوية

المنازعـات، فالإتحـاد الأفريقـي أراد أن يكـون منظمـة قاريـة تختلـف في أهـدافها ومبادئهـا ومهامهـا وأجهزتهـا عـن منظمـة الوحـدة الأفريقيـة، لا سـيما في مجـال منـع وإدارة وتسـوية المنازعات.

ولقلة المصادر التي تناولت المنظمة القارية الجديدة، فقـد أرتأينـا دراسـتها، وإبـراز أهميتهـا وفاعليتها في تحقيق الأهداف والمبادئ التي نادت بها، لا سيما في مجال تسوية المنازعات.

وللأهميـة التـي تحتلهـا الصـومال في المحيطـين الأفريقـي والعـربي، ولخطـورة الوضـع في الصـومال، لاسـيما عـلى الصـعيد السـياسي والأمنـي، فسـيتم دراسـتها بوصـفها أنموذجـا لدراسة الحالة.

الفصل الأول

الإتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات

توطئة

شهدت القارة الأفريقية منذ بدايات القرن العشرين، بروز رؤى وأفكار عدة للوحدة الأفريقية. وقد أسهمت تلك الرؤى والأفكار، في عقد العديد من المؤتمرات التي مهدت لتطور فكرة الوحدة الأفريقية[•]، وبروز تنظيمات في القارة الأفريقية. كان من ابرزها، تأسيس الاتحاد الافريقي منذ البدايات الاولى للقرن الحادي والعشرين، ودورها في ايجاد آلية جديدة لتسوية المنازعات الافريقية.

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الأول إلى تناول الدراسة وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي.

المبحث الثاني: الية الاتحاد الافريقي في تسوية المنازعات.

[•] للمزيد حول اولى المؤتمرات التي اسهمت في نشوء فكرة الجامعة الافريقية ينظر:

د. عبدالملك عودة، فكرة الوحدة الافريقية (القاهرة: دار النهضة العربية، ب. ت)، ص ص 27_56. و. جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة احمد فؤاد، مراجعة د.عبدالملك عودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، 1971)، ص ص 469_470، 545_546. و. حلمي شعراوي، افريقيا: قضايا التحرر والتنمية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1981)، ص ص 29_30، 41_42.


@Ahmedyassin90

شهد النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، متغيرات عدة، كان من أبرزها، انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبروز ظاهرة العولمة، وما تبعها من نتائج أثرت في شكل النظام السياسي الدولي. إذ برزت قوة عظمى واحدة وهي الولايات المتحدة الأميركية كقوة مهيمنة على النظام السياسي الدولي، فضلا عن تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبروز دور اكبر للتكتلات الأخرى كحلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والمنازعات سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الإقليمي والدولي، لا سيما في دول عالم الجنوب[1].

وقد أسهمت تلك المتغيرات، لا سيما التي أثرت في القارة الأفريقية، والتي من أهمها، تضائل الاهتمام الدولي بشؤون القارة الأفريقية، مما انعكس سلباً على حجم المساعدات التي كانت تتلقاها القارة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، بالانخفاض أو التوقف في بعض الأحيان، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الداخلة للقارة، وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها، وانتشر الفقر في أجزاء واسعة من دول القارة الأفريقية، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والمنازعات والحروب الأفريقية، وأدت إلى فقدان القارة لقدرتها على السيطرة الأمنية، وتسوية المنازعات الأفريقية، لا سيما على الصعيد الداخلي[2].

---

[1]. للمزيد ينظر: مارك ويبر، الدولة واكتساب كيان الدولة، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت واخرون (ابو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص ص 35 - 39. و. زبغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 7 – 11، 181 - 183. و. روجيه غارودي، حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها، ترجمة عزت صبحي، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص ص 5 - 11، 43 - 44.

[2]. ينظر في اثر المتغيرات على القارة الأفريقية:

د. محمود ابو العينين، أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، ص ص 290 - 310. ود. حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص ص 45 - 62. ود. خيري عبدالرزاق جاسم، الإتحاد الأفريقي (النشأة-الهيكلية-التحديات)، في: الإتحاد الأفريقي والمنظمات الوظيفية _ الاقليمية في أفريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية،2007)، ص ص 7 - 10.

مع الإخفاقات التي منيت بها منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1963_2001)• على صعد عدة، والتي من ابرزها:

أ: **على الصعيد الأمني والسياسي:**

في مجال مؤتمرات القمة: واجهت المنظمة الكثير من المشكلات في مجال عقد مؤتمرات القمة. منها، عدم التزام العديد من رؤساء الدول والحكومات بحضور اجتماعات مؤتمرات القمة، واكتفوا بإرسال ممثلين عنهم. من جهة أخرى حدوث أزمات عدة بخصوص تحديد مكان انعقاد مؤتمرات القمة. إذ لم يحدد الميثاق مكاناً بذاته لانعقاد المؤتمرات، مما كاد يعطل انعقاد مثل هذه المؤتمرات أو يؤخر انعقادها. كما حدث حين تقرر عقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا عاصمة غانا في الأول من ايلول/سبتمبر عام 1965، وذلك عندما رفضت بعض الدول الأفريقية عقد المؤتمر في غانا بحجة عدم التزام غانا بمبادئ الميثاق، وتقرر عقد مؤتمر القمة في كمبالا عاصمة أوغندا في حزيران/يونيو عام 1971، إلا إن حدوث انقلاب في أوغندا في كانون الثاني/يناير عام 1971، أدى إلى عقد مؤتمر القمة في أديس أبابا[1].

في مجال تسوية المنازعات: من المبادئ التي نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وهذا أدى إلى فشل المنظمة في تسوية الكثير من المنازعات الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي. إذ إن المنظمة لم تحاول إدانة أي انقلاب، ولم تتدخل في أي نزاع مسلح ذي طابع غير دولي عبر سنوات عملها[2]. من جهة أخرى، التأييد الكامل للحكومات الموجودة في السلطة بغض النظر عن

•. وقع رؤساء الدول والحكومات الافريقية على ميثاق اديس ابابا في في اثيوبيا في 28 ايار/مايو من عام 1963، والذي تمخض عنه تاسيس منظمة الوحدة الافريقية. وقد تضمن الميثاق من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة آنذاك. ينظر: د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1964)، ص ص 54-55. ود. كريمة عبدالرحيم حسن، منظمة الوحدة الافريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية (بغداد: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1978)، ص ص 22- 23.

[1]. د. عبدالله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997)، ص 437.

[2]. جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص 112. ود. المدني الازهري، (محاضرة)، الولايات المتحدة الافريقية: الرؤية وسبل تفعيل الاليات، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 2005، ص ص 11- 12.

كيفية وصولها إلى سدة الحكم[1]. فضلا عن عدم توافر منظمة الوحدة الأفريقية على آلية مناسبة لتسوية المنازعات بين الدول الأفريقية، مما أسهم في إخفاق المنظمة في تسوية العديد من المنازعات بين الدول الأفريقية[2].

وهذا أدى إلى إن تصبح أفريقيا القارة الأولى في أعداد اللاجئين في العالم. إذ أشار تقرير دولي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن أفريقيا احتلت في عام 1998 المرتبة الأولى (لأول مرة منذ عام 1989) بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث عدد الحروب والمنازعات، وان 50% من المنازعات المسلحة في العالم تقع في أفريقيا، ومن بين (22) مليون لاجئ في العالم، هناك في الأقل (8) مليون لاجئ أفريقي، فضلاً عن ملايين من النازحين داخل دولهم[3].

ب: على الصعيد الاقتصادي:

على الرغم من كون المنظمة نجحت في وضع الأسس للتكامل الاقتصادي، عبر تبني خطة عمل لاجوس في عام 1980*، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية عام

---

1. د. احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الافريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008، ص ص 131- 132.

2. ينظر: غراهام ايفانز و. جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 556.

وللمزيد حول اخفاقات المنظمة في تسوية المنازعات ينظر: جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص ص 112- 114. و. احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص ص 117- 134.

3. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001،ص 45.

رغم تشابه الاسباب التي تؤدي للنزوح واللجوء، إلا أن هناك فرقاً واضحاً بين الفئتين. فاللاجئ يترك موطنه لنفس الظروف والأسباب المذكورة، إلا أنه يتعدى حدود دولته وينتقل الى دولة أخرى، بينما يتنقل النازح في داخل حدود دولته. See: Ahmed Osman Mohamed, What is Internal Displacement, www.crifsd.com/articles/nzo7.pdfKhartoum/Sudan, 2006, pp. 1 - 2.

* قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والذي عقد في العاصمة النيجيرية لاجوس في نيسان/ابريل عام 1980، إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2000،ولتحقيق ذلك تقرر وضع خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس 1980_2000، من اجل تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وإنشاء مجموعات اقتصادية على أساس إقليمي شامل، من اجل التنمية الاقتصادية لقارة أفريقيا. للمزيد من التفاصيل ينظر:

قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية 1963_1983، (مصر: وزارة الخارجية، 1985)، ص ص 764- 823. و. انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991، ص 20.

1990**، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بمقتضى معاهدة ابوجا[1**]، فضلا عما تم انجازه من هياكل مؤسسية وآليات للاتصال والتخطيط والتنفيذ، إلا أن المنظمة لم تحقق نجاحاً ملموساً في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه اغلب دول القارة، ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها[2]. فبالنسبة لنصيب القارة الأفريقية من التجارة العالمي، فقد تناقصت أهميتها عبر العقود السابقة. فبينما كانت صادرات القارة تمثل قرابة (3,1)% من إجمالي صادرات العالم عام 1955، انخفضت حصتها من التجارة العالمية لتصل إلى (1)% فقط في تسعينات القرن العشرين[3]. كما قدرت ديون أفريقيا في عام 2000 قرابة (330) مليار دولار. وقدرت الديون الخارجية بأكثر من (80)% من إجمالي الناتج المحلي. كما نبهت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في عام 1999، من إن (16) دولة افريقية تعاني نقصاً في الغذاء. وقد بلغ عدد الموتى في الصومال (كونها دراسة حالة) نتيجة الجوع في نيسان/ابريل لعام 1999 قرابة (100) ألف شخص[4].

وقد اسهمت تلك المتغيرات مع الاخفاقات التي منيت بها منظمة الوحدة الافريقية، في تنامي اتجاهات سياسية وفكرية لدى الأفارقة، تدعو لتطوير المؤسسات الوحدوية الأفريقية، سواء بتفعيل المؤسسات القائمة، أم بإقامة مؤسسات أخرى، مع ضرورة تدعيم

** اعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مؤتمراً مشتركاً في المدة ما بين (6_12) شباط/فبراير من عام 1990، ضم المنظمات غير الحكومية الأفريقية، وممثلي الحكومات، والوكالات التابعة للامم المتحدة، تحت عنوان " المؤتمر الدولي للمشاركة الشعبية في عملية الانعاش الاقتصادي والتنمية الأفريقية". وقد خرج المؤتمر بالميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية، والذي تبنته منظمة الوحدة الأفريقية.
د. احمد يوسف القرعي، ابعاد المشاركة في الاتحاد الافريقي: في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د.محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001)، ص 64.

*** وقعت (5) دول افريقية على اتفاقية" ابوجا " لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، في الثالث من حزيران/يونيو من عام 1991، التي أصبحت بعد اكتمال التصديق عليها في 12 ايار/مايو عام 1994، جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تكونت المعاهدة من ديباجة و(106) مادة موزعة على اثنتين وعشرين فصلاً.

See: Treaty Establishing the African Economic Community, Abuja, Nigeria, 3 June 1991, PP. 1- 65 www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/AEC_treaty_1991.pdf.

[2]. د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية (بغداد: مطبعة الرشاد، 1975)، ص ص 409- 410. و. سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل افريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة، ترجمة نهاد جوهر (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2002)، ص ص 35_36.

[3]. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002_2003، القاهرة، 2003، ص 252.

[4]. د. عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية: بين الامل والحذر، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، مصدر سابق، ص ص 174-175.

التعاون بين الدول الأفريقية ليس فقط على المستوى السياسي، وإنما أيضا على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي[1].

وعليه، سنتناول مؤتمرات تأسيس الإتحاد الأفريقي في المطلب الأول. ومن ثم نتناول أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي في المطلب الثاني. إما المطلب الثالث، فسنعمد إلى دراسة أجهزة الإتحاد الأفريقي، مركزين بصورة خاصة على أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات.

---

[1]. ايمن السيد شبانة، الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، مصدر سابق، ص 111.

المطلب الأول: مؤتمرات تأسيس الإتحاد الأفريقي

أسهمت مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بدور مهم في تأسيس الإتحاد الأفريقي، عبر الاتفاق على أقرار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وهو ما سيتم تناوله على وفق الأتي:

أولا: قمة سرت الأولى:

دعا الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في الجزائر في المدة ما بين (12_14) تموز/يوليو من عام 1999، إلى عقد دورة استثنائية في ليبيا في ايلول/سبتمبر من عام 1999، لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية في العالم، ومناقشة الاستعدادات المطلوبة للمحافظة على مصادر القارة الأفريقية وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أطار ظاهرة العولمة. وعلى هذا الأساس، صدر القرار AHG/DEC.140 (XXXV) ، بشأن عقد دورة استثنائية في ليبيا وفقا للمادة (5) من النظام الداخلي لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات[1].

وعليه، عقدت القمة الاستثنائية غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية للمدة ما بين (8_9) ايلول/سبتمبر من عام 1999. وقد طرحت ليبيا في القمة مشروعين حول الوحدة الأفريقية: **الأول**: تناول ميثاق "الولايات المتحدة الأفريقية" * والمكون آنذاك من (13) مادة.

الثاني: مشروع اتحاد كونفدرالي بين الدول الأفريقية[2].

---

[1]. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Fifth of OAU/ Third Ordinary Session of AEC, Algiers, Algeria, 12-14 July 1999, PP. 22 – 23.
www.africa.union.org/root/au/documents/dicision/hog/9HOGAassembly1999.pdf.

* ذكر شعار " الولايات المتحدة الأفريقية " لأول مرة على لسان ماركوس جارفي في عام 1924 في احدى قصائده التي عنوانها " تحية للولايات المتحدة الأفريقية ".
ينظر: مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006_2007 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2007)، ص 15.

[2]. ينظر: د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في أفريقيا: نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 69. ود. عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، مصدر سابق، ص ص 167- 169.

وقد أسفرت مناقشات رؤساء الدول والحكومات، عن إصدار بيان أطلق عليه "إعلان سرت". وعبر قراءة نص الإعلان، يتبين انه وضع نقاط عدة شكلت دوافع عقد القمة الاستثنائية، من أبرزها، جعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر فاعلية حتى تتواكب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل القارة وخارجها، واستلهام مبادئ الوحدة والانتماء الأفريقي والتي استرشد بها الآباء المؤسسون تجسيداً للوحدة والتلاحم فيما بين الدول والشعوب الأفريقية يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية، ومعرفة وإدراك كافة التحديات التي ستواجه القارة الأفريقية وشعوبها والتصدي لها، ومعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجديد في أفريقيا، فضلا عن العزم إلى وضع حد للمنازعات الأفريقية التي تعد عقبة رئيسة في سبيل تنفيذ برامج التنمية والتكامل فيما بين الدول الأفريقية[1].

وانطلاقاً من ذلك، أسفر "إعلان سرت" عن إصدار قرارات وتوصيات عدة، من أهمها، تأسيس الإتحاد الأفريقي وفقاً للأهداف الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. فضلا عن الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، عبر تقصير مدة تنفيذ معاهدة ابوجا، وضمان التأسيس السريع لجميع المؤسسات التي نصت عليها المعاهدة. وتقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيزها• بوصفها دعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والإتحاد الأفريقي المرتقب. فضلاً عن تفويض مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة، لا سيما إعداد نص قانون تأسيس الإتحاد

[1]. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government, Sirte, Libya, 8-9 September1999, pp. 1-2.
www.africa-union.org/docs_au government/decision/sirte_declaration_1999.pdf

•. عرفت القارة الأفريقية تكتلات اقتصادية شملت اغلب دول القارة الأفريقية، ومن اهمها:
أ. تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) ب. السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(COMESA)
ت. منظمة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) ث. الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)
ج. مجموعة شرق أفريقيا (EAC) ح. الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)
خ. الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD).
See: Regional Economic Communities. www.africa-union.org/root/au/RECs.htm
و: تجمع الساحل والصحراء ودول الكوميسا (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص ص 5 وما بعدها.

الأفريقي مع الأخذ بنظر الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، على إن يقدم مجلس الوزراء تقريره إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر القمة الأفريقي لأجراء اللازم، وان تسعى الدول الأعضاء لاستكمال التصديق بحلول ايلول/سبتمبر من عام 2000 حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي في عام 2001، وذلك في قمة غير عادية تعقد في مدينة سرت الليبية[1].

وتنفيذاً لمقررات سرت الاستثنائية، قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأعداد مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، بجانب بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا. إذ تمت دراسته في عدد من الاجتماعات[2]:

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين في أديس أبابا للمدة (17_21) نيسان/ابريل من عام 2000.

- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين في طرابلس للمدة (27_30) ايار/مايو من عام 2000.

- المؤتمر الوزاري في المدة (21 ايار/مايو_ 2 حزيران/يونيو) من عام 2000.

ثانيا: قمة لومي:

عقدت منظمة الوحدة الأفريقية الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مدينة لومي بتوغو في المدة ما بين (10_12) تموز/يوليو من عام 2000. وقد عرض على المؤتمر مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا[3]. وقد سعى الوفد المصري إلى إدخال تعديلات على مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتم الأخذ بها، وهي[4]:

---

[1]. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government , op. cit., pp. 2 - 3

[2]. احمد حجاج، الإتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية: رؤية مقارنة، في:الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 93. ود. جمال عبدالناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص ص 306 - 307.

[3]. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session/ Fourth Ordinary Session of the African Economic, Lome, Togo, 10-12 July 20002000.pdf www.africa-union.org/root/au/documents/dicisions/hog/10hogAssembly

[4]. احمد حجاج، مصدر سابق، ص ص 93 - 94.

- تعديل المادة (4/ح) من مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، والذي يجيز للإتحاد الأفريقي التدخل في الدول الأعضاء في ثلاث حالات فقط وهي، جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- تعديل المادة (25) من المشروع، بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن لغات عمل الإتحاد الأفريقي.

- إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية.

وهكذا، تم إقرار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي واعتماده قانوناً رسمياً للإتحاد في 11 تموز/يوليو من العام 2000[1]، بتوقيع (27) دولة افريقية على مشروع القانون، وهي كلاً من: الجزائر، بنين، بوركينافاسو، بوروندي، أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، تشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالي، مالاوي، النيجر، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيراليون، السودان، توغو، وزامبيا[2].

وقد تكون القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي من ديباجة و(33) مادة، تتناول أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي، وأجهزته، ومقره، ولغات عمله، فضلا عن دخول القانون التأسيسي حيز النفاذ، وتفسيره، والعضوية، وإمكانية تعديل ومراجعة القانون التأسيسي، وكما مبين في الملحق (1).

ثالثا: قمة سرت الثانية:

دعت ليبيا إلى عقد قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة سرت في عام 2001، طبقا لمقررات "إعلان سرت" عام 1999.

---

[1]. see: AHG/DEC.143(XXXVI), Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session, op. cit., p. 45.

[2].List of Countries whish have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, 28/01/2002.

www.africa.union.org/root/au/doucuments/treaties/list/constitutive%20act%2of%20the%20african%20union.pdf.

وعلى هذا الأساس، عقدت القمة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية يومي (1_2) اذار/مارس من عام 2001. وكان من أهم مقررات القمة الاستثنائية، إعلان قيام الإتحاد الأفريقي عبر الإرادة الجماعية للدول الأعضاء، فضلا عن كون الشروط القانونية المطلوبة لدخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ هي (30) يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق من قبل ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية (أي 36 من أصل 53 دولة)، فضلا عن اتخاذ ما يلزم من قرارات، وإعداد مشاريع البروتوكولات اللازمة المتصلة بأجهزة ومؤسسات الإتحاد الأفريقي، لكي تتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات[1].

وقد بلغت الدول الأفريقية الموقعة على القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي بعد انعقاد قمة سرت الثانية (53) دولة افريقية*، بينما بلغت الدول التي صدقت على القانون التأسيسي (27) دولة افريقية[2].

وقد صرح الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في مدينة طرابلس بليبيا في المدة ما بين (22_26) شباط/فبراير من عام 2001 "انه بعد قمة سرت الأولى وقمة لومي وقمة سرت الثانية فأن الإتحاد الأفريقي سيأخذ طريقه ليحل بالتدرج محل منظمة الوحدة الأفريقية...."[3].

[1]. Decisions Adopted by the Fifth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of States and Government of the OAU/AEC, Sirte, 1-2 March 2001, p. 1.
www.au2002.gov.za/docs/key_OAU/sirterep.htm

* تعد المغرب البلد الأفريقي الوحيد الذي ليس عضوا في الإتحاد الأفريقي، بعدما انسحب من منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984، اثر حصول الجمهورية العربية الصحراوية والمتمثلة في جبهة البوليساريو، على دعوة وتأييد العديد من الدول الأفريقية الأعضاء للحصول على عضوية المنظمة. ومع ذلك فان للمغرب وضعا خاصا داخل الإتحاد الأفريقي من ناحية الاستفادة من جميع الخدمات المتاحة لجميع أعضاء الإتحاد الأفريقي من المؤسسات التابعة لها، ويشارك المندوبون المغربيون ايضا في وظائف الإتحاد المهمة. See: David Bamford, OAU Considers Morocco Readmission, BBC News, 8 July 2001.
www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1428796.htm.

[2]. List of Countries whish have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, op. cit.

[3]. نقلا عن: د. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الامريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 160- 161.

وفي 26 نيسان/ابريل من عام 2001، أودعت نيجيريا (الدولة رقم 36) وثائق مصادقتها على القانون التأسيسي، وعليه دخل الإتحاد الأفريقي حيز التنفيذ في 26 ايار/مايو من عام 2001[1].

رابعا: قمة لوساكا:

عقدت منظمة الوحدة الأفريقية دورتها السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في لوساكا عاصمة زامبيا في المدة ما بين (9_11) تموز/يوليو من عام 2001. وقد اكتسبت القمة الأفريقية أهمية خاصة، إذ تم الإعلان رسمياً عن قيام الإتحاد الأفريقي بعد (39) عاماً من عمر منظمة الوحدة الأفريقية (1963_2001)، وكان من أهم مقررات قمة لوساكا، القرار (AHG/DEC.1(XXXVII)، والخاص بالإتحاد الأفريقي. إذ تضمن، حث جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتفويض الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بان يقوم بالمشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء بهدف العمل على وضع الخطوط الأساسية للشروع في عمل أجهزة الإتحاد الأفريقي، بما في ذلك إعداد مشروع النظام الداخلي للأجهزة، فضلا عن العمل إلى إشراك المنظمات الأفريقية غير الحكومية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، في صياغة وتنفيذ برامج الإتحاد الأفريقي، ودمج الجهاز المركزي لالية منع وادارة وتسوية المنازعات [•]، كأحد اجهزة الاتحاد الافريقي، وعد الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في منظمة الوحدة الأفريقية، وآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف والمبادئ الواردة في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتفويض الأمين العام بان يقوم بالمشاورات اللازمة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية كافة، بغية إعداد بروتوكول جديد يحدد العلاقة بين الإتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن إجراء الدراسات بمساعدة

---

[1]. List of Countries whish have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, op. cit.

[•]. بعد تزايد حدة المنازعات الأفريقية على الصعيد الداخلي، وعدم فاعلية لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، سعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى إنشاء آلية فاعلة لتسوية المنازعات . وقد تم التوصل إلى شكل الآلية، عندما أعلن في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، إثناء انعقاد الدورة التاسعة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في المدة ما بين (28-30) حزيران من عام 1993، عن إنشاء آلية داخل منظمة الوحدة الأفريقية تعمل على منع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا.

See: Assembly of Heads of State and Government, Twenty-Ninth Ordinary Session, Cairo, 28-30 june 1993 , pp. 10 - 16.

www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/3Hog Assembly1993.pdf

الخبراء لتحديد الطرائق البديلة لتمويل أنشطة وبرامج الإتحاد، واتخاذ التدابير اللازمة لانتقال الأصول والالتزامات إلى الإتحاد الأفريقي وفق المادة (33) من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وان تكون المدة الانتقالية سنة واحدة بعد اتخاذ القرار[1].

خامسا: قمة دوربان:

عقدت القمة الأفريقية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في المدة ما بين (9_11) تموز/يوليو من عام 2002. وقد أعلن في القمة، ولادة الإتحاد الأفريقي رسمياً بانعقاد الدورة الأولى للإتحاد الأفريقي. وقد ناقشت القمة الأولى للإتحاد، عدداً من المسائل المهمة، إلا أنها ركزت بشكل أساس على المسائل المتعلقة بالإتحاد الأفريقي وآلياته، لا سيما قرار القمة بإنشاء مجلس السلم والأمن (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الاول)[2].

وعبر ما تقدم، يتبين إن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، سواء العادية أم الاستثنائية، أسهمت بدور مهم في تأسيس الإتحاد الأفريقي، ليكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية التي استمرت قرابة (39) عاماً.

---

[1]. See: Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Seventh Ordinary Session/ Fifth Ordinary Session of the AEC, Lusaka, Zambia, 9-11 July 2001, pp. 4_10.
www.africa-union.org/root/au/ducuments/decisions/hog/11hogAssembly2001.pdf.

[2]. see: Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declaration, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/audecis.htm.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي•

إن للإتحاد الأفريقي أهداف يرمي إلى تحقيقها، كما إن له مبادئ يقوم عليها. وقد أشار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي في ديباجته، إلى إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وضعوا في الحسبان الأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية•• وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية•••[1].

وعلى هذا، سنتناول أهداف الإتحاد الأفريقي ومبادئه كلاً على حدة:

أولا: أهداف الإتحاد الأفريقي:

أشار القانون التأسيسي إلى إن الأهداف المتوخاة من الإتحاد الأفريقي، تكمن في (14) هدفاً عاماً[2]. وسنعمد إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات أساسية، هي:

1. **في الجانب السياسي والأمني:**

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يرمي إلى تحقيق الوحدة والتضامن فيما بين الشعوب الأفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها

•. الفارق بين الأهداف والمبادئ تكمن، في ان الأهداف تكون الغايات التي تعمل المنظمة على تحقيقها والسعي اليها. أما المبادئ فهي تمثل ما يجب على المنظمة وأعضائها مراعاته في سبيل تحقيق هذه الغايات. فالهدف اذن يمثل الغاية النهائية التي تطمح اية منظمة الى تحقيقها، بينما المبدأ يمثل توجيهات او تعليمات يجب احترامها ومراعاتها. على انه في بعض الأحيان قد يصعب التمييز بين الهدف والمبدأ.
ينظر: د. جمال عبدالناصر مانع، مصدر سابق، ص ص 181- 182.

••. ينظر: المادة (3)، من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية 1963_1983، مصدر سابق، ص ص 744 - 745.
و.OAU CHARTER, Addis Ababa, 25 May 1963 , pp. 3 - 4
www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/OAU_charter_1963.pdf.

•••. ينظر:المادة الثالثة والفقرة الاولى من المادة الرابعة من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية
Treaty Establishing the African Economic Community, op. cit, p. 7 - 8.

[1]. ينظر: الديباجة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

[2]. ينظر: المادة الثالثة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

واستقلالها، فضلا عن تعزيز مواقف إقليمية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

2. **في الجانب الاقتصادي والتقني:**

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يرمي إلى تحقيق أهداف عدة في الجانب الاقتصادي والتقني، عبر التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتهيئة الظروف الملائمة لتمكين القارة الأفريقية من اخذ دورها المناسب في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة وتكامل الاقتصاديات الأفريقية، فضلا عن تنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من اجل تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي، والتعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات، ولا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا.

3. **في الجانب الإنساني:**

تتمثل أهداف الإتحاد الأفريقي في الجانب الإنساني في، تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الحسبان ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[•] والمواثيق الأخرى ذات الصلة، وتعزيز التعاون في جميع النشاط البشري، فضلاً عن العمل للقضاء على الأوبئة وتعزيز الصحة في القارة.

[•]. تم إقرار الميثاق من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثامنة عشر التي عقدت في نيروبي بكينيا في عام 1981.

See: African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, Kenya, June 1981. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/BanjuCharter.pdf

ثانيا: مبادئ الإتحاد الأفريقي:

أشار القانون التأسيسي إلى إن المبادئ التي يعمل الإتحاد الأفريقي عليها، تكمن في (16) مبدأ عاماً[1]. وسنعمد إلى تقسيمها إلى مجموعتين:

1. **في الجانب السياسي والأمني:**

أشار القانون التأسيسي إلى إن المبادئ التي يقوم عليها الإتحاد، تتمثل في، المساواة بين الدول الأعضاء، واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، ووضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء، مع عدم تدخل أية دولة عضو في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى، والتعايش السلمي فيما بينها، مع حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة الأمن والاستقرار، واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال التخريبية، فضلا عن إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للدول الأعضاء، وتعزيز الاعتماد على الذات في إطار الإتحاد.

2. **في الجانب الاجتماعي / الإنساني:**

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يعمل وفقاً، لمبدأ مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الإتحاد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز العدالة الاجتماعية، واحترام قدسية الحياة البشرية.

---

[1]. ينظر: المادة الرابعة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

ثالثا: العلاقة بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي:

عبر الاطلاع على الأهداف والمبادئ التي أشار إليها كل من، ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والقانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي*، يتبين انه على الرغم من التوافق والتشابه فيما بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي في بعض الفقرات. إلا إن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، سعى إلى طرح أهداف ومبادئ جديدة. وتنبع أهميتها، من كونها تعكس التغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي من جهة، والأولويات التي سيضعها الإتحاد الأفريقي في أجندته فيما يتعلق بالعمل الأفريقي المشترك من جهة أخرى[1]. ويمكن ملاحظتها في الجوانب الآتية:

1. **في الجانب السياسي والأمني:**

أولى القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي أهمية خاصة من التعاون السياسي والأمني تفوق ما كان عليه في منظمة الوحدة الأفريقية، كما أشارت إلى ذلك المادتين الثالثة والرابعة من القانون التأسيسي، منها، تعزيز المواقف الإقليمية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالقارة وشعوبها والدفاع عنها، ووضع سياسة دفاعية مشتركة، وإدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

كما جاء إقرار القانون التأسيسي حق التدخل كأهم إضافة وردت في مبادئ الإتحاد الأفريقي، إذ أجاز القانون التأسيسي، حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد الأفريقي لإعادة الأمن والاستقرار.

---

* لم يتم المقارنة بين كلا من، أهداف ومبادئ الجماعة الاقتصادية الأفريقية والإتحاد الأفريقي، كون الأولى نشأت في مدة قصيرة من تأسيس الإتحاد الأفريقي مما ادى إلى عدم تمكينها من تحقيق الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الجماعة الاقتصادية الأفريقية من جهة، ولكونها عدت جزءاً لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومن الإتحاد الأفريقي من جهة اخرى.

[1]. رانية حسين خفاجة، الإتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسيرة الإتحاد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002، ص 147. ود. عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، مصدر سابق، ص 183.

2. في الجانب الاقتصادي:

سعى الإتحاد الأفريقي إلى ايلاء أهمية للجوانب الاقتصادية عبر تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية وتكامل الاقتصاديات الأفريقية، وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من اجل التعجيل بتكامل القارة الاقتصادي والتحقيق التدريجي لأهداف الإتحاد.

3. في الجانب الاجتماعي والإنساني:

سعى الإتحاد الأفريقي إلى الاهتمام بالشعوب الأفريقية عبر تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب، ومشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الإتحاد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، واحترام قدسية الحياة البشرية.

المطلب الثالث: أجهزة الإتحاد الأفريقي

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يتكون من (9) أجهزة رئيسة:

1. مؤتمر الإتحاد (الجمعية) 2. المجلس التنفيذي 3. برلمان عموم أفريقيا

4. محكمة العدل 5. اللجنة (المفوضية) 6. لجنة الممثلين الدائمين

7. اللجان الفنية المتخصصة 8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

9. المؤسسات المالية.

وأية أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها[1]، مما أدى إلى إنشاء **مجلس السلم والأمن***. وعلى هذا، سنعمد إلى تناول أجهزة الإتحاد الأفريقي، مركزين بصورة خاصة على أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات.

---

[1]. ينظر، الفقرة (1_2)، من المادة الخامسة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

* سوف يتم تناول مجلس السلم والأمن في المبحث الثاني من الفصل الاول، وذلك لضرورات منهجية تتعلق بالدراسة.

أولا: مؤتمر الإتحاد (الجمعية):

عمدت الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي إلى ايلاء أهمية خاصة لمؤتمر الإتحاد، كونه يمثل الجهاز الأعلى للإتحاد[1]. وفي الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التي عقدت في مدينة دوربان في عام 2002، تم إقرار النظام الداخلي للمؤتمر[2].

1. تشكيل المؤتمر:

يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول[3].

ويتولى رئيس الدولة أو الحكومة الذي يتم انتخابه من بين الدول الأعضاء على أساس التناوب، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة مع (14) نائباً للرئيس يتم انتخابهم على أساس التوزيع الجغرافي[4].

2. انعقاد المؤتمر:

ينعقد مؤتمر الإتحاد مرة واحدة في السنة في دورة عادية[5]، وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب من الرئيس أو أية دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء[6].

ومنذ القمة الرابعة للإتحاد الأفريقي التي عقدت في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني/يناير من عام 2005، قرر الإتحاد الأفريقي عقد مؤتمر الإتحاد مرتين في السنة (الأولى في كانون الثاني/يناير والثانية في تموز/يوليو)[7].

---

1. ينظر: الفقرة (2)، من المادة السادسة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.
2. Rules of Procedure of the Assembly of the Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002. www.au.2002.gov.za/docs/summit_Council/assemrop,pdf.
3. Article (3), Ibid, p. 5.
4. Article (15), paragraph (1), Ibid, p. 8.
5. Article, (7), Ibid, p. 5.
6. Article (11), paragraph (1), Ibid, p. 7.
7. Fourth ASSEMBLY/AU/DEC.63(IV), Assembly of the Africa Union, Ordinary Session, Abuja, Nigeria, 30-31 January 2005, pp. 13_14. www.africaunion.org/root/au/Documents/Decisions/hog/Decisions_Abuja_jan_2005.pdf.

ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي الدول الأعضاء كافة[1]. ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وان تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وذلك في المسائل الموضوعية. إما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا فيتم بالأغلبية البسيطة[2].

3. سلطات ومهام المؤتمر:

يعد المؤتمر الجهاز الأعلى للإتحاد الأفريقي، وعليه عهدت إليه سلطات ومهام عدة، من أهمها، تحديد السياسات المشتركة للإتحاد، ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الإتحاد وضمان الالتزام بها، وتسريع عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقارة، والبت في طلبات الحصول على عضوية الإتحاد، واعتماد ميزانية الإتحاد والأشراف المباشر على المسائل المالية للإتحاد، وإنشاء أي جهاز من أجهزة الإتحاد، وإنشاء اللجان الفنية المتخصصة والوكالات ومجموعات العمل المؤقتة حسبما تراه مناسبا، وتعيين وإقالة كلاً من، رئيس ونائب وأعضاء المفوضية* وقضاة محكمة العدل الأفريقية، وانتخاب رئيس ونائب رئيس المؤتمر، واتخاذ القرارات بشأن التقارير والتوصيات الصادرة من الأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد وبشأن عقد اجتماعات المؤتمر، وتعديل القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتحديد هيكل ومهام المفوضية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن انه يجوز للمؤتمر تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي جهاز من أجهزة الإتحاد.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، فأن من مهام وسلطات المؤتمر، اتخاذ القرار بشأن التدخل في أية دولة عضو في الإتحاد الأفريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو بناء على طلب من الدول الأعضاء لاستعادة السلام والأمن، فضلا عن تقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي ومجلس السلم

---

[1] Article (6), Rules of Procedure of the Assembly of the Union, op. cit., p. 5.

[2] Article, (18), Ibid, p. 10.

* أشار النظام الداخلي للمؤتمر، إلى انه من المستحسن ان يكون انتخاب أعضاء اللجنة (المفوضين) من قبل المجلس التنفيذي وفقا لاحكام المادة (2/9) من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي .

See. Article (4), paragraph (m), Ibid, p. 3.

والأمن حول إدارة المنازعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى وتحقيق السلام، بالإضافة إلى تحديد العقوبات التي يجب فرضها على أية دولة عضو في حالة انتهاكها المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي[1].

ثانيا: المجلس التنفيذي:

مع مراعاة أحكام القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي، لا سيما المادة (12)[2]، قامت الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، إثناء انعقاد الدورة الأولى للإتحاد الأفريقي، إلى إقرار النظام الداخلي للمجلس التنفيذي[3].

1. تشكيل المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء[4]. ويكون دورات المجلس التنفيذي برئاسة وزير الخارجية أو أية سلطة مختصة تتولى بلاده رئاسة المؤتمر، مع (3) نواب ينتخبون على أساس جغرافي[5].

2. انعقاد المجلس التنفيذي:

ينعقد المجلس التنفيذي مرتين في دورتين عاديتين من كل عام[6]، وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيس المجلس التنفيذي أو أية دولة عضو وبالتشاور مع رئيس

---

1 Article (4), paragraph (1-2), Ibid, pp. 2_4.

2. ينظر: المواد (10_ 14)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

3 Rules of Procedure of the Executive Council, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit-Council/repexec.pdf

4 Article (3), Ibid, p. 2.

5 Article (16), paragraph (1), Ibid, p. 8.

6 Article (8), paragraph (1), Ibid, p. 5.

المؤتمر وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء[1]. ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي الدول الأعضاء[2]. ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وان تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وذلك في المسائل الموضوعية. أما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا فيتم بالأغلبية البسيطة[3].

3. سلطات ومهام المجلس التنفيذي:

إن للمجلس التنفيذي مهام عدة، من أبرزها، انتخاب المفوضين الذين يتم تعيينهم من قبل مؤتمر الإتحاد، وانتخاب أعضاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق ورفاه الطفل ورئيس وأعضاء المجلس التنفيذي، والنظر في ميزانية الإتحاد ورفعها للجمعية العامة للنظر فيها، وتعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي الإقليمي والبنك الأفريقي وغيرها من المؤسسات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وتحديد سياسات التعاون بين الإتحاد الأفريقي وشركائها وضمان إن تكون جميع الأنشطة المتعلقة بأفريقيا متماشية مع أهداف الإتحاد، وتقديم التوصيات بشان التقارير الصادرة من الأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد، وإقامة اللجان المتخصصة ومراقبتها وتوجيه أنشطتها، والنظر في النظام الإداري واللوائح التنظيمية والموارد المالية للمفوضية وتقديمها إلى المؤتمر لاعتمادها، كما يجوز للمجلس التنفيذي تفويض أي من مهامه وسلطاته إلى اللجان الفنية المتخصصة.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، يعمل المجلس التنفيذي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بشان القرارات المتخذة من قبل مؤتمر الإتحاد، ومراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي اعتمدت من قبل المؤتمر، وتنسيق ومواءمة سياسات وأنشطة الإتحاد في المجالات الأمنية، وتحديد القضايا التي يتعين تقديمها إلى المؤتمر للتصويت عليها من اجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا[4].

---

[1] Article (12), paragraph (1), Ibid, p. 7.

[2]. Article (7), Ibid, p. 5.

[3]. Article (19), Ibid, pp. 9 - 10.

[4]. Article (5), Ibid, pp. 2 - 4.

ثالثا: برلمان عموم أفريقيا:

نص القانون التأسيسي، على إنشاء برلمان عموم أفريقيا وذلك لمشاركة الشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة[1]. وفي قمة سرت الاستثنائية المنعقدة في ليبيا في اذار/مارس من عام 2001، تم إقرار البروتوكول الخاص بإنشاء برلمان عموم أفريقيا، الذي دخل حيز التنفيذ في 14 كانون الاول/ديسمبر من عام 2003[2].

1. تشكيل برلمان عموم أفريقيا:

نص البروتوكول، انه خلال المدة الانتقالية يتألف البرلمان من عدد متساو من البرلمانيين من الدول الأعضاء، على أن تمثل كل دولة خمسة أعضاء من بينهم امرأة واحدة في الأقل*، وان يعكس التمثيل البرلماني تنوع الآراء السياسية في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر[3]. وينتخب أعضاء البرلمان أو يعينون من بين أعضاء البرلمانات الوطنية أو أية أجهزة تداولية أخرى للدول الأعضاء. ومدة ولاية أعضاء البرلمان تتزامن مع مدة ولايته في البرلمان

---

[1]. ينظر: المواد (5/ج، 17)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

[2] List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, 22/6/2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20the%20pan%20africa%20parliament.pdf.

وفي الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الأفريقي والمنعقد في أديس ابابا في المدة ما بين (1-3) شباط/فبراير من عام 2009، تقرر مراجعة البروتوكول المتعلق ببرلمان عموم أفريقيا.

See: AU/DEC.223 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 1-3 February 2009, p. 30.

www.africa.union.org/root/au/conference/2009/jan/summit_jan_2009/doc/conference/assembly%20Au%20dec%20208_240%20.pdf.

* تم افتتاح الدورة الأولى لبرلمان عموم أفريقيا في 18 اذار/مارس من عام 2004. وكان عدد الأعضاء قد بلغ (202) عضو مثلوا (41) دولة من الدول الـ(53) الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. ثم ازداد العدد في البرلمان ليبلغ (265) عضو مثلوا جميع الدول الأعضاء.

See: The Pan Africa Parliament.

www.africa-union.org/root/au/organs/pan_african_parliament_en.htm.

[3] See: Article (4), Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, Sirte. Libya, 2March 2001, p. 4.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_pan african_parliament.pdf

الوطني في بلاده أو أي جهاز تداولي آخر[1]. ويتم انتخاب رئيس البرلمان و(4) نواب للرئيس يمثلون مناطق أفريقيا، بالاقتراع السري، ويشترط حصوله على الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المصوتين. وتكون مدة ولاية الرئيس والنواب هي نفس مدة ولاية البرلمان الوطني أو أي جهاز تداولي آخر[2].

2. انعقاد برلمان عموم أفريقيا:

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين على الأقل في السنة. وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب ثلثي أعضاء البرلمان أو مؤتمر الإتحاد أو المجلس التنفيذي، بموجب إشعار خطي موجه إلى رئيس البرلمان[3]. ويكون النصاب القانوني لصحة انعقاد البرلمان من الأغلبية البسيطة. ويكون لكل عضو صوت واحد. ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع، فان تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين وذلك في المسائل الموضوعية. أما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك أذا كانت مسألة ما تعد إجرائية أم لا، فيتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة. وفي حالة وجود عدد متساو من الأصوات، فان صوت رئيس البرلمان هو المرجح[4].

3. سلطات ومهام برلمان عموم أفريقيا:

تكون سلطات برلمان عموم أفريقيا استشارية، بما في ذلك، مناقشة ميزانية البرلمان والجماعة الاقتصادية الأفريقية وتقديم التوصيات قبل إقراره من قبل المؤتمر، والعمل على تنسيق القوانين فيما بين الدول الأعضاء، والترويج لبرامج وأهداف الإتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الأفريقية في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات والإجراءات والبرامج الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات البرلمانية في أفريقيا، فضلاً عن الأداء للوظائف الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من بروتوكول برلمان عموم أفريقيا.

---

[1] Article (5), paragraph (1,3), Ibid, p. 4.

[2] Article (12), paragraph (1-3), Ibid, pp. 6 - 8.

[3] Article (14), paragraph (2-3), Ibid, p. 8.

[4] Article (12), paragraph (11-12), Ibid, p. 8.

وتم في مؤتمر القمة الأفريقي الرابع والمنعقد في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني/يناير من عام 2005، الاتفاق على ان يكون مقر البرلمان يقع في جنوب أفريقيا (ميدراند) بدلا من اديس ابابا في اثيوبيا.

See: AU.DEC.64 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 15.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فان برلمان عموم أفريقيا يعمل إلى دراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، سواء بمبادرة منه، أم بناء على طلب من المؤتمر، أو أي جهاز آخر تابع للإتحاد، وتقديم التوصيات التي يراها مناسبة، فضلا عن تقديم التوصيات التي تهدف للمساهمة في تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي، ومن ضمنها تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، والتنبيه للتحديات التي تواجه عملية التكامل في أفريقيا[1].

رابعا: محكمة العدل وحقوق الإنسان:

نص القانون التأسيسي إلى إنشاء محكمة عدل تابعة للإتحاد الأفريقي، على أن يتم تحديد النظام الأساسي للمحكمة وتشكيلها ومهامها ضمن بروتوكول خاص[2]. وعلى هذا الأساس، تم إصدار بروتوكول إنشاء محكمة العدل في موبوتو في 11 تموز/يوليو من عام 2003[3]، والذي دخل حيز التنفيذ في 11 شباط/فبراير من عام 2009[4].

وفي القمة الحادية عشر للإتحاد الأفريقي والمنعقدة في شرم الشيخ في المدة ما بين (30حزيران/يونيو_1تموز/يوليو) من عام 2008، اقر الإتحاد الأفريقي اعتماد بروتوكول الدمج بين محكمة العدل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب*، باسم

---

[1] Article (11), Ibid, p. 6.

[2]. ينظر: المادة (18)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

[3] See: Protocol of the Court of Justice of the African Union, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20the%20african%20Court f%20Justic%20maputo.pdf.

[4]. List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol of the Court of Justice of the African Union, 10/07.2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20the%20 african%20Courtf%20Justic%20maputo.pdf.

* اعتمد البروتوكول الخاص بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في القمة الأفريقية الرابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو في التاسع من حزيران/يونيو عام 1998. ودخل حيز التنفيذ في 25 كانون الثاني/يناير من عام 2004.

See: Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Establishment of an African Court on Human and Peoples' Rights, Ouagadougou, Burkina Faso, 10 June 1998.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/african Court human rights.pdf..

"محكمـة العـدل وحقـوق الإنسـان" بهـدف ترشـيد مؤسسـات الإتحـاد الأفريقـي وتفـادي الازدواجية في العمل[1]، على أن يـدخل البروتوكـول حيـز التنفيـذ بعـد (30) يومـاً مـن إيـداع وثائق التصديق من قبل (15) دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي[2].

1. تشكيل محكمة العدل وحقوق الإنسان:

تتألف المحكمة من (16) قاضياً من رعايا الدول الأعضاء، على أن لا يكون هناك قاضيان مـن رعايا دولة واحدة، وان تكون كل منطقة من مناطق أفريقيا الخمس ممثلة من قبل ثلاثة قضـاة، ما عدا غرب أفريقيا فتكون ممثلة بـ(4) قضاة[3]. ويتم انتخاب القضاة من قبل المجلس التنفيذي عن طريق الاقتراع السري، وبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، عـلى أن يـتم تعيينـهم مـن قبـل مـؤتمر الإتحاد[4]، لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لمرة واحدة فقط[5].

2. تكوين المحكمة:

تتكون محكمة العدل وحقوق الإنسان من قسمين[6]:

---

[1]. See: AU/DEC.196(XI), Assembly of the African Union, Eleventh Ordinary Session, Sharm El-Sheikh, Egypt, 30June_1July 2008,p. 13, www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/june/summit/dec/assembly%20decisions%20193-207.pdf.

[2]. لم يدخل البروتوكول حيز التنفيذ لغاية شباط/فبراير 2012 بسبب تصديق ثلاث دول فقـط عـلى البروتوكـول وهما كل من ليبيا ومالي وبوركينا فاسو من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي.
See: List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, 07/02/2012.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20statute%20african%20Court%20justic.pdf.

[3]. Article (3), paragraph (1-3), protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, Adopted by the Eleventh Ordinary Session of the Assembly, Sharm El-Sheikh, Egypt, 1 July 2008,p. 10.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20merged%20Court.pdf.

[4]. Article (7), paragraph (1-2), Ibid, p. 11.

[5]. Article (8), paragraph (1), Ibid, p. 11.

[6]. Article (16-17),Ibid, p. 14.

الأول: قسم الشؤون العامة: وتتكون من (8) قضاة. وتكون مختصة للنظر في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة (28) من النظام الأساسي لمحكمة العدل، باستثناء الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب.

الثاني: قسم حقوق الإنسان: وتتكون من (8) قضاة. وتكون مختصة للنظر في القضايا المختصة بحقوق الإنسان والشعوب.

وفي الحالتين، يكون النصاب القانوني للنظر في القضية (5) قضاة[1]. وفي حالة كون القضية المعروضة ذات صفة مزدوجة، تكون إحالة القضايا إلى المحكمة بكامل هيئتها[2]، ويكون النصاب القانوني للنظر في القضية (9) قضاة[3].

وتتخذ القرارات بأغلبية القضاة الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يكون للقاض الذي يرأس الجلسة الصوت الراجح[4].

وقرارات المحكمة ملزمة للطرفين. وفي حالة عدم امتثال طرف للحكم الصادر من المحكمة، تحيل المحكمة القضية إلى مؤتمر الإتحاد، التي يجب على الأخيرة أن تبت في التدابير التي يتعين اتخاذها لتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة[5].

3. سلطات ومهام محكمة العدل وحقوق الإنسان:

يكون اختصاص المحكمة النظر في جميع القضايا والمنازعات القانونية المقدمة إليها، التي تتعلق بتفسير وتطبيق كل من، القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وجميع المعاهدات والصكوك القانونية المعتمدة من قبل الإتحاد، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته*، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشان حقوق المرأة في

---

[1]. Article (21), paragraph (2-3), Ibid, p. 15.

[2]. Article (18), Ibid, p. 14.

[3]. Article (21), paragraph (1), Ibid, p. 15.

[4]. Article (42), Ibid, p. 22.

[5]. Article (46), paragraph (1,4),Ibid, pp. 23 – 24.

* تم اقرار الميثاق من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي عقدت في اديس ابابا في المدة ما بين (9-11) تموز/يوليو من عام 1990.

See: African Charter on the Rights and Welfare of the Child, Addis Ababa, Ethiopia. July 1990.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/A.%20C.%20on%20the%20right%20and%20welf%20of%20child.pdf.

أفريقيا[**]، أو أية وثيقة قانونية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، وأية مسألة من مسائل القانون الدولي، وجميع الاتفاقيات المعقودة فيما بين الدول الأعضاء، أو مع الإتحاد الأفريقي. فضلاً عن بيان طبيعة ومدى الضرر الذي يلحق بالإتحاد نتيجة لخرق التزام دولي.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، فان اختصاص المحكمة ينصب في النظر في جميع المنازعات التي تنشأ فيما بين الدول الأعضاء، أو بينها وبين أجهزة الإتحاد، والمقدمة إليها وفق النظام الأساسي للمحكمة. فضلاً عن النظر في الوقائع التي تثبت أنها تشكل خرقاً لالتزام دولة تجاه دولة عضو، أو تجاه الإتحاد الأفريقي[1].

4. الكيانات المؤهلة لإحالة القضايا والمنازعات إلى المحكمة:

إن الكيانات التي يحق لها إحالة القضايا والمنازعات إلى المحكمة هي[2]:

الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي الموقعة على النظام الأساسي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان. الجمعية والبرلمان والأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد والمعتمدة من قبل المؤتمر. الموظف العضو في الإتحاد الأفريقي.

[**] تم اقرار البروتوكول اثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للإتحاد الأفريقي في موبوتو في المدة ما بين (10-12) تموز/يوليو من عام 2003.

See: Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20rights%20of%20women.pdf.

[1]. Article (28), protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, op. cit., pp. 17 - 18.

[2] Article (29), paragraph (1), Ibid, p. 18.

خامسا: اللجنة (المفوضية):

أشار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، إلى إن المفوضية هي الأمانة العامة للإتحاد، ومسؤولية تحديد هيكل المفوضية ومهامها ونظمها يقع على عاتق المؤتمر[1]، وعليه، تم في مؤتمر القمة الأفريقي الأول للإتحاد الأفريقي في عام 2002، وضع النظام الأساسي للمفوضية[2].

1. تشكيل المفوضية:

تتألف المفوضية من الرئيس ونائب الرئيس و(8) مفوضين من مواطني الدول الأعضاء[3]، ويتم انتخابهم من قبل المجلس التنفيذي على أن يحصل على ثلثي عدد الأصوات عند انتخابهم[4]. ومدة عضوية أعضاء المفوضية (4) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لولاية ثانية فقط[5].

2. انعقاد المفوضية:

تعقد المفوضية اجتماعاتها في المقر الرئيس للإتحاد، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في المكاتب الأخرى التابعة للإتحاد[6].

3. الحقائب الوزارية للمفوضية:

تكون الحقائب الوزارية للمفوضية على النحو الآتي[7]:

---

1. ينظر: المادة (20)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

2 Statutes of the Commission of the African Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/statutes.pdf.

3 Article (2), Ibid, p. 1.

4 Article (16), paragraph (2), Ibid, p. 10.

5 Article (10), paragraph (1), Ibid, p. 8.

6. Article (5), Ibid, p. 5.

7. Article (12), paragraph (1), Ibid, pp. 8 - 9.

أ. السلام والأمن ب. الشؤون السياسية ت. البنية التحتية والطاقة ث. الشؤون الاجتماعية ج. تنمية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا

ح. التجارة والصناعة خ. الاقتصاد الريفي والزراعة د. شؤون اقتصادية.

4. سلطات ومهام المفوضية:

تعد المفوضية الهيئة الرئيسة للإتحاد. وتقوم بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون التأسيسي، والبروتوكولات الملحقة بها. وتؤدي دوراً مركزياً في إدارة الإتحاد الأفريقي، لأنها تمثل من بين أمور أخرى، الإتحاد الأفريقي وتدافع عن مصالحه، وتعد الخطط الإستراتيجية والدراسات للنظر فيها من قبل المجلس التنفيذي، والتنسيق بين البرامج والسياسات العامة للإتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الإتحاد للمؤتمر والمجلس التنفيذي والبرلمان، والعمل كحارس للقانون التأسيسي والبروتوكولات الملحقة بها والمعاهدات والقرارات التي اعتمدها الإتحاد وتلك التي ورثها عن منظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن تنسيق ورصد تنفيذ قرارات أجهزة الإتحاد، وإدارة موارد الميزانية والموارد المالية.

أما فيما يخص تسوية المنازعات، فان للمفوضية دور مهم في تسوية المنازعات، لا سيما رئيس المفوضية (وهو ما سيتم تناوله في مجلس السلم والأمن)، عبر اتخاذ الإجراءات في الحالات التي يفوضها مؤتمر الإتحاد والمجلس التنفيذي، ومن ضمنها، مكافحة الجريمة الدولية والإرهاب، ومساعدة اللاجئين والنازحين إثناء المنازعات، فضلاً عن ضمان تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وتقديم الدعم التشغيلي لمجلس السلم والأمن[1].

---

[1]. Article (3), paragraph (1-2), Ibid, pp. 2 - 4.

سادسا: لجنة الممثلين الدائمين:

مع مراعاة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بالمادة (21)[1]، قامت الدول الأعضاء أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الأول في دوربان في عام 2002، بوضع النظام الداخلي للجنة الممثلين الدائمين[2].

وتتكون من الممثلين الدائمين المعتمدين لدى الإتحاد الأفريقي وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء[3]. ولها سلطات ومهام عدة، أهمها، إنها تعد هيئة استشارية للمجلس التنفيذي، وتكون مسؤولة في النظر في المسائل المتصلة بالبرامج والمشاريع التابعة للإتحاد الأفريقي، لا سيما المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم التوصيات بشأنها إلى المجلس التنفيذي[4].

سابعا: اللجان الفنية المتخصصة:

تتكون من الوزراء أو كبار المسؤولين المعينين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم وتكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي. واهم اللجان التي نص عليها القانون التأسيسي آنذاك (7) لجان[5].

وفي القمة الثانية عشر للإتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير من عام 2009، تقرر إعادة هيكلة اللجان الفنية المتخصصة لتبلغ (14) لجنة، من ضمنها، لجنة الدفاع والسلامة والأمن، ولجنة اللاجئين والمشردين داخلياً[6].

---

1. ينظر: المواد (5، 21)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

2. Rules of Procedure of the Permanent Representatives Committee, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002. www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/reprep.pdf.

3. Article (3), Ibid. pp. 1 - 2.

4. Article (4), paragraph (1-2), Ibid, pp. 2 - 3.

5. ينظر: الفقرة (1، 3)، من المادة (14)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

6. See: AU.DEC.277 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., p. 34.

ومن أهم سلطات ومهام كل لجنة، إعداد مشاريع وبرامج الإتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي، ومتابعة وتقييم القرارات الصادرة عن أجهزة الإتحاد، والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها اللجان[1].

ثامنا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

أشار القانون التأسيسي، إلى إن المجلس تعد هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. وان مؤتمر الإتحاد يقوم بتحديد مهام المجلس وتشكيله وسلطاته[2].

وفي القمة الثالثة للإتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (6_8) تموز/يوليو من عام 2004، تم تبني مشروع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC)[3].

ومن أهم مهام المجلس، القيام بإجراء الدراسات وتقديم التوصيات لأجهزة الإتحاد الأفريقي، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز الشراكة بين الإتحاد الأفريقي ومؤسسات المجتمع المدني[4].

تاسعا: المؤسسات المالية:

نص القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يتكون من المؤسسات المالية الآتية[5]:

- المصرف المركزي الأفريقي.

---

1. ينظر: المادة (15)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.
2. ينظر: المادة (22)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.
3. See: ASSEMBLY/AU/DEC.48 (III), Assembly of the African Union, Third Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 6_8 July 2004, p. 22.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/assm/assembly decision-final.pdf
4. Article (7), Statutes of the Economic , Social and Cultural Council of the African Union, pp. 7 - 8.
5. ينظر: المادة (19) , من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

- صندوق النقد الأفريقي.

- المصرف الأفريقي للاستثمار.

وهذه المؤسسات تتطلب بروتوكولات خاصة تحدد نظمها ولوائحها.

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الرابع للإتحاد الأفريقي والمنعقد في ابوجا في كانون الثاني/يناير من عام 2005، تقرر أن تكون المؤسسات المالية موجودة في[1]:

- المصرف المركزي الأفريقي _ المنطقة الغربية _ (ابوجا_نايجيريا).

- صندوق النقد الأفريقي _ المنطقة الوسطى _ (ياوندي _ الكاميرون).

- المصرف الأفريقي للاستثمار _ المنطقة الشمالية _ (طرابلس _ ليبيا).

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر للإتحاد الأفريقي والمنعقد في أديس أبابا في عام 2009، تقرر اعتماد البروتوكول المتعلق بالمصرف الأفريقي للاستثمار، من اجل تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية عبر الاستثمار في مشاريع التنمية بما يتماشى مع أهداف الإتحاد الأفريقي[2].

وعبر ما تقدم، يتبين إن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، حدد ستة أجهزة لها دور في منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية:

1. **مؤتمر الإتحاد:** يكون للمؤتمر الدور الأساس في تسوية المنازعات، كونه يعد الجهاز الأعلى للإتحاد الأفريقي، وله سلطة اتخاذ القرارات بشأن التدخل في أية دولة عضو في الإتحاد.
2. **المجلس التنفيذي:** يقوم بتسوية جميع المنازعات وتنفيذ القرارات الخاصة بإدارة ومنع المنازعات بناء على توصية المؤتمر.
3. **برلمان عموم أفريقيا:** له سلطات استشارية، بما في ذلك مناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، والتنبيه للتحديات التي تواجه القارة.

---

[1]. AU/DEC.64 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 15.

[2] . See: Protocol on the African Investment Bank, Adopted by the Twelfth Ordinary Session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia, 4th February 2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20african%20investment%20bank.pdf.

4. **محكمة العدل وحقوق الإنسان:** عبر النظر في جميع المنازعات التي تحال إليها وفق النظام الأساسي للمحكمة، وإصدار الإحكام الملزمة للطرفين المتنازعين بشان أي نـزاع ذا طبيعة قانونية يحال إلى المحكمة.
5. **المفوضية:** إن للمفوضية، ولا سيما رئيس المفوضية، لـه دور مهـم في تعزيـز وصـون السـلم والأمـن والاسـتقرار في أفريقيـا، عـبر التوسـط قبـل وإثنـاء انـدلاع المنازعـات وبعدها، وتقديم الدعم لمجلس السلم والأمن.
6. **مجلس السلم والأمن:** والذي له الدور الأساس في تسوية المنازعات، كونه الآلية التي يعتمد عليها الإتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمـن في القـارة، وهـو مـا سـنتناوله فيما بعد.

عاشراً: العلاقة بين أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي:

عبر الاطلاع على الهيكل التنظيمي لكل من منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي*، يتضح انه على الرغم من التشابه فيما بين بعض أجهـزة منظمـة الوحـدة الأفريقيـة والإتحـاد الأفريقي، عبر سعي الإتحاد الأفريقي إلى محاكاة الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحـدة الأفريقيـة في بعض أجهزتها، مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي والمفوضية. إلا أن الإتحاد الأفريقي عمـل إلى تطوير الهيكل التنظيمي لهُ، ليتجاوز ما رافق الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية مـن إخفاق في انجاز الأهداف والمبادئ التي نص عليها الميثاق، ولدعم عمليـة التحـول في المنظمـة القارية من جهة أخرى، عبر الآتي:- سعى القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، إلى زيـادة عـدد الأجهزة الرئيسة. فبينما لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقيـة سـوى أربعـة أجهـزة رئيسـة•. فـان القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي نص على إنشاء تسعة أجهـزة رئيسـة، وأيـة أجهـزة مهمـة أخرى يقرر مؤتمر الإتحاد إنشائها.

---

* لم يتم المقارنة مع الهيكل التنظيمي للجماعـة الاقتصـادية الأفريقيـة، كـون الأخـيرة لم تنشـأ جميـع أجهزتهـا المنصوص عليها في معاهدة ابوجا من جهة، ولكون أجهزة الإتحاد الأفريقي عدت مكملة لما نصت عليه معاهدة ابوجا من أجهزة الجماعة الاقتصادية الأفريقية من جهة أخرى.

•. وهي كل من: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الـوزراء، الامانـة العامـة، ولجنـة الوسـاطة والتوفيـق والتحكيم.

ينظر: المادة (7)، من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، قـرارات وتوصـيات وبيانـات منظمـة الوحـدة الافريقيـة 1963_1983، مصدر سابق، ص745.

و. OAU CHARTER, op. cit., p. 5

- عمل الإتحاد الأفريقي إلى أعطاء دور اكبر لبعض الأجهزة قياساً بمنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما في مجال تسوية المنازعات كما في مجلس السلم والأمن (وهو ما سيتم تناوله لاحقا)، والأجهزة الأخرى المشار إليها سابقاً. وفي مجال تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار مبادرة "النيباد"•• كما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- عمل الإتحاد الأفريقي إلى استحداث أجهزة لم تكن موجودة أصلا ضمن الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتحديداً، برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل وحقوق الإنسان، والمؤسسات المالية.

وعبر ما تقدم، يتبين أن تأسيس الإتحاد الأفريقي مر بمراحل عدة. ففي بادئ الأمر، أسهمت مؤتمرات القمة الأفريقية الاستثنائية والعادية لمنظمة الوحدة الأفريقية، في وضع الخطوط الأساسية للإتحاد الأفريقي، لا سيما بعد صدور القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي. ثم أسهمت مؤتمرات القمة للإتحاد الأفريقي، بدءاً من القمة الأولى في عام 2002، في استكمال بناء أجهزة الإتحاد الأفريقي وتطويرها.

وعلى الرغم من كون الإتحاد الأفريقي عمل إلى اقتباس بعضاً من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، سواء فيما يتعلق بأهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي، أم عبر أجهزة الإتحاد. إلا إن الإتحاد عمل إلى اعتماد أهداف ومبادئ عدة، فضلا عن إنشاء أجهزة جديدة تابعة للإتحاد الأفريقي، وتطوير عمل أجهزة الإتحاد. كل ذلك من اجل محاولة تفادي الإخفاقات التي أصابت منظمة الوحدة الأفريقية في سنوات عملها (1963_2001)، ولمواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت على الساحتين الأفريقية والدولية، فضلا عن المضي قدماً في تحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة.

••. إذ تزامن تأسيس الإتحاد الأفريقي مع الإعلان عن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ" النيباد ". وتنبع اهمية النيباد من كونه يعد بمثابة الخطة التفصيلية لعملية تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي في مجال التنمية، والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

ينظر: عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 265- 267.

وللمزيد من التفاصيل حول مبادرة النيباد ينظر:

The New Partnership of Africa's Development (NEPAD).
WWW.NEPAD.ORG/HOME/LONG.COM

و. كريس لاندزبيرج، الافرو عربية الجديدة: اجندات جنوب أفريقيا الأفريقية والعربية والشرق أوسطية، سلسلة محاضرات الامارات 121 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص 18- 29.

وقد عبر عن ذلك الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بقوله "إن الإتحاد الأفريقي سيساهم في إمكانية وحدة أفريقيا التي ستلعب دوراً هاماً في جميع المحافل الدولية في ظل تطورات العالم وتكتلاته وفي ظل العولمة. هذه الظاهرة الجديدة التي يجب أن يكون لأفريقيا دورها البارز فيها بطريقة ايجابية حتى تتمكن من وضع قواعد وأسس جديدة تخدم قضايا القارة وتحقق مصالح أبنائها، وان لا تترك العولمة لعبة في أيدي الدول الكبرى تسخرها لخدمة أغراضها فقط"[1].

في حين أشار الرئيس ثابو مبيكي آنذاك (أثناء رئاسة جنوب أفريقيا القمة الأولى للإتحاد الأفريقي في عام 2002) انه قد "حان الوقت لان تحتل أفريقيا مكانها الصحيح في الشؤون العالمية وإنهاء تهميش أفريقيا"[2].

وعبر ما تقدم، يتبين أن الدول الأفريقية نجحت في تحقيق ما كان يصبو إليه المفكرون والآباء المؤسسون لفكرة الوحدة الأفريقية، في تأسيس منظمة قارية جديدة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين وهي الإتحاد الأفريقي، لتكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية. وقد اتسمت المنظمة القارية الجديدة، بالعديد من التطورات والانجازات في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي والأجهزة الرئيسة التابعة لها، لا سيما في مجال تسوية المنازعات. مما سيمكنها، في حال تم استغلالها بالشكل الأمثل، من مواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، ومواكبة التطورات التي برزت على الساحة السياسية الدولية منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وهو ما سيتبين في فصول الدراسة.

---

1. نقلا عن: د. جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص 161. وقارن مع: جينمي اديسا، الإتحاد الأفريقي: الرؤية والبرامج والسياسات والتحديات، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 175.

2. نقلا عن: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002_2003 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004)، ص 3. و. جيم تيمان، أفريقيا والعولمة، في: أفريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 309.

المبحث الثاني: آلية الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات

أسهمت المتغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وما تبعها من تطورات على الساحة الأفريقية، في إنشاء الإتحاد الأفريقي، وما رافق ذلك من المطالبة بإنشاء آلية جديدة تكون معنية بتسوية المنازعات الأفريقية ذات الطابع الدولي والداخلي. إذ احتلت مسألة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، الأولوية أثناء المراحل التي سبقت تأسيس الإتحاد الأفريقي. كما عني القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، بمسألة تحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا.

وعلى هذا الأساس، فسنعمد إلى تناول الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي المعني بحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا في المطلب الاول. ومن ثم نتناول العلاقة بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات في المطلب الثاني.

المطلب الاول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات

عمد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى تخويل مؤتمر الاتحاد، لإنشاء أية أجهزة أخرى يقرر إنشاءها، مما حدا بالدول الأعضاء إلى إنشاء آلية جديدة تكون بديلة عن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتعمل على حفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا*. وعليه، تم عقد الدورة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في تموز/يوليو من العام 2002. وكان من أهم القرارات الصادرة عن القمة الأفريقية، إنشاء مجلس السلم والأمن، على أن يظل إعلان القاهرة المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات لعام 1993 سارياً في المدة الانتقالية، لحين التصديق على بروتوكول مجلس السلم والأمن ودخوله حيز التنفيذ[1].

* من الملاحظ ان القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لم يدرج الآلية الجديدة المعنية بحفظ السلم والأمن، ضمن أجهزة الإتحاد الأفريقي، وإنما حدد الاطار القانوني لها.

1. See: ASS/AU/DEC.3 (I), Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declarations, op. cit.

وفي 26 كانون الاول/ديسمبر من عام 2003، دخل البروتوكول حيز التنفيذ، بعد أن صادق عليه الأغلبية البسيطة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي (27 دولة من مجموع 53 دولة عضو في الإتحاد الأفريقي)[1].

كما رحبت القمة الأولى للاتحاد الأفريقي، بمبادرة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، الذي دعا إلى ضرورة إنشاء جيش أفريقي موحد. وطالب رئيس المؤتمر آنذاك، بضرورة تشكيل فريق من الخبراء لدراسة المقترح، وتقديم التوصيات للنظر فيها، وذلك إثناء انعقاد الدورة العادية المقبلة لمؤتمر الإتحاد الأفريقي[2].

وعليه، سنتناول مجلس السلم والأمن وفق الآتي:

أولا: طبيعة مجلس السلم والأمن:

وهو جهاز دائم لصنع القرارات فيما يتعلق بمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها. وقد عُد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، لتسهيل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا[3].

ثانيا: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن:

إن الأهداف التي انشأ من اجلها مجلس السلم والأمن، تتمثل في، تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وترقب المنازعات ومنعها، وبناء السلام وإعادة الأعمار في ما بعد المنازعات، وتنسيق ومواءمة الجهود القارية لمنع الإرهاب الدولي ومكافحته بكافة إشكاله،

---

[1] List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, 30/09/2009. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/peace%20and%20security%20protocol.pdf

[2] See: ASS/AU/DEC.8 (I), Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declarations, op. cit.

[3] See: Article (2), paragraph (1), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, Durban, South Africa, 10 July 2002, p. 4. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_peace%and%security.pdf

ووضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتشجيع الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته[1].

وبهذا، فان أهداف مجلس السلم والأمن هي جزء من الأهداف العامة التي وردت في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

أما مبادئ مجلس السلم والأمن، فهي جزء لا يتجزأ من المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. فالقضايا الأمنية الواردة في تلك المبادئ (أي مبادئ الإتحاد الأفريقي)، هي التي شكلت المادة الأساسية لمجلس السلم والأمن، وتتمثل في التسوية السلمية للمنازعات، والاستجابة المبكرة للمنازعات للحيلولة دون تطورها إلى منازعات كبرى، واحترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية، والترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامن الشعوب والدول، واحترم سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، والمساواة المطلقة بين الدول الأعضاء، واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، مع حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في الحالات المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، سواء فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو بناء على طلب أية دولة عضو في الإتحاد بغية استعادة السلام والأمن[2].

ثالثا: تشكيل مجلس السلم والأمن:

يتكون المجلس من (15) عضواً منتخباً على أسس متساوية (10 أعضاء يتم انتخابهم لمدة سنتين و5 أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية)، مع الأخذ بالحسبان، مبدأ التمثيل العادل. كما يجوز إعادة انتخاب كل عضو تنتهي مدة ولايته في مجلس السلم والأمن مباشرة[3].

---

1 Article (3), Ibid, p. 5.

2 Article (4), Ibid, pp. 5 - 6.

3. Article (5), Paragraph (1-3), Ibid, pp. 7 - 8.

واثناء انعقاد الدورة الثامنة عشر لمؤتمر القمة الافريقـي في اديـس ابابـا في المـدة مـا بـين (29-30) كانون الثاني/يناير من عام 2012، تم انتخاب (10) اعضاء في مجلس السـلم والامـن لمدة سنتين ابتداء من اذار/مارس 2012، وكالاتي[1]:

- اقليم الوسط: الكاميرون، الكونغو.
- اقليم الشرق: جيبوتي، تنزانيا.
- اقليم الشمال: مصر.
- اقليم الجنوب: انغولا، ليسوتو.
- اقليم الغرب: كوت ديفوار، غامبيا، غينيا.

واثناء انعقاد الدورة العشرون لمؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا في المدة مـا بـين (27-28) كانون الثاني/يناير من عام 2013، تم انتخاب (5) اعضاء في مجلس السلم والامن لمـدة سـنتين ابتداء من اذار/مارس 2013، وكالاتي[2]:

- اقليم الوسط: غينيا الاستوائية.
- اقليم الشرق: اوغندا.
- اقليم الشمال: الجزائر.
- اقليم الجنوب: موزمبيق.
- اقليم الغرب: نيجيريا.

رابعا: انعقاد مجلس السلم والأمن:

ينعقد المجلس على مستوى الممثلين الدائمين والوزراء ورؤساء الدول والحكومات.

وينعقـد المجلـس عـلى مسـتوى الممثلـين الـدائمين مـرتين عـلى الأقـل في الشـهر، وينعقـد

---

1 See: Assembly/Au/Dec.411(XVIII), Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2012, p. 35.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-jan-30-jan-2012-assembly-africa-union-eighteenth-ordinary-session.pdf.

2 See: Assembly/Au/3(XX), Assembly of the Union, Twentieth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 27-28 January 2013.
www.au.int/en/content/addis-ababa-27-jan-28-jan-2013-assembly-africa-union-Twentieth-ordinary-session.pdf.

المجلس على مستوى الوزراء ورؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الأقل في السنة[1].

وتعقد اجتماعات المجلس في المقر الرئيس للاتحاد. ويكون كل عضو في المجلس، ممثلاً في جميع الأوقات في المقر. ويمكن عقد الاجتماع خارج المقر الرئيس للاتحاد، في حالة دعوة إحدى الدول الأعضاء، شريطة أن توافق أغلبية ثلثي أعضاء مجلس السلم والأمن[2].

ورئاسة المجلس تتم بالتناوب من قبل الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي، ويشغل كل رئيس المنصب لمدة شهر واحد. ويحدد رئيس المجلس جدول إعماله المؤقت، على أساس مقترحات يتقدم بها رئيس المفوضية والدول الأعضاء، ولا يجوز لأية دولة عضو أن تعترض على إدراج أي بند على جدول الإعمال المؤقت[3].

ويعقد مجلس السلم والأمن اجتماعات مغلقة، كما يجوز له أن يقرر عقد اجتماعات علنية. ويكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي إجمالي عدد الأعضاء في مجلس السلم والأمن. ولا يجوز لأي عضو في المجلس، يكون طرفاً في نزاع يجري بحثه من قبل المجلس، أن يشارك في المناقشات أو في عملية صنع القرار[4].

ويكون لكل دولة عضواً في المجلس صوتاً واحداً. وتتخذ القرارات بالإجماع. وان تعذر ذلك، فيعتمد المجلس مقرراته الخاصة في المسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة، بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة في جميع المسائل الأخرى، بأغلبية ثلثي أصوات الحاضرين عند التصويت[5].

وقد اجتمع مجلس السلم والأمن قرابة (200) اجتماعاً لغاية اب/اغسطس من العام 2009، متعاملاً مع العديد من المنازعات التي واجهت القارة الأفريقية[6].

---

[1] See: Article (8), Paragraph (2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 11.

[2] Article (8), Paragraph (1, 3 - 4), Ibid, p. 11.

[3] Article (8), Paragraph (6-7), Ibid, p. 12.

[4] Article (8), Paragraph (8-10), Ibid, pp. 12 – 13.

[5] Article (8), Paragraph (12-13), Ibid, p. 13.

[6]. ينظر: الإتحاد الأفريقي، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، (مذكرة معلومات)، طرابلس، 31 آب 2009، ص 4.

خامسا: مهام وسلطات مجلس السلم والأمن:

يتولى المجلس بموجب البروتوكول مهامه في المجالات الآتية[1]:

- تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

- الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.

- صنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق.

- التدخل طبقا للمادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

- بناء السلام، وإعادة التعمير في مدة ما بعد النزاعات.

- العمل الإنساني وإدارة الكوارث.

- أية مهام أخرى قد يقررها المؤتمر.

وبجانب هذه المهام، يقوم مجلس السلم والأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية، بما يأتي[2]:

- ترقب ومنع المنازعات، والقيام بمهام صنع وبناء السلام لتسوية المنازعات حيثما تحدث. تشكيل بعثات حفظ السلام ونشرها.

- إقرار طرق تدخل الإتحاد في أية دولة عضو، بناء على قرار صادر عن المؤتمر، طبقا للمادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

- فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومات في أية دولة عضو.

- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للاتحاد.

- منع ومكافحة الإرهاب الدولي.

- التنسيق بين التنظيمات الإقليمية الأفريقية والإتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن في القارة.

- تطوير شراكة للسلام والأمن بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووكالاتها وبقية المنظمات ذات العلاقة، لإحلال السلم والأمن في أفريقيا.

---

1 Article (6), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 8.

2 Article (7), Paragraph (1), Ibid, pp. 8 - 10.

- وضع السياسات والإجراءات لاتخاذ أية مبادرة خارجية في مجال السلم والأمن.

- متابعة تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الإتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وغيرها من المواثيق ذات الصلة بالرقابة على التسلح ونزع السلاح.

- اتخاذ الإجراءات المناسبة في الأوضاع التي يتهدد فيها الاستقلال الوطني لأية دولة عضو وسيادتها.

- دعم العمل الإنساني في أوضاع المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية الكبرى.

- تقديم التقارير إلى المؤتمر حول أنشطة المجلس، ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

- اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار على إحلال السلم والأمن والاستقرار في القارة، وممارسة أية سلطات قد يفوضها أليه المؤتمر طبقا للمادة (2/9) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

سادسا: طريقة عمل مجلس السلم والأمن وهيكلته:

يقوم المجلس باتخاذ المبادرات والإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمنازعات المحتملة، والمنازعات التي تطورت إلى منازعات كبرى. كما ويتخذ المجلس التدابير كافة من اجل الحيلولة دون تطوراي نزاع تم التوصل إلى تسوية بشأنه[1].

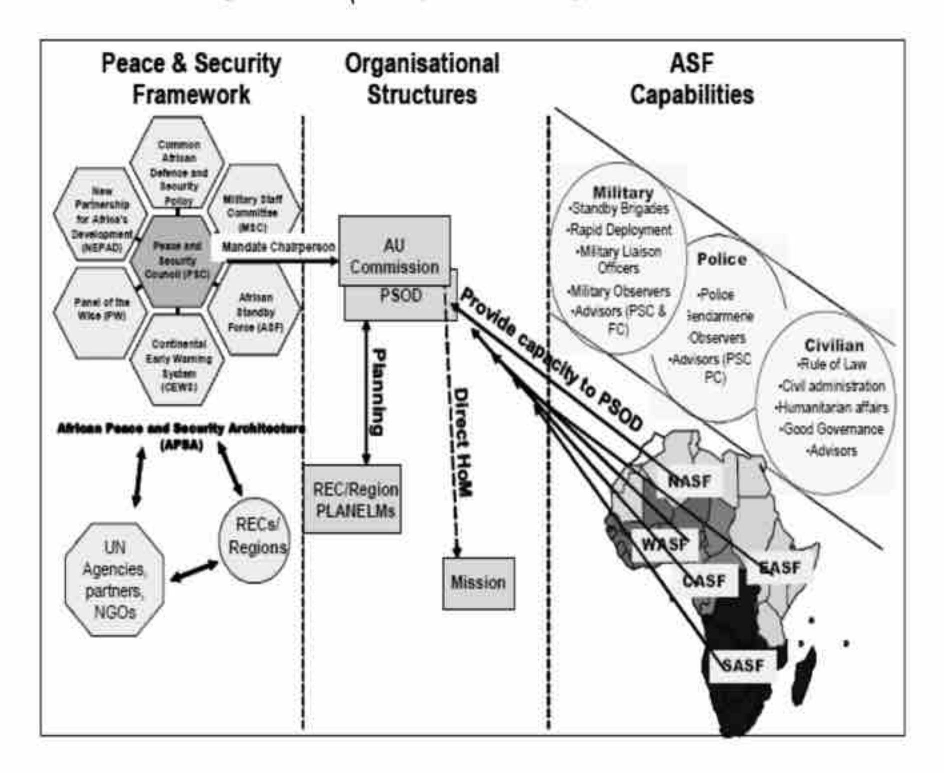
وعليه، يتدخل مجلس السلم والأمن، عن طريق تدخل جماعي للمجلس نفسه، أو عن طريق رئيس مجلس السلم والأمن أو رئيس المفوضية وهيئة الحكماء، أو بالتعاون مع التنظيمات الإقليمية [2]. وكما مبين في المخطط (1).

---

[1] Article (9), paragraph (1), Ibid, p.14.

[2] Article (9), paragraph (2), Ibid, p.14.

مخطط (1) طريقة عمل مجلس السلم والأمن وهيكلته*



* المختصرات المستخدمة في المخطط (1):

الإتحـاد الأفريقـي AU، الشراكـة الجديـدة للتنميـة في أفريقيـا NEPAD، شـعبة عمليـات دعـم السـلام PSOD، القـوة الأفريقية الجاهزة AFS، لجنة اركان الحرب MSC، مجلس السلم والأمن PSC، المجموعات الاقتصادية الإقليميـة RECs، المنظمات غـير الحكوميـة NGOs، النظـام القـاري للإنـذار المبكـر CEWS، هيئـة الحكـماء PW، هيكـل السـلم والأمـن الأفريقي APSA.

المخطط من إعداد الباحث اعتمادا على:

African Union, Conceptualising African Peacekeeping (A Comprehensive Guide to the Development of the ASF), P. 10.

www.africa.union.org/root/AU/AUC/ASF%20fromework_E.pdf

1. رئيس المفوضية*:

يقوم رئيس المفوضية، بتصريح من مجلـس السـلم والأمـن، وبالتشـاور مـع جميـع الأطـراف المتورطة في نزاع ما، ببـذل الجهـود واتخـاذ المبـادرات كافـة التـي يراهـا مناسـبة لمنـع النـزاع

* لم نحاول ادراج جميع مهام رئيس المفوضية في هذه الفقرة، وانما سعينا ادراج مهام رئيس المفوضية عنـد كـل حالة، مثل دوره في هيئة الحكماء والقوة الأفريقية وهكذا، للضرورة العلمية.

وإدارتها وتسويتها. كما يقوم رئيس المفوضية، بتنبيه مجلس السلم والأمن، وهيئة الحكماء، إلى أي موضوع قد يهدد في رأيه السلم والأمن. كما ويعمل على ضمان تنفيذ ومتابعة المقررات الصادرة عن المجلس، بما فيها تشكيل ونشر بعثات حفظ السلم، فضلاً عن الاعتماد على الموارد البشرية والمادية الأخرى المتاحة للمفوضية، لخدمة المجلس وتوفير الدعم اللازم له[1].

2. هيئة الحكماء:

من اجل دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، يتم إنشاء هيئة للحكماء. وتتكون الهيئة من خمس شخصيات افريقية، تتمتع بالاحترام من قبل جميع الإطراف، ويختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء، على أساس التمثيل الإقليمي، ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر [2].

وتعقد هيئة الحكماء اجتماعاتها عادة في المقر الرئيس للاتحاد، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى، وذلك بعد التشاور مع رئيس المفوضية.

ويقوم رئيس المفوضية بتحديد طريقة عمل هيئة الحكماء، ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن[3].

وتعمل هيئة الحكماء، إلى تقديم النصائح والآراء، إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. كما تعمل الهيئة، بناء على طلب من مجلس السلم والأمن، أو بناء على مبادراتها الخاصة، باتخاذ الإجراءات المناسبة، لدعم جهود المجلس ورئيس المفوضية، فيما يخص تسوية المنازعات، ومن ثم تقديم تقاريرها إلى مجلس السلم والأمن، وعن طريق المجلس إلى المؤتمر[4].

---

[1] Article (10), Ibid, pp. 14 _ 15.

[2] Article (11), Paragraph (1-2), Ibid, p.16.

[3] Article (11), Paragraph (6-7), Ibid, p.16.

[4] Article (11), Paragraph (3-5), Ibid, p.16.

وقد اقر الإتحاد الأفريقي في قمته الثامنة التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (22-30) كانون الثاني/يناير من عام 2007، تعيين الأعضاء الخمسة الذين تم اقتراحهم من قبل رئيس المفوضية كأعضاء لهيئة الحكماء لمدة ثلاث سنوات[1].

كما تم تشغيل هيئة الحكماء منذ كانون الاول/ديسمبر لعام 2007، وقد اجتمعت (6) مرات منذ ذلك الوقت ولغاية اب/اغسطس من عام 2009. كما عقدت الهيئة دورات تفكير وتأهيل حول الموضوعات ذات الصلة بتسوية المنازعات[2].

3. النظام القاري للإنذار المبكر:

لتسهيل عمل مراقبة ومنع المنازعات، أشار البروتوكول، إلى ضرورة أنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، يتكون من[3]:

أ. مركز مراقبة ورصد:

ويعرف بـ"غرفة العمليات"، ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة المنازعات في الإتحاد الأفريقي. ويكون مسئولاً عن جمع وتحليل البيانات على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.

ب. وحدات للمراقبة والرصد:

وتكون تابعة للتنظيمات الإقليمية، ويتم ربطها بصورة مباشرة عبر وسائل الاتصال بغرفة العمليات. وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها ونقلها إلى غرفة العمليات.

---

[1]. وهم كلاً من: أ. سالم احمد سالم، الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية، عن شرق أفريقيا.
ب. بريغاليا بام، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة لجنوب أفريقيا، عن الجنوب الأفريقي.
ت. احمد بن بلة، الرئيس الاسبق للجمهورية الجزائرية، عن شمال أفريقيا.
ث. اليزابيث ك. بونيون، رئيس المحكمة الدستورية لبنين، عن غرب أفريقيا.
ج. ميجيل تروفودا، الرئيس الاسبق لساوتومي وبرنسيب، عن وسط أفريقيا.
See: ASSEMBLY/AU/DEC.152 (VIII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 22-30 January 2007, p. 29.
www.africa.union.org/official_documents/Heads of state summits/hog/16HOGAssembly 2007a.pdf.

[2]. الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 4.

[3]. Article (12), Paragraph (1-2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 17.

فضلاً عن ذلك، تتعاون المفوضية مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومراكز الأبحاث، والمنظمات غير الحكومية، لتسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر[1].

كما ويعمل النظام القاري للإنذار المبكر، إلى وضع وحدة قياس للإنذار المبكر، تقوم على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية، يتم تحديدها وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة[2].

ويستخدم رئيس المفوضية المعلومات، لتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليه، وتقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن بشان المنازعات المحتملة المهددة للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا[3].

وفي إطار تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر، تم عقد اجتماع للخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع المنازعات في كيمبتون بارك بجنوب أفريقيا في المدة ما بين (17-19) كانون الاول/ديسمبر من عام 2006، بهدف التعجيل لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر بحلول عام 2009[4].

وقد تم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع في جنوب أفريقيا، على المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في جلسته العاشرة التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (25-26) كانون الثاني/يناير من عام 2007، وتم إقرار النتائج التي تم التوصل إليها. وطلب من المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر في عام 2009، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية والفنية المطلوبة من قبل كل من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي[5].

---

[1] Article (12), Paragraph (3), Ibid, p.17.

[2] Article (12), Paragraph (4), Ibid, p.17.

[3] Article (12), Paragraph (5), Ibid, pp. 17 _ 18.

[4] See: African Union, Framework for the Operationalization of the Continental Early Warning System as Adopted by Governmental Experts meeting on Early Warning and Conflict Prevention Held in Kempton Park / South Africa, from 17-19 December 2006, pp. 1 - 20.

www.africa.union.org/root/au/AUC/department/PSC/ps/PSC%20publications/CAWS_E.pdf.

[5] See: EX.CL/DEC.336(X), Executive Council, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25-26 January 2007, pp. 30 - 31.

www.au.int/en/content/addis-ababa-25-26-january-2007-excutive-council-tenth-ordinary-session.pdf

كما عرض الموضوع نفسه على مؤتمر القمة الأفريقي الثامن، وذلك إثناء انعقاده في أديس أبابا في المدة ما بين (29-30) كانون الثاني/يناير من عام 2007. وطلب الإتحاد الأفريقي من مجلس السلم والأمن، أن يواصل جهوده بالتركيز أساسا على منع المنازعات عن طريق بحث الأوضاع المحتمل اندلاع النزاع فيها قبل أن تتحول إلى نزاعات. وتشجيع المفوضية على مواصلة جهودها صوب منع المنازعات. والترحيب بالتقدم الذي تحقق في تفعيل البنية الأفريقية للسلم والأمن بما فيها النظام القاري للإنذار المبكر[1].

4. القوة الأفريقية الجاهزة:

بغية تمكين مجلس السلم والأمن من نشر بعثات حفظ السلم والأمن، والتدخلات الخاصة بها وفق المادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، يتم إنشاء قوة افريقية جاهزة.

أ. تشكيل القوة الأفريقية الجاهزة:

تتكون القوة الأفريقية، من فرق جاهزة متعددة الفروع، تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية، وتكون مستعدة للانتشار السريع عند الحاجة. وتتخذ الدول الأعضاء، الخطوات اللازمة لإنشاء الفرق، للمشاركة في بعثات حفظ السلم والأمن التي يقررها مجلس السلم والأمن، أو للتدخل الذي يجيزه المؤتمر[2].

ويقوم رئيس المفوضية، بتعيين ممثل خاص، وقائد للكتيبة المناط بها تنفيذ المهمة، وتحديد تفاصيل الدور والمهام الموكلة إليها، عند كل عملية تعهد إلى القوة الأفريقية الجاهزة.

ويقوم قائد القوات، برفع التقارير إلى القائد الأعلى للقوات، بينما يرفع قائد الكتيبة والعناصر المدنية تقاريرها إلى الممثل الخاص، ومن ثم يقوم الممثل الخاص برفع تقاريره إلى رئيس المفوضية[3].

---

[1]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.145 (VIII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2007, p. 22.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2007-assembly-african-union-eighth-ordinary-session.pdf.

[2]. Article (13), Paragraph (1-2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 18.

[3]. Article (13), Paragraph (6-7), Ibid, pp. 19 - 20.

وتقوم المفوضية، بتقديم الخطط التوجيهية، لتدريب المدنيين والعسكريين من أفراد القوات الوطنية الجاهزة، على المستويين الميداني والتكتيكي، ويكون التدريب على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تقوم المفوضية، بالتعجيل بإعداد وتوزيع الإجراءات التشغيلية الدائمة من اجل دعم عملية توحيد طرق التدريب، وتنسيق دورات التدريب للقوة الأفريقية[1].

ويوافق مجلس السلم والأمن، على تفاصيل مهام القوة الأفريقية الجاهزة، وطريقة عملها، بالنسبة لكل بعثة يرخص بها بناء على توصية المؤتمر[2].

كما تتعاون القوة الأفريقية، عند الضرورة، مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية[3].

كما تقوم المفوضية بالتعاون مع أمانة الأمم المتحدة، من اجل القيام بعمليات تقييم دورية لقوات حفظ السلام الأفريقية، ودعم قدرات القوة الأفريقية الجاهزة، في مجال التدريب والشؤون اللوجيستية والمعدات والاتصالات والتمويل[4].

ب. صلاحيات القوة الأفريقية الجاهزة:

تضطلع القوة الأفريقية بصلاحيات عدة، أبرزها القيام ببعثات المراقبة والمتابعة ومهام حفظ السلم والأمن. والتدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو، أو بناء على طلبه. فضلاً عن الانتشار الوقائي من اجل منع تجدد المنازعات بعد توصل الإطراف المتنازعة إلى تسوية بينهما، أو تصعيد النزاع وانتشاره إلى المناطق أو الدول المجاورة. كما تضطلع القوة الأفريقية بمهام نزع السلاح، وتسريح القوات في مدة ما بعد النزاع، وإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، إضافة لأية مهام أخرى قد يكلفها مجلس السلم والأمن أو المؤتمر[5].

---

1 Article (13), Paragraph (13-14), Ibid, pp. 20 - 21.
2 Article (13), Paragraph (5), Ibid, p. 19.
3 Article (13), Paragraph (4), Ibid, p. 19
4 Article (13), Paragraph (15-16), Ibid, p. 21.
5 Article (13), Paragraph (3), Ibid, pp. 18 _ 19.

وقد تم الاتفاق على تشكيل القوة الأفريقية (ASF) وذلك عبر القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة سرت الليبية في المدة ما بين (27-28) شباط/فبراير من عام 2004[1].

وكان من المقرر إن تتكون القوة الأفريقية من خمسة ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسة في أفريقيا*، بأجمالي (25) ألف جندي. ويكون قوامها مبدئياً (15) ألف جندي، تديرها لجنة أركان الحرب، ويترأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء. وتكون على مرحلتين، تستمر المرحلة الأولى حتى 30 حزيران/يونيو من عام 2005، وتتضمن إنشاء هيكل للإدارة الإستراتيجية لهذه القوة، واستكمال قوات الانتشار السريع الإقليمية على مستوى التجمعات الفرعية والأقاليم المختلفة في أفريقيا. في حين تستمر المرحلة الثانية حتى حزيران/يونيو من عام 2010، ويتم عبرها تطوير القوات الأفريقية الخاصة بتنفيذ عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وضمان التفعيل الكامل للقوة الأفريقية[2].

5. لجنة أركان الحرب:

يتم إنشاء لجنة أركان الحرب، لتقديم المشورة والمساعدة لمجلس السلم والأمن بشان المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية الأمنية.

وتتكون اللجنة، من كبار الضباط العسكريين من أعضاء مجلس السلم والأمن. ويجوز للجنة أركان الحرب دعوة أية دولة عضواً في الإتحاد غير ممثلة في مجلس السلم والأمن، للمشاركة في مداولاتها متى تطلب الأمر ذلك.

وتجتمع اللجنة كلما لزم للتداول حول القضايا التي يحيلها إليه مجلس السلم والأمن. ويجوز للجنة أركان الحرب أيضا، أن تجتمع على مستوى رؤساء أركان الدفاع للأعضاء في

---

[1] See: EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2(II), Assembly of the Union 2nd Extraordinary Session, Sirte, Libya, 27-28 February 2004, p. 3.
www.au.int/en/content/sirte-27-28-february-2004-assembly-african-union-second-extraordinary-session.pdf.

* تتالف الاقاليم الخمس الرئيسة في قارة أفريقيا من، شمال أفريقيا، أفريقيا الجنوبية، وسط أفريقيا، شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا.

[2] See: EXP/AU-RECS/ASF/4(I), Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force, Experts' meeting on the Relationship between the AU and the Regional Mechanisms for Conflict Prevention, Management and Resolution, Addis Ababa, 22-23 March 2005, pp. 1 - 22.
www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/ASF%20roadmap.E.pdf.

مجلس السلم والأمن، وذلك لمناقشة القضايا المتعلقة بالجوانب العسكرية والأمنية، وتعزيز وصون السلم والأمن في أفريقيا، ومن ثم تقديم التوصيات إلى رئيس المفوضية حول كيفية تعزيز قدرات القارة على دعم وحفظ السلم والأمن[1].

6. اللجان الفرعية:

يجوز لمجلس السلم والأمن إنشاء لجان فرعية كلما رأى ذلك ضروريا، لأداء مهامه. وتشتمل على لجان مختصة للوساطة أو التحقيق أو التوفيق. ويجوز أن تتكون اللجان الفرعية من دولة واحدة أو عدة دول[2].

سابعا: تمويل مهام مجلس السلم والأمن:

لغرض تمويل مهام مجلس السلم والأمن، فقد انشأ صندوق أطلق عليه "صندوق السلام". والهدف من إنشائه، توفير الموارد المالية اللازمة لمهام حفظ السلم والأنشطة التشغيلية المتعلقة بالسلم والأمن. ويتكون الصندوق من الاعتمادات المالية في الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي، بما فيها متأخرات المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء. ومصادر أخرى في أفريقيا، ومنها، القطاع الخاص والمجتمع المدني والإفراد. كما يجوز لرئيس المفوضية جمع وقبول المساهمات الطوعية من مصادر خارج أفريقيا، على أن لا تتعارض مع أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي[3].

ثامنا: علاقات مجلس السلم والأمن:

سعياً لوفاء مجلس السلم والأمن بصلاحياته المتمثلة بحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، يعمل المجلس إلى إقامة علاقات تعاون مع كل مما يأتي:

---

[1]. Article (13), Paragraph (8-11), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 20.

[2]. Article (8), Paragraph (5), Ibid, p. 12.

[3]. Article (21), Paragraph (1-3), Ibid, pp. 26 _ 27.

1. العلاقة مع الأمم المتحدة:

يتعاون مجلس السلم والأمن على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كونه (أي مجلس الأمن) يتولى المسؤولية الرئيسة لصون السلم والأمن الدولي. ويقوم مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية التابعين للاتحاد الأفريقي، بالتفاعل مع مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية، وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

كما يتعاون مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تعزيزاً للسلم والأمن في قارة أفريقيا. كما يتم اللجوء للأمم المتحدة، عند الضرورة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجيستي والعسكري عند تسوية المنازعات[1]، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع بشكل اكثر تفصيل.

2. العلاقة مع التنظيمات الإقليمية الأفريقية:

يتعاون مجلس السلم والأمن مع التنظيمات الإقليمية في القارة الأفريقية، كونها تعد جزءاً من النظام الأمني الشامل للاتحاد الأفريقي، عبر، مواءمة وتنسيق أنشطة التنظيمات الإقليمية في مجال السلم والأمن من اجل ضمان تطابق أنشطتها مع أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي، وعمل مجلس السلم والأمن مع التنظيمات الإقليمية لكفالة شراكة فعالة بينهما فيما يتعلق بتعزيز وصون السلم والأمن في القارة الأفريقية، والتشاور فيما بينهما وذلك بتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع المنازعات ومنعها. وفي حالة اندلاع النزاع، يقوم مجلس السلم والأمن بمهام حفظ السلم، على أن تقوم التنظيمات الإقليمية عن طريق رئيس المفوضية باطلاع مجلس السلم والأمن بصورة مستمرة عن أنشطتها.

كما يعمل رئيس المفوضية، إلى عقد اجتماعات دورية مرة واحدة على الأقل في السنة مع الرؤساء التنفيذيين أو المسئولين عن السلم والأمن في التنظيمات الإقليمية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان المشاركة الكاملة للتنظيمات الإقليمية في أنشطة نظام الإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة[2].

---

[1] Article (17), Ibid, p. 25.

[2] .Article (16), Ibid, pp. 23 _ 24.

وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات منذ ذلك الوقت نحو تنفيذها، بما في ذلك، توقيع مذكرة تفاهم بين الإتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية في كانون الثاني/يناير من عام 2008، وإنشاء مكاتب اتصال بينهما لتسهيل التنسيق والتعاون في مجال حفظ السلم والأمن، وتنسيق جيوش الاحتياط لأفريقيا الشمالية والشرقية[1]. وقد أشار المسؤولون في مجلس السلم والأمن، إلى إن توقيع مذكرة التفاهم يسجل بداية عهد جديد للدور القيادي والمسؤول للاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن[2].

3. العلاقة مع البرلمان الأفريقي:

يقيم مجلس السلم والأمن علاقات تعاون مع البرلمان الأفريقي، من اجل تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، عبر قيام المجلس، بناء على طلب من البرلمان الأفريقي، تقديم تقارير إلى الأخير عن طريق رئيس المفوضية، وذلك لتيسير أداء البرلمان لمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم والأمن. كما يقدم رئيس المفوضية إلى البرلمان الأفريقي، تقريراً سنوياً عن حالة السلم والأمن في أفريقيا[3].

4. العلاقة مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

يسعى مجلس السلم والأمن إلى إقامة علاقة تعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في المجالات ذات الصلة بأهدافه وصلاحياته كافة. كما وتقوم الأخيرة من جانبها، باسترعاء انتباه مجلس السلم والأمن إلى أية معلومات ذات صلة بأهدافه وصلاحياته[4].

---

1. See: African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation in the Area of Peace and Security between the African Union, the Regional Economic Communities and the Coordinating Mechanisms of the Regional Standby Brigades of Eastern Africa and Northern Africa, Addis Ababa, 2008, pp. 1 _ 29.
www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/psc/ps/psc%20publications/MOU-AU-RECs-E.pdf.

2. نقلا عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، القاهرة ، 2008، ص 179.

3. Article (18), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., pp. 25 _ 26.

4. Article (19), Ibid, p. 26 .

5. **العلاقة مع منظمات المجتمع المدني:**

يقوم مجلس السلم والأمن بتشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في قارة أفريقيا[1].

وهكذا، يتبين أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، سعت منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في دوربان (جنوب أفريقيا) في عام 2002، إلى أيلاء أهمية للسلم والأمن في القارة الأفريقية، عبر إقرار بروتوكول مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

إذ عد مجلس السلم والأمن، المكون الأساس للآلية الأمنية للاتحاد الأفريقي، التي تنضوي تحته جميع آليات التعامل مع المنازعات على المستوى القاري، عبر دورين أساسيين[2]:

- **الدور الوقائي:** في منع اندلاع المنازعات.
- **الدور العلاجي:** في إدارة وتسوية المنازعات حال اندلاعها، وذلك للحيلولة دون تطورها إلى منازعات كبرى.

وقد أشار إلى ذلك رئيس الإتحاد الأفريقي في دورته الأولى آنذاك ثابو مبيكي (إثناء رئاسة جنوب أفريقيا الدورة الأولى)، قائلاً: إلى انه يمكن لمجلس السلم والأمن منح الإتحاد الأفريقي "القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة، بما يساعد على الاستجابة بصورة أكثر فعالية لتحويل القارة الأفريقية إلى قارة يعمها السلام والأمن والسلامة لجميع شعوبها"[3].

1. Article (20), Ibid, p. 26 .

2. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 177. و. جينمي اوديسا، مصدر سابق، ص 180.

3. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003، مصدر سابق، ص 4.

المطلب الثاني: العلاقة بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقـي في مجـال تسـوية المنازعات

على الرغم من التشابه فيما بين آلية منظمة الوحدة الافريقيـة والاتحـاد الافريقـي في مجـال تسوية المنازعات، عبر سعي الإتحاد الأفريقي، إلى محاكاة آلية منظمة الوحدة الأفريقية، لا سـيما آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات، في جوانب عدة، فضلاً عن دور كل من مـؤتمر رؤسـاء الـدول والحكومات والأمين العـام في تسـوية المنازعـات، عنـد كـل مـن آليـة منظمـة الوحـدة الأفريقيـة والإتحاد الأفريقي، إلا انه بالمقابل، سعى الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقـي، نتيجـة تزايـد حـدة المنازعات المسلحة، لا سيما على الصعيد الداخلي، والآثار السلبية الناتجة عنها، إلى العمل لتطـوير آلية الإتحاد الأفريقـي في مجـال تسـوية المنازعـات، عـبر تجـاوز مـا رافـق آليـة منظمـة الوحـدة الأفريقية من إخفاقات إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات، من خلال:

- عد أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن جزءاً من أهداف ومبـادئ القـانون التأسـيسي للاتحاد الأفريقي، يضاف لها أهداف ومبادئ مكملة، تتمثل في الاسـتجابة المبكـرة للمنازعـات (م4/ ب)، والـترابط بـين التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة وامـن الشـعوب (م 4/ د). ويـنـاط بمجلس السلم والأمن بعّده الآلية الرئيسة لتنفيذ تلك الأهداف والمبادئ.

- عُـد مجلـس السـلم والأمـن مـن ترتيبـات الأمـن الجماعـي والإنـذار المبكـر، مـن اجـل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضـاع المنازعـات في أفريقيـا. وهـو بـذلك يمثـل قفـزة نوعية في تشخيص المنازعات وتسويتها.

أن مجلس السلم والأمن يمارس مهامه المنصـوص عليهـا وفـق المـادة (4/ح،ي) مـن القـانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، من خلال القوة الأفريقية الجـاهزة، وبمعونـة النظـام القـاري للإنـذار المبكر ولجنة أركان الحرب. وهو بذلك يمثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، من خلال التدخل في أية دولة عضو، لتسوية أي نزاع سواء أكان ذا طابع دولي أم غير دولي.

وعبر ما تقدم، يتبين أن آلية الإتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعـات (مجلـس السـلم والأمن)، أصبح له دور مهم وفعال في إدارة ومنع وتسوية المنازعـات في أفريقيـا، قياسـاً بآليـة منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما عبر حق مجلس السلم والأمن في التدخل لتسـوية أي نـزاع يهدد السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا سواء أكان النزاع ذا طابع دولي أم غير دولي.

الفصل الثاني

مضامين الأزمة الصومالية

توطئة

يعد الصومال من الدول المهمة الواقعة في شرق أفريقيا. وقد شهدت منذ استقلالها في ستينيات القرن العشرين، تدهوراً في جميع نواحي الحياة، لا سيما على الصعيد السياسي والأمني. وقد أسهم تدهور الحالة الأمنية والسياسية في الصومال، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، في صعوبة تشكيل حكومة وطنية قادرة على حفظ السلم والأمن والاستقرار في البلاد.

وعلى هذا، سنعمد إلى بيان مضامين الأزمة الصومالية وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: الجغرافية السياسية للصومال.

المبحث الثاني: تطور الأزمة الصومالية.


@Ahmedyassin90

المبحث الأول: الجغرافية السياسية للصومال*

تعد الدولة أو الوحدة السياسية كائن حي ومعقد التركيب حسب نظريات (فريدريك راتزل)[1]. وقد أسهمت الجغرافية السياسية في دراسة الدول والوحدات السياسية[2]. وينحصر مجال البحث فيها، في وصف وتحليل شكل الدولة، داخلياً وخارجياً، وفي الماضي والحاضر، وبطريقة موضوعية، بوصفها وحدة إقليمية تتميز وتتأثر بعوامل محددة[3]، بهدف الوقوف على جوانب القوة ومواطن الضعف فيها[4].

وقد تعددت الموضوعات التي تسهم الجغرافية السياسية في البحث فيها، منها، الموقع الجغرافي، والتوزيع الاثني، والبنية الديموغرافية والاجتماعية للدول، وقوة الدولة السياسية والاقتصادية[5].

---

* الصومال كلمة معناها (بلاد الحليب).

ينظر: فراس غزوان الخوري، موسوعة المعارف للدول العربية (سورية: دار الرضوان، 2009)،ص82.

وقد اختلف الباحثون في تسمية الصومال. فمنهم من رأى ان اسم (السمالي) تحول إلى اسم الصومالي بمرور الزمن، وله جذوره الثقافية والاجتماعية في المجتمع الصومالي، كأسم اسرة وقبيلة وقوم يسمى به الصوماليون.

ينظر: ابراهيم عبدالله محمد، تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الافريقي (بلا مكان: المركز الاقليمي للابحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الافريقي، 2001)، ص 28.

ومنهم من رأى ان الاسم اشتق من كلمة (ذومال)، وهو مصطلح كان يقال لرجل هاجر من جنوب الجزيرة العربية وكان ثري جدا. ورأى الرحالة (Burton) ان كلمة الصومال ترجع إلى اسم قبيلة عربية هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستقرت في المنطقة، واصبح للقبيلة شان عظيم، فسميت باسمها.

نقلا عن: خميس دهام حميد، الصومال: دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص ص 1- 2.

1. نقلا عن: ادوارد ميدايرل واخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة وتقديم محمد عبدالفتاح، ط 2 (بغداد: منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، 1985)، ص ص 29- 30.

2. د. محمد متولي ود. محمود ابو العلا، الجغرافية السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983)، ص 9. ود. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان (مصر: مايو 2006)، ص 173.

3. ش. بدران، اطلس العالم الكبير (بيروت، مكتبة الصغار، 1999)، ص 5. ود. نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع، 2007)،ص14.

4. د. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1973)، ص 8.

5. بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 263. ود. قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية العسكرية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 1999، ص 121. وللمزيد ينظر: د. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1994)، ص ص 13 - 33.

وعلى هذا الأساس، سنعمد إلى دراسة الجغرافية السياسية للصومال من حيث، موقعها الجغرافي، والتكوين القبلي/الاثني، وبنيتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على الصومال.

أما البيئة السياسية للصومال فسيتم تناولها لاحقاً وذلك لضرورات منهجية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي* في شرق أفريقيا عند الساحل الغربي للمحيط الهندي وبحر العرب. يحدها من الشمال خليج عدن، ومن الشمال الغربي جيبوتي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي. وعليه، فهي حلقة اتصال بين الأقطار المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي والظهير الأفريقي. كما تعد ملتقى البحار والمحيطات، إذ بحر العرب يندمج مع المحيط الهندي، وخليج عدن يتداخل مع البحر الأحمر.

---

* اختلفت الاراء في تحديد منطقة القرن الافريقي. فالبعض يرى انه يقصد بالقرن الافريقي، تلك الارض التي يسكنها الصوماليين وان تعددت أوطانهم في الصومال، اثيوبيا، كينيا، وجيبوتي.

ينظر: د. محمود حسن احمد، البحر الاحمر ونزاعات القرن الافريقي (في التاريخ المعاصر)، في: ندوة البحر الاحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986)، ص 104.ود. محمد رضا فودة، المصالح الامريكية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986، ص 194.

في حين يرى اخرون، ان منطقة القرن الافريقي تمتد من الناحية الجغرافية،عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لافريقيا والمطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. في حين تضم من الناحية السياسية كلاً من، اثيوبيا، اريتريا، الصومال، وجيبوتي.

ينظر: انور عبدالغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الأفريقية (الرياض: دار المريخ للنشر، 1982)، ص ص 169 - 172. و. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1982)، ص 116.

وهناك مصادر اخرى، ترى ان منطقة القرن الافريقي يضم من الناحية السياسية، بالإضافة للدول السابقة، كلاً من، اليمن، السودان، وكينيا.

ينظر: ياسر خطاب، ارتيريا والامن القومي العربي، تقديرات استراتيجية، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 33، 1996، ص 15.

وتبلغ مساحة الصومال قرابة (637,657) كم² منها (627,337) كم² أراض يابسة، و(10,320) كم² تغطيها المسطحات المائية (أي قرابة 1,6% من المساحة الكلية للبلاد)[1].

وتمتلك الصومال حدود برية بطول (2340) كم، تفصلها عن كل من، جيبوتي بمسافة (58) كم، وإثيوبيا بمسافة (1600) كم، وكينيا بمسافة (682) كم[2].

في حين تمتلك الصومال أطول السواحل على مستوى القارة الأفريقية. إذ تطل على خليج عدن بساحل يبلغ طوله قرابة (1200) كم، كما تطل على المحيط الهندي بساحل يبلغ طوله (2200) كم[3].

كما وتمتد المياه الإقليمية الصومالية إلى (200) ميل بحري داخل مياه المحيط الهندي. واعلى ارتفاع في الصومال تقع عند قمة شمبريس (Shimbiris) الواقعة في منطقة سرود الجبلية في الشمال الشرقي للبلاد، إذ يبلغ ارتفاعها قرابة (7927) قدم، أي ما يعادل (2416) م فوق سطح البحر، في حين يمثل ساحل المحيط الهندي أدنى ارتفاع وهي النقطة صفر عند سطح البحر. وتقع الصومال بين دائرة عرض (10) شمالاً وخط طول (49) شرقاً[4].

وعلى الرغم من امتداد الأرض في نطاق الإقليم المداري الرطب، إلا أنه بسبب موقعها الجغرافي، وتوزيعات ونظم الرياح، أصبح مناخ الصومال شبه جاف. كما أن فصل المطر

---

[1]. CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010, p. 2.
www.Cia.gov/library/publications/the-world-factbook/maps/maptemplate-So.htm
و. صادق صالح العاني، الأطلس العام (بغداد: مطبعة الرصافي، 1988)، ص 64. و. مجموعة اساتذة، اطلس العالم الصحيح 1998-1999 (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ب.ت)، ص 143.

[2]. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، صنعاء، 2006، ص 198. و. CIA, op. cit., p. 2.

[3]. د. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، جغرافية العالم الاسلامي (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص 576. ود. جودة حسنين جودة، جغرافية افريقيا الاقليمية، ط 9 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996)، ص 234.
في حين ترى مصادر اخرى، ان طول الساحل الصومالي يبلغ قرابة (3025) كم.
ينظر: التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 198. و.عبدالوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مراجعة د. علي المياح (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 181. و CIA, op. cit., p. 2.

[4]. Ibid, p. 3.
وقارن مع: فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، السياسات الامريكية تجاه الصومال (1960-1991): دراسة تحليلية نقدية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص 32. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، 237.

يقترن بالحرارة، وعليه فهناك ارتفاع ملحوظ في معدلات التبخر. وتبعاً لذلك، تقل كمية المطـر الفعلية، وأكثر ما يسقط في جنوب البلاد. كما يبلغ متوسط حرارة العاصـمة (مقاديشـو) عـلى مدار السنة ما بين (25-36) درجة مئوية[1].

وتعد ارض الصومال بصفة عامة هضـبية، إذ تمتـد عـلى هضـبة تسـمى باسـمها (هضـبة الصومال)، وهي امتداد طبيعي للهضبة الأثيوبية، والتي هـي جـزء مـن أفريقيـا العليـا التـي تتألف من مجموعة من الهضاب المرتفعة[2].

كما تغطي السهول أراضي الصومال، ويكـون السـهل السـاحلي ضـيق في الشرق بحيـث لا يزيد على ثلاثة أرباع الكيلو متر، لكنه يتسـع في الغـرب ليصـل إلى قرابـة (100) كـم. ويكـون السهل الساحلي عموماً حار وجاف ويعرف باسم (سهل جوبـان) أي المحـترق لشـدة حرارتـه. كما يتسع السهل الساحلي الشرقي في اتجاه عام من الشـمال إلى الجنـوب، وتصـل أليـه عـدة وديان وأنهار، من أهمها (شيبيلي وجوبا)* اللذان ينبعان من الهضبة الإثيوبية[3].

ومن أهم المدن الصومالية، العاصمة مقاديشو الواقعة على المحـيط الهنـدي، وهرجيسـيا وهي عاصمة الإقليم الشمالي للصومال، وبربرا الواقعة في شمال الصـومال عـلى خلـيج عـدن،

---

[1]. المصدر نفسه، ص ص 237_238. و. مجموعة اساتذة: اطلس العالم الصحيح 1998-1999، مصـدر سـابق، ص 143. و.انور عبدالغني العقاد، مصدر سابق، ص 176.

[2]. سيد عبدالمجيد بكر، الاقليات المسلمة في أفريقيا، الجزء الثـاني (مكـة المكرمـة: ادارة الصـحافة برابطـة العـالم الاسلامي، 1405هجرية)، ص 27. و. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصـود، مصـدر سـابق، ص 577. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص ص 234 - 235.

* ينبع نهر شيبيلي وجوبا من المناطق الشمالية لإقليم أوغادين وينتهيان جنوبا نحو المحيط الهندي بعـد المـرور بالاراضي الصومالية. ونهر شيبيلي فصلي الجريان ويصب عند العاصمة مقاديشو، بينما نهر جوبا دائمي الجريـان ويصب عند ميناء كيسمايو.

ينظر: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 172. ود. عبدالعباس الغريري واخرون، جغرافية الـوطن العـربي: دراسـة لمعوقـات تكامله الاقليمي (عمان: دار الصفاء للنشر، 1999)، ص 100.

ويبلغ طول المجرى الرئيسي لنهر شيبيلي قرابة (1650) كم، أما مساحة الحوض فيبلـغ قرابـة (260،000) كـم². بينما يبلغ طول المجرى الرئيسي لنهر جوبا قرابة (1150) كم، أما مساحة الحوض فيبلغ قرابة (200،000) كم².

ينظر: محمود غزالي، النزيف: بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط في العالم العربي (بيروت: دار الفكر اللبنـاني، 1999)، ص 126. و. بيـتر روجـرز، جـدول اعـمال للاعـوام الثلاثـين القادمـة، في: الميـاه في العـالم العـربي: آفـاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة 4 (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 434.

[3]. ماجد حمود وكمال حمود، موسوعة الاطلس الجغرافي للعالم الاسلامي (سـورية: دار الرضـوان، ب.ت)، ص ص 24- 25. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص ص 235- 236.

وبوصاصو (بندر قاسم سابقا) الواقعة في أقصى الشمال الشرقي، فضلا عن كيسمايو الواقعة في أقصى جنوب الصومال على المحيط الهندي[1].

وهكذا، يتبين أن الصومال يتميز بسمات جغرافية عدة، من أهمها، الموقع الجغرافي المهم المطل على البحار والمحيطات، فضلا عن عدها حلقة اتصال مهمة بين الدول العربية والأفريقية، مما شكل حافزاً للدول الاستعمارية للسيطرة عليها منذ القدم (وهو ما سيتم تناوله لاحقا).

المطلب الثاني: التكوين القبلي/الأثني[*]

يعد الشعب الصومالي هو الشعب السائد في منطقة القرن الأفريقي. وينتمي في الأصل إلى الحاميين الشرقيين لغوياً وسلالياً[2]. ويتكون من 85% من الصوماليين و15% من البانتو وغيرهم من غير الصوماليين (بما في ذلك العرب)[3]. ويتميزون بأنهم طوال القامة، ونحيفي البنية، وطوال الرؤوس، ودقائق الملامح[4].

ويعد الشعب الصومالي من أكثر الشعوب الأفريقية تماسكاً من الناحية الأثنية، إذ يرتكز على النظام القبلي، وتعد القبيلة العنصر الأهم في المجتمع الصومالي، وهو العنصر الأساسي الذي أسهم تاريخياً في تحديد هوية العلاقات الاجتماعية للصوماليين طوال قرون،

---

[1]. وقد كانت الصومال مقسمة إداريا إلى (18) منطقة إدارية قبل سقوط النظام السياسي في عام 1991.
See: World Gazetteer, Somalia. www.world_gazetteer.com/wg.php?.
و. المؤرخ الصومالي: عبدالعزيز عرتن، الصومال في سطور.
www.somalia today net-com/news/index.php?.

[*] على الرغم من كون التكوين القبلي/الاثني يعد جزءاً من النظام الاجتماعي لاي بلد، الا اننا حاولنا تناوله بصورة مستقلة، وذلك لأهميته في النزاع الدائر في الصومال.

[2]. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 113. و. ش. بدران، مصدر سابق، ص 388. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 231.

[3]. See: IRIN, The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, May 2008, p. 6. www.irin news.org/pdf/map/Somalia.pdf. و. CIA, op. cit., p. 5.

[4]. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، 231.

إذ يعرف أغلبية الصوماليين أنفسهم عبر أنسابهم أو عشيرتهم[1]، كما يدين غالبية سكانه بالدين الإسلامي الحنيف وبنسبة تصل إلى أكثر من 90% من عدد سكان الصومال[2]، كما تعد اللغة الصومالية (ماي ومحاتري) واللغة العربية*٭ هي اللغة الرسمية للبلاد فضلاً عن اللغات الايطالية والانكليزية[3].

وتتوزع القبائل الصومالية على الأراضي الصومالية الحالية، والجزء الشمالي الشرقي من كينيا، وفي مناطق الجزء الشرقي من اثيوبيا، لا سيما في منطقة أوغادين، وفي جيبوتي[4].

وينقسم الشعب الصومالي إلى مجموعات قبلية وقبائل وعشائر وبطون. وتنقسم فيما بينها إلى قرابة (85) قبيلة فرعية[5].

---

[1]. ينظر: سولومون ديرسو وبيروك مسفين، الصراعات في اقاليم الصومال، دراسات عالمية، العدد 92 (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010)، ص 13.

إذ يقول المثل الصومالي الدارج " اذا قتلتني فسوف يحل عليك غضب عشيرتي باسرها "، وهو ما يعكس اهمية المكون القبلي في النظام الاجتماعي السائد لدى الصوماليين.

ينظر: د. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة،2009)، ص 72. وقارن مع: د. محمد احمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 27، 2007، ص 60.

[2]. د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (مصر: دار اكتشاف، 2010)، ص 256. و. ماجد حمود وكمال حمود، مصدر سابق، ص 4. و. CIA, op. cit., p. 5.

في حين ترى مصادر أخرى، ان نسبة المسلمين في الصومال تصل إلى قرابة 99% من عدد سكان الصومال.

ينظر: د. محمود خليل، الأزمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111، 1993، 248.

*٭ يرى البعض ان اللغة الصومالية ما هي الا مزيج من اللغة العربية واللهجات الأفريقية القديمة. وكانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية لدى الصوماليين. وكانت اللغة الصومالية تكتب بالحروف العربية بعد استقلال الصومال عام 1960 حتى عام 1972، وذلك عندما قررت الحكومة انذاك كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية.

للمزيد ينظر: ديريه ورسمه ابكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، في: اللغة العربية في الصومال (الرباط: منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، 1986)، ص ص 85 -92. و. اسماعيل قاسم الدعيس، المشكلة الصومالية بين القبيلة والدولة والتوقعات المستقبلية، مجلة كلية القيادة والأركان، اليمن، العدد 13، 1999، ص 159.

[3]. ينظر: المادة السابعة، من الميثاق الفيدرالي الانتقالي لجمهورية الصومال، والذي اقر في عام 2004.

See: AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA, P. 5.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/AXDIGA_CHARTER_IN_Somali.pdf.

[4]. ينظر: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 232. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سابق، ص ص 33-34، 168-179.

[5]. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 114.

في حين قدرت مصادر اخرى، عدد القبائل الصومالية بأكثر من (100) قبيلة فرعية.

ينظر: عطية عيسوى، الصومال: ارض العجائب والمطامع والصراعات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 366، 2009، ص 142.

وتنقسم القبائل في الصومال على:

أولا: مجموعة السمالي:

وتعد القبيلة الأكبر في البلاد، وتنقسم على عدة قبائل رئيسة، أهمها:

1. **قبائل الدارووود:** ترجع أصول هذه القبيلة إلى القبائل العربية. وتتفرع منها، قبائل الماريحان المتمركزة في جنوب ووسط البلاد، وقبائل الماجرتين المتمركزة في وسط وشرق البلاد، فضلا عن قبائل الأوغادين المتمركزة في الجنوب. كما يعيش البعض من قبائل الدارووود في الشمال الشرقي وفي جنوب البلاد، وفي الأقاليم الصومالية التابعة لإثيوبيا وكينيا وجيبوتي. وتعد قبائل الدارووود من اكبر القبائل الصومالية على الإطلاق[1].

2. **قبائل الايرير:** وتتفرع عنها، قبائل الهوية المتمركزة في وسط وجنوب الصومال وحول العاصمة مقاديشو ونهر شيبيلي، ومن فروعها، فخذ الابغال وفخذ هبر غدر، كما تنتمي لقبائل الايرير، قبائل الدر المتمركزة شمال ووسط وجنوب. وقبائل الاسحاق المتمركزة في شمال البلاد وفي جيبوتي وإثيوبيا[2].

ثانيا: مجموعة الساب: وينحدر منها كلاً من، قبائل الديغل وقبائل الرهانويين. وهي اقل عدداً من مجموعة الصومالي، ويتمركزون في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري شيبيلي وجوبا[3].

---

[1]. د. اجلال رأفت، المشاكل الإقليمية وأثارها على الامن العربي: دراسة حالة القرن الافريقي، في: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2 (بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997)، ص 256. و. اسامة عكنان، الشعب الصومالي بين مطرقة الحروب الاهلية وسندان الأوبئة والمجاعات، مجلة الجذور، قبرص، العدد 18، 1992، ص 18. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 145.

[2]. د. فردريك معتوق، جذور الحرب الاهلية: لبنان- قبرص – الصومال – البوسنة (بيروت: دار الطليعة، 1994)، ص 123. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مصدر سابق، ص 259. ود. اجلال رافت، مصدر سابق، ص ص 256 - 257.

[3]. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت)، ص 670. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 231. ود. اجلال رافت، مصدر سابق، ص 257. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص 259.

ثالثا: قبائل أخرى: كما يسكن في الصومال قبائل أخرى قليلة العدد ذات أصول عربية وزنجية، كقبائل البانتو وقبائل الباجوني، ويتمركزون بصورة خاصة في المناطق الساحلية وأودية الأنهار[1].

وهكذا يتبين، أن القبيلة تعد السمة الغالبة على المجتمع الصومالي. وعلى الرغم من كون ذلك لا بد من أن يؤدي إلى تماسك المجتمع الصومالي وترابطه كما يعتقد البعض، إلا أن الذي حصل هو العكس، إذ أسهمت القبيلة في تزايد حدة المنازعات فيما بين القبائل الصومالية، ومن ثم اثر سلباً على الواقع السياسي في البلاد (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الآتي).

[1]. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 232. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 147.

المطلب الثالث: البيئة الديموغرافية / الاجتماعية

بلغ عدد سكان الصومال قرابة (9،133) مليون نسمة في عام 2009، حسب بعض التقديرات، وكما مبين في الجدول (1).

جدول (1) عدد سكان الصومال للمدة 1980 – 2009 (بالمليون)

السنة	1980	1990	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	6,434	6,596	7،394	7،975	8،164	8،354	8،544	8،733	8،926	9،133

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 34.

وقد بلغت معدل الزيادة الطبيعية في السكان ما بين (2،5%-2،8%). ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الصومال قرابة (12,2) مليون نسمة في عام 2020[1].

وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية قرابة (37%) من مجموع السكان في عام 2009[2]. في حين بلغت نسبة الإناث كنسبة مئوية من مجموع سكان الصومال في عام 2009 قرابة (50،4%)[3]. كما بلغت نسبة السكان النشطين اقتصادياً قرابة (3،631) مليون نسمة، منها (39،1%) من النساء في عام 2009[4].

وقد صاحب ذلك، ضعف في البنيان الاجتماعي لأغلب سكان الصومال. فحسب تقارير البنك الدولي لعام 2002، قدر توزيع معدل البطالة في الصومال قرابة (47،4%) من عدد سكان البلاد، منها (65،5%) في الحضر، و(40،7%) في الريف[5]. كما قدرت تقارير البنك الدولي، إلى أنه في عام 2002، بلغ نسبة من يعانون من الفقر المدقع في البلاد بنحو

---

1. UNDP, Human Development Report 2009 , 2009, p. 194.
2. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 340.
www.africa.union.org.
3. Ibid, p. 35.
4. Ibid, pp. 36 , 340.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، لبنان، 2009، ص138.

(43،2%) مـن مجمـوع السـكان، وكانـت تتـوزع بقرابـة (23،5%) في المنـاطق الحضريـة و(53،4%) بين البدو والرحل وسكان الريـف. وقـد بلـغ مـن يعـيش عـلى دولاريـن يوميـاً في الصومال قرابة (73،4%) من عدد سكان البلاد، مـنهم (60،7%) مـن الـحضر و(79،9%) مـن البدو الرحل وسكان الريف[1].

وفي المجال الصحي، فقـد شـهدت الصـومال ارتفاعـاً في نسـبة الإصـابة بـالأمراض المزمنـة والخطيرة. إذ بلغت نسبة الذين لا يحصلون على التحصـين لمـرض السـل في عـام 2008 قرابـة (64%) من عدد سكان الصومال[2]، وبلغ نسبة الإصابة بمرض السل قرابة (374) حالة من كل (100،000) ألف من عدد السكان، وهذا أدى إلى أن يكون الصومال الدولة الأولى في العـالم في نسبة الإصابة بمرض السل[3].

كما بلغ عدد المصابين بمرض الملاريا قرابة (30،000) ألف نسمة من عدد سكان الصـومال في عام 2003[4]. في حين بلغت نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (HIV) ممن تـتراوح أعمارهـم مـا بـين (15-49) قرابـة (0،5%) في عـام 2007[5]، وبلـغ عـدد النسـاء المصابين بالمرض ممن تتراوح أعمارهم (15) سنة إلى قرابة (23) ألف في المدة ما بـين (2005-2008)[6].

كما بلغ نسبة الذين لا يحصلون على الميـاه النقيـة في الصـومال قرابـة (71%) مـن عـدد سكان الصومال في عام 2008. في حين بلغ عدد الذين لا يحصـلون عـلى التحصـين مـن مـرض الحصبة قرابة (76%) من عدد السكان في العام نفسـه. وبلـغ عـدد الـذين لا يحصـلون عـلى التحصين من مرض الخناق (DPT3) قرابة (69%) من مجموع السكان في عام 2008[7].

---

1. المصدر نفسه، نفس الصفحة. و. CIA, op. cit., p. 8

2 African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 41.

3. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 186.

4. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

5 African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 78. وقارن مع: تقرير التنمية الانسانية العربية للعـام 2009، مصدر سابق، ص 242.

6. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, Printing by Denmark, 2009, p. 69.

www.africa.union.org.

7 African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 41.

كما يعاني الصومال من الافتقار إلى الرعاية الصحية الأولية. إذ أن هناك (4) أطباء فقط، واقل من طبيب أسنان واحد، واقل من مساعد طبي واحد، لكل (100،000) ألف نسمة في عام 2006[1].

وقد صاحب التدهور الصحي الذي تعيشه الصومال، في التأثير على الوضع الصحي في البلاد. إذ بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع قرابة (107) وفاة من كل (1000) ولادة في عام 2009. في حين بلغت وفيات الأطفال دون سن الخامسة قرابة (176) وفاة من كل (1000) طفل في عام 2009 أيضا[2]. وبلغت نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم حتى سن الخامسة قرابة (36%) في المدة ما بين (2006-2010)[3]. كما بلغت وفيات الأمهات إثناء الولادة قرابة (1400) وفاة من كل (100،000) ألف حالة ولادة في المدة ما بين (2005-2007)، حتى أصبحت الصومال الدولة الأولى في العالم في نسب وفيات الأمهات إثناء الولادة[4].

كما أشارت التقارير، إلى أن احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين بلغ قرابة (34،1%) من مجموع السكان في المدة ما بين (2005- 2010)[5].

أما في مجال التعليم، فقد شهدت الصومال أيضا تدهوراً ملحوظاً، إذ أنخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بسبب تدني مستوى المعيشة والفقر المدقع وتدهور الحالة الأمنية والسياسية في البلاد. فبعد أن كانت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي قد بلغ قرابة (16،9%)، منهم (20،8%) من الذكور و(12،7%) من الإناث وذلك في عام 2002[6]، انخفضت النسبة إلى قرابة (8،4%)، منهم (11،1%) من الذكور و(5،8%) من الإناث وذلك في عام 2007، مما جعل الصومال يحتل المرتبة الأولى في قارة أفريقيا في نسبة عدم الالتحاق في التعليم الابتدائي[7].

---

[1]. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص ص 186 - 187.

[2] African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 76.

[3] Human Development Report 2009, op. cit., p. 178

[4] African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 68. و. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 186.

[5] Human Development Report 2009, op. cit., p. 178.

[6]. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 187.

[7] African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 34.

كما يعاني الصومال من تدني معدلات الـذين يعرفـون القـراءة والكتابـة بـين البـالغين، إذ تراوحت النسبة بين (34،9%) في المنـاطق الحضريـة و(10،9%) في منـاطق الريـف والباديـة، حتـى أصـبحت الصـومال تصـنف الدولـة الأولى في عـدد البـالغين الـذين لا يعرفـون القـراءة والكتابة[1].

وقد رافق التدني في البيئة الاجتماعية في الصومال، إلى تدني نسبة الأنفاق الحكـومي عـلى القطاعـات الاجتماعيـة. إذ بلغـت نسـبة المعونـة المخصصـة للقطاعـات الاجتماعيـة قرابـة (23،8%) من إجمالي المعونة في عام 2007، وبلغت نسبة الأنفاق العام عـلى القطـاع الصـحي من إجمالي الأنفاق الحكومي (4،2%) وذلك في عام 2006[2].

وهكذا، أسهمت المنازعات التي مر بها الصومال (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثـاني)، مع الفقر المدقع، والبنية التحتية المتآكلة، والأوضاع المتردية في قطاعي الصـحة والتعلـيم، مـع ضعف الأنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية، في التأثير على البنية الاجتماعية في البلاد، وادى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين على الصعيد الداخلي والخارجي.

إذ بلغت حصيلة اللاجئـين والنـازحين الصـوماليين قرابـة (1،556) مليـون شـخص، مـنهم (1،100) مليون نازح على الصعيد الداخلي، و(456) ألف لأجيء على الصعيد الخارجي، وذلك في عام 2007[3]. وبحلول أواخر عام 2008، ارتفع عدد النازحين على الصـعيد الـداخلي ليصـل إلى قرابـة (2،100) مليـون شـخص[4]. مـما زاد مـن تفـاقم الأزمـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية في البلاد.

---

[1]. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 187.

[2] Human Development Report 2009, op. cit., p. 202.

واشارت العديد من التقارير إلى ان نسبة الانفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي بلـغ قرابـة (1،2%) في عام 2004.

ينظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 251.

[3]. Human Development Report 2009, op. cit., p. 158.

[4]. ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الانسان في العالم، 2009، ص 230.

المطلب الرابع: البيئة الاقتصادية

يعتمد درجة ازدهار الدول وتقدمها في الأساس على قوة اقتصاد تلك الدول. ويعد الاقتصاد الصومالي من بين الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف في بنيتها الاقتصادية مما اثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

إذ لم تشهد الصومال انتعاشا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ (665،5) مليار دولار في عام 2009 (حسب تعادل القوة الشرائية)[1]، وكما مبين في الجدول (2).

جدول (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصومال ما بين (2000- 2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%3،5	%3،5	%2،1	%8،2	%2،4	%2،6	%2،6	%2،6	%2،6

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

1. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 47.

2. CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010, pp. 7-8.

وقد أدى ذلك إلى التأثير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ بلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قرابة (0،4-%) في المدة ما بين (1990-2005)[2]. وقد كانت حصة هيكل الإنتاج من الناتج المحلي الإجمالي للصومال كالآتي، وكما مبين في الجدول (3).

---

[1]. CIA, op. cit., p. 7.

[2]. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 247.

جدول (3) حصة هيكل الإنتاج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي/ سنوات مختارة

هيكل الإنتاج	2000	2001	2005
الزراعة	62,3	62,3	65
الصناعة	7,6	10,2	10
الخدمات	30,1	27,5	25

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

1 AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, Printing by Denmark, 2009, p. 44.

2 AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 49.

3 CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010,p. 8.

وعبر الاطلاع على الجدول (4)، يتبين أن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

وتسهم الثروة الحيوانية بأكثر من (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من (50%) من عائدات التصدير[1]. وكما مبين في الجدول (4).

جدول (4) أهم صادرات الصومال الخارجية المدة 2001- 2008 (بالمليون دولار)

المنتجات الرئيسية/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الماعز	3	10	----	27	39	33	44	28
الأبقار	----	5	4	4	48	20	16	16
الأغنام	1	2	2	4	28	8	6	11
الذهب الخام	----	----	----	----	----	----	----	27
الفحم	6	7	8	8	15	21	20	13
المجموع	10	24	14	43	130	82	86	95

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 344.

---

[1]. CIA, op. cit., p. 7.

في حين ذكر مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، ان الثروة الحيوانية أسهمت بقرابة (65%) من عائدات التصدير. ينظر: IRIN, op. cit., p. 3.

وتمثل نسبة الأراضي الصالحة للرعي قرابة نصف مساحة البلاد تقريبا، لا سيما في الهضبة الشمالية. في حين تمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة قرابة (12،5%) من المساحة الكلية للصومال[1]، لم تزرع منها سوى (1،64%) وذلك حسب تقديرات عام 2005[2]. كما قدرت نسبة السكان الذين يشتغلون في القطاع الزراعي بنحو (71%)، منهم (74%) يشتغلون في الرعي[3].

وهذا أدى إلى أن يصدر الصومال سنوياً ما يقارب (180) مليون طن من الثروة الحيوانية، فضلا عن (480) مليون طن من المنتجات الزراعية، وذلك في عام 2002[4].

وعليه، يمكن القول أن النشاط الاقتصادي الصومالي يقوم على الرعي وتربية الحيوانات بالدرجة الأساس. إذ قدرت ثروة البلاد من الإبل بنحو (6،8) مليون رأس، ومن الأبقار بنحو (5،1) مليون رأس، ومن الأغنام بنحو (13،5) مليون رأس، ومن الماعز بنحو (20) مليون رأس، وذلك في بدايات القرن الحادي والعشرين[5].

كما يقوم النشاط الاقتصادي في الصومال على الزراعة. وهناك نمطان من الزراعة في البلاد. **النمط الأول تقليدي معاشي** يستهدف الإنتاج لسد حاجات السكان الغذائية، وتشيع في الأراضي الواقعة بين نهري شيبيلي وجوبا، ومن أهم المحاصيل التي تنتجها الزراعة التقليدية هي، الذرة الرفيعة والذرة الشامية والفول والسمسم وقصب السكر. في حين يعد **النمط الثاني تجاري** لإغراض التصدير، ومن أهم المنتجات الزراعية المصدرة للخارج هو الموز[6].

---

[1]. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. و. اسماعيل قاسم الدعيس، مصدر سابق، ص 159.

[2]. اذ تبلغ الاراضي المروية قرابة (2000) كم2 حسب تقديرات عام 2003، من خلال الموارد المائية المتجددة البالغة (15،7) كم مكعب حسب تقديرات عام 1997. ينظر: CIA, op. cit., p. 3.

[3]. ينظر: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. و. CIA, op. cit., p. 8

[4] See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, Somalia After State Collapse: Chaos or Improvement (Oakland/California: November 2006), p. 9.

وقارن مع: د. جمال عبدالهادي ود. وفاء محمد رفعت، إفريقيا يراد لها ان تموت جوعا (بلا مكان: الوفاء للطباعة والنشر، ب.ت)، ص 34.

[5]. د. شوقي ابو خليل، اطلس دول العالم الاسلامي، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 69.

وقارن مع: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 581.

[6] African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 332.

ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص240. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 582. و. IRIN, op. cit., pp. 3 , 6

كما يقوم النشاط الاقتصادي الصومالي على حرفة صيد الأسماك، لا سيما في الشواطئ المطلة على خليج عدن. إذ تقدر ما تحصل عليه الصومال من الصيد سنوياً قرابة (12- 14) ألف طن من الأسماك، لا سيما من صنف التونا[1].

أما من ناحية الثروة المعدنية، فأن الصومال يعد بلداً فقيراً في أنتاج الثروة المعدنية*. إلا أنه منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ازدهرت تجارة الفحم النباتي في البلاد، على الرغم من الآثار السلبية التي تخلفها هذه التجارة على البيئة والأرض في الصومال، عبر إتلاف غابات السنط المنتشرة في البلاد، لا سيما في جنوب الصومال، والتي لها دوراً مهماً في المحافظة على الاستقرار البيئي والتوازن الايكولوجي للبلاد ورعاة الماشية[2]. ففي العام 2000، قدر أنتاج الفحم النباتي الإجمالي بنحو (112،000) ألف طن، وارتفع أنتاج الفحم النباتي ليصل إلى قرابة (150،000) ألف طن في عام 2005، وكان (80%) من تلك الكمية توجه للتصدير إلى بلدان الخليج العربي، بينما يتم استخدام (20%) للاستهلاك المحلي[3]. أما من الناحية الصناعية، فتعد الصومال بلداً فقيراً ومتخلفاً في هذه الناحية، وكما ذكر في الجدول (3). إذ توجد عدد قليل من الصناعات الصغيرة، كما في صناعة تكرير السكر، وتكرير البترول، والمنسوجات[4].

أما في مجال الخدمات، فقد شهد الاقتصاد الصومالي، لا سيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، نمو قطاع الخدمات، وأصبح الاقتصاد الصومالي يعتمد على قطاع الخدمات، وكما مبين في الجدول (3). إذ نمت شركات الهاتف المحمول ومقاهي الانترنت، وأصبحت الصومال تقدم ادنى أسعار المكالمات في قارة أفريقيا[5].

---

1. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص ص 243 _ 244. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 585.

* على الرغم من ان بعض المصادر أشارت إلى احتواء الصومال على مادة اليورانيوم، الا انه لم يتم للوقت الحاضر تقدير نسبة اليورانيوم الموجود في الصومال.

2. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 188. و. محمد العلي، رحلة إلى صومال المحاكم (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 82.

3. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 188. و. CIA, op. cit., p. 10.
وقارن مع: د. محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية – الأفريقية: الواقع وافاق المستقبل (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص ص 76 - 77، 145.

4. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص244. و. CIA, op. cit., p. 10.

5. فمثلاً بلغ سعر المكالمة الدولية في الصومال عبر الهاتف المحمول (50) سنت للدقيقة الواحدة، والمكالمات المحلية مجانا لقاء رسوم شهرية تقدر بـ(10) دولار. كما ان الحصول على شبكة الانترنت لا يكلف سوى (50) سنت في الساعة.

See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 17 - 18.

وقارن مع: فيجاي ماهاجان، نهوض افريقيا، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 189 - 192.

كما نمت في الصومال شركات الطيران الخاصة، والمحطات الإذاعية الخاصة. علاوة على ذلك، فنتيجة لغياب القطاع المصرفي الرسمي في البلاد منذ تسعينيات القرن العشرين، أصبحت شركات تحويل الأموال (الحوالات النقدية)، من أكثر قطاعات الإعمال رواجاً في الصومال، إذ أصبحت تقوم بضخ ما يقارب (1،6) مليار دولار سنوياً إلى داخل الصومال من الصوماليين المقيمين في الخارج[1].

وعبر ما تقدم، يتبين أن الصومال يمتلك ثروات اقتصادية عدة، لا سيما في مجال الثروة الحيوانية، مما جعله في المرتبة الأولى في تصدير الثروة الحيوانية قياساً بباقي دول شرق أفريقيا، فضلا عن قطاع الخدمات[2].

إلا أنه بالمقابل، يعاني الصومال من تدني الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يؤثر سلباً في البنية التحتية بصورة عامة. وهذا يعود في الأساس إلى أسباب عدة، من أهمها، سياسات الحكومات المتعاقبة المتعثرة في إدارة الاقتصاد الصومالي، فضلاً عن الفوضى التي تعيشها البلاد، لا سيما منذ العام 1991، مما وقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، وأصبحت ميزانية البلاد تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، وادى ذلك إلى اعتماد الصومال على المساعدات الإنمائية والقروض الخارجية. إذ بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة في المدة ما بين (2001-2008) قرابة (2،482) مليار دولار، وكما مبين في الجدول (5). في حين بلغت الديون الخارجية أكثر من (3) مليار دولار في عام 2001[3]، بعد أن كانت تبلغ قرابة (2،370) مليار دولار في عام 1990، وارتفعت إلى (2،635) مليار دولار في عام 1998[4].

---

[1] IRIN, op. cit., p. 3. and: CIA, op. cit., p. 7.

[2] See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 17 -18.

[3] CIA, op. cit., p. 10.

[4]. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اقل البلدان نموا: تقرير عام 2000، منشورات الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2000، ص 99.

جدول (5) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للصومال للأعوام 2001- 2008 (بملايين الدولارات)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة الصومال	148	191	174	199	237	391	384	758

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 343 .

وقد أشار إلى ذلك المشرف في وحدة الاستجابة العاجلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سام. ج. امو) بقوله: أن الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام التنمية، غالباً ما يمثلان النتائج المقصودة وغير المقصودة للحروب الأهلية والإقليمية في أفريقيا. إذ تكون الموجودات الاقتصادية والبنى التحتية وشبكات العمل ووسائل التنمية، أهدافاً للحرب. وتهدد النزاعات بشكل مباشر أسباب العيش والكفاية الذاتية[1].

وهذا ما أكده أيضا، السكرتير التنفيذي السابق للجّنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة (ادبايو اديديبي) بقوله: أن الشعوب الأفريقية سوف لن تفهم الأزمة، طالما تفترض دوماً أن الأزمة في أفريقيا هي أزمة اقتصادية أساساً، بل أن ما نواجهه في أفريقيا هو قبل كل شيء أزمة سياسية ذات نتائج اقتصادية مدمرة[2].

نخلص مما تقدم، أن الصومال يتميز ببيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية متنوعة، وهذا التنوع صاحبه تخلف وفقر وضعف في البنى الأساسية للصومال، وفي جميع نواحي الحياة، مما شكل عاملاً مساعداً في تدهور الحالة السياسية في البلاد، وهو ما سنتناوله في المبحث الآتي.

---

[1]. Sam G. Amoo, The Challenge of Ethnicity and Conflicts in Africa: The Need for a New Paradigm (New York: United Nations Development Program, January 1997, p. 8.

[2]. Ibid, p. 9.

وقارن مع: جيلبرت خادياجالا، شرق افريقيا: الامن وارث الهشاشة، دراسات عالمية، العدد 86 (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص 26 - 27. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص ص 338 - 343.

المبحث الثاني: تطور الأزمة الصومالية

شهدت الصومال منذ استقلالها في تموز/يوليو من عـام 1960 العديـد مـن الأزمـات عـلى الصعيدين الداخلي والخارجي. ومنذ العقد الأخير مـن القـرن العشريـن، تطـورت الأزمـات في الصومال، وأصبحت تتسم بالمنازعات المسلحة الداخلية والتي يغلب عليها الطابع القبلي.

وعليه، فسنعمد إلى دراسة مراحل تطور الأزمـات في الصـومال، ودورهـا في بـروز ظـاهرة المنازعات المسلحة الداخلية في ستة مطالب، بدءاً من استقلال الصومال وتشكيل أول حكومة صومالية، مروراً بفترة حكم الرئيس سياد بري، والتطورات التي شهدتها الصومال بعد سـقوط نظام سياد بري، وتأثيرها على البيئة السياسية في البلاد، وما نـتج عنهـا مـن انـدلاع المنازعـات المسلحة الداخلية، ودور بعض الإطراف الإقليمية والدولية في تسـوية الأزمـة الصـومالية، ومـا آلت إليه البيئة السياسية في الصومال من تطورات.

المطلب الأول: تطور الأزمة الصومالية منذ استقلال الصومال حتى عام 1969

شهدت الصومال تكالب الدول الاستعمارية لاحتلالها وتقسيمها، لا سـيما منـذ أواخـر القـرن التاسع عشر، على الرغم من مقاومة الشعب الصومالي آنذاك للاستعمار[1]. إذ قسمت المنطقة التـي اسـتوطنها الصـوماليين عقـب مـؤتمر بـرلين (1884-1885) إلى خمسـة أجـزاء مـن قبـل الاستعمار الأوروبي- الحبشي آنذاك، وكما مبين في الجدول (6).

---

[1]. كان من ابرز من تزعم الجهاد ضد القوات الأوروبية – الحبشية آنذاك، كلا من، الإمام " احمـد بـن ابـراهيم"، ومؤسس دولة الدراويش " محمد بن عبدالـلـه حسن ".

للمزيد ينظر: د. عبدالـلـه عبدالرازق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنـون والاداب، 1989)، ص ص 175 - 213. و. محمـد فريـد السـيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1983)، ص ص 20 - 57. و. محمـد ابـراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي واثرها على العلاقات العربيـة الافريقيـة (1960- 1988)، (القـاهرة: دار الفكـر العربي، 2010)، ص ص 42 - 50.

جدول (6) تقسيم بلاد الصومال من قبل الاستعمار الأوروبي- الحبشي

الدولة المستعمرة	اسم المنطقة المستعمرة
فرنسا	احتلت فرنسا جزءاً من بلاد الصومال خلال المدة (1884- 1885) عرف بالصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً).
بريطانيا	احتلت بريطانيا جزءاً من بلاد الصومال خلال المدة (1884- 1886)عرف بالصومال البريطاني (الإقليم الشمالي لجمهورية الصومال)
ايطاليا	احتلت ايطاليا جزءاً من بلاد الصومال عام 1889 عرف بالصومال الايطالي (الإقليم الجنوبي لجمهورية الصومال بما في ذلك العاصمة مقاديشو).
الحبشة	استولت الحبشة (أثيوبيا) على أهم جزء من منطقة أوغادين وهي منطقة هرر في عام 1885 عقب إخلاء القوات المصرية لها. كما ضمت إليها باقي أجزاء أوغادين في العام 1897 بموجب اتفاقية الحدود المبرمة بين الحبشة وبريطانيا آنذاك.
ايطاليا وبريطانيا	سعت ايطاليا وبريطانيا إلى تدويل الجزء المتاخم لكينيا والمعروف باسم إقليم (N.F.D) بموجب معاهدة 15 تموز/يوليو عام 1924، ومن ثم ضمته بريطانيا لمستعمرتها كينيا قبل استقلال الأخيرة في كانون الاول/ديسمبر عام 1963.

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

1. د. بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الإثيوبي – الكيني، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، 1970، ص ص 213 – 215.
2. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص ص 252 - 259.
3. د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 161 - 163.

وفي بدايات العقد السابع من القرن العشرين، وتحديداً في 26 حزيران/يونيو من العام 1960، انسحبت بريطانيا من الصومال البريطاني، وأعلن رسمياً استقلال الإقليم الشمالي للصومال. وفي الأول من تموز/يوليو من العام نفسه، أعلن استقلال الإقليم الجنوبي للصومال، ومن ثم إعلان الوحدة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي باسم جمهورية الصومال في اليوم نفسه[1].

---

[1]. ينظر: د. بطرس بطرس غالي واخرون، الخلاف الصومالي الاثيوبي – الكيني، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 19، 1970، ص 218. و. محمد عبدالمنعم يونس، الصومال وطنا وشعبا، تقديم د. عبدالعزيز كامل (القاهرة: دار النهضة، 1962)، ص ص 189 - 191.

ومنذ بدايات الاستقلال، وضع أول دستور للبلاد، والذي اقر الحق في إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن العمل على استعادة استقلال باقي أقاليم الصومال المحتلة عبر الطرق القانونية والسلمية[1].

وقد تشكلت أول حكومة صومالية من حزب "وحدة الشباب الصومالي"*، وأصبح "آدم عبدالله عثمان" رئيساً للبلاد و"عبدالرشيد شيرماركي" رئيساً للوزراء. وقد سعى الحزب منذ توليه الحكم، إلى الاستحواذ على كافة مقاليد السلطة، مما أدى إلى شيوع الفساد السياسي في البلاد[2]، وإلى اندلاع المنازعات بين القبائل الصومالية الشمالية والقبائل الجنوبية، نتيجة للآثار السلبية التي خلفها الاستعمار الايطالي والبريطاني في أبناء الشعب الواحد، مما أدى إلى شعور القبائل بالاضطهاد، فضلا عن الميراث الاستعماري المتمثل في اختلاف اللغة والنظامين الإداري والتشريعي لكل إقليم آنذاك[3].

وفي عام 1964، حدثت انقسامات وخلافات حادة بين قيادات حزب "وحدة الشباب الصومالي"، لاسيما بعد دخول الصومال في نزاع مسلح مع أثيوبيا حول إقليم أوغادين المحتل، وأدت الخلافات إلى إقالة "عبدالرشيد شيرماركي" من رئاسة الوزراء وتعيين "عبدالرزاق حاج حسين" محله. وقد وصلت الخلافات أشده في انتخابات الجمعية الوطنية عام 1967، والذي تم فيه اختيار "عبدالرشيد شيرماركي" رئيساً للبلاد، والذي قام بدوره بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة " محمد الحاج إبراهيم عقال"[4].

---

1. إذ تكون الدستور الصومالي آنذاك من مقدمة و(105) مادة اساسية.
See: Dasturka Dalka Jamhuuriyadda Soomaliya, 1960, pp. 1 - 41.
www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/1960-charter-in-Somalia.doc.

* يرجع تأسيس الحزب إلى عام 1943. إذ تكون أول مرة على شكل ناد يجتمع فيه الشباب ويتولى توعيتهم سياسياً باسم (S.Y.C). وفي نيسان/ابريل من عام 1947 تقرر تحويل النادي إلى حزب سياسي يحمل اسم (وحدة الشباب الصومالي).
ينظر: وائل ابراهيم الدسوقي، الصومال: قضية التحرر من الاستعمار والحرب على الارهاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2008)، ص 56. و. موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين: افريقيا (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2007)، ص 255. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص ص 61- 69.

2. د. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا.. السودان..الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004)، ص 397. و. محمد عبدالمنعم يونس، مصدر سابق، ص 191. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص 61.

3. د. نجوى امين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 112، 1993، ص 10. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 397.

4. المصدر نفسه، ص ص 396 - 400. و. هيفاء احمد محمد، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، 2005، ص 69. ود. نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص 11.

وفي انتخابات عام 1969، تنافس (68) حزباً سياسياً على (123) مقعداً في البرلمان، وانتهت أيضا بفوز حزب "وحدة الشباب الصومالي"، عبر أدعاء العديد من الأحزاب والقوى السياسية استخدام حزب "وحدة الشباب الصومالي" الرشوة من أموال الدولة لشراء الأصوات. وأدت هذه الممارسات، إلى غضب الشارع الصومالي على الأسلوب التي تمت به الممارسة الديمقراطية، فضلا عن إحياء للعشائرية والقبلية[1]، وأدى ذلك إلى تزايد التوتر والانقسامات في الشارع الصومالي، لاسيما بعد اغتيال الرئيس "عبدالرشيد شيرماركي" على يد احد حراسه في شمال البلاد[2]. ونتيجة لذلك، عمت الفوضى في البلاد، وكادت الحرب الأهلية إن تندلع، ووصلت المنازعات الحزبية إلى القمة، مما أدى إلى قيام المؤسسة العسكرية بالتدخل والاستيلاء على السلطة[3].

وهكذا، فشلت تجربة الحكم المدني في الصومال فيما بين عامي (1960-1969)، لأسباب عدة، من أهمها، انتهازية القيادات السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، وعجزها عن استيعاب الاختلافات والانقسامات التي حدثت في البلاد، لا سيما بين القبائل الصومالية فيما بين الإقليمين الشمالي والجنوبي وكذلك بين الشمال والشمال وبي الجنوب والجنوب، والتي نتجت من الحقبة الاستعمارية[4]، مما أسفر عن تدهور الحالة السياسية في البلاد وضعفها، وأدى ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية، ودخول الصومال في مرحلة جديدة.

---

1. د. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الافريقية، مراجعة د. ابراهيم نصرالدين (القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي، 2007)، ص ص 133 _134. ود. نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص ص 10 - 11. وقارن مع: د. عبدالوهاب الكيالي، مصدر سابق، 674. و. موسى مخول، مصدر سابق، ص 260.
2. وذلك اثناء زيارته مدينة (لاسعانو) اثر تعرضها للجفاف.ينظر: اسماعيل قاسم الدعيس، مصدر سابق، ص 160. و. فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 106.
3. إذ حاول " محمد الحاج ابراهيم عقال " فرض مرشح لمنصب رئاسة الجمهورية آنذاك " موسى بوجو"الا إن انقسام حدث داخل حزب " وحدة الشباب الصومالي " للمزيد ينظر: محمد فريد السيد حجاج،مصدر سابق،ص 100. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 401. ود. نجوى امين الفوال،مصدر سابق، ص 11. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص ص 87-88.
4. ينظر: سيد احمد خليفة، جيبوتي وما حولها (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ب.ت)، ص 115. و. محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي وامن البحر الاحمر (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 148. و. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، ندوة المستقبل العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، 2000، ص 140.

المطلب الثاني: الأزمة الصومالية منذ الانقلاب العسكري عام 1969 وحتى عام 1991

شهدت الصومال بعد اغتيال رئيس الجمهورية، تدهوراً كبيراً في الأوضاع السياسية في البلاد، وأدى ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول/اكتوبر لعام 1969، وعلى أثرها أسقطت الحكومة المدنية، واستولى الجيش على السلطة بدون إراقة الدماء.

وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، تم تشكيل المجلس الأعلى للثورة والمتكون من (25) ضابطاً برئاسة اللواء "محمد سياد بري"[1]. وقد أعلن المجلس الأعلى للثورة، إن من أهم أهدافه آنذاك، هو العمل على أجراء الإصلاحات الداخلية في البلاد، عبر القضاء على الفوضى والفساد والروح القبلية، وإلغاء المحسوبية والمنسوبية، وتنمية الأقاليم، فضلا عن العمل على استعادة الأقاليم المحتلة وتوحيدها على الصعيد الخارجي[2].

وقد رحب الشعب الصومالي أول الأمر بالانقلاب العسكري، إذ نظروا إلى قائد الانقلاب "محمد سياد بري" الزعيم الوطني الذي سيعمل على تحقيق حلمهم في تحقيق الاستقرار في البلاد، وتوحيد الأمة الصومالية[3].

إلا انه مع ذلك، فقد شهدت الصومال في مدة حكم المؤسسة العسكرية بقيادة الرئيس سياد بري، استبداد النظام السياسي آنذاك، وعدم تطبيقه للبرامج والأهداف التي أعلن عنها، ويتبين ذلك عبر:

- اتجاه النظام السياسي آنذاك نحو النظام الشمولي. فعندما تم حل البرلمان، وعد الرئيس بري بإجراء انتخابات عادلة في البلاد. إلا انه بالمقابل، اتجه الرئيس بري لحكم

---

1. د. بطرس بطرس غالي واخرون، مصدر سابق، ص 222. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص ص 100 - 101. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 402.

2. Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 2 - 3. و. بيتر انيانج، جذور الصراع في القرن الافريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990، ص 103. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 128.

3. عايدة العزب موسى، محنة الصومال من التفتيت إلى القرصنة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009)، ص 15. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 216.

البلاد حكماً استبدادياً شمولياً، إذ احتكر السلطة، وتولى مراكز القرار العليا في الدولة، وقد دعم دستور عام 1979 شخصنة السلطة في البلاد، فأصبح الرئيس بري هو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للجيش، وسكرتير عام الحزب الحاكم، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس القضائي، وأصبحت كلمته هي القانون، كما عمل على تعديل الدستور في عام 1980، لتصبح سلطته نافذة دون الرجوع إلى البرلمان أو مجلس القضاء، كما حرم حرية التعبير والاجتماعات، ومنع تأسيس الأحزاب السياسية[1].

- عمد الرئيس بري بعد توليه الحكم في البلاد، إلى تحريم النظام القبلي على المستوى الرسمي في عام 1971، وأصبح الانتماء القبلي ورابطة الدم يعد عملاً إجرامياً. إلا انه وعلى العكس من ذلك، سعى لإحياء الانتماء القبلي، عبر الاعتماد على أبناء قبيلته. إذ قام بري منذ توليه الحكم، تقوية قبيلته "الماريحان"، واخضع كل مرافق الدولة ومؤسساتها تحت سيطرة قبيلته على حساب القبائل الصومالية الأخرى[2].

- على الرغم من تبني الرئيس بري للنظام الماركسي اللينيني، وتأسيسه للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في عام 1976، إلا إن الحزب كان في الواقع مجرد واجهة للحكم العسكري، كما إن مبدأ "الاشتراكية العلمية" الذي أعلنه بري كان مشوشاً ويفتقر إلى الوضوح، وكانت الاشتراكية التي طبقها نوعاً من البراغماتية التي تخدم مصالحه وأهدافه في المحافظة على السلطة أطول مدة ممكنة. وقد اتضحت تلك البراغماتية في أعقاب حرب أوغادين عام 1977 لاستعادة إقليم أوغادين، وذلك حينما اتجه نحو الغرب، وتحديداً نحو الولايات المتحدة الأميركية، بعدما اتجه السوفيت إلى دعم النظام الأثيوبي آنذاك[3].

---

[1]. معهد الانماء العربي، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2002، ط 1،القاهرة، 2003، ص 181. ود. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: ازمة المصالحة الصومالية، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2005، ص 5. و.عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 18.

[2]. د. جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، بغداد، مركز ابحاث ام المعارك، العدد 13/12، 1998، ص ص 94- 95. ود. نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص 14. و. محمد يوسف الجعيلي، مصدر سابق، ص 149.

كما اشار (Prunier) إلى إن الرئيس سياد بري كان يعتمد في اغلب الاحيان على ثلاث عشائر من قبائل الداروود وهي: الماريحان، الأوغادين، والدولابهانتي، وقد اطلق على نظام المحسوبية الذي شغل على اساسه افراد هذه العشائر المراتب العليا في المجتمع الصومالي، لقب " مود " (وهو اختصار بالحروف الأولى من: مريحان، أوغادين، دولابهانتي).

ينظر: سولومون ديرسو وبيروك مسفين، مصدر سابق، ص 76.

[3]. التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 200.

- على الرغم من سعي الرئيس بري منذ وصوله للسلطة، إلى استغلال التأثير الإيديولوجي للقبائل الصومالية، عبر الدعوة لتحقيق الوحدة القومية لكل الأمة الصومالية، إلا انه تخلى عن مطالبته بضم باقي الأقاليم الصومالية المحتلة، لا سيما بعد هزيمته في حرب أوغادين عامي 1977- 1978، مما أدى إلى سخط الصوماليين، وأسهمت هزيمته العسكرية في فقدان النظام للشرعية السياسية[1].

وقد أسهم عدم الاستقرار السياسي في البلاد، فضلا عن احتكار الرئيس بري للسلطة، وأساليب القمع والبطش التي اتبعها، في شعور القبائل الصومالية بانعدام العدالة التوزيعية، سواء في المناصب أم في الخدمات، عبر تركيز كل الثروة والسلطة والتنمية، في أبناء عشيرته أولاً، والإقليم الجنوبي على حساب الإقليم الشمالي ثانياً[2]، مما أسهم في تكوين جبهات معارضة لحكم الرئيس بري، تستند على القبيلة، ومن أهمها وأكثرها تأثيراً هي[3]:

- جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية (S.S.D.F): تأسست في أثيوبيا في عام 1978، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام الرئيس بري، ومعظم منتسبيها من قبائل الماجرتين المنتمية إلى قبائل الداروود، ويُعد مركز نشاطها في وسط وشرق البلاد.

- الحركة الوطنية الصومالية (S.N.M): تأسست في لندن في عام 1981، ومعظم منتسبيها من قبائل الاسحاق، ومركز نشاطها في شمال الصومال.

---

[1]. ينظر: المصدر نفسه، ص 201. وعايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص ص 19_ 21. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص 257. وبيتر انيانج، مصدر سابق، ص 103.

فبعد شهر من تراجع القوات الصومالية عن إقليم أوغادين، حاولت مجموعة من الضباط الصوماليين القيام بانقلاب عسكري، لكنهم فشلوا والقي القبض عليهم.

ينظر: يوسف علي عينتي، الصومال: الجذور والأزمة الراهنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009)، ص 118. ود. علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945- 1995، ط 2(بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006)، ص 235.

[2]. د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 351.

[3]. للمزيد من التفاصيل حول الجبهات المعارضة ينظر:

عبدالله الفاتح، المصالحة الصومالية...إلى اين ؟، رابطة الصحفيين الصوماليين، 4 حزيران/يونيو 2007.
www. Saylaci. Maktooblog. Com.

ود. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص 169. و. اشرف راضي، القرن الافريقي: من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الاهلية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991، ص ص 176- 177.

- الحركة القومية الصومالية (S.P.M): تأسست في عام 1988، ومعظم منتسبيها من قبائل الأوغادين، ومركز نشاطها في المنطقة الواقعة ما بين نهر جوبا والحدود مع كينيا.

- المؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C): تأسست في روما في شباط/فبراير من عام 1989، ومعظم منتسبيها من قبائل الهوية، ومركز نشاطها في وسط وجنوب البلاد وحول العاصمة مقاديشو.

وقد أسهم نشوء الأحزاب المعارضة، في اتجاه البلاد نحو تأزم الأوضاع السياسية، لا سيما في عامي (1988-1989)، إلا إن الرئيس الصومالي آنذاك "محمد سياد بري" كان يرى انه ليس هناك معارضة حقيقية مع التخفيف من حجم وثقل المعارضين لحكمه، وان الأزمة التي تشهدها البلاد هي نتيجة الأزمة الاقتصادية ونقص المواد الغذائية[1]، لا سيما بعد الموجات المتتالية من الجفاف التي شهدتها الصومال منذ أوائل السبعينيات وحتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، مما اثر سلباً في الدخل القومي الصومالي[2].

إلا إن النزاع تطور آنذاك بين المعارضة والنظام السياسي في الصومال برئاسة بري، وكان من نتائج النزاع، اجتماع قرابة (114) من الشخصيات المعارضة لنظام الرئيس بري، كانوا من كبار الشخصيات السياسية والاجتماعية في الصومال، وأصدروا في نهاية الاجتماع بياناً عرف بـ"إعلان مقاديشو"، طالبوا فيه الرئيس الصومالي بالاستقالة من الرئاسة، والعمل على تشكيل حكومة انتقالية تعمل على إنقاذ البلاد من الدمار والفوضى التي أصابها، إلا إن الرئيس بري رفض التجاوب مع البيان، بل سعى إلى اعتقال قرابة (50) شخصاً من الموقعين على البيان[3]، كما وشدد قبضته العسكرية، لا سيما في شمال

---

[1]. نقلا عن: طارق حسني ابو سنة، التطورات الاخيرة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990، ص 221.

[2]. إذ اثر الجفاف على صادرات الصومال من الماشية والتي كانت تشكل نحو 80% من صادراته، يضاف إلى ذلك استهلاك قدرات البلاد الاقتصادية في المنازعات الداخلية والخارجية، ومنافسة استراليا في مجال تصدير الماشية آنذاك.

ينظر: التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، 204_ 205. ومحمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص ص 217_ 218. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 100_ 102.

[3]. ينظر: عبدالله الفاتح، مصدر سابق.

كما طالبت جماعة من زعماء قبائل الهاوية في عام 1990، الرئيس بري تقديم استقالته استجابة للضغوط الشعبية، الا انه رفض ذلك قائلا "عندما اتيت إلى مقديشيو كان هناك طريق ممهد واحد عبّده الايطاليون فاذا حاولتم ارغامي على الاستقالة فسوف اترك هذه المدينة كما وجدتها أول مرة. لقد أتيت إلى السلطة بالبندقية ولن اتركها الا بالبندقية".

نقلا عن: حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992، ص 93.

البلاد، وبالذات في "هرجيسيا". وأشارت بعض التقارير، إلى انه سقط في تلك الأزمة قرابة (50) ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى واللاجئين[1].

وعليه، نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها الصومال، تأزمت الأوضاع في البلاد، وادي ذلك إلى قيام تحالف ثلاثي منذ النصف الثاني من عام 1990، فيما بين المؤتمر الصومالي الموحد والحركة الوطنية الصومالية والحركة القومية الصومالية، نجحوا خلالها من إسقاط النظام السياسي في الصومال في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير لعام 1991[2].

وهكذا يتبين، إن الصومال شهد في المدة ما بين (1969-1991) سيطرة المؤسسة العسكرية برئاسة "محمد سياد بري" على مقاليد الحكم. وقد سعى بري قرابة (22) عاماً، إلى الاستبداد بالسلطة، وخضوع السلطات الثلاث لحكمه، ورافق ذلك تعرض البلاد لازمة اقتصادية حادة،اضافة الى اسباب اخرى، مما ادى إلى تشكيل جبهات معارضة لحكم بري، والتي نجحت في نهاية الأمر في إسقاط النظام السياسي في الصومال.

---

[1]. يذكر إن صهر الرئيس بري انذاك " محمد سعيد حرسي " والملقب بـ"مورجان" والذي كان يقود الحرب ضد الشمال، اقترح في رسالة كتبها للرئيس بري، القضاء على قبيلة الاسحاق بصورة كاملة، باعتبار ذلك الحل المناسب لجميع مشاكل البلاد.
نقلا عن: احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، مصدر سابق، ص 221. و. علي العمودي، يوميات من القرن الافريقي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 38، 58. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية، مصدر سابق، ص 352.

[2]. للمزيد ينظر: د. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 135. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص ص 436_ 327. و. موسى مخول، مصدر سابق، ص 267. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق.

المطلب الثالث: الأزمة الصومالية منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري وحتى عام 2000

دخلت الصومال منذ سقوط النظام السياسي فيها في بداية عام 1991، في نزاعات مسلحة داخلية، مما أسفر عن بروز نمط جديد من المنازعات عرفت بالصوملة (Somolization)[1].

فبعد إعلان حركات المعارضة المسلحة استيلائها على السلطة في كانون الثاني/يناير من عام 1991، وفرار الرئيس سياد بري إلى معقل قبيلته "الماريحان" في جنوب غرب البلاد، كانت الحركات المعارضة الثلاث قد اتفقت على تشكيل حكومة وطنية، تم الاتفاق عليها في أثيوبيا، على إن يكون الجنرال "محمد فارح عيديد" رئيساً للبلاد، وهو من كبرى القبائل الصومالية "الهاوية"، في حين يكون "عبدالرحمن احمد علي تور" رئيساً للوزراء وهو من قبائل الاسحاق، و"احمد عمر جيس" وزيراً للدفاع من قبائل الداروود من مجموعة قبائل الأوغادين[2]. إلا إن البعض من قادة "المؤتمر الصومالي الموحد" أعلنوا اختيار "علي مهدي محمد" ليكون رئيساً للصومال وذلك في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير لعام 1991، وأدى ذلك إلى رفض الجناح العسكري للمؤتمر الصومالي الموحد والذي يترأسه "محمد فارح عيديد"، والحركات المعارضة الأخرى، تعيين "علي مهدي محمد" رئيساً للبلاد، وأدى ذلك إلى اندلاع النزاع المسلح بين أنصار كل من "محمد فارح عيديد" و "علي مهدي محمد"•، حول العاصمة مقاديشو وجنوب البلاد، على الرغم من كون الاثنان ينتميان للقبيلة نفسها••، وقد أسفر النزاع المسلح عن سقوط أكثر من (5)

1. ينظر: علاء سالم، الوجود الاسرائيلي في الصومال وارتيريا والقرن الافريقي، نشرة دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993، ص ص32-33. ود. حمدي عبدالرحمن حسن،افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، مصدر سابق،ص196. و. فردريك معتوق، مصدر سابق، ص 188.

2. التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 194. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص ص 437 -438.

• يذكر ان الحركة السياسية التي كان ينتمي اليها كل من علي مهدي وعيديد قد انقسمت الى جناحين، جناح روما بقيادة علي مهدي، وجناح اديس ابابا بقيادة محمد فارح عيديد.

•• إذ ينتمي " علي مهدي محمد " إلى فخذ الابغال، في حين ينتمي " محمد فارح عيديد " إلى فخذ الهبر غدر، وهما جزءاً من قبيلة الهاوية.

آلاف قتيل وقرابة (60) ألف جريح، فضلا عن نزوح أعداد كبيرة من الصوماليين داخلياً وخارجياً، لا سيما من العاصمة مقاديشو وما حولها.

وبالمقابل، أعلنت الحركة الوطنية الصومالية قيام "جمهورية ارض الصومال" في الشمال الغربي وعاصمتها "هرجيسيا" برئاسة "عبدالرحمن علي تور" وذلك في السابع عشر من ايار/مايو من عام 1991[1]. وقد أشار "محمد الحاج إبراهيم عقال" والذي خلف "عبدالرحمن علي تور" في رئاسة "جمهورية ارض الصومال" آنذاك إلى إن سبب الانفصال، هو نتيجة ما ارتكب بحق شعب الإقليم الشمالي للصومال من أخطاء منذ العام 1960 (أي بعد الاتحاد مع الإقليم الجنوبي)، وقال: إن إخواننا في الجنوب فرضوا علينا اسمهم، إذ كنا اتفقنا على تسمية الدولة الوليدة آنذاك بجمهورية الصومال الديمقراطية. وأضاف: هكذا سجل اسمها في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لكن فوجئنا بان ممثل بلدنا يجلس على مقعد في الأمم المتحدة وراء لافته تحمل اسم "صوماليا" وهو الاسم الايطالي الذي كان يعرف به الجنوب عندما كان مستعمرة ايطالية قبل الاستقلال، وكان لدينا (33) نائباً فقط من أصل (123) في البرلمان، في حين كان يجب حصولنا على (75) مقعداً في الأقل استنادا إلى التركيبة السكانية في البلاد، وفي الحكومة كان لدينا (4) وزراء فقط من أصل (21) وزيراً، فضلاً عن المظالم التي قام بها بري ضد الشماليين، هي التي شجعت إلى الانفصال[2].

وفي نهاية عام 1992، أصبحت الصومال عملياً مجزأة إلى أجزاء عدة منفصلة عن بعضها البعض. فالمحافظات الشمالية تخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية،

---

[1]. د. احمد ابراهيم ود. منار الشوربجي، ازمة الصومال بين الداخل والخارج (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2007)، ص 20. ود. شوقي الجمل ود. عبدالله عبدالرازق، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2 (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1998)، ص 412. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 219.

[2]. ينظر: مقابلة مع محمد ابراهيم عقال في: مجلة الوسط، لبنان، العدد 479، 2\4\2001، ص ص 19- 20. وتصريح رئيس جمهورية ارض الصومال آنذاك " طاهر ريالي كاهن " في: علي العمودي، مصدر سابق، ص ص 38- 42.

وهو ما أشار اليه ايضا " عبدالله آدم " وكان آنذاك احد أعضاء الوفد الشمالي الذين اتفقوا على الوحدة مع الجنوب. اذ اشار إلى إن الجنوبيين استغلوا منذ البداية العاطفة التي كانت تدفع الوفد الشمالي للوحدة، وفرضوا شروطا عدة. فكان رئيس الجمهورية من الجنوب، والعاصمة في الجنوب، ووزراء السيادة كانوا من الجنوب، ويحصل الجنوب على 67% من الاصوات في البرلمان.

ينظر: عبدالله آدم، في: ندوة المستقبل العربي، التطورات الراهنة في القرن الافريقي وانعكاساتها على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992، ص 112.

وقارن مع: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الصومال: المستقبل السياسي في ضوء انسحاب القوات الدولية الغازية، في: القضايا الافريقية في الوضع الدولي الراهن، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 11، كانون الثاني/يناير 1994، ص 7.

والمحافظات الشرقية والوسطى تخضع لسيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي، أما العاصمة مقاديشو وما حولها فيتنازع عليها قادة حركة المؤتمر الصومالي الموحد، أما بقية المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية فتتوزع بين الحركة القومية الصومالية والحركة الديمقراطية، فضلا عن القوات الموالية لسياد بري* ومقرها (بارديرا)[1].

وشهدت الصومال منذ تلك المدة، لا سيما بعد انسحاب القوات الدولية منها (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الآتي)، استمرار النزاع المسلح بين الفصائل الصومالية المسلحة، لاسيما بين كل من أنصار عيديد وعلي مهدي*، في العاصمة مقاديشو وما حولها، للاستيلاء على السلطة.

وبعد موت "محمد فارح عيديد" في عام 1996، اثر إصابته في معركة مع فصيل "علي مهدي"، لم يتحقق السلام، بل على العكس من ذلك، ازداد تدهور الأوضاع السياسية في الصومال[2]، على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته الصومال في تلك المدة[3]. إذ أعلنت جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية قيام دولة "البونت لاند" في الإقليم الشمالي الشرقي من البلاد في تموز/يوليو من عام 1998[4]. كما شهدت بدايات عام 1999، اشتداد النزاعات المسلحة بين الفصائل الصومالية لكل من أنصار "حسين عيديد" ابن الراحل "محمد فارح عيديد" وأنصار "علي مهدي محمد". كما عانى زعماء الفصائل الصومالية تناقصاً في التأييد السياسي لهم داخل قبائلهم، إذ حاول زعماء قبيلة الهبر- غدر إقصاء حسين عيديد، لا سيما بعد هزيمته في بيدوا في منتصف عام 1999. كما شهدت قبيلة الابغال صراعاً على الزعامة في مواجهة علي مهدي، لا سيما بعد تعرض مكان إقامته للنهب

---

* بعد ذلك هرب سياد بري إلى نيجيريا وبقي هناك حتى توفي في أوائل شباط/فبراير من عام 1995.

[1]. د. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص ص 309- 312. ود. نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص 21. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 441. ود. فردريك معتوق، مصدر سابق، ص 122.

* على الرغم من حدوث نزاعات مسلحة فيما بين العديد من قادة الفصائل الصومالية، الا اننا سنركز على النزاع بين كل من عيديد وعلي مهدي لاهميته في تطور النزاعات المسلحة في الصومال.

[2]. د. سامي ريحانا، مصدر سابق، ص ص 363- 364. و. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 26.

[3]. إذ رافق تجدد النزاع المسلح بين انصار كل من عيديد وعلي مهدي، هدوءاً نسبياً في بعض الأوقات، نتيجة لسلطة القبائل الصومالية على الفصائل المتحاربة آنذاك. إذ سمحت بانضمام قبائل وفروع لها في مناطق نفوذ كل منها، واقترنت بتشكيل ادارات في المناطق المتنازع عليها في شكل لجان قبلية يساندها مجلس شعبي.
ينظر: د. نجوى امين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 121، 1995، ص 145.

[4]. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002، ص 151. ود. محمد احمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مصدر سابق، ص ص 62- 63.

على يد حراسه، الأمر الذي دعا قيادات قبيلة الابغال الى التفكير في اختيار بديل له بعد إن ثبت عجزه عن تحقيق الاستقرار في العاصمة مقاديشو[1].

كما وشهدت الصومال في مراحل النزاع المسلح ما بين عامي (1991-2000) انعقاد العديد من مؤتمرات المصالحة بين الفصائل المتنازعة، وبرعاية إقليمية ودولية، من أبرزها:

- دعوة الرئيس الجيبوتي السابق "حسن جوليد"*، بعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، الفصائل الصومالية المتنازعة لإجراء مصالحة صومالية، ووقف النزاع المسلح الدائر بينهما. وقد استجابت معظم الفصائل الصومالية للدعوة، باستثناء الحركة الوطنية الصومالية التي قررت الانفصال. وقد عقد المؤتمر في جيبوتي في المدة ما بين (5-11) حزيران/يونيو من عام 1991، وقد ناقش المؤتمر إعادة السلم والأمن إلى البلاد، ووقف النزاع الدائر بين الفصائل المسلحة، والتوصية لعقد مؤتمر لاحق لتشكيل الحكومة الصومالية.

- وتنفيذاً لتوصيات المؤتمر الأول، عقد المؤتمر التصالحي الثاني في جيبوتي في المدة ما بين (15-21) تموز/يوليو من العام نفسه، بحضور قادة بعض الدول الأفريقية، ووفود من دول عدة، فضلا عن ممثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي والجماعة الاقتصادية الأوروبية والايغاد. وقد تقرر وقف إطلاق النار بصورة عامة، وتشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، وتشكيل برلمان مؤقت مؤلف من (123) نائباً، على إن يكون "علي مهدي محمد" رئيساً مؤقتا للصومال لمدة عامين، فضلا عن توزيع المناصب السيادية بين الفصائل المشاركة، ما عدا منصب رئيس الوزراء يتم اختياره من شمال البلاد. إلا إن المؤتمر فشل في تنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها، نتيجة رفض "محمد فارح عيديد" لمقررات المؤتمر مطالبا بأحقيته في رئاسة البلاد، فضلا عن رفض الحركة الوطنية الصومالية لمقررات المؤتمر، وأدى ذلك إلى فشل المؤتمر في تسوية النزاع المسلح الدائر بين الفصائل المتنازعة، لا سيما بين عيديد وعلي مهدي[2].

---

[1]. د. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص ص 148، 162.

* يشكل الصوماليين الاكثرية في جيبوتي، وينتمي اليهم الرئيس السابق "حسن جوليد" والرئيس الحالي "اسماعيل عمر غيلة".

للمزيد ينظر: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سابق، ص ص 33- 34.

[2]. للمزيد ينظر: ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص ص 423- 425. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص ص 438- 440. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق، ص 9.

- عقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا مؤتمر للمصالحة الصومالية في الخامس عشر من اذار/مارس لعام 1993، برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي. وقد حضر المؤتمر قادة (14) فصيلاً صومالياً، من بينهم، الرئيس المؤقت "علي مهدي" والجنرال "محمد فارح عيديد"، وبحضور الدول الكبرى، فضلا عن مصر ودول الجوار الصومالي، ووفد منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي. وقد تم الاتفاق في المؤتمر، على تشكيل مجلس وطني انتقالي لمدة سنتين يضم (74) مقعداً ويشغله ممثلو (18) إقليماً صومالياً و(14) فصيلاً مسلحاً، وله سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. إلا إن المؤتمر فشل أيضا في تسوية الأزمة الصومالية، نتيجة رفض ممثلي الشمال توقيع الاتفاق مؤكدين على مطالبهم تجديد استقلال "ارض الصومال"، لا سيما بعد انتخاب "محمد الحاج إبراهيم عقال" رئيساً للإقليم[1].

تم في عام 1997، عقد مؤتمرين للمصالحة الصومالية. تم عقد المؤتمر الأول في مدينة سودري الواقعة في اثيوبيا شرق أديس أبابا، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن (26) فصيلاً صومالياً، ما عدا فصيل حسين عيديد. وقد تقرر في المؤتمر، تشكيل مجلس للإنقاذ الوطني من (41) عضواً، وتشكيل لجنة تنفيذية من (11) عضواً، فضلاً عن تشكيل هيئة خماسية تمهد للإعداد لانعقاد مؤتمر المصالحة في "بوصاصو"[2] إلا إن المؤتمر فشل أيضا، نتيجة تزايد الانقسامات بين الفصائل المتنازعة، لا سيما جناح حسين عيديد الذي عارض لكل ما انبثق عن مقررات سودري، ورفض "جمهورية ارض الصومال" الاعتراف بالنتائج التي تمخضت عنها[3].

في حين تم عقد المؤتمر الثاني في القاهرة. إذ دعا وزير الخارجية المصري آنذاك السيد عمرو موسى في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1997، مجموعة سودري وفصيل حسين عيديد، إلى القاهرة للتباحث في حل المسائل العالقة بينهما تمهيداً لتسوية الأزمة الصومالية. وقد استجاب للدعوة اغلب الفصائل الصومالية. وبعد مفاوضات استمرت

---

1. ينظر: المصدر نفسه، نفس الصفحة. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص ص 441- 442.

2. ينظر: د. شوقي الجمل ود. عبدالله عبدالرازق، مصدر سابق، ص ص 412- 413. و. خلود محمد خميس، الخلفيات التاريخية للدور الاثيوبي في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007، ص 182. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق، ص 9.

3. عبده يوسف فارح، الصومال بعد مؤتمر اديس ابابا، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 368، 1997، ص 21. و. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 339.

قرابة (40) يوماً، تم التوقيع على "إعلان القاهرة" في الثاني عشر من كانون الاول /ديسمبر لعام 1997، وتم الاتفاق على تسوية الأزمة السياسية بين كل من علي مهدي وحسين عيديد، ووقف إطلاق النار بينهما، فضلا عن الاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا في شباط/فبراير من عام 1998، من اجل انتخاب الحكومة الانتقالية الجديدة. إلا إن عقد المؤتمر تأجل مرات عدة، إلى إن أعلن عن تأجيله إلى اجل غير مسمى، وانهارت الإدارة التي أقيمت في العاصمة مقاديشو في آب 1998.

وهكذا فشل مؤتمر القاهرة أيضا في تسوية الأزمة الصومالية، كون المؤتمر اقتصر على قيادات الفصائل المسلحة، لا سيما جناحي عيديد وعلي مهدي، وتجاهل آراء باقي مكونات الشعب الصومالي من إسلاميين وقبائل ومثقفين، فضلا عن التوزيع غير العادل للمقاعد، لا سيما بالنسبة إلى حصة الشمال[1].

وهكذا فشلت المؤتمرات التي حاولت تسوية النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية في المدة ما بين (1991-2000)، والتي بلغت قرابة (12) مؤتمراً، لا سيما بين الفصائل الصومالية المتحالفة مع جناح علي مهدي والفصائل المتحالفة مع عيديد[2]. وأثبتت مؤتمرات المصالحة، وجود فصائل صومالية، تحرص كل الحرص على استمرار تأزم الأوضاع في الصومال، من اجل تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الشعب الصومالي. وقد أكد ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" حول الوضع في الصومال في السادس عشر من اب/اغسطس لعام 1998، إذ جاء في الفقرة الثامنة من التقرير، إلى إن من أسباب عدم إحراز أي تقدم ملموس في تسوية الأزمة الصومالية، وذلك لكثرة المبادرات المتوازية، وعدم توفر التصميم والإرادة اللازمة من جانب زعماء الفصائل المسلحة للتخلي عن مصالحهم الخاصة لحساب المصلحة الوطنية[3].

---

[1]. د. علي صبح، مصدر سابق، ص ص 241- 242. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 148- 151، 155. ود. نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص ص 146- 147.

[2]. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 243. و. جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص 135.

[3]. للاطلاع على تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال والمقدم إلى مجلس الامن ينظر الوثيقة:
S/1999/882, 16 August 1999, pp. 1 - 27.

المطلب الرابع: الأزمة الصومالية منذ تشكيل أول حكومة انتقالية وحتى عام 2006

شهدت الصومال منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، تزايد اهتمام المجتمع الإقليمي والدولي بتسوية الأزمة الصومالية، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، لا سيما بعد تفاقم مشكلة الجفاف، والتدهور المستمر للأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد[1].

ففي ايلول/سبتمبر من عام 1999، أعلن الرئيس الجيبوتي "إسماعيل عمر غيلة" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن مبادرة لتسوية الأزمة الصومالية، تضمنت مشاركة أوسع لعناصر تمثل المجتمع المدني وزعماء القبائل ورجال الدين، مع استبعاد قادة الفصائل المسلحة الذين يرفضون إلقاء السلاح والخضوع لسيادة القانون[2].

وقد عقدت جولة المفاوضات التمهيدية، **الأولى** للمثقفين في اذار/مارس من عام 2000، **والثانية** للحكماء الصوماليين في نيسان/ابريل من العام نفسه[3].

وفي ايار/مايو من العام 2000، عقدت الجولة الثانية من المفاوضات فيما بين الفصائل الصومالية في مدينة عرته الجيبوتية، وبحضور أكثر من (2000) مندوب من داخل الصومال وخارجه، مثلوا معظم الفصائل الصومالية وشيوخ العشائر والمثقفين، وبرعاية جيبوتي والايغاد والأمم المتحدة وجهات مانحة ومنظمات دولية وإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، تم الاتفاق على تشكيل مجلس وطني انتقالي يتكون من (254) عضواً (44 من كل من القبائل الرئيسة الأربعة* و25 مقعداً للنساء و24 مقعداً للأقليات مع ترك 20 مقعداً شاغراً يعين الرئيس جيبوتي أصحابها فيما بعد). وقد اختير من بين (45) مرشحاً لرئاسة البلاد "عبدالقاسم صلاد

---

[1]. ينظر: عزمي محمود عاشور، الصومال: اعادة بناء الدولة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 142، 2000، ص 167. و. هيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص 78.

[2]. للاطلاع على النص الكامل لوثيقة مجلس الامن الصادرة في 1999/9/24 بعنوان: رسالة مؤرخة في 23/ايلول/سبتمبر 1999 موجهة إلى رئيس مجلس الامن من رئيس جيبوتي والمتضمنة مرفقا بخطاب الرئيس جيبوتي امام الجمعية العامة للامم المتحدة ينظر: S/1999/1007, 24 September 1999, pp. 1 _ 8.

[3]. عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص 168. و. هيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص 79.

* وهي كل من، الداروود، الهوية، الدر، والديغل- الرهانويين.

حسن" في آب من العام نفسه لمدة ثلاث سنوات. وفي تشرين الاول/اكتوبر عام 2000، قام الرئيس المؤقت بتعيين "علي خليف" رئيساً للوزراء، وما لبث الأخير إن شكل حكومة مؤقتة مقرها في العاصمة مقاديشو[1].

وهكذا نجح المؤتمرون في تشكيل أول حكومة صومالية منذ انهيار نظام الرئيس بري في عام 1991، ليمثل الرئيس من قبائل الهاوية، ويمثل رئيس الوزراء من قبائل الداروود، ويمثل الوزراء من مختلف الأقاليم الصومالية[2].

إلا إن نفوذها ظل محدوداً، إذ واجهت الحكومة الانتقالية معارضة من قبل "جمهورية ارض الصومال" و "البونت لاند"، فضلا عن معارضة العديد من الفصائل المسلحة، من أبرزهم، الفصائل المنضوية تحت جناح حسين عيديد، و"المجلس الصومالي للمصالحة والبناء" والذي ضم قرابة (19) مجموعة سياسية، أبرزهم "عثمان عاتو"، و"حسن محمد نور" الملقب "شاتي جدود" حاكم بيدوا وزعيم جيش الرحانويين والذي أعلن في اذار/مارس من عام 2002 تشكيل إقليم جديد يتمتع بالحكم الذاتي عرف بـ(دولة جنوب غرب الصومال) والتي ضمت (6) أقاليم واتخذت من بيدوا عاصمة لها[3].

ومع تدهور الأوضاع في البلاد، ومعارضة العديد من الفصائل للحكومة الانتقالية الصومالية، وتزايد عدد الأقاليم التي أعلنت الحكم الذاتي، فضلا عن التطورات التي حدثت داخل الأقاليم المنفصلة[4]، عقدت محادثات عدة بين الحكومة الانتقالية والفصائل الصومالية، أسفرت عن موافقة العديد من قادة الفصائل لإجراء المفاوضات مع الحكومة الصومالية[5].

---

[1]. ينظر: د. جلال الدين صالح، المحاكم الاسلامية في الصومال ومستقبل القرن الافريقي، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار الرابع، 2007، ص 291. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق، ص 9. و. عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص ص 167- 168.

[2]. حلمي شعرأوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 258.

[3]. ينظر: شارون ويهارتا وايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص ص 206- 207. و. هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 331. و. خالد حنفي علي، جرائم الحرب في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 146، 2001، ص 155.

[4]. إذ شهدت "جمهورية ارض الصومال" وفاة حاكم الإقليم "محمد ابراهيم عقال" في ايار/مايو 2002، اثر عملية جراحية اجريت له في جنوب افريقيا، وتولى نائبه الحكم "طاهر ريالي كاهن". في حين شهد إقليم "البونت لاند" تزايد حدة النزاع حول رئاسة الإقليم بين عبدالله يوسف وجامع علي جامع الذي تولى الحكم خلفا لعبدالله يوسف. كما شهدت "دولة جنوب غرب الصومال" نزاعاً مسلحاً بين شاتي حدود ونائبيه الذين طالبوه بالتخلي عن منصبه السياسي كقائد جيش الرحانويين والتفرغ لرئاسة الإقليم.

للمزيد ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 241- 243. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص ص 11- 12.

[5]. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 243، 246. و. بدر حسن شافعي، مصدر سابق، ص 151. و. عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص ص 169- 170.

وعليـه، تـم افتتـاح مـؤتمر المصـالحة الصـومالية أعمالـه في مدينـة الـدوريت الكينيـة في الخامس عشر من شهر تشرين الاول/اكتوبر لعام 2002، بحضور قرابة (450) ممـثلاً لمختلـف فئات المجتمع الصومالي وبرعاية الايغاد وبدعم من الدول المجاورة للصـومال ومنتـدى شركـاء الايغاد للدول المانحة والأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي والاتحـاد الأوروبي وجامعـة الـدول العربية والولايات المتحدة الأميركية، ولم يتغيب عـن المحادثـات سـوى قـادة "جمهوريـة ارض الصومال". وتم الاتفاق على التوصل لتسوية الأزمة الصومالية عبر ثلاث مراحل قابلة للزيادة.

وبعد مشاورات عـدة، تـم الاتفـاق في المرحلـة الأولى في السـابع والعشريـن مـن تشريـن الاول/اكتوبر لعام 2002، على وقف إطلاق النار، ووضـع آليـات لضـبط مفاوضـات السـلام في المستقبل، والعمل على إقامة نظام فيدرالي في الـبلاد، وتشـكيل لجـان متخصصـة تعمـل عـلى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد، وتشكيل حكومة تمثل الجميع[1].

وفي كانون الثاني/يناير من العام 2004، تم افتتاح الجولة الثانية من المفاوضات، من اجـل تعيين أسماء الشخصيات الصومالية التي سـيكون لهـا حـق اختيـار أعضـاء البرلمـان الانتقـالي، والذي بدوره سيتولى تعيين الحكومة الانتقالية التي ستحكم البلاد[2].

وفي شباط/فبراير من العـام نفسـه، تـم إقـرار الميثـاق الفيـدرالي المؤقـت لجمهوريـة الصومال، والذي تكّون من أربعة عشر فصلاً مقسماً عـلى (71) مـادة، فضـلا عـن أربعـة ملاحق أساسية، حددت شكل الدولة ونظامها السياسي والفصل بين السلطات، وواجبـات ومهام كل سلطة، فضلا عن سلطات وحـدود الحكومـة الفيدراليـة الانتقاليـة وحكومـات

---

1. محمد ابراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقاليـة: عوامـل القـوة ونقـاط الضـعف، مجلـة افـاق افريقيـة، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007، ص ص 40- 43. و. شارون ويهارتا وايـان انطـوني، مصـدر سابق، ص ص 208- 209. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص ص 17، 21.

2. د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بـالاهرام، 2005)، ص ص 364-367. وهيفـاء احمـد محمد، مصدر سابق،ص ص83-84.

الأقاليم[1]. وقد أشار الميثاق، إلى إن البرلمان الصومالي يتألف من (275) عضواً، على إن يكون (12%) منهم من النساء، ويتم اختيار الأعضاء على أساس البطون والأفخاذ[2]، وتكون مدة عمل رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة والبرلمان الانتقالي (5) سنوات[3].

وفي ايار/مايو من العام نفسه، تم افتتاح الجولة الثالثة من المفاوضات، ودب الخلاف حول كيفية اختيار أعضاء البرلمان، وتم الاتفاق على إن تعقد كل قبيلة من القبائل الأربع الرئيسة اجتماعات تضم الأشخاص المؤهلين من أبناء قبيلتها، لتخلص إلى إعداد قائمة الـ(61) مرشحاً، على إن تتقدم العشائر الصغرى بقوائم تضم بمجملها (31) مرشحاً[4].

وفي الثاني والعشرين من اب/اغسطس لعام 2004، تم تشكيل البرلمان الانتقالي الصومالي، ومن ثم قام البرلمان في العاشر من تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه بانتخاب "عبدالله يوسف" رئيساً للبلاد، والذي قام من جانبه بتعيين "علي محمد جيدي" رئيساً للوزراء، ومن ثم تشكيل الحكومة الجديدة[5].

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة الجديدة، والتأييد والدعم الذي حظيت به على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلا أنها كانت تعاني من الضعف والعزلة لدرجة إن الحكومة الانتقالية عجزت عن الانتقال إلى العاصمة مقاديشو، وإقامة مؤسساتها ككل في مدينة بيدوا، نتيجة ضعف الحكومة الصومالية في توفير الأمن والاستقرار، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها، وتحولت الحكومة الصومالية خلال المدة ما بين 2004-2006، إلى مجرد طرف ضعيف وهامشي في البلاد، وبقيت عاجزة عن تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب الصومالي، ولا تحظى بشعبية في العديد من أقاليم البلاد، وغير قادرة على بسط

---

1. See: AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA, pp. 1 - 38.
2. Article (29), Ibid, p. 15.
3. Article (32), Ibid, pp. 17 - 21.
4. د.احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص ص 367- 368. وهيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص84.
5. د. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 127، 2006، ص 113.

الأمن خارج مقرها المؤقت في بيدوا[1]، حتى إن البرلمان الصومالي لم يتمكن من الانعقاد داخل الأراضي الصومالية حتى شباط/فبراير من عام 2006[2].

وهكذا، يتبين انه في المدة ما بين عامي (2000-2006)، شهدت الصومال جهود عدة، أسفرت عن تشكيل أول حكومة انتقالية بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، وبمشاركة العديد من القوى والأطراف الصومالية. على الرغم من ذلك، بقيت الحكومة الصومالية غير قادرة على بسط الأمن والاستقرار في العديد من المناطق والأقاليم الصومالية.

---

[1]. سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 156- 157. ود. احمد ابراهيم محمود، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007، ص 173.

[2]. سامح راشد، الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007، ص 188.

المطلب الخامس: الأزمة الصومالية منذ بروز المحاكم الإسلامية وحتى عام 2007

شهدت الصومال في عام 2006، تدهوراً في البيئة السياسية والاجتماعية، إذ أصبح الوضع العام في البلاد يتمثل في ضعف الحكومة الصومالية في فرض سيطرتها ونفوذها في أجزاء واسعة من البلاد، ورافق ذلك تزايد المأساة الإنسانية للبلاد، إذ شهدت الصومال في العام نفسه، أسوأ جفاف يصيبها منذ قرابة العشر سنوات، مما عقد الوضع الإنساني في البلاد، والذي كان متدهوراً أصلا، وتفاقم القتال بين القبائل الصومالية على أراضي الرعي[1].

وقد أسهم تدهور الوضع في الصومال، إلى إفراز قوة جديدة على أساس التناقض مع الواقع السلبي التي تعيشها البلاد. إذ شهدت الصومال في تلك المدة، حدوث تحولات تعد الأبرز منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وذلك من حيث التبدلات الهيكلية التي طرأت على موازين القوى فيما بين أطراف النزاع في الداخل، وبروز قوى جديدة على الساحة الصومالية، والمتمثلة بالتحديد في اتحاد المحاكم الإسلامية[2].

وترجع جذور المحاكم الإسلامية، عقب مدة قصيرة من الإطاحة بنظام الرئيس سياد بري في عام 1991، وذلك عندما حاول العالم الأزهري الشيخ "محمد معلم حسن" إنشاء محكمة شرعية بمنطقة "ورطيجلي" في جنوب العاصمة مقاديشو وبالتعاون مع شيوخ القبائل،إلا إن الجنرال "محمد فارح عيديد" قضى عليها، إذ عدها خطوة لإضعاف نفوذه آنذاك[3].

---

[1]. لوتا هاربرم وبيتر والنستين، انماط الصراعات المسلحة الكبرى 1998- 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 145. و. سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص ص 155، 157. و. التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 232-234.

[2]. عبدالواحد عبدالله شافعي، الصومال من الكفاح الوطني إلى ثورة الاسلاميين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، مصدر سابق، ص 193. ود. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص ص 109 - 110.

[3]. ينظر: مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار اسامة للنشر، 2010)، ص ص 148- 149. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 283.

في حين ترى مصادر اخرى، إن جذور المحاكم الاسلامية ترجع إلى ستينات القرن العشرين في شكل طرق صوفية، الا إن الرئيس بري قضي عليها آنذاك في عام 1989.

ينظر: د. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 50، شتاء 2009/ 2010، ص 128. و. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 183، 2011، ص 137.

وفي بداية عام 1994، تأسست محكمة شرعية على أسس قبلية أيضا في الجزء الشمالي من العاصمة مقاديشو، وعين آنذاك الشيخ "علي محمود طيري" رئيساً لها، إلا إن "علي مهدي" تمكن في عام 1997 من القضاء عليها وتفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية[1].

وفي بدايات عام 2001، قويت المحاكم الإسلامية واخذ نفوذها يمتد إلى أكثر من منطقة، حتى وصل عددها إلى قرابة (13) محكمة، تنشأ في كل قبيلة أو عشيرة.

وفي عام 2004، قام الشيخ شريف شيخ احمد *، وكان آنذاك رئيساً لإحدى المحاكم، في توحيد المحاكم الإسلامية عبر تأسيس "اتحاد المحاكم الشرعية"[2].

وفي 24 حزيران/يونيو من عام 2006، تم تأسيس "المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية" في العاصمة مقاديشو، وانتخب الشيخ شريف شيخ احمد رئيساً للمجلس آنذاك

---

[1]. أوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين لعام 1998، عرض وتحليل مؤسسة " لاديكوفوت"،ترجمة وتعليق د. حسين شريف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 457. ود. حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخارطة الطريق 1945- 2003 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004)، ص ص 708- 710. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 283. ود.احمد ابراهيم ود. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 26.

* ولد في تموز/يوليو من عام 1964 في منطقة شبيلي الوسطى في جوهر. وينتمي إلى فخذ الابغال احدى عشائر الهاوية. انهى دراسته الثانوية في الصومال، ثم غادر إلى السودان لمتابعة دراسته الجامعية ومنها إلى ليبيا. عمل مدرسا في المدارس الثانوية في العاصمة مقاديشو منذ عام 2004.للمزيد حول سيرته الذاتية ينظر:

The Official Website of the Somalia Government, 23 October 2010.

www.tfg Somalia.net/English%20language/president.

[2]. وذلك بعدما اختطف بعض المنتمين لامراء الحرب، احد تلاميذ الشيخ شريف الصغار، وطالبوا اهله الميسوري الحال بفدية كبيرة. وعليه، قرر الشيخ شريف مواجهة العصابات التابعة لامراء الحرب من خلال انشاء " اتحاد المحاكم الشرعية ". ينظر: د. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص ص 169- 170. و. اميرة عبدالحليم، الصومال.. دوران في حلقة مفرغة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 26، 2007، ص 144. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 165.

(وكان يعد ممثلاً للتيار المعتدل) في حين تم انتخاب الشيخ طاهر عويس رئيساً لمجلس شورى المحاكم (وكان يعد ممثلاً للتيار المتشدد)[1].

وهكذا، برزت المحاكم الإسلامية كقوة سياسية، لا سيما منذ عام 2006. وقد صرح الشيخ شريف شيخ احمد، إلى إن المحاكم الإسلامية ليست حركة سياسية، بل أنها أشبه بالثورة الشعبية ضد الانتهاكات والفوضى والنهب التي مارسها أمراء الحرب[2].

وقد أسهم بروز المحاكم الإسلامية، وزيادة نفوذها في مناطق واسعة من البلاد، في شعور قادة الفصائل الصومالية بالتهديد، وعليه، سعوا في الثاني عشر من شباط/فبراير لعام 2006 إلى تأسيس "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الثالث)، على أساس إن المحاكم الإسلامية تسعى لإقامة دولة إسلامية في الصومال على غرار طالبان/أفغانستان، وان لها ارتباطات مع تنظيم القاعدة. وقد تصاعدت حدة التوتر بين "المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية" و"تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" إلى حد اندلاع النزاع المسلح بينهما، وذلك بعدما قام الأخير، باغتيال إسلاميين تابعين للمحاكم الإسلامية، واختطاف آخرين وتسليمهم للولايات المتحدة الأميركية وأثيوبيا. وعقب ثمانية اشتباكات رئيسة فيما بينهما في غضون أربعة أشهر، تمكنت المحاكم الإسلامية من ألحاق الهزيمة بقادة الفصائل الصومالية المسلحة، والسيطرة على العاصمة مقاديشو في الخامس من حزيران/يونيو من عام 2006، وذلك بعد مواجهات أسفرت عن سقوط أكثر من (360) قتيلاً وما يزيد عن (2000) جريحاً[3].

وقد أسهم انتصار المحاكم الإسلامية على الفصائل الصومالية وطردها من العاصمة مقاديشو، في تزايد شعبية المحاكم الإسلامية. إذ نجحت في إعادة الأمن والاستقرار والخدمات

---

1. د. سمير التنير، أوباما.. والسلام المستحيل: معركة الصبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 42. ود. احمد ابراهيم محمود، الابعاد الإقليمية لحرب الصومال، مصدر سابق، ص 173.

2. تصريح الشيخ شريف في لقاء مع موفد الجزيرة محمد العلي في: محمد العلي، مصدر سابق، ص 57.

3. للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2006- 2007: ازمات الداخل وتحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 178. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 285. وسارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص ص 155_ 156.

العامة إلى العاصمة مقاديشو، التي كانت شبه معدومة منذ العام 1991، ووسعت سلطتها في العاصمة مقاديشو وما حولها، وسعت لمد نفوذها نحو جنوب البلاد ووسطها[1].

وبالمقابل، بقيت الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" عاجزة عن بسط نفوذها خارج مقرها المؤقت في بيدوا. وقد شهدت العلاقة فيما بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، مراحل عدة:

ففي المرحلة الأولى: أبدت الحكومة الصومالية ترحيباً بنجاح المحاكم الإسلامية في القضاء على قادة الفصائل الصومالية المسلحة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة مقاديشو[2]، حتى إن رئيس الوزراء آنذاك "علي محمد جيدي" قام من جانبه بإقالة بعض الوزراء الأعضاء في الحكومة الصومالية آنذاك ممن كانوا من قادة "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب"، وشاعت الآمال بإمكانية توحيد قدرات الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، عبر عقد الجولة الأولى من الحوار بين الطرفين في الحادي عشر من حزيران/يونيو عام 2006، إلا أنها لم تستكمل بسبب الخلاف الذي نشب بين الطرفين بشأن مسألة استقدام القوات الأجنبية للصومال[3].

أما في المرحلة الثانية: فقد شهد توتر العلاقة بينهما، إذ ازدادت مخاوف الحكومة الصومالية من إمكانية إن تتقدم المحاكم الإسلامية للسيطرة على العاصمة المؤقتة بيدوا، وإسقاط الحكومة الصومالية والسيطرة على الحكم في البلاد، فضلاً عن رفض العديد من قادة الحكومة الصومالية تقاسم السلطة مع المحاكم الإسلامية لما تنطوي عليه من تنحية لبعض كبار مسؤولي الدولة، من اجل أعطاء مناصبهم لممثلي المحاكم الإسلامية، بما في ذلك منصب رئيس الحكومة[4]. وعليه، اتجه البرلمان الصومالي في الرابع عشر من تموز/يوليو لعام 2006، نحو إصدار قانون للأمن الوطني يتيح لها استقدام قوات حفظ سلام

---

1. عبدي يوسف فارح، المحاكم الاسلامية: اسباب الصعود والهبوط، مجلة افاق افريقية، القاهرة، العدد 25، مصدر سابق، ص ص 62_ 63. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مجلة افاق افريقية،القاهرة،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007، ص ص 24_ 25.
2. حسب تصريح "حسن احمد جامع" نائب وزير الخارجية في الحكومة الصومالية آنذاك في: مجلة الاهرام العربي، القاهرة، العدد 490، 12 آب 2006، ص ص 22_ 23.
3. وهم كل من، وزير الامن "محمد قانيري افرح" ووزير التجارة "موسى سودري" ووزير الأوقاف "عمر فنيش" ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 178، 182- 183. ود. احمد ابراهيم محمود، المسالة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص ص 110، 114.
4. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 183. ود.احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص114.

افريقية، لا تشارك فيها دول الجوار الجغرافي للصومال، وهو ما رفضته المحاكم بشدة[1].

وقد رافق التوتر بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، تدخل بعض الدول العربية لعقد محادثات لتسوية الأزمة بينهما. وقد بدأت المحادثات منذ منتصف حزيران/يونيو من عام 2006، وبرعاية جامعة الدول العربية، وبمشاركة العديد من القوى الإقليمية والدولية كالاتحاد الأفريقي والايغاد. وفي الثاني والعشرين من حزيران/يونيو من العام نفسه، تم الاتفاق على الاعتراف المتبادل بينهما ووقف الحملات الدعائية، والاتفاق على مواصلة الحوار في جولات لاحقة أخرى. إلا إن قيام الحكومة الصومالية باستقدام قوات من أثيوبيا بشكل مخالف لنص القانون الذي وافق عليه البرلمان الصومالي بشأن نشر قوات حفظ سلام افريقية لا تشارك فيها دول الجوار، إلى العاصمة المؤقتة بيدوا منذ منتصف تموز/يوليو من عام 2006، أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين، مما حدا بالوسطاء العرب والأفارقة، إلى بذل الجهود من اجل استئناف المفاوضات في الثالث من ايلول/سبتمبر من العام نفسه، إذ تم الاتفاق على إنشاء قوات مشتركة في الجيش والشرطة، ورفض التدخل من جانب أية دولة مجاورة، مع الاتفاق على استئناف المفاوضات بينهما في الثلاثين من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2006[2].

إلا إن استمرار تدفق القوات الأثيوبية، وتوسيع المحاكم الإسلامية لبسط نفوذها في مناطق واسعة من جنوب ووسط البلاد، حتى تمكنت المحاكم من الاستيلاء على ميناء كيسمايو الاستراتيجي في أواخر ايلول/سبتمبر من عام 2006، ثم قيام المحاكم بدفع عناصر من قواتها باتجاه العاصمة المؤقتة بيدوا في أواخر تشرين الاول/اكتوبر، كل ذلك أسهم في تزايد حدة

---

1. التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 217. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 188.

يذكر إن البرلمان الانتقالي الصومالي قرر في أوائل تموز/يوليو من عام 2002، الموافقة على قرار الحكومة الصومالية آنذاك، بمناشدة الامم المتحدة ومجلس الامن لارسال قوات دولية لاحلال السلام في الصومال. الا إن القرار اثار ردود فعل داخلية رافضة لمبدأ استقدام القوات الدولية.

ينظر: د. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: ازمة المصالحة الصومالية، مصدر سابق، ص 20.

وفي الحادي عشر من ايار/مايو لعام 2005، طرحت الحكومة الصومالية على البرلمان الانتقالي انذاك لمشروع قانون تقترح فيه نشر بعثة دعم السلام التابعة للايغاد. الا انها كانت قد تعثرت بشدة نتيجة للانقسامات التي برزت بشأنها في البرلمان الانتقالي، مما ادى إلى تجميدها في ذلك الحين.

ينظر: د. احمد ابراهيم محمود، الابعاد الإقليمية لحرب الصومال، مصدر سابق، ص 174.

2. التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 217، 222- 223.

التوتر بين الطرفين، وعدم استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات[1]، ومن ثم تطور الأمر إلى حد اندلاع النزاع المسلح فيما بين القوات الحكومية الصومالية وبمساندة القوات الأثيوبية من جهة وقوات المحاكم الإسلامية من جهة أخرى، منذ أوائل كانون الاول/ديسمبر من عام 2006، ومن ثم اتسعت المواجهات بين الطرفين، حتى تمكنت القوات الصومالية/الأثيوبية من هزيمة قوات المحاكم الإسلامية، وانسحاب الأخيرة من العاصمة مقاديشو وميناء كيسمايو الاستراتيجي وباقي المناطق التي سيطرت عليها، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها، الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية لصالح القوات الصومالية/الأثيوبية، فضلا عن الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأميركية للحكومة الصومالية (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الآتي)[2]، بالإضافة إلى افتقار المحاكم الإسلامية للكوادر المؤهلة لإدارة العمل السياسي في ظل بلد تشتبك فيه العلاقات القبلية والإقليمية والصراعات الدينية، واعتمادها على الخطاب الديني[3]، وتشددها في فرض أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ضعف التأييد الذي كانت قد حصلت عليه شيئاً فشيئا، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أم الإقليمي والدولي[4].

وهكذا يتبين، انه خلال عام 2006، شهدت الصومال بروز المحاكم الإسلامية التي استطاعت في مدة قصيرة إن تقضي على الفصائل الصومالية المسلحة، وان تعيد الأمن والاستقرار في العديد من المناطق الصومالية، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها. إلا إن اختلاف المصالح والأهداف والرؤى فيما بين المحاكم الإسلامية من جهة والحكومة الصومالية والأطراف الإقليمية والدولية من جهة أخرى، أدى إلى اشتداد المواجهة بينهما، وعودة الوضع إلى ما كان عليه سابقا.

---

1. ينظر: بدر حسن شافعي، الابعاد الإقليمية للازمة الصومالية، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2006، ص ص 141- 142. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 191- 192. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 174- 177.

2. للمزيد ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2006- 2007، القاهرة، 2007، ص ص 316- 318. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 193-197.

3. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 32. ود.حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سابق، ص ص 24- 27.

4. إذ سعت المحاكم الإسلامية إلى تحريم القات المنبه المستخدم على نطاق واسع في الصومال على أساس انه يشجع إلى انحلال الأخلاق مما استتبع رداً عنيفاً من الصوماليين. كما اذاعت بلدة خاضعة لسيطرة المحاكم الاسلامية "بولو بورتو" قراراً يقطع بموجبه رأس أي شخص يهمل اداء الصلوات الخمس في اليوم. كما تم هدم اكثر من (35) قبة وأضرحة نصبت في أوقات سابقة على القبور في كيسمايو مما اثار غضب انصار الطرق الصوفية.

ينظر: عبدالرحمن سهل، هل استعادت كيسمايو هويتها الضائعة. www.somaliatoday.net

و. سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص ص 157- 158. و. محمود العلي، مصدر سابق، ص 48.

ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 105.

المطلب السادس: الأزمة الصومالية منذ عام 2007

شهدت الصومال بعد انسحاب قوات المحاكم الإسلامية إلى الغابات، عودة الاضطرابات السياسية في البلاد، وعجز الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في البلاد، وفي إقامة مؤسسات فاعلة للحكم، كما فقدت السيطرة على معظم أجزاء جنوب البلاد ووسطه، بما في ذلك العاصمة مقاديشو[1].

إذ تصاعدت في عام 2007، عمليات المقاومة المسلحة، لا سيما من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية ضد القوات الصومالية/الأثيوبية، وتحولت المواجهات من حرب شبه نظامية إلى حرب عصابات[2]. فضلاً عن تعدد الانقسامات الداخلية، سواء داخل الحكومة الصومالية والمتمثل في النزاع الذي نشب بين رئيس الدولة "عبدالله يوسف" وأعضاء الحكومة، والذي انتهى باستقالة رئيس الوزراء "علي محمد جيدي" وتولي العقيد "نور حسن حسين" الملقب "نور عدي" منصب رئيس الوزراء، وانشقاق عدد كبير من أعضاء البرلمان عن الحكومة وانضمامهم للمعارضة، والذي وصل عددهم إلى (42) نائباً، بما فيهم نائب رئيس الحكومة آنذاك "حسين عيديد" ورئيس البرلمان "الشريف حسن شيخ آدم". فضلاً عن الانقسامات التي حدثت داخل المحاكم الإسلامية، والمتمثل في الانشقاق الذي حصل في صفوف المحاكم الإسلامية، بخروج عناصر ما يسمى بالشباب المجاهدين[3].

كما شهدت المعارضة الصومالية تطوراً، عبر المؤتمر الذي نظمته في العاصمة الاريترية أسمرة في المدة ما بين (6-15) ايلول/سبتمبر من عام 2007، الذي كان موازياً لمؤتمر المصالحة الذي نظمته الحكومة الصومالية في تموز/يوليو من العام نفسه*، إذ شارك في

---

[1]. د. احمد ابراهيم محمود، المصالحة الوطنية المرتبكة في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، 2007، ص ص 105- 106.

[2]. ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2007- 2008: ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص 200- 201.

[3]. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 201- 202.ود. ناصر بن سليمان العمر، رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية، مجلة البيان، السعودية، العدد 260، نيسان/ابريل 2009، ص 61. و. عاطف الحملي، من يحكم الصومال بعد رحيل القوات الاثيوبية، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد 1659، 2008/12/17، ص 37.

* إذ عقدت الحكومة الصومالية مؤتمراً للمصالحة في المدة ما بين (15 تموز/يوليو-30 اب/اغسطس) من عام 2007، ضم قرابة (2000) من ممثلي القبائل الصومالية، فضلا عن الصوماليين المقيمين في الخارج. إلا إن المؤتمر لم يحقق أي نتائج تذكر، نتيجة اقتصار المشاركة على المؤيدين لحكومة " عبدالله يوسف "، ولم تشارك فيها المعارضة، لا سيما من جانب المحاكم الاسلامية.

ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 211- 212.

المؤتمر قرابة (500) مندوباً مثلوا مختلف الفصائل المعارضة للحكومة الصومالية، ومن أبرزهم، اتحاد المحاكم الإسلامية، والنواب المنشقون عن الحكومة، وبعض القيادات الصومالية في الخارج. وقد أقر المؤتمر إنشاء حركة سياسية أطلق عليها " التحالف من أجل تحرير الصومال " في الرابع عشر من ايلول/سبتمبر برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد[1].

وقد أسهمت هذه التطورات، فضلا عن الضغوط الإقليمية والدولية[2]، في انعقاد مؤتمر جيبوتي للسلام فيما بين الحكومة الصومالية و"التحالف من اجل تحرير الصومال-جناح جيبوتي"، في منتصف ايار/مايو من عام 2008[3]. ووقع الطرفان في السادس والعشرين من تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه، اتفاقاً رسمياً، كان من أهم بنوده، وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتقاسم السلطة بينهما، والانسحاب التدريجي للقوات الأثيوبية من البلاد، ونشر قوات افريقية تحل محل القوات الأثيوبية تأتي من الدول الصديقة للصومال باستثناء من الدول المجاورة[4].

[1]. The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

و. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، القاهرة، 2010، ص 198. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص75.

[2]. إذ انعكست الضغوط الدولية في ازاحة رئيس الحكومة الصومالية آنذاك " علي محمد جيدي " والذي كان رافضا المفاوضات مع المعارضة، فضلا عن عدم ثقة المعارضة فيه.

ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009: امة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 188- 189.

[3]. إذ انقسم "التحالف من اجل تحرير الصومال" إلى فصيلين، احدهما انتقل إلى جيبوتي بزعامة الشيخ شريف شيخ احمد وعرف بـ"جناح جيبوتي" وكان مؤيداً للتفاوض مع الحكومة الصومالية، والفصيل الاخر بقي في اسمرة بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس عرف بـ"جناح أسمرة" وكان رافضاً للتفاوض مع الحكومة الصومالية.

ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الانسان في العالم، 2009، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق،ص ص 189-190.ود. ناصر بن سليمان العمر، مصدر سابق،ص60.

[4]. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، صنعاء، 2009، ص 387. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 200. و. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، مصدر سابق، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 193- 194.

وفي إطار ترتيبات تقاسم السلطة، تـم الاتفـاق عـلى مضـاعفة عـدد أعضـاء البرلمـان مـن (275) عضواً إلى (550) عضواً، على أن يكـون (200) مـن الأعضـاء الجـدد مـن أعضـاء جنـاح جيبوتي و(75) عضواً من ناشطي المجتمع المدني الصومالي[1].

وهكذا بدأ الانسـحاب التـدريجي للقـوات الأثيوبيـة في الحـادي والعشريـن مـن تشريـن الثاني/نوفمبر لعام 2008. وفي التاسع والعشريـن مـن كـانون الاول/ديسـمبر، اسـتقال الـرئيس "عبداللـه يوسف" من منصبه عقب احتدام الخلاف بينه وبين رئيس الحكومـة "نـور عـدي"، وأصبح "أدان محمد نور مادوبي" رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين انتخاب رئيس جديد.

وفي الثلاثين من كانون الثاني/يناير لعـام 2009، قـام البرلمـان الصـومالي الجديـد في فنـدق "كامبينيسكي" في جيبوتي بانتخاب الشيخ شريف شيخ احمد رئيساً للبلاد، وذلك بعد أن حصل على (213) صوتاً مقابل (126) صوتاً لمنافسه نجل الرئيس الأسبق "مصلح محمد سياد بـري"، الذي قام بدوره بتعيين نجل الرئيس الأسبق "عمر عبدالرشيد شـيرماركي"رئيسـاً للـوزراء في 14 شباط/فبراير من العام نفسه[2].

إلا إن الحكومـة الجديـدة لم تسـتطع أيضـا أن تفـرض سـيطرتها عـلى أقـاليم الصـومال كافة، وظل الأمـن معـدوماً في منـاطق عـدة، لا سـيما في العاصـمة مقاديشـو ومـا حولهـا. إذ عارض نتائج مؤتمر جيبوتي ومـا نـتج عنهـا، كـلاً مـن "التحـالف مـن اجـل تحريـر الصـومال-

---

[1]. المصدر نفسه، ص 195. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 201. عـلى الـرغم مـن إنه تقرر إن يكون البرلمان الصـومالي يضـم ممثلـين عـن الحركـات الإسـلامية ومـنظمات المجتمـع المـدني، الا إن الحكومة الجديدة لم تستطع إن تتفادى تأثير القبلية على سلطتها. إذ اعتمد إن يكون نصـيب كـل مـن القبائـل الاربعة الكبرى على (122) مقعداً في البرلمان مقابل (62) مقعداً لتحالف القبائل التي تضـم عـدد مـن العشـائر الصغيرة.

ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة، 2011، ص 209.

[2]. See: The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

ود. حمدي عبدالرحمن حسن، رهانات الحرب والسلام في الصومال، ملف الاهرام الاسـتراتيجي، القـاهرة، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 171، 2009، ص ص 35- 36. وفي 21 ايلول/سبتمبر من عام 2010، قدم "عمر عبدالرشيد شيرماركي" استقالته، وعـين بـدلا منـه "محمـد عبداللـه محمـد" في الرابـع عشر مـن تشريـن الاول/اكتوبر لعام 2010.

See: The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

وفي 19 حزيران/يونيو من عام 2011، قدم "محمد عبداللـه محمد" استقالته تنفيذا لاتفاق كمبـالا، وعـين بـدلا منه "عبدالولي محمد علي" رئيساً لوزراء الصومال في 23 حزيران/يونيو من العام نفسه.

اخبار الجزيرة، الخميس 23 / 6 / 2011، الساعة العاشرة مساءا .

جناح أسمرة"، والحزب الإسلامي، و"حركة الشباب المجاهدين"*، وتواصلت هجماتهم على الحكومة الصومالية، على الرغم من انسحاب أغلبية القوات الأثيوبية من البلاد منذ كانون الثاني/يناير من عام 2009، وموافقة البرلمان الصومالي على إقرار الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع في الثامن عشر من نيسان/ابريل لعام 2009[1]. إذ صرح احد قادة تنظيم الشباب المعارض بقوله "ليس هناك معنى لشريعة إسلامية يحرسها الكفار (قوات السلام الأفريقية) وتباركها الولايات المتحدة"[2].

ومن جهة أخرى، تفاقمت الخلافات بين الحكومة الاتحادية الصومالية في مقاديشو وحكومة إقليم "البونت لاند" ذي الحكم الذاتي، حول نصيب "البونت لاند" من المنح الدولية، مما حدا بالأخير لاتخاذ إجراءات يفهم منها سير الإقليم نحو الاستقلال عن الحكومة المركزية. كما إن "جمهورية ارض الصومال" تخوض نزاعاً مع إقليم "البونت لاند" حول تبعية مقاطعتي "سول" و "سناغ"[3].

وقد صاحب التدهور الأمني الذي عاشته البلاد، بروز ظاهرة القرصنة** بصورة واسعة في خليج عدن، لا سيما منذ العام 2008 [4]. إذ قامت جماعات مسلحة من إقليم

---

* للمزيد من التفاصيل عن الحركات الاسلامية في الصومال لا سيما تنظيم الشباب المجاهدين ينظر: د. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مصدر سابق، ص ص 130_ 134، 136 - 140.

1. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، حالة حقوق الانسان في العالم، 2010، ص 220. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص ص 207 - 208. و. مراد بطل شيشاني، القاعدة وقوس الأزمات من الصومال إلى باكستان، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص ص 123- 124.

2. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 202.

3. ينظر: عبدالوهاب الصاوي، ازمة الصومال تتمدد إقليميا، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، 2010، ص 25.

** عرفت اتفاقية اعالي البحار المبرمة في جنيف في عام 1958، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، القرصنة (Piracy) بانها تتمثل في اية اعمال عنف غير مشروعة أو احتجاز أو أي فعل من افعال النهب، بغية تحقيق منافع خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة وذلك في أعالي البحار أو أي مكان خارج سلطة اية دولة.

See: Paragraph (1), Article (15), Convention on the High Seas, Geneva, 29 April 1958, p. 5. and: Paragraph (1), Article (101), United Nations Convention on the Law of the Sea, United Nations, 10 December 1982, pp. 60 _ 61.

4. اشارت العديد من التقارير، إلى إن المدة الوحيدة التي توقفت فيها اعمال القرصنة بصورة تامة تقريبا في الصومال، خلال الشهور الستة الأولى بعد تولي فيها المحاكم الاسلامية فرض سيطرتها على العديد من المدن الصومالية.

ينظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 181. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال...من المستفيد ؟، السياسة الدولية، العدد 176، 2009، ص221.

"البونت لاند"، لا سيما من إقليم "بوصاصو"، وأقاليم صومالية أخرى، بخطف ما لا يقل عن (40) سفينة بالقرب من السواحل الصومالية. وبحلول نهاية عام 2008، كان القراصنة يحتجزون ما لا يقل عن (15) سفينة ومئات البحارة، ويطالبون بمبالغ كبيرة كفدية للإفراج عنهم[1].

وفي عام 2009، تزايدت عمليات القرصنة البحرية واتسع نطاقها، ولم يعد قاصراً على خليج عدن، على الرغم من الدوريات البحرية الدولية، وتعهدات سلطة إقليم "البونت لاند" المتكررة بمحاكمة القراصنة[2].

وفي المدة ما بين (30 كانون الأول/ديسمبر2010– 15نيسان/ابريل2011) تزايدت هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى مستويات غير مسبوقة، لتصل إلى (113) هجمة. وأشارت التقارير الواردة من المنظمة البحرية الدولية إلى إن عدد المحتجزين في الصومال بلغ لغاية نيسان/ابريل 2011 قرابة (550) شخصاً و(26) سفينة[3].

وأشارت معظم المصادر والتقارير، إلى إن القراصنة الصوماليين يتكونون بصورة عامة من ثلاثة عناصر أساسية[4]:

- البحارة والصيادون المحليون الذين يعرفون البحار بشكل جيد.

---

[1]. كان منها سفينة أوكرانية تحمل (33) دبابة واسلحة صغيرة، وناقلة النفط السعودية " سيروس ستار " والتي كانت محملة بقرابة (300) الف طن من البترول والتي تم اختطافها من قبالة سواحل كينيا.
للمزيد ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2009، مصدر سابق، ص 228. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص ص 221- 222.

[2]. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، مصدر سابق، ص 221. و. مجدي كامل، قراصنة الصومال: اسرائيل...امريكا...ومسمار جحا ؟ (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 175.
إذ ابلغ المكتب البحري الدولي عن زيادة هائلة في نشاط القراصنة في خليج عدن وسواحل الصومال في عام 2009. اذ وصلت إلى قرابة (61) حادث خلال الربع الأول من عام 2009 مقارنة بـ(6) حوادث في المدة نفسها من عام 2008.
ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن. S/2009/373, 20 July 2009, p. 16.

[3]. ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الصومال، مجلس الامن. S/2011/277, 28 April 2011, p. 5.

[4]. ينظر: مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2007- 2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2008)، ص 246. ود. اشرف سليمان غبريال، القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة، السياسة الدولية،العدد 177، مصدر سابق، ص ص 115- 116. و. انور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 121.

- المسلحون الذين كانوا يعملون لدى أمراء الحرب، وانضم أليهم الصوماليون العاملون بالجيش والشرطة الحكومية، بعد أن هربوا من الخدمة وتركوا مواقعهم آخذين معهم أسلحتهم وعتادهم الحربي، نتيجة عجز الحكومة الصومالية عن دفع رواتبهم، وهم يشكلون القوة العسكرية*.

- الخبراء التقنيون الذين يجيدون التعامل مع الأجهزة المتطورة وأجهزة تحديد المواقع الملاحية وهواتف الأقمار الصناعية والمعدات العسكرية المتطورة.

وقد تمايز الموقف الشعبي الصومالي تجاه القراصنة. فالبعض من الصوماليين، يعدون القراصنة إبطالا وحراساً للمياه الإقليمية الصومالية، إذ أسهمت الحالة التي مرت بها الصومال، في قيام العديد من الدول كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، باستغلال المياه الإقليمية الصومالية، عبر صيد الأسماك وبدون موافقات حكومية. فضلا عن قيام بعض الدول الأوروبية كايطاليا برمي النفايات الكيميائية مقابل السواحل الصومالية وفي مياهها الإقليمية[1]، إذ أشار المتحدث باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بان موجات تسونامي التي حدثت في كانون الاول/ديسمبر من عام 2004، كسرت الحاويات التي كانت تحتوي على النفايات السامة والمدفونة في السواحل الصومالية، مما أدى إلى انتشار أمراض عديدة بين الصوماليين[2]. في حين يرى البعض الآخر من الصوماليين، إن القراصنة هم سراق ولصوص، ويوصون بإنزال اشد العقوبات عليهم، كون ظاهرة القرصنة تدار

---

* وقد أشارت بعض المصادر إلى إن قرابة 80% من الجنود الصوماليين فروا من الخدمة العسكرية في الجيش الصومالي ومعهم اسلحتهم وعتادهم.

See: Kseniya Oksamytna, The European Union Training Mission in Somalia: Lessons Learnt for EU Security Sector Reform (Roma: Istituto Affari Internazionali, June 2011), p. 7.

[1]. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، صنعاء، 2008، ص 239. و. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، 2009، ص ص 34، 41.

[2]. واشارت مصادر صومالية، إن المواد المشعة المدفونة شملت اليورانيوم والرصاص والكاديوم والزئبق والمخلفات الكيميائية والسامة، وان تكلفة طمر النفايات السامة في الصومال يكلف (8) دولار تقريبا للطن الواحد، بينما في أوروبا تقدر تكلفة التخلص من النفايات السامة قرابة (1000) دولار للطن الواحد.

See: Jonathan Clayton, Somalia's Secret Dumps of Toxic Waste Washed Ashore by Tsunami, The Sunday Times, London, 4 March 2005. www.thesundaytimes.Co.UK.

و. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 56.

من قبل قادة الفصائل الصومالية المسلحة وأمراء الحرب، وذلك من اجل الحصول على الأموال لتمويل النزاع المسلح الدائر بينهما في البلاد[1].

وهكذا أصبحت الحكومة الصومالية الجديدة برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد*، لها نفوذ محدود في العاصمة مقاديشو وفي أجزاء أخرى من جنوب البلاد، وأصبحت الحكومة غير قادرة على بسط الأمن في البلاد، حتى أن البرلمان الصومالي نادراً ما يجتمع، كما فر العديد من أعضاء البرلمان من العاصمة مقاديشو خوفاً على حياتهم، وازدادت عمليات التدهور الأمني، مع تزايد عمليات القرصنة في البلاد، ولم تنجح الحكومة الصومالية في توفير الخدمات للمواطنين[2]، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تصدر الصومال المرتبة الثانية لأكثر دول العالم فساداً في العالم، إذ أشار مؤشر الفساد الدولي لعام 2007، إلى أن هناك سبع دول افريقية ضمن عشرين دولة هي الأكثر فساداً في العالم، وتأتي الصومال في مقدمة الدول الإفريقية الأكثر فساداً[3]. فضلا عن تصدر الصومال لتصنيف الدول الفاشلة على المستوى الدولي منذ العام 2008[4]. ففي حزيران/يونيو من عام 2010، صدر عن

---

[1]. التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، مصدر سابق، 240. و.مصطفى بخوش، القرصنة البحرية في خليج عدن: الخلفيات والرهانات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 369، 2009، ص ص 108_110. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص ص 63، 138.

* أعلن مجلس وزراء الحكومة الصومالية في السابع والعشرين من اذار/مارس لعام 2011، اعتزامه تمديد مدة ولايته حتى آب من عام 2012. يذكر إن المدة الانتقالية للحكومة الصومالية كان من المقرر إن تنتهي في آب من عام 2011.

ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الصومال، مجلس الامن. S/2011/277, 28 April 2011, p. 2

[2]. See: Ander Le Sage, Militias and Insurgency in Somalia, The Washington Institute for Near East Policy, 26 October 2009.

www.washingtoninstitutr.org/templateco5.php?CID=3131.

و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 208 - 211. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 24. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص ص 45- 46.

[3]. وهذه البلدان ومن ضمنها الصومال، مدرجة على مؤشر تدني التنمية البشرية بين عامي 1990 و 2007، مما يثبت الصلة بين الفساد وسوء الحكم والتخلف والفشل الحكومي.

ينظر: ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 16.

[4]. شريف شعبان مبروك، تاثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على امن البحر الاحمر والامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009، ص 117. و. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص 40.

إذ ظهر مصطلح الدول الفاشلة منذ عقد التسعينات من القرن العشرين، وروجت له الإدارة الأميركية منذ هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001. وعلى الرغم من الغموض في مفهوم الدول الفاشلة، فقد ورد في كتاب التسلح ونزع السلاح، إن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي تعجز السلطة المركزية عن فرض ارادتها فيها، وتنجرف نحو استخدام "الإرهاب" على الصعيد الداخلي، وتصبح في الوقت نفسه عرضة للاستغلال من قبل "الارهابيين" القادمين من الخارج.

ينظر: اليسون ج. ك. بايلز، المقدمة: اتجاهات وتحديات في الامن الدولي، في: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص 86. وقارن مع: بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، دراسات مترجمة 38 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص 114- 115. وغراهام ايفانز وجيفري نوينتهام، مصدر سابق، ص 228.

مجلة "Foreign Policy" بالتعاون مع وقفية السلام "Fund for Peace" المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة الذي يقوم بترتيب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء الوظائف المنوطة بها، ومن ابرز نتائج المقياس السادس، هو استمرار الصومال في احتلال المرتبة الأولى في المقياس لمدة ثلاث سنوات منذ عام 2008[1].

فضلا عن ذلك، فقد ادى تخلف الامطار لموسمين متتاليين في منطقة القرن الافريقي، ومن ضمنها الصومال منذ العام 2011، الى وقوع اسوأ موجة جفاف منذ (60) عام، وقد ادى تفاقم الجفاف وما نجم عنه من تلف للمحاصيل الزراعية ونفوق للحيوانات وارتفاع اسعار المياه والوقود والغذاء، الى حدوث هجرة جماعية لاهل جنوب الصومال التي تشهد نزاعات مسلحة، الى مراكز الاغاثة المنتشرة في العاصمة مقاديشو وشمال البلاد. وقد صاحب التدهور الاقتصادي والامني التي تشهده البلاد، نجاح البرلمان الصومالي الجديد الذي تألف من (275)• عضواً من انتخاب رئيس جديد للبلاد (حسن شيخ محمود) في ايلول/سبتمبر من عام 2012، بعد ان حصل على (190) صوت مقابل (79) صوت لصالح (شيخ شريف شيخ احمد)، والذي قام بدوره بتعيين (عبدي فارح شردون) رئيساً للوزراء في الحكومة الاتحادية الصومالية في 17 تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه[2].

وعبر ما تقدم يتبين، أن الصومال شهد منذ العام 2007، تطورات عدة، كان من أبرزها، نجاح الصوماليين في تشكيل اول حكومة اتحادية للبلاد في عام 2012. إلا انه بالرغم من ذلك، فقد استمر تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وتزايد الهجمات المسلحة ضد الحكومة الصومالية، لا سيما من جانب "حركة الشباب المجاهدين"*، فضلا عن ازدياد عمليات القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مما أدى إلى ضعف الحكومة الصومالية، وعدم مقدرتها في فرض الأمن والاستقرار في البلاد.

---

[1]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 212.

•. وذلك حسب المادة (29) من الميثاق الفدرالي المؤقت لجمهورية الصومال لعام 2004.

[2]. مقديشو رؤية من الداخل، الصومال اليوم، سبتمبر 2013. www.somaliatoday.net .

* وفي التاسع من شباط/فبراير لعام 2012، أعلن زعيم تنظيم القاعدة (أيمن الظواهري)، تأييده انضمام حركة الشباب في الصومال رسمياً لتنظيم القاعدة، وذلك في أعقاب تعهد حركة الشباب رغبته الانضمام الى التنظيم رسمياً.
ينظر: الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي، 2012/2/13 www.au.int/ar/dp/ps/sites/default/files.pdf.

وهكذا يتبين عبر تتبع الخريطة السياسية في الصومال منذ استقلالها عام 1960، إلى أن الصومال، شهد تطورات عدة على الساحة السياسية، لا سيما منذ سقوط النظام السياسي في عام 1991. وقد أسهمت تلك التطورات في بروز نمط جديد من المنازعات المسلحة عرفت بالصوملة. إذ تحولت المنازعات في الصومال، من منازعات مسلحة ذات طابع دولي، من اجل محاولة استعادة الأراضي التي اقتطعت منها في السابق، إلى منازعات مسلحة داخلية _ داخلية، من اجل السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. ولم تستطع الوساطات الإقليمية والدولية من العمل على تسوية الأزمة الصومالية، كونها ذات طابع مصلحي بالدرجة الأساس. فكل طرف يرى انه الأحق في حكم البلاد، وان الطرف الآخر غير مؤهل لذلك. وهذا التعارض في المصالح أدى إلى اشتداد المنازعات المسلحة، مما اثر بشكل سلبي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلاد.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

القوى الإقليمية والدولية والأزمة الصومالية

تعددت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، واتخذت إشكالا عدة، وقد أسهمت تلك المواقف أما في تصعيد الأزمة الصومالية أو إلى التخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من تعدد مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، إلا أننا سنعمد إلى تناول أهم مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، ومصالحها وأهدافها في تأجيج الأزمة الصومالية أو تسويتها، وبالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الثالث إلى بيان مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأزمة الصومالية.

المبحث الثاني: القوى الدولية والأزمة الصومالية.


@Ahmedyassin90

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأزمة الصومالية

شهدت الأزمة الصومالية منذ اندلاعها، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، العديد من المواقف الإقليمية، مما أسهم في أحيان عدة في تعقيد الأزمة الصومالية واتخاذها أبعاداً إقليمية.

ومن بين ابرز المنظمات والقوى الإقليمية التي كان ولا يزال لها دور فاعل ومؤثر إزاء الأزمة الصومالية، هي:

المطلب الأول: على صعيد المنظمات *

أسهمت العديد من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية[1]، التي تنتمي لها الصومال، في اتخاذ مواقف إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية، وسواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر، ومن بين ابرز تلك المنظمات الإقليمية المعنية بالأزمة الصومالية:

أولا: جامعة الدول العربية والأزمة الصومالية:

انتمى الصومال رسمياً إلى جامعة الدول العربية في 1974/2/14[2]. ومنذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، واندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، عملت جامعة الدول العربية إلى ألاهتمام بالأزمة الصومالية، انطلاقا من كون الصومال دولة عربية،

---

* على الرغم من كون الاتحاد الأفريقي يعد من المنظمات الإقليمية المعنية بالازمة الصومالية، الا اننا سنتناولها في الفصل الرابع، لارتباطها الاساس بموضوع الدراسة، ولضرورات منهجية.

1. يقصد بالمنظمات الإقليمية الأفريقية التي تربط بين دولتين متجاورتين او اكثر. اما المنظمات الأفريقية شبه القارية فهي التي تتألف من دولتين او اكثر لا تنتمي الى منطقة جغرافية واحدة.
ينظر: د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية، مصدر سابق، ص 10. وقارن مع: د. ابراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984)، ص 75.

2. ينظر: الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.
www.arableagueonline.org/las/Arabic/details_ar.jsp?art_id.

عبر المشاركة في العديد من المبادرات للإسهام في أنجاح عملية المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، ولإقامة حكومة مركزية في البلاد[1]، كما سبق ذكره.

ومنذ اشتداد النزاع في الصومال، لا سيما منذ منتصف العقد إلاخير من القرن العشرين، شكلت جامعة الدول العربية لجنة سباعية من المندوبين الدائمين للجامعة العربية (السودان، مصر، جيبوتي، اليمن، السعودية، قطر، وتونس) في كانون الاول/ديسمبر من عام 1996، لمتابعة تطورات الأزمة الصومالية، إلا أن القرارات التي صدرت عن اللجنة السباعية ظلت حبر على ورق[2].

كما عملت الجامعة العربية على تقديم الدعم المالي للحكومات الصومالية التي تشكلت منذ عام 2000. فعند عقد مؤتمر عرته في عام 2000 لانتخاب أول حكومة صومالية منذ سقوط نظام الرئيس بري، قدمت الجامعة العربية دعماً مالياً بقيمة (220) ألف دولار للإسهام في تكلفة انعقاد المؤتمر وتشكيل الحكومة الصومالية[3].

كما أصدرت الجامعة العربية إثناء انعقاد قمتها في عمان في العام 2001، القرار رقم (206)، والذي دعا إلى أنشاء "صندوق دعم الصومال" وذلك لتنفيذ برامج الحكومة الصومالية، لا سيما في مجالي إلامن والمصالحة الوطنية وإعادة مؤسسات الدولة، فضلا عن الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية إثناء مواسم الجفاف، وقرر القادة العرب تقديم دعم مالي بقيمة (450) مليون دولار إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من استعادة الأمن والاستقرار عبر إعادة دمج وتوطين المجموعات المسلحة واستعادة مؤسسات الدولة[4].

كما خصصت قمة بيروت العربية والتي عقدت في عام 2002، مبلغ وقدره (56) مليون دولار لتنفيذ برامج الحكومة الصومالية في مجالي الأمن والمصالحة الوطنية[5]، واعتمادها تعيين مبعوث خاص للامين العام لجامعة الدول العربية لمتابعة الملف الصومالي[6].

---

[1]. للمزيد من التفاصيل حول قرارات جامعة الدول العربية ازاء الازمة الصومالية خلال المدة ما بين (1991-1994) ينظر: د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 240-245. ود. اجلال رافت، الازمة الصومالية، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص 137.

[2]. ينظر: عبدالوهاب الصاوي، ازمة الصومال تتمدد اقليميا، مصدر سابق، ص 26.

[3]. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 155.

[4]. ينظر: جامعة الدول العربية، قضايا عربية، التضامن العربي، التضامن مع الصومال.
www.arableagueonline.org/Las/Arabic/Categorylist.jsp?Level_id.

[5]. الا ان الاعتمادات المالية لم يصل منها شيء يذكر للحكومة الصومالية باستثناء من بعض الدول العربية كالسعودية ومصر والامارات.
ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 248. و. عطيه عيسوي، مصدر سابق، ص 146.

[6]. بدر حسن شافعي، احتمالات عودة التدخل الدولي، مصدر سابق، ص 152.

وعندما تم انتخاب الحكومة الصومالية الجديدة في عام 2004، عدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأنه خطوة نحو استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة الاستقرار للبلاد، كما دعت الجامعة العربية إلى تعاون جميع الفصائل الصومالية مع الرئيس الصومالي المنتخب آنذاك "عبدالله يوسف" لإرساء دعائم الاستقرار في الصومال ووحدته[1].

كما قامت جامعة الدول العربية بتسهيل ودعم العديد من المباحثات التي عقدت فيما بين الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" وقادة المحاكم الإسلامية منذ منتصف حزيران/يونيو من عام 2006، بهدف إيجاد تسوية للنزاع الدائر بينهما، إلا أن تدخل الأطراف الإقليمية والدولية أدى إلى تعقيد الأزمة الصومالية ومن ثم اندلاع النزاع المسلح بينهما[2].

ومع وصول قوات حفظ السلام الأفريقية إلى الصومال (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع)، رفضت جامعة الدول العربية مسألة نشر قوات حفظ سلام افريقية في الصومال بدون موافقة اتحاد المحاكم الإسلامية، وطالب السفير "سمير حسني" مسؤول شؤون الصومال بالجامعة العربية، بانسحاب القوات الأفريقية والأثيوبية من الصومال. وأكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية السيد "عمرو موسى" أن المصالحة هي مفتاح إنهاء الاقتتال في الصومال، وأشار إلى ضرورة البدء في عملية شاملة لنزع السلاح تحت إشراف دولي، واستعداد الجامعة لتقديم مساهمة قدرها مليون دولار لهذه العملية[3].

وقد أثار تصاعد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، لا سيما منذ العام 2008، مخاوف الجامعة العربية من أن يؤدي ازدياد الأساطيل الأجنبية في البحر الأحمر لحماية الملاحة الدولية، إلى تدويل امن البحر الأحمر، مما سينعكس سلباً على المنطقة العربية. وعليه، عقد مجلس السلم والأمن التابع لجامعة الدول العربية* اجتماعاً على

---

1. خلود محمد خميس، المنظمات الإقليمية ودورها في حل الازمة الصومالية، في: الاتحاد الأفريقي والمنظمات الوظيفية – الإقليمية في أفريقيا، مصدر سابق، ص 59.

2. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 227. ود. احمد ابراهيم محمود، المسالة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص ص 115- 118.

3. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 227.

* تم التوقيع على النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي من قبل كافة الدول الاعضاء في الجامعة العربية خلال الجلسة الختامية الثامنة عشر لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى رؤساء الدول والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في 2006/3/29. وقد تالف النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي من (15) مادة اساسية.

للمزيد من التفاصيل حول النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي ينظر:

www.Arableagueoline.org/las/picture-gallery/parliamentarygovernment.pdf.pp1-6.

مستوى المندوبين الدائمين برئاسة مندوب السعودية في القاهرة في السابع والعشرين من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2008، لمناقشة مشكلة القرصنة الصومالية، وبحث كيفية متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (1838) الصادر في 2008/10/7، بشأن التعاون الأمني والدولي لمكافحة القرصنة البحرية. وقد اصدر مجلس السلم والأمن العربي قراره الرافض لتدويل ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وداعياً إلى ضرورة التعامل مع جذور الظاهرة المتمثلة في تسوية الأزمة الصومالية ككل، مع التعاون مع قرارات مجلس الأمن لمكافحة ظاهرة القرصنة (والتي سيتم تناولها في المبحث الآتي) وفقاً لقواعد القانون الدولي التي تحترم سيادة الدول ومياهها الإقليمية[1].

إلا أن دور الجامعة العربية في معالجة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ظل محدوداً، واقتصرت دعوات الجامعة العربية على تنسيق الجهود الإقليمية والدولية وبالوسائل المختلفة الكفيلة للقضاء عليها[2].

وعقب انتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد في كانون الثاني/يناير من عام 2009، رحبت الجامعة العربية باتفاق جيبوتي، وعبرت من خلال سفيرها "سمير حسني" عن أملها في أن يؤدي انتخاب الشيخ شريف إلى استكمال تنفيذ مراحل اتفاق المصالحة وتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال [3]. وإثناء انعقاد القمة العربية في المدة ما بين (30-31) اذار/مارس من العام نفسه، تقدمت الحكومة الصومالية بطلب إلى القمة العربية لمساعدة الصومال، إلا أن الدعم المالي الذي قررته القمة العربية للصومال كان ضئيلاً جداً، إذ لم يزد على (3) ملايين دولار شهرياً لمدة ستة أشهر، وأن استمرار الدعم كان مشروطاً بتطور عملية المصالحة في الصومال، مما دفع بحكومة الشيخ شريف إلى سحب الطلب، وفضلت بدلاً من ذلك التوجه مباشرة إلى الدول العربية منفردة[4].

---

[1]. التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، مصدر سابق، ص 257. و.مامون كيوان، ظاهرة القرصنة البحرية: النشاة والمسار والاخطار، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 138، مصدر سابق، ص 113.

[2]. ينظر: السيد علي ابو فرحة، الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته ودوافعه وحدوده، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار السابع، 2010، ص 382. واحمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص ص 205، 207.وقارن مع: قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في: محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية الأفريقية: الواقع وافاق المستقبل، مصدر سابق، ص 122.

[3]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، مصدر سابق، ص 390.

[4]. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009- 2010: النهضة او السقوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 274. والتقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 202.

وعقب انتخاب اول حكومة صومالية اتحادية، وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول/سبتمبر من عام 2012، رحبت جامعة الدول العربية اثناء انعقاد القمة العربية في الدوحة في اذار/مارس من عام 2013، بالنجاح الذي حققته جمهورية الصومال، والتقدم الذي تم احرازه في العملية السياسية، واستعادة بناء الدولة ومقوماتها، واعربت عن املها في ان يعمل الدول الاعضاء في الجامعة العربية في تقديم كافة اشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والعون الفني للصومال، لتمكينه من مواصلة تحقيق التقدم السياسي وتعزيز الامن، ومساعدته على بناء مؤسسات الدولة واعادة الاعمار[1].

وهكذا يتبين، أن موقف جامعة الدول العربية إزاء الأزمة الصومالية، لم يصل في الأساس إلى مستوى التوقعات المطلوبة، لا سيما من جانب الصوماليين، بَعَد بلدهم عضواً في جامعة الدول العربية، ويدينون بالإسلام مئة بالمئة، ولكن كان دورهم في الأساس إنسانيا في اغلب الأحيان، على الرغم من قصوره، في المراحل المختلفة للازمة الصومالية[2].

وعلى العكس من ذلك، فقد تكررت تصريحات العديد من القادة الصوماليين، التي تصب في الاتجاه المعادي للجامعة العربية. إذ اتهم العديد من القادة الصوماليين الجامعة العربية بأنها لم تتدخل لمساعدة الشعب العربي الصومالي في قضيته، وأن الجامعة العربية وراء تأزم الأوضاع في الصومال[3]. كما وردت إشارات صادرة عن كل من "حسين عيديد" و "موسى سودي" و "محمد طيري"، بأن الصومال لا تمت بأية صلة إلى المنطقة العربية. وأضاف "عبدالله يوسف" أن انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية جاء بفعل انتهازية بري وأطماعه على حساب انتماء الصومال الأفريقي[4]. وهو ما ذهب أليه آخرون بالقول: أن الصوماليين ينتمون إلى العالم الأفريقي فقط وليس العربي[5].

---

1. ينظر: اعلان الدوحة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (24)، الدوحة، 26 مارس/اذار 2013، ص ص 10_11. www.Lasportal.org .

2. ندوة المستقبل العربي، القرن الأفريقي: اهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 268، 1997، ص 111. ومحمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 26. وابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 581. و. السيد علي ابو فرحة، مصدر سابق، ص382.

3. نقلا عن: د. احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية – الأفريقية: الواقع والمستقبل،دراسات استراتيجية، العدد 38 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 37. ود. محمود خليل، الازمة الصومالية وتاثيرها على الامن القومي العربي، مصدر سابق، 254. وعلي العمودي، مصدر سابق، ص ص 44-47.

4. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 248. و. محمد العلي، مصدر سابق، ص ص 38- 39.

5. نقلا عن: د. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص 37.

ثانيا: الايغاد والأزمة الصومالية:

تأسست منظمة الايغاد في كانون الثاني/يناير من عام 1986، نتيجة إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (90/35) في 1980/12/5، والمتضمن أنشاء هيئة في منطقة القرن الأفريقي تعنى بمكافحة الجفاف والتصحر، عرفت باسم "الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف" ومختصرها بالانكليزية "I.G.A.D.D" واتخذت من العاصمة الجيبوتية مقراً لها، وضمت كلاً من: أثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، جيبوتي، الصومال (الدول المؤسسة)، واريتريا (عقب استقلالها عام 1993) [1]، ومصر واليونان بصفة مراقب منذ العام 2000 (رغم أنهما ليست من دول القرن الأفريقي)[2].

وعلى الرغم من ان منظمة الايغاد تأسست في الأساس لمكافحة الجفاف والتصحر في دول القرن الأفريقي، إلا أن الأحداث والأزمات السياسية التي مرت بها المنطقة، وتحديداً الصومال، منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، أسهمت في قيام الايغاد بتوسيع مهامها لتتضمن فضلا عن مكافحة الجفاف والتصحر، العمل على تسوية المنازعات الناشئة بين أعضائها، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي. أي تحول مهام المنظمة من مهام التنمية إلى مهام أوسع يعنى بالمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، حتى أنه تقرر في عام 1996، تغيير اسم المنظمة إلى "الهيئة الحكومية للتنمية"[3].

وفي المدة ما بين (4-11) كانون الثاني/يناير من عام 2002، أقرت الايغاد إثناء انعقاد مؤتمر القمة التاسع في الخرطوم، بروتوكول آلية للإنذار المبكر في المنطقة للتبوء بالمنازعات المسلحة في القرن الأفريقي، والاستجابة لتلك المنازعات في الوقت المناسب. حتى

[1]. نن بوديل، المنظمات الدولية والهيئات بين الحكومية، في: الكتاب السنوي 2008، مصدر سابق، ص 859. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 28 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 32.

[2]. حلمي شعراوي، العرب وأفريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 254. و. طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 129.

[3]. ينظر: د. بابكر علي خليفة، دور الايغاد في حل مشكلة جنوب السودان، مجلة الملف، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الاوسط وأفريقيا، الدوري 13، 2002، ص 69. و. كينيث اوميجه، مصدر سابق، ص ص 135_ 136. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص ص 33- 34.

أنه تقرر الاعتراف بالآلية التي اعتمدتها الايغاد، بكونها أول أطار مؤسسي شامل بشأن الإنـذار المبكر للمنازعات، والاستجابة لها في قارة أفريقيا[1].

وفي شباط/فبراير من عام 2004، قررت الايغاد تشكيل قوة عسـكرية للمشـاركة في مهـام حفظ السلام في المنطقة، حسبما يتم تكليفها من قبل مجلس الأمن التـابع للأمـم المتحـدة أو الإتحاد الأفريقي[2].

وفي حزيران/يونيو مـن عـام 2006، وضـعت الايغـاد برنامجـاً مدتـه أربـع سـنوات لبنـاء القدرات في المنطقة في مواجهة ما سمي "بالإرهاب"، بهدف تعزيز التعاون الأمني بـين الـدول الأعضاء بشأن قضايا الإرهاب[3].

وفيما يخص الأزمة الصومالية، عملت الايغاد، لا سيما بعد اهتمامها بالجانـب الأمنـي في منطقة القرن الأفريقي، إلى طرح العديد من المبادرات لتسوية الأزمة الصومالية، سواء بمبادرة منها، أم من "شركاء الايغاد"*.

إذ شهدت المدة التي أعقبت انهيار محادثات المصالحة الوطنية (سودري ثم القـاهرة) في عـام 1997، أنشـاء الايغـاد لجنـة لتحقيـق السـلم والمصـالحة الوطنيـة في الصـومال، سـميت

---

[1]. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاسـتراتيجي الأفريقـي 2001- 2002 (القـاهرة: معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقية، 2002)، ص 54. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 33.

ففي 23 تشرين الثاني/نوفمبر مـن عـام 2000، اصـدرت القمـة الثامنـة لرؤسـاء دول وحكومـات الايغـاد، قـرارا بتاسيس " الية للانذار المبكر والاستجابة لـلصراع "، وفي 11 كـانون الثـاني/ينـاير مـن عـام 2002، وافقـت القمـة التاسعة للايغاد على البروتوكول التاسيسي للالية.

ينظر: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005 (القاهرة: معهد البحوث والدراسـات الافريقية، 2006)، ص 93.

[2]. د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعـات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 106.

[3]. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 37.

* تاسس منتدى شركاء الايغاد (IGADD Partners) في عام 1996. ويضم كلا من: الولايات المتحـدة الأمريكيـة، كندا، ايطاليا، بريطانيا، فرنسا ، النرويج، ايرلندا، هولندا، اليابان، والسويد. فضلا عن المفوضية الأوروبيـة والأمـم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي.

ينظر: مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية، التقريـر الاسـتراتيجي العـربي 2003- 2004، القـاهرة، 2004، ص 244. ود. بابكر علي خليفة، مصدر سابق، ص ص 69- 70. و. طارق عادل الشيخ، مصدر سابق، ص 129.

بـ"اللجنة الفنية للـدول المجـاورة للصـومال". وقـد شـملت اللجنـة كـلا مـن، ممـثلي جيبـوتي وأثيوبيا وكينيا وممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية[1].

كما تم انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى شركاء الايغاد في روما في كانون الثـاني/ينـاير من عام 1998، وقد تقرر في الاجتماع، أنشـاء لجنـة للمنتـدى لـدعم عمليـة إقـرار السـلام في الصومال. ودعا المنتدى إلى الأخذ بمنهج جديد في معالجة الأزمة الصـومالية، يقـوم عـلى نقـل التركيز من زعـماء الفصـائل الصـومالية المسـلحة إلى أشراك فئـات المجتمـع المـدني الصـومالي، وتقـديم الـدعم إلى المنـاطق التـي يبـدي زعماؤهـا التزامـا بالسـلام. ثـم شـكلت في تشريـن الثاني/نوفمبر من العـام نفسـه بتوصـية مـن شركـاء الايغـاد "اللجنـة الدوليـة الدائمـة المعنيـة بالصومال" التي ضمت الدول الأعضاء في الايغاد، وفريـق الاتصـال المعنـي بمتابعـة الوضـع في الصومال برئاسة ايطاليا وعضوية الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة. وقـد عقـدت اللجنـة عـدة اجتماعـات، وشهدت خلافات، لا سيما بين الـدول الأعضـاء في الايغـاد، بشـأن كيفيـة التعامـل مـع الأزمـة الصومالية، حتى تبنـت جيبـوتي مبادرتهـا (التـي سـبق ذكرهـا) وبـدعم مـن الايغـاد[2]. ففـي السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 1999، أيدت الايغاد أثناء انعقـاد قمتهـا في جيبوتي، مبادرة الـرئيس الجيبـوتي "اسـماعيل عمـر غيلـة" والـذي كـان آنـذاك رئـيس الهيئـة الحكومية للتنمية (الايغاد)، لتسوية الأزمـة الصـومالية، وأعربـت القمـة عـن دعمهـا الكامـل لعملية جيبوتي للسلام[3].

كما عملت الايغاد بعد انتخـاب أول حكومـة صـومالية في عـام 2000، إلى تشـكيل لجنـة فنية للأعداد لمؤتمر للمصالحة فـيما بـين الحكومـة الانتقاليـة والفصـائل الصـومالية المعارضـة للحكومة الانتقالية، إلا أن الأخيرة اعترضت آنذاك على وجود أديس أبابا في اللجنة، على أساس أنها سبباً في الأزمات التي تعاني منها الصومال[4].

---

[1]. سامي السيد، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، مصدر سابق، ص ص 128 - 129.

[2]. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص ص 149- 150.

[3]. See: CM/DEC.526(LXXII) ReV1, Council of Ministers, Seventy-Second Ordinary Session, Seventh Ordinary Session of the AEC, Lome/Togo, 6-8 July 2000, p. 15. www.africa.union.org/root/au/documents/decision/com/52Com-2000b.pdf

[4]. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، مصدر سابق، ص ص 151 - 152.

وفي 21 اذار/مارس من عام 2001، عقد منتدى شركاء الايغاد اجتماعاً على المستوى الوزاري في روما لبحث الوضع في الصومال. وكان من بين ما أكده المنتدى في بيانه الختامي، تقديم الدعم للصوماليين في مسعاهم لإحلال السلام والاستقرار في البلاد، واستعداد شركاء الايغاد، كلما أمكن، في تقديم الدعم والإسناد للحكومة الصومالية والمناطق التي تم أحلال الاستقرار فيها، لا سيما في المناطق التي تم تسريح جنودها ونزع أسلحتهم[1].

وأثناء انعقاد قمة الايغاد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير من عام 2002، رفض ممثل الحكومة الصومالية وجيبوتي مشروعاً سودانيا لإنشاء آلية إقليمية لتسوية الأزمة الصومالية. كما شددت القمة، إلى ضرورة أطلاق عملية مصالحة صومالية في غضون شهرين يضم جميع الأطراف المتنازعة في الصومال[2]. وفي شباط/فبراير من العام نفسه، أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الايغاد، إلى خطورة التهديد لأمن بلدانهم القومي جراء حرية الحركة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعات المسلحة في الصومال، وشددوا على ضرورة العمل لإيجاد حكومة ذات شعبية تستطيع إعادة أحياء السلطة المركزية في الصومال. وعليه، تم تكليف اللجنة الفنية للأعداد لعقد مؤتمر مصالحة وطنية في الصومال، برئاسة كينيا وعضوية جيبوتي وأثيوبيا والأمانة العامة للايغاد[3].

وفي قمة الايغاد التي عقدت في كمبالا في تشرين الاول/اكتوبر من عام 2003، قرر القادة توسيع عضوية اللجنة الفنية لتشمل جميع دول الايغاد[4]، التي نجحت في تشكيل الحكومة الصومالية في عام 2004[5].

---

[1]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001- 2002، مصدر سابق، ص 163.

[2]. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 244.

وقد طرح الرئيس السوداني عمر البشير هذا المشروع في عام 1993، وذلك عندما اشار الى ضرورة انشاء آلية افريقية التمويل لتسوية الأزمة في الصومال.

نقلا عن: د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 223.

[3]. شارون ويهارتا وايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص 207. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 15. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 100.

[4]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 37. و. محمد ابراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقالية: عوامل القوة ونقاط الضعف، مصدر سابق، ص 42.

كما تقرر في القمة، تغيير اسم اللجنة الفنية لتصبح " لجنة تيسير عملية السلام الصومالية ".

ينظر:التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005،مصدرسابق،ص95. و.سامي السيد،مصدر سابق،ص129.

[5]. ينظر: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص ص 24، 31. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32.

كما اقترحت الايغاد في بيان رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، الذي صدر في القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي في ابوجا في 31 كانون الثاني/يناير من عام 2005، التزام دول الايغاد بتوفير القوات و/أو المعدات اللازمة لنشر بعثة دعم السلام (IGASOM)، وطالبوا الإتحاد الأفريقي تفويض الايغاد لنشر تلك القوات[1].

وفي اجتماع المجلس الوزاري للايغاد والذي عقد في 8 اذار/مارس من عام 2005، تم إقرار خطة نشر بعثة دعم السلام تابعة للايغاد، التي نصت على أن يتم الانتشار على مرحلتين[2]:

الأولى: تقضي بنشر وحدات من السودان وأوغندا، على أن تقوم باقي الدول الأعضاء في الايغاد بتقديم الدعم اللوجيستي لها.

الثانية: قيام باقي دول الايغاد بإرسال قوات لها، لحين وصول قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي 20 اذار/مارس من عام 2005، أكد الإعلان الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات الايغاد في كينيا، على قرار الايغاد الصادر في 31 كانون الثاني/يناير من عام 2005، والخاص بنشر بعثة (IGASOM)، وكذلك خطة الانتشار التي تبناها مجلس وزراء الايغاد في اذار/مارس من العام نفسه[3].

كما وافق الايغاد على طلب الرئيس الصومالي آنذاك "عبدالله يوسف" في اجتماع وزراء خارجيتها، والذي عقد في 13 حزيران/يونيو من عام 2006، على إرسال بعثة دعم السلام (IGASOM) إلى الصومال، لمساعدة الحكومة الصومالية في إعادة الاستقرار إلى البلاد،

---

[1] See: ASSEMBLY/AU/DEC.65 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., pp. 16 - 17.

اذ تعهدت كلا من: جيبوتي، اوغندا، اثيوبيا، كينيا، والسودان، بالمشاركة في دعم هذه القوات، سواء من خلال ارسال قوات او تقديم الدعم العسكري لها.

ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 96. و. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 101. و. سامي السيد، مصدر سابق، ص 130.

[2]. ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 96. و. بدر حسن شافعي، مصدر سابق، ص ص 101- 102. و. سامي السيد، مصدر سابق، ص 130.

[3]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

وذلك عقب سيطرة المحاكم الإسلامية على العاصمة مقاديشو في الخامس من حزيران/يونيو من ذلك العام[1].

كما بدأت دول الايغاد في اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية، عبر تنظيم اجتماع لقادة عسكريين من دول الايغاد في العاصمة الكينية نيروبي، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق في 20 اب/اغسطس من عام 2006، على إرسال قوة مؤلفة من (7) آلاف جندي إلى الصومال، مع دعوة الإتحاد الأفريقي إلى دعم تلك الخطة مالياً[2].

كما عملت الايغاد، على إيفاد بعثة للمساعدة على تهدئة الأوضاع في الصومال، وإنهاء النزاع القائم آنذاك بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، وعلى أثرها، تم عقد المباحثات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية في نيروبي بكينيا في 15 ايلول/سبتمبر من عام 2006، وقد اقترحت الايغاد مرة أخرى في المباحثات، ضرورة نشر قوات لحفظ السلم في الصومال، إلا أن المحاكم الإسلامية رفضت المقترح آنذاك[3].

إلا أن الايغاد لم تتمكن من نشر بعثة (IGASOM)، على الرغم من موافقة مجلس الأمن على السماح للايغاد بنشر بعثتها في الصومال. إذ كان من ضمن ما تقرر في قرار مجلس الأمن المرقم (1725)، عدم مشاركة الدول المجاورة للصومال في قوات حفظ السلام التابعة للايغاد في الصومال[4]، لذا أصبح نشر قوات الايغاد في الصومال عسيراً لباقي دول

1. على الرغم من تباين مواقف الدول الأعضاء في الايغاد بخصوص إرسال بعثة دعم السلام الى الصومال، ما بين دول مؤيدة بشدة لإرسال البعثة (أثيوبيا وكينيا وأوغندا)، ودول معارضة لإرسال البعثة الى الصومال (اريتريا وجيبوتي). اذ طالب الفريق الثاني، بعدم تورط دول جوار الصومال في النزاع الدائر بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية.

ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 225- 226. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 312.

2. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 226.

3. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32. ود. منى حسين عبيد، موقف منظمة الايغاد من الازمة في الصومال، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007، ص 148.

4. كان من اهم بنود القرار، ان يأذن للهيئة الحكومية للتنمية "الايغاد" والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أنشاء بعثة حماية وتدريب في الصومال، فضلا عن اعتزام مجلس الامن النظر في اتخاذ تدابير ضد من يسعون للاطاحة بالحكومة الانتقالية في الصومال.

ينظر: القرار 1725 (2006) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5579 المعقودة في 6 كانون الاول/ديسمبر 2006. S/RES/1725(2006), 6 December 2006, pp. 1- 4.

وقد انتقدت المجموعة الدولية للازمات قرار مجلس الامن، على اعتبار انه من المرجح ان يؤدي الى مواجهة عسكرية شاملة.

نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 159.

الايغاد غير المجاورة للصومال، وتقرر أنشاء بعثة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع).

ومنذ تولي الشيخ شريف الحكم في الصومال في عام 2009، عملت الايغاد خلال اجتماعاتها، على الدعوة لتقديم الدعم والإسناد للحكومة الصومالية الجديدة في مواجهة ما أسمته بـ"المتمردين الإسلاميين". إذ دعا مجلس وزراء الهيئة الحكومية للتنمية "الايغاد" في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين المعقودة في 20 ايار/مايو من عام 2009، مجلس الأمن إلى إقامة منطقة حظر للطيران، باستثناء ما يتعلق منه للأغراض الإنسانية التي تأذن بها الحكومة الصومالية، على مطارات كيسمايو وبادوا والكيلو متر 50 وباليدوغل وواجد وهدور وعلى جميع المطارات في منطقة غيدو وأيسالي وجوهر. كما أدان مجلس الوزراء أيضا، بأشد العبارات، جميع الأفراد والمنظمات والبلدان، ولا سيما حكومة اريتريا والجهات الممولة التابعة لها، ممن يواصلون تحريض العناصر المسلحة داخل الصومال وخارجه وتجنيدها وتدريبها وتمويلها، فضلا عن توفير الإمدادات لها[1].

وفي اجتماع وزراء خارجية الايغاد في تموز/يوليو من عام 2009، طالبت المنظمة بتغيير مهام قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع) من مهام دفاعية إلى مهام هجومية، بما يتيح لها المشاركة مع الحكومة الصومالية في ألحاق الهزيمة بالمجموعات المسلحة المعارضة للحكومة الصومالية الجديدة، وتمكين الأخيرة من بسط سيطرتها على كل أنحاء الصومال. كما طالبت الايغاد من الإتحاد الأفريقي برفع الحظر المفروض على مشاركة الدول المجاورة للصومال في الإسهام بقوات أو التدخل العسكري في الصومال، وتأكيد استعدادها إرسال قوات إلى الصومال، إذا فشل الإتحاد الأفريقي في توفير ما يكفي من القوات، إلا أن الإتحاد الأفريقي رفض الاستجابة لمطالب الايغاد في هذا الشأن ورفض منحها التفويض اللازم[2].

كما قررت الايغاد، أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي الخامسة عشر في أديس أبابا في الخامس من تموز/يوليو من عام 2010، نشر (2000) فرد إضافيين فوراً من قوات حفظ السلام في إطار بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن العمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بعثة الإتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على

---

[1]. See: S/2009/373, op. cit., p. 3.

[2]. ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009- 2010، مصدر سابق، ص ص 273-274.

زيادة كبيرة في عدد جنود البعثة بهدف نشرهم في جميع أنحاء الصومال، لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد[1].

واثناء انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء في الثالث من ايار/مايو لعام 2013، رحبت القمة بانتخاب الحكومة الصومالية الاتحادية الجديدة، وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد، واكد اعضاء الهيئة تأكيد استعدادهم لدعم السلام والاستقرار في الصومال، وقررت الهيئة تجديد التزامها بدعم حكومة الصومال الاتحادية في تشكيل الادارات الاقليمية، ومساعدة الحكومة الصومالية في تحقيق الامن والاستقرار في البلاد[2].

وهكذا، أسهمت الأزمات السياسية التي مرت بها منطقة القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال، في تخلي الايغاد عن مهمتها التي تشكلت من اجلها، وهي تحقيق التنمية ومكافحة الجفاف، لتتحول إلى هيئة تسعى لإيجاد تسوية للمنازعات الناشئة في منطقة القرن الأفريقي، وسواء كانت المنازعات ذا طابع دولي أم داخلي.

وقد مارست الايغاد دوراً فعالا، خلال مراحل تطور الأزمة الصومالية، عبر تشكيل اللجان، وعقد المحادثات لتسوية الأزمة الصومالية، فضلا عن دعم الإتحاد الأفريقي في مهام حفظ السلم والأمن في الصومال.

إلا أن الايغاد واجهت صعوبات عدة عبر مراحل تسوية الأزمة الصومالية، من أبرزها، ضعف التمويل، واعتمادها على الجهات المانحة الدولية، لا سيما "شركاء الايغاد"، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى أن أصبحت الايغاد أسيرة الدول المانحة للمعونات[3]. إذ أنتقد الرئيس السوداني عمر البشير، إثناء انعقاد قمة الايغاد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير من عام 2002، عدم تسديد أعضاء المنظمة وشركائها الغربيين

---

[1]. ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2010/447, 9 September 2010, pp. 2 - 3.

[2]. ينظر: مجلس الامن، تقرير الامين العام عن الصومال. S/2013/326, 31 May 2013, pp. 3 , 17.

[3]. ينظر: د.عبدالله الاشعل، الاتحاد الافريقي: دراسة في المنظمات الاقليمية الافريقية (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، 2004)، ص 16.و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 587. ود. بابكر علي خليفة، مصدر سابق، ص 70.

إسهاماتهم المالية في ميزانية المنظمة، مشيراً إلى أن وضعها صار حرجاً ويتطلب تفعيلها حتى لا تتحول إلى منظمة غير ذات جدوى[1].

فضلاً عن ذلك، تأثرت الايغاد بالمنازعات والخلافات التي نشبت بين الدول الأعضاء، فضلا عن أن مصالح بعض الدول الأعضاء في الايغاد في بعض المنازعات أضعفت أرادتهم السياسية لاتخاذ إجراءات جماعية جذرية من قبيل التدخل لحفظ السلم، مما اثر سلباً في قراراتها تجاه الأزمات في منطقة القرن الأفريقي[2]. فأثر توتر العلاقات بين اريتريا وأثيوبيا، انعكست سلباً على قرارات الايغاد حول الصومال عبر قمتها التي انعقدت في نيروبي في نيسان/ابريل من عام 2007، وأصيب عمل الايغاد بالشلل على المستويات العليا، وعلقت اريتريا عضويتها في الهيئة، وألقت باللائمة على الولايات المتحدة الأميركية وأثيوبيا لتدخلهما في الصومال[3].

وعبر ما تقدم ذكره، يتبين أن المنظمات الإقليمية كان لها دوراً بارزاً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري عام 1991. وكان دور جامعة الدول العربية في الأساس أنسأني، وارتبط بالموقف الدولي من الأزمة الصومالية في اغلب الأحيان. في حين كان دور الايغاد أكثر تفاعلاً وبروزاً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما بعد تشكيل الحكومات الصومالية في عام 2000، على الرغم من السلبيات التي رافق عمل الايغاد في بعض الأحيان.

1. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 244.
2. كينيث اوميجه، مصدر سابق، ص 137.
3. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 34. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 122.

المطلب الثاني: على صعيد الدول

شهدت الأزمة الصومالية في مراحل تطورها، تدخل العديد من الدول الإقليمية، لا سيما بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991. وقد اتسم التدخل الإقليمي بالسلبي مرة وبالايجابي مرة أخرى، أو بالاثنين معاً في أحيان كثيرة. ومن ابرز تلك الدول:

أولا: أثيوبيا والأزمة الصومالية:

تعد دولة أثيوبيا المجاورة للصومال، في مقدمة الدول التي كانت لها علاقات غير بناءة ومتأزمة مع الصومال، لا سيما منذ احتلالها إقليم اوغادين الصومالي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[1].

ومنذ استقلال الصومال في عام 1960، تأزمت العلاقات بين الدولتين، وشهدت اضطرابات عدة، في ظل مطالبة الصومال بضم إقليم اوغادين إلى أراضيها، وأدى ذلك إلى اندلاع العديد من الأزمات بينهما، وقد تطورت في بعض الأحيان إلى حد اندلاع النزاع المسلح فيما بينهما، لا سيما خلال عامي 1964 و 1977[2].

وبعد اشتداد المعارضة الصومالية لحكم الرئيس سياد بري آنذاك، عملت أثيوبيا على دعم ومساندة حركات المعارضة المسلحة لإضعاف وتقويض النظام السياسي الصومالي آنذاك[3]، وهذا ما أكده الرئيس بري في 11 حزيران/يونيو من عام 1990: فقد تمكنت (أي أثيوبيا) ليس فقط من تقويض النظام الصومالي وإنما إلى إسقاطه ومن ثم تفكيك الدولة الصومالية ذاتها[4].

---

[1]. ينظر: صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص ص 116 - 121.

[2]. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ص ص 673- 678. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، الصومال وامكانات تحدي النظام العالمي، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد 205، 1993، ص 16. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص ص 81- 81، 92- 94.

[3]. ينظر: سعد ناجي جواد وعبدالسلام ابراهيم بغدادي، الامن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية، العدد 31 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 30. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ص 198- 199.

[4]. على الرغم من ان أثيوبيا كانت مؤهلة آنذاك للتفكك نتيجة نضال حركات المعارضة المسلحة داخلها، وسقوط النظام السياسي في أثيوبيا برئاسة منغستو، واستقلال اريتريا عن اثيوبيا.

نقلا عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991، ص 135. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص ص 16- 17.

وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الأثيوبي السابق (منغستو هيلا مريام) يوم فراره من أديس أبابا عند الإطاحة بحكومته "لو كان لشعب أثيوبيا بقية عقل وادراك لعرف ان لي فضلا كبيرا عليهم. لقد نجحت في تفكيك الدولة العدوة لهم وهي الصومال"

نقلا عن: د. جمعة بن علي، الامن العربي في عالم متغير (القاهرة:مكتبة مدبولي للنشر،2010)، ص 349.

وبعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، عملت أثيوبيا على أنجاح عملية تقسيم الصومال، في محاولة لإيجاد دولة ضعيفة وصغيرة على حدودها الشرقية. إذ أشارت العديد من التقارير الواردة من أثيوبيا والصومال، عن ضغوط مارستها أثيوبيا، وعقد اتفاقيات بينها وبين "الحركة الوطنية الصومالية" على استخدام ميناء بربرة سبقت إعلان الحركة تشكيل كيان مستقل عرف باسم "جمهورية ارض الصومال"[1]. كما بدت أثيوبيا من أكثر الأطراف استفادة من قرار تشكيل "جمهورية ارض الصومال" عبر إقامة تعاون امني مشترك مع "جمهورية ارض الصومال"[2].

كما تصاعد الدور الأثيوبي في الصومال، بعد اندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، لتصبح لأثيوبيا الدور الأساس في الوساطات المتعلقة بتسوية الأزمة الصومالية، بحكم موقعها وعلاقاتها بالفصائل الصومالية آنذاك، فضلا عن مصالحها المتمثلة دون قيام صومال موحد وقوي يتبنى مرة أخرى الدعوة لتوحيد الأقاليم الصومالية المحتلة[3]. إذ كشفت الأحداث، عن قيام الحكومة الأثيوبية ببيع سفينتين من أسطولها البحري محملتين بالسلاح، أحداهما بيعت لحسين عيديد والأخرى بيعت لعلي مهدي، من اجل استمرار النزاع المسلح الدائر بينهما، وفي الوقت نفسه كانت أثيوبيا ترفع شعار الوساطة بين الفصائل الصومالية المتنازعة[4].

كما واتخذت الحكومة الأثيوبية في تعاملها مع الأزمة الصومالية عقب تشكيل الحكومات الصومالية بعد عام 2000، نمطين سياسيين أساسيين:

---

[1]. اشرف راضي، القرن الأفريقي: من النزاع الاقليمي الى المنازعات الاهلية، مصدر سابق، 174.

[2]. وهو ما اشار اليه الرئيس الراحل لجمهورية ارض الصومال " محمد ابراهيم عقال ".

نقلا عن: صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص 20.

على الرغم من كون أثيوبيا قد تحفظت على إعلان انفصال شمال الصومال شكلا.

د. اجلال رافت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001، ص 22. و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 621.

[3]. د. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص ص 16- 17.

[4].د. جميل مصعب محمود،الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سابق، ص 98.

الأول: إذا كانت الحكومة الصومالية المشكلة معادية وغير موالية لأثيوبيا، عملت الأخيرة إلى دعم ومساندة الفصائل الصومالية المسلحة التي توجد خارج العملية السياسية، لإشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الحكومة المعادية لها.

فبعد تشكيل الحكومة الصومالية برئاسة "عبد القاسم صلاد حسن" في عام 2000، رفضت أثيوبيا الاعتراف بالحكومة الجديدة في الصومال، ولم ترحب بالرئيس الصومالي الجديد، لا سيما في ظل استبعاد قادة الفصائل الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك. كما وأعلنت أثيوبيا عن توقيع اتفاقية بين البنك التجاري الأثيوبي وبنك "صوماليلاند" في السادس من ايلول/سبتمبر من العام نفسه، بهدف تنمية التجارة المشتركة بين الطرفين، وذلك في أعقاب إعلان "جمهورية ارض الصومال" رفضها لمقررات عرته [1]. وقد أكد ذلك رئيس وزراء الصومال آنذاك "حسن ابشر فارح"* بالقول "أن النظام الأثيوبي مصر على تنفيذ سياسة القضاء على الدولة الصومالية كليا، فهو منهمك في عملية التفكيك الجغرافي والسياسي للصومال باستعمال القوة العسكرية عن طريق الترويج لأسماء الكنتونات الإقليمية مثل(صموال لاند، بونت لاند، باي لاند، وجود لاند)"[2].

وخلال العام 2002، استغلت الحكومة الأثيوبية شعار مكافحة الإرهاب لتبرير تدخلها في الشأن الصومالي، التي وصلت إلى حد التدخل العسكري المباشر في بعض المناطق الحدودية بدعوى مطاردة عناصر إرهابية مسلحة، والدفاع عن مصالح أثيوبيا الحيوية. كما واصلت أثيوبيا دعمها لزعماء الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية، وتوقيع اتفاقيات تعاون امني وتجاري مع كلٍ من الأقاليم الصومالية في "جمهورية ارض الصومال" و"البونت لاند". كما تواترت الأنباء عن تقديم أثيوبيا دعم عسكري ولوجيستي للفصائل الصومالية المسلحة التابعة لعبدالله يوسف آنذاك في سعيه للاستيلاء على مدينة بوصاصو في شهر ايار/مايو من عام 2002[3]. وقد حدد رئيس وزراء أثيوبيا "ميليس

---

1. د. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، 2007، ص 22.و. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 155.

* رئيس وزراء الصومال خلال المدة ما بين (12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001- 8 كانون الاول/ديسمبر 2003).

2. نقلا عن: خلود محمد خميس، الموقف الأثيوبي من الصومال في ضوء تصاعد دور المحاكم الإسلامية الصومالية، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007، ص ص 151- 152.

3. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 241. و. خلود محمد خميس، السياسة الامريكية باتجاه القرن الأفريقي: الصومال انموذجا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 22، 2004، ص 154. ود. احمد ابراهيم ود. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 28.

زيناوي" موقف بلاده من الأزمة الصومالية في عام 2002 قائلا "أنه في ظل عدم وجود حكومة قوية تبسط سيطرتها على جميع أجزاء الصومال، فأن من حق أثيوبيا الحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها حتى ولو تطلب الأمر التفاوض مع الفصائل الأخرى، ومؤكدا أن القوات الأثيوبية عبرت الحدود في مناسبات متعددة عندما كانت مصالح البلاد الأساسية في خطر"[1].

الثاني: أما أذا كانت الحكومة الصومالية المشكلة موالية وداعمة لأثيوبيا، عملت الأخيرة إلى دعم ومساندة الحكومة الصومالية، دعماً للاستقرار في البلاد وتوطيداً للعلاقات والأواصر فيما بينهم.

فبعد تولي "عبدالله يوسف" لرئاسة البلاد في عام 2004، عملت أثيوبيا على دعم ومساندة الحكومة الصومالية في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها[2]، لا سيما بعد بروز المحاكم الإسلامية. إذ تبنت أثيوبيا عقب بروز المحاكم الإسلامية وفرض سيطرتها في العديد من المناطق الصومالية منذ عام 2006، موقفاً عدائياً تجاه المحاكم الإسلامية، وعملت على تحريض الحكومة الصومالية ضد المحاكم الإسلامية. كما سارعت أثيوبيا إلى حشد قواتها وتعبئة مواردها وتقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومة الصومالية، على الرغم من حالة الفقر وضآلة الموارد التي تعاني منها أثيوبيا[3]. كما حذرت الحكومة الأثيوبية من أنها لن تسمح للمحاكم الإسلامية بالسيطرة على العاصمة المؤقتة للحكومة الصومالية (بيدوا)، وأنه في حال أقدام المحاكم الإسلامية على التقدم نحو بيدوا، فأنها سوف تبادر إلى التدخل العسكري في

---

[1]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 241- 242.

[2]. ينظر: د. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص ص 17_ 20. و. اميرة عبدالحليم، الصومال...دوران في حلقة مفرغة، مصدر سابق، ص 147.

[3]. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2006- 2007، مصدر سابق، ص 185. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 16.

اذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، ان أثيوبيا زودت الحكومة الصومالية بعدد ما لا يقل عن ثلاث شحنات منفصلة من الأسلحة. الأولى في 6 و 12 كانون الثاني/يناير من عام 2006، وصل الى جوهر ما مجموعه (10) شاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة. الثانية في 28 اذار/مارس من العام نفسه، وصل الى جوهر (10) أطنان من الأسلحة تشمل مدافع هاون ورشاشات كلاشنكوف وبنادق هجومية وأسلحة مضادة للدبابات. الثالثة في 2 نيسان/ابريل من العام نفسه ايضا، وصلت طائرة عسكرية أثيوبية الى جوهر، وعلى متنها اسلحة وذخائر.

ينظر: مجلس الامن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشاة عملا بالقرار 751 (1992) بشان الصومال. S/2006/229, pp. 15 - 17

الصومال، فضلا عن تأكيد الحكومة الأثيوبية مـن أنهـا أصـبحت الآن في حالـة حـرب فعليـة مـع المحاكم الإسلامية، بعدما أعلنت الأخيرة الجهاد ضد أثيوبيا[1].

وبعد اندلاع النزاع المسلح بين القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية من جهـة، والمحـاكم الإسلامية من جهة أخرى، قامت أثيوبيا باستخدام مختلف أسلحتها العسكرية المتطورة (وفق المعايير الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي)، مـما أدى إلى حسـم النـزاع المسـلح لصـالح القـوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية آنذاك[2].

وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام أثيوبيا بمسـاندة القـوات الصـومالية في نزاعهـا ضد المحاكم الإسلامية، هي فضلا عن دعم الحكومـة الصـومالية المواليـة لهـا[3]، تعزيـز مركـز رئيس وزراء أثيوبيا داخلياً، وكسب التأييد الدولي، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأميركيـة في حربها ضد ما يسـمى بالإرهـاب. إلا أن الـذي حصـل هـو العكـس، إذ أسـهم غـزو أثيوبيـا للصومال، في أحياء مظالم إقليمي اوغادين والاورومو ضد أديس أبابا واشتداد حـدة المعارضـة المسلحة لنظام الحكم الأثيوبي، وتفاقم المـأزق الأثيـوبي في الصـومال والـذي تحـول إلى حـرب استنزاف يفوق قدرة أثيوبيا على تحملها، فضلا عن تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، وتصاعد المعارضة السياسية داخل العاصمة أديس أبابا[4].

وبعد انقسام المحاكم الإسلامية إلى تيارين، الأول معتدل والثـاني متشـدد، رحبـت أثيوبيـا بالمفاوضات التي جرت بعد ذلك بين الحكومـة الصـومالية برئاسـة عبدالـلــه يوسـف والتيـار المعتدل للمحاكم الإسلامية برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد، وذلك لخضـوع التيـار المتشـدد للنفـوذ الاريـتري الـرافض لاتفـاق التسـوية بـين المعارضـة الصـومالية مـن جهـة والحكومـة الصومالية الموالية لأثيوبيا من جهة أخرى، التي عـلى أثرهـا انسـحبت القـوات الأثيوبيـة مـن الصومال منذ بداية عام 2009[5].

---

1. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 189.

2. وقد تمثلت القوة العسكرية الأثيوبية في امتلاكها اكـثر مـن (3000) دبابـة قتـال رئيسـة وقرابـة (200) عربـة مدرعة و(750) قطعة مدفعية ثقيلة، والعديد من قطع الهاون والقاذفات متعددة الفوهـات، فضـلا عـن (35) طائرة قتالية.

للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص ص 193- 194.

3. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مجلة افاق افريقية، العـدد 25، مصـدر سـابق،ص 95. ود. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 197.

4. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 189. وجيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص ص 16- 17.

5. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 191. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سابق، ص30.

كما عملت أثيوبيا على دعم ومساندة الحكومة الصومالية منذ العام 2009، على الرغم من انسحاب قواتها من الصومال في عام 2009[1]، إذ أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي "ميليس زيناوي" أمكانية عودة القوات الأثيوبية إلى الصومال مرة أخرى، لحماية الحكومة الصومالية الجديدة[2].

وبعد انتخاب الحكومة الصومالية الجديدة في عام 2012، واشتداد النزاع المسلح فيما بين القوات الحكومية الصومالية وقوات حفظ السلام الافريقية من جهة وحركة الشباب الصومالية من جهة اخرى في عام 2013، شاركت القوات الاثيوبية الى جانب القوات الصومالية وقوات (AMISOM) في قتالها ضد حركة الشباب الصومالية[3].

وهكذا يتبين، أن الدور الأثيوبي عبر مراحل تطور الأزمة الصومالية، اتسم بالسلبية في اغلب الأحيان، على الرغم من بعض المواقف الايجابية في أحيان متفرقة. كما واتسم الدور الأثيوبي بالازدواجية، عبر مساندة ودعم الفصائل الصومالية الموالية لها، سواء كانت مشاركة في الحكومة الصومالية أم لا، وذلك بحسب المقتضيات والظروف التي مرت بها الصومال، مما أدى إلى أن يكون الموقف الأثيوبي من الأزمة الصومالية مصلحياً بالدرجة الأساس، وذلك بحسب مصالحها الخاصة ومن دون مراعاة مصلحة ووحدة الصومال.

---

[1]. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص ص 320- 321. ود. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 170.

[2]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 213.

[3] .See: S/2013/326, op. cit., p 5.

ثانيا: اريتريا والأزمة الصومالية:

ارتبط الموقف الاريتري من الأزمة الصومالية في اغلب الأحيان، بطبيعة العلاقات الاريترية- الأثيوبية. إذ تزامن استقلال اريتريا عن أثيوبيا في عام 1993، مع انهيار النظام السياسي في الصومال، واشتداد النزاع المسلح بين الفصائل الصومالية، وعليه لم يكن لاريتريا دور مهم خلال المراحل الأولى لتطور الأزمة الصومالية. إلا أنه مع استمرار تردي العلاقات الاريترية- الأثيوبية، لا سيما بعد اندلاع النزاع المسلح بين الطرفين عبر عامي (1998-2000)[1]، وقفت الدولتان على طرفي نقيض في التعامل مع الأزمة الصومالية.

فبعد تشكيل الحكومة الصومالية في عام 2000، وقفت اريتريا إلى جانب الحكومة الصومالية مقابل وقوف أثيوبيا مع المعارضة للحكومة الصومالية آنذاك. كما شهد عام 2002، قيام علاقات دبلوماسية بين اريتريا والحكومة الصومالية. وقد عبرت الحكومة الاريترية آنذاك عن رؤيتها لأسباب الأزمة الصومالية، مؤكدة أن التدخلات الأثيوبية لها دور كبير في المشاكل الداخلية في الصومال، لحرص أثيوبيا على أن يظل الصومال مهمشاً، ومن اجل فرض الهيمنة الأثيوبية في المنطقة ككل[2].

وبعد بروز المحاكم الإسلامية، قامت الحكومة الاريترية بتقديم الدعم العسكري لقادة المحاكم الإسلامية الرافضة للحكومة الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك. وعبر الزيارة التي قام بها مسؤولون من مكتب الشؤون الخارجية الاريترية لقادة المحاكم الإسلامية في الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2005، ناشد قادة المحاكم الإسلامية الحكومة الاريترية بأن تكثف الدعم الذي تقدمه بحيث يصبح موازياً للدعم الأثيوبي للحكومة الصومالية[3].

---

[1]. للمزيد من التفاصيل حول اسباب وتطور النزاع المسلح بين البلدين ينظر:
التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص ص 223- 228. ود. صلاح رحيمة، النزاع الارتيري – الأثيوبي (رؤية تحليلية)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999، ص 60. و. الازمة الأثيوبية – الاريتيرية، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، كلية القيادة والاركان، العدد 14، 2000، ص ص 90-92.

[2]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 239.

[3]. اذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، الى ان اريتريا قامت في المدة الممتدة ما بين (شباط/فبراير - ايار/مايو) من عام 2005، بتوريد الأسلحة قرابة (8) مرات الى المحاكم الإسلامية. وفي المدة ما بين (3- 14) اذار/مارس من عام 2006، زودت الحكومة الاريترية المحاكم الإسلامية بما لا يقل عن (4) شحنات منفصلة من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية.للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلس الامن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشاة عملا بالقرار 751 (1992) بشان الصومال، مصدر سابق، ص ص 12- 15.

وبعد هزيمة المحاكم الإسلامية، عملت الحكومة الاريترية على تقديم الدعم للفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية، عبر فتح اريتريا أراضيها أمام المعارضة الصومالية، وتشكيل "التحالف من اجل تحرير الصومال" في أسمرة في ايلول/سبتمبر من عام 2007، بهدف التصدي لمحاولات الحكومة الأثيوبية من زيادة نفوذها في الصومال، علاوة على استخدام اريتريا للمعارضة الصومالية كأداة ضغط على أثيوبيا، كجزء من إستراتيجية أدارة الصراع بين الطرفين[1]. إذ اظهر تقرير فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، عن وجود آلاف من القوات الاريترية والأثيوبية في الصومال لدعم المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية الصومالية على التوالي، مما كاد ينذر بحدوث حرب إقليمية[2]. كما هددت الولايات المتحدة الأميركية اريتريا بأدراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب، بسبب علاقتها بالزعماء الصوماليين لاتحاد المحاكم الإسلامية[3].

وبعد انشقاق تحالف المعارضة الصومالية إلى جناح متشدد وجناح معتدل، عملت اريتريا إلى الضغط على جناح أسمرة المتشدد، لعدم أبرام أي اتفاق تسوية بين المعارضة والحكومة الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك[4]، حتى أن "الشيخ شريف شيخ احمد" زعيم التيار المعتدل آنذاك، اتهم الجناح المتشدد المقيم في أسمرة بأنه خاضع لضغوط من اريتريا، وأن الأخيرة تسعى إلى تفكيك المعارضة[5].

وبعد تشكيل الحكومة الصومالية برئاسة "الشيخ شريف شيخ احمد" في عام 2009، رفضت اريتريا الاعتراف بالحكومة الجديدة، وأشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، أن اريتريا تقدم دعماً سياسياً ومالياً ولوجيستياً لجماعات مسلحة، بما فيها تنظيم الشباب،

---

[1]. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 190. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 26.

[2]. نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: الكتاب السنوي 2007، مصدر سابق، ص 158. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 179.

[3]. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 14.

في حين اتهم الرئيس الاريتري علنا الولايات المتحدة الأميركية بالإسهام في زعزعة الاستقرار واثارة النزاعات في القرن الأفريقي، ولا سيما في الصومال، مؤكدا ان حليفتها الكبرى في المنطقة أثيوبيا، وهي اداتها ودميتها.

نقلا عن:د. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 289. و. علي العمودي،مصدر سابق،ص ص 106،116.

[4]. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 191.

[5]. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 190. وقارن مع: ادريس عبدالله، النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي، في: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 10، 2010، ص 34.

وتعمل على تقويض الاستقرار في المنطقة، مما أدى إلى فرض مجلس الأمن حظر على الأسلحة إلى اريتريا، فضلا عن فرض عقوبات على قادتها، لدعمهم الفصائل المسلحة المناوئة للحكومة الصومالية[1].

وبعد تشكيل الحكومة الصومالية الجديدة وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول/سبتمبر من عام 2012، استمرت الحكومة الاريترية في دعم العناصر المسلحة المناوئة للحكومة الصومالية بالاسلحة والذخائر، مما شكل تهديداً للسلم والامن في المنطقة[2].

وهكذا يتبين، أن الموقف الاريتري من الأزمة الصومالية، ارتبط بالأساس بطبيعة العلاقات الاريترية-الأثيوبية، عبر وقوف اريتريا على طرفي نقيض مع أثيوبيا في تعاملها مع الأزمة الصومالية، لا سيما منذ بدايات تشكيل الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000، مما أنعكس بالسلب على تطور الأوضاع في الصومال.

ثالثا: باقي دول الجوار الجغرافي والأزمة الصومالية:

كان لباقي دول الجوار الصومالي دوراً مهماً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، ومن هذه الدول:

أ. جيبوتي:

بعد استقلال جيبوتي في حزيران/يونيو من عام 1977، شهدت العلاقات بين جيبوتي والصومال توتراً بين الحين والآخر، نتيجة رفض جيبوتي الانضمام إلى الوطن الصومالي، فضلاً عن إيواء جيبوتي معارضين صوماليين لحكم الرئيس سياد بري آنذاك[3].

---

[1]. ينظر: القرار الذي اتخذه مجلس الامن في 23 كانون الاول/ديسمبر من عام 2009.
S/RES/1907(2009), 23 December 2009, pp. 1 - 8.
و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

[2]. ينظر: القرار 2111 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 24 تموز/يوليه 2013.
S/RES/2111 (2013), 24 July 2013.

[3]. ينظر: طارق حسني ابو سنة، التطورات الاخيرة في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990، ص ص 221- 222. و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص ص 280- 283. وقارن مع: نيفين القباج، تطورات الوضع في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 108، 1992، ص ص 230- 231.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عـام 1991، قامـت جيبـوتي، نتيجـة للعلاقـات القبليـة والعشائرية التي تربط فيما بين كل من شعب جيبوتي والصومال، إلى العمل مـن اجـل أيجـاد تسوية للازمة الصومالية، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات المصالحة الصومالية[1].

كما أسهمت جيبوتي في تشكيل أول حكومة صومالية انتقالية، عبر مؤتمر عرته عام 2000، حتى أنها تحملت تكاليف مراحل انعقاد المؤتمر، الذي استمر قرابة (4) أشـهر، والتـي قـدرت بقرابة (4) ملايين دولار، على الرغم من بعض المساهمات من الجهات المانحة على الصعيدين الإقليمي والدولي[2].

كما وشهد العام 2002، العديد من المباحثات الثنائية الجيبوتية الصومالية، وعلى مختلف المستويات، وجرت لقاءات بـين كـل مـن الـرئيس الجيبـوتي "اسـماعيل عمـر غيلـة" والـرئيس الصومالي آنذاك "عبدالقاسم صلاد حسن" لتنسيق المواقـف فـيما يتعلـق بمجريـات الأحـداث الصومالية على الصعيدين الداخلي والإقليمي، ولا سيما على صعيد المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية والحكومة الجديدة. وقد انعكست تلك العلاقة على العلاقات الأثيوبية-الجيبوتيـة، إذ اتخذت المواقف الجيبوتية آنذاك منحاً عكسياً للمواقف الأثيوبية تجاه الأزمـة الصـومالية، وذلك للعلاقات السلبية الجيبوتية-الأثيوبية، حتى أن الرئيس الجيبـوتي أكـد عـدة مـرات، أن أثيوبيا تعرقل جهود المصالحة الصومالية[3].

وبعد انشقاق "التحالف من اجل تحرير الصومال" إلى جناحين، قامـت جيبـوتي بمسـاندة التيار المعتدل آنذاك، وقدمت دعماً سياسياً ولوجيستياً للشيخ شريف ومؤيديه. كـما نجحـت جيبوتي في عقد مؤتمر للمصالحة فيما بين الحكومـة الصـومالية و"التحـالف مـن اجـل تحريـر الصومال-جناح جيبـوتي" في ايـار/مـايو مـن عـام 2008، التـي أسـفر عنهـا تشـكيل الحكومـة الصومالية برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد[4].

---

[1]. د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعـات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 432.

[2]. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص ص 155، 169.

وقد اعتبرت جيبوتي ان عدم مشاركة " جمهورية ارض الصومال " في مؤتمر عرته اهانة لجيبوتي.

نقلا عن: صحيفة الوسط، مصدر سايق، ص 20.

[3]. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 242- 243. و. بـدر حسـن شـافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 111.

[4]. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، مصدر سابق، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 205.

وهكذا يتبين، أن موقف جيبوتي من الأزمة الصومالية، اتسم في اغلب الأحيان بالايجابي، عبر سعي جيبوتي في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري، إلى العمل لتسوية الأزمة الصومالية، ونبذ العنف وتجزئة البلاد. ولم يكن دافع جيبوتي منطلق من القرابة الاثنية مع الشعب الصومالي فقط، وإنما لكبح جماح النفوذ الأثيوبي في المنطقة، ولخشيتها من امتداد الأزمة الصومالية إلى داخل أراضيها، نتيجة تدفق اللاجئين الصوماليين إليها، فضلا عن التكوين الديموغرافي الذي تتسم به جيبوتي والذي يسجل وجود نسبة عالية من القومية العفرية في شمال البلاد، التي تتحسس من أية زيادة طارئة في نسبة الصوماليين الذين يشكلون الأكثرية في جيبوتي[1].

ب. كينيا:

لقد اتسم موقف كينيا من الأزمة الصومالية بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: منذ استقلال الصومال في عام 1960 وتشكيل أول حكومة صومالية وحتى سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991. إذ اتسمت العلاقات بين كينيا والصومال بالتوتر في أحيان عدة، بسبب مطالب الصومال التاريخية بين الحين والآخر، في منطقة شمال كينيا حول إقليم (N.F.D)، والتي هي جزء من أراض الصومال الكبير. وعليه، سعت كينيا إلى تقديم الدعم آنذاك للحركات الصومالية المعارضة للأنظمة الصومالية المتعاقبة، لا سيما خلال مدة حكم الرئيس سياد بري[2]. وقد ازداد التوتر بين البلدين منذ ايلول/سبتمبر عام 1989، اثر عبور وحدة من الجيش الصومالي للحدود الكينية لغرض مطاردة الصوماليين المعارضين لحكم بري آنذاك، الأمر الذي أدى إلى حشد كينيا لقواتها على الحدود مع الصومال، مما كاد يسهم في اندلاع النزاع المسلح بين الدولتين[3].

---

[1]. اذ تتكون جيبوتي من مجموعتين اثنيتين هما، الصوماليين ويشكلون قرابة 60% من السكان، والعفريين ويشكلون قرابة 40% من السكان.

ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 29. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 227. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 205.

[2]. سعد ناجي جواد و. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 32.

[3]. التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سابق، ص 135. و. طارق حسني ابو سنة، مصدر سابق، ص ص 220 - 221.

يذكر ان قبائل الماجرتين والاوغادين الصومالية تمتد داخل الاراضي الكينية، وادى ذلك الى ارتباط "الحركة القومية الصومالية" بكينيا.

د. اجلال رافت، المشاكل الإقليمية واثارها على الامن العربي: دراسة حالة القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 259. وقارن مع: د. نجوى امين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مصدر سابق، ص 24.

المرحلة الثانية: منذ سقوط نظام الرئيس بري. إذ عدت كينيا من اكبر المستفيدين من استمرار الأزمة الصومالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فعلى الصعيد السياسي، أن استمرار الأزمة الصومالية سيؤدي إلى بقاء الصومال دولة ضعيفة وغير قادرة على حفظ الأمن في البلاد، ومن ثم لا تطالب بالإقليم الشمالي في كينيا (N.F.D)[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى انعدام الأمن في الصومال، إلى استقبال كينيا المنظمات الدولية والتي كانت تقدم المساعدات للصوماليين، وأصبح ميناء ممباسا الكيني مكانا لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية الهائلة، نتيجة إغلاق مينائي مقاديشو وكيسمايو، فضلا عن توجه رأس المال الصومالي ورجال الأعمال الصوماليين إلى كينيا، حتى عُد سوق الصوماليين في العاصمة الكينية نيروبي (سوق أيسلي) من أهم الأسواق الاقتصادية في القرن الأفريقي[2].

وبالمقابل، سعت كينيا منذ سقوط نظام الرئيس بري، إلى انتهاج سياسات تحافظ على ضعف الصومال دون تفككه. إذ سعت كينيا وعلى مدى السنوات اللاحقة لسقوط نظام بري، على بذل الجهود لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة الصومالية، والسعي إلى تشكيل حكومة صومالية تعمل على استعادة الأمن في البلاد (كما سبق ذكره)، من اجل القضاء على أزمة اللاجئين الصوماليين التي كانت ولا تزال تشكل عقبة أمام الحكومات الصومالية[3]. إذ تحتوي كينيا على اكبر معسكر للاجئين الصوماليين وهو معسكر "داداب" الذي يضم

---

1. ابراهيم احمد عرفات، مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 181. و. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 100.

2. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 204. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 152.

3. ينظر حول عدد اللاجئين الصوماليين وتاثيرهم على دول الجوار: مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حالة اللاجئين في العالم، مصر، مطابع الاهرام التجارية، 1997، ص ص 74- 76. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة،العدد 143، 2001،ص ص 54-55.ود.السيد عوض عثمان،مصدر سابق،ص 7.

قرابة (450) ألف صومالي[1]، وأن قضية اللاجئين الصوماليين تمثل إحدى القضايا الحرجة في العلاقات الصومالية-الكينية، في ظل ما يسفر عنه تدهور الوضع الأمني في الصومال، من تدفق اللاجئين الصوماليين على الحدود الكينية، وما صاحب ذلك من ضغوط على الحكومة الكينية[2]، التي اضطرتها مثلاً في عام 2002، إلى استخدام القوة لإعادة آلاف اللاجئين الصوماليين إلى بلدهم للتخلص من أعبائهم[3]. في حين أشار السفير الأميركي لدى أثيوبيا "ديفيد شن" في الرابع من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2006، أنه قد يكون سبب الدعم الذي أظهرته كينيا للحكومة الصومالية برئاسة "عبد الله يوسف"، هو خوفها من أن تكون المحاكم الإسلامية تعتزم ضم الأراضي التي يسكنها صوماليون في المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا[4].

وفي الخامس عشر من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2011، أقدمت الحكومة الكينية على التدخل العسكري في الصومال، بدعوى القضاء على حركة الشباب الصومالية التي سبق أن اعلنت مسؤوليتها عن عدد من الهجمات المسلحة ضد أهداف كينية على الحدود مع الصومال[5].

وهكذا يتبين، أن موقف كينيا من الأزمة الصومالية، لا سيما بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، وانعدام الأمن والاستقرار في البلاد، اتسم في اغلب الأحيان بالسعي إلى استغلال الأزمة التي مرت بها الصومال، عبر العمل على استقدام المنظمات الدولية ورؤوس الأموال الصومالية إلى كينيا، فضلا عن إنعاش الحركة التجارية الكينية عن طريق ميناء ممباسا الكيني من جهة، والعمل على دعم مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، من اجل عدم انزلاق الصومال نحو التفكك، مما قد يؤثر سلباً على كينيا، لأنها المتضرر الأكبر في حالات الفوضى التي تقود إلى لجوء الآلاف من الصوماليين إلى كينيا من جهة أخرى.

1. د. أيمن شبانة، فاعل أقليمي جديد:دوافع وأبعاد التدخل الكيني في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 187، 2012، ص 120. وقارن مع: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

2. د. عبدالملك عودة، أفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع، 2010)، ص 203. ود. عزيزه محمد علي، استنزاف الانسان في أفريقيا: الفقر والمرض والنزوح، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 169، 2007، ص ص 97 - 99.

3. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص243. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 204.

4. نقلا عن: د. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 290.

5. ينظر: د. أيمن شبانة، مصدر سابق، ص ص 120- 121.

رابعا: الدول العربية والأزمة الصومالية:

كان للعديد من الدول العربية ادوار متباينة إزاء تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري عام 1991. وقد تمثلت مواقف الدول العربية بالاتي:

شاركت مجموعة من الدول العربية وهي كلاً من: السعودية، الكويت، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة، ومصر، بقوات عسكرية ضمن قوات الأمم المتحدة التي دخلت الصومال في عامي (1992-1995)[1].

قامت العديد من الدول العربية بمبادرات لتسوية الأزمة الصومالية، لا سيما من قبل مصر واليمن والسعودية والسودان، فضلا عن استضافة العديد من الفصائل الصومالية المتنازعة والوساطة بينهما من جهة، وبينهما وبين الحكومات الصومالية التي تشكلت منذ العام 2000 من جهة أخرى[2].

وعلى الرغم من ذلك، فقد اتسم دور الدول العربية في مراحل تطور الأزمة الصومالية بغير الفعال، وقد اتسم أحيانا بالدور السلبي. إذ اتهم العديد من قادة الفصائل الصومالية، العديد من الدول العربية بدعم الحركات والفصائل الصومالية[3]. وقد اظهر تقرير فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، تورط العديد من الدول، ومن ضمنها اليمن، في انتهاك حظر توريد الأسلحة دعماً للحكومة الصومالية في عام 2006، في حين تلقى اتحاد المحاكم الإسلامية أسلحة وتدريبات من ليبيا وسوريا وبعض دول الخليج العربية[4].

وبعد تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، سعى عدد من الدول العربية، لا سيما المشاطئة للبحر الأحمر، إلى مواجهة ظاهرة القرصنة البحرية، عبر عقد عدد من الاجتماعات واتخاذ مجموعة إجراءات، منها، عقد اجتماع تشاوري في القاهرة في العشرين من

---

[1]. د. اجلال رافت، الازمة الصومالية، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص 130. و. عباس كاظم ال لفتة، العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997، ص 211.

[2]. ينظر: د. احمد عبدالكريم سيف و. خالد الرماح، مهددات الامن في البحر الاحمر والقرن الأفريقي، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 50، 2010، ص 159. ود. خديجة احمد الهيصمي، انعكاس الصراعات في القرن الأفريقي على الامن القومي اليمني والعربي، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، كلية القيادة والاركان، العدد 13، 1999، ص 46. و. السيد علي ابو فرحة، مصدر سابق، ص ص 282- 284.

[3]. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 248. و. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 97.

[4]. نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، مصدر سابق، ص 158.

تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2008، بناء على دعوة مصر، وترأسته كلاً من مصر واليمن، وشارك فيه مسؤولون سياسيون وبحريون من كلاً من: مصر، السعودية، اليمن، السودان، جيبوتي، الحكومة الانتقالية الصومالية، وجامعة الدول العربية، لبحث سبل مكافحة القرصنة وحماية الطرق البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن[1]. كما واتفق عدد من الدول العربية في حزيران/يونيو من عام 2009، على تشكيل قوة بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أطلقوا عليها اسم "قوة واجب بحرية عربية"[2].

وهكذا يتبين، أن موقف العديد من الدول العربية لم يكن ايجابياً إزاء تسوية الأزمة الصومالية، على الرغم من كون الصومال بلد عربي، إلا في بعض الوساطات العربية الفردية التي لم تتطور إلى جهد عربي مشترك. وقد وجه تقرير لمنظمة حقوق الإنسان "أفريكا ووتش" نقداً إلى الدول العربية باستثناء كلاً من السعودية ومصر، لعدم الإسهام الواجب في إغاثة اللاجئين الصوماليين، ولا سيما الكويت التي لم تقدم ما يتفق مع ثرائها، في الوقت الذي تبرعت فيه بمليون جنيه إسترليني لإنقاذ حديقة حيوانات في لندن[3].

خامسا: إسرائيل والأزمة الصومالية:

على الرغم من ان إسرائيل ليست من دول الجوار الصومالي، وليست دولة عربية أو افريقية، إلا أن لأهمية موقع الصومال على الخريطة السياسية الدولية، وللدور الذي تطمح إسرائيل أن تمارسه في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[4]، فقد قامت إسرائيل باتخاذ مواقف عدة إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية.

---

[1]. عادل علي احمد و. رضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص ص 53- 54، 57- 58.

[2]. تشارك في القوة كلا من: السعودية، مصر، الكويت، قطر، الامارات، سلطنة عمان، الاردن، السودان، اليمن، وجيبوتي.

ينظر: عطية عيسوي، مصدر سابق، ص 149.

[3]. نقلا عن: د. نجوى امين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مصدر سابق، ص 25. وقارن مع: علي العمودي، مصدر سابق، ص 160.

[4]. للمزيد من التفاصيل حول اهمية المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ينظر:

د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحرالاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، في: ندوة البحر الاحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986)، ص ص 85- 99. ود. السيد عليوه، البحر الاحمر في الاستراتيجية الاسرائيلية، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980، ص ص 169- 189. و. محمد يسري قنديل، التواجد البحري الاسرائيلي في البحر الاحمر، مصر، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد 53، 1992، ص ص 10- 21. و. مختار شعيب، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه البحر الاحمر في اطار نظرية الامن الاسرائيلية، مختارات اسرائيلية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 74، 2001، ص ص 84- 88.

إذ بدأ التوجه الإسرائيلي تجاه الصومال منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين عن طريق طرف ثالث آنذاك وهو ايطاليا، وذلك بغمر أسواق الصومال بالسلع الإسرائيلية ما بين عامي 1958-1959[1].

وبعد استقلال الصومال في عام 1960، قامت إسرائيل بتدريب الجيش الصومالي، على الرغم من كون الصومال لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل[2].

وبعد توقيع إسرائيل ومصر اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979، عملت إسرائيل على زيادة وجودها في قارة أفريقيا، عن طريق التمركز في منطقة القرن الأفريقي، وذلك للأهمية الإستراتيجية لدول القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال[3].

وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وتحديداً في شباط/فبراير من عام 1985، نجحت إسرائيل وبمساعدة دولة جنوب أفريقيا في تقوية علاقاتها بالصومال. إذ قام "عبدالرحمن عبد حسين" صهر الرئيس الصومالي بري آنذاك، بزيارة سرية إلى إسرائيل استمرت يومين لمناقشة التعاون العسكري بين الطرفين، وقد غطت الاتفاقية الناجمة عن تلك الزيارة، برنامجاً شاملاً لمكافحة التمرد، مثل تدريب أفراد الأمن الصومالي[4].

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وتقسيم الصومال إلى أقاليم عدة، عملت إسرائيل على زيادة نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال. إذ أشار "موشيه ي أغار" نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك في بداية التسعينات من القرن العشرين، أن منطقة القرن الأفريقي تهم إسرائيل بشكل خاص، ومن ضمنها الصومال[5].

---

1. علاء سالم، الوجود الاسرائيلي في الصومال واريتريا والقرن الأفريقي، دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993، ص 48.

2. بنجامين بيت هلحمي، الاخطبوط الاسرائيلي، ترجمة محمود برهوم ويوسف ابو ليل (عمان: منشورات دار الكرمل للنشر، 1989)، ص 48.

3. د. محبات امام الشرابي، الوجود الاسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسة اقتصادية سياسية (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1982)، ص 284.

4. بنجامين بيت هلحمي، مصدر سابق، ص 79.

5. نقلا عن: عبدالباقي عبدالكبير الافغاني، الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر، دراسات استراتيجية،الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19- 20، 2000، ص ص 59، 75.

وعليه، قامت إسرائيل بإجراء اتصالات سرية مع عدد من الأطراف الصومالية المتنازعة، بهدف أيجاد تفاهم مشترك، مع عرض خدماتها، ثم الخروج بتلك الاتصالات إلى النطاق العلني[1]. كما شاركت إسرائيل بوفد رفيع المستوى في المؤتمر الدولي الذي عقد في أديس أبابا في كانون الاول/ديسمبر من عام 1992، بهدف تنسيق المساعدات للصوماليين، فضلا عن إقامة مراكز عدة في العاصمة مقاديشو وفي شمال الصومال، لتقديم المساعدات للصومال، وتحت مسميات عدة، التي تولاها "صندوق إغاثة الصومال"*، فضلا عن إقامة المعسكرات لاستقبال اللاجئين في الأراضي الكينية **. وقد أشارت التقارير، أنه جرى تأهيل تلك المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا للصومال في أواخر عام 1992، وبلغ عددهم أكثر من (250) شخصاً، وكانوا يتعاونون مع قيادة القوات الأميركية في الصومال[2].

كما نجح الإسرائيليون بعد انفصال "جمهورية ارض الصومال" في مد نفوذهم فيها، مستغلين حالة الفوضى التي مرت بها البلاد، من اجل تهيئة الفرصة لإرساء نفوذها، ومن ثم أحكام سيطرتها على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر[3]. إذ زار رجال أعمال إسرائيليين تابعين لشركة "شاليفيت. أيه. أس. أنترناشونال القابضة" جمهورية ارض الصومال في عام 2001، من اجل الاستثمار في الإقليم. وقد روج رجال الأعمال الإسرائيليين إلى أن مشاريعهم ستكون دون مقابل، سوى منحهم حق العمل والتحرك لجني الأرباح، من خلال أقامة وتأهيل المرافق الحيوية للإقليم (والتي تشتمل توسيع مطار بربرا ومينائها وإعادة تأهيلهما وإقامة مكتب اتصال فيهما، وتعبيد الطرق المؤدية إلى المطار والميناء

---

[1]. حسين حمودة مصطفى، اسرائيل في أفريقيا، تقديم د. محمد سليم ود. احمد يوسف احمد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص 215. و. سمر ابراهيم محمد، السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي (مصر: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 127، 205.

* يذكر ان الصندوق تدعمه وزارة الخارجية الاميركية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي ومنظمة بني بريث ومنظمة جونيت اليهودية فضلا عن منظمات وجمعيات صهيونية ويهودية في اميركا. ينظر: علاء سالم، مصدر سابق، ص 49.

** ذكرت بعض المصادر، قيام اسرائيل وبالتعاون مع القوات الاميركية، بعملية نقل قرابة (2000) طفل لاجئ صومالي لاسرائيل. اذ تم انشاء خمسة معسكرات لاقامة هؤلاء الاطفال ورعايتهم تحت اشراف مباشر من الموساد الاسرائيلي، لتربيتهم على الدين اليهودي.

ينظر: د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 167. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق،ص ص 205- 206.

[2]. ينظر: ندوة المستقبل العربي، القرن الأفريقي: اهم القضايا المثارة، مصدر سابق، ص 92. و. علاء سالم، مصدر سابق، ص 49. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص ص 204- 205.

[3]. د. عبدالسلام بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 22. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص 203.

وتحسينها، وإعادة بناء وسط المدينة والذي دمرته الحرب الأهلية)، فضلا عن إقامة المشاريع الزراعية والاستثمار في مجال التعدين[1]. كما وقع "رئيس جمهورية ارض الصومال" اتفاقية مع الجانب الإسرائيلي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2001، شملت تقديم مساعدات عسكرية لجمهورية ارض الصومال، وتدريب أفرادها[2].

وقد رفض العديد من القادة الصوماليين، توجيه أي لوم أو عتاب عليهم من جانب أي طرف عربي أو مسلم، لسماحهم لإسرائيل بالتغلغل في بلادهم (أي الصومال) وفي القرن الأفريقي، طالما ظل العرب بعيدين عما يحدث داخل الصومال، وطالما أنهم لم يقدموا أي دعم حقيقي للشعب الصومالي، مثلما فعلت إسرائيل[3].

كما اعترف رئيس "جمهورية ارض الصومال" الراحل إبراهيم عقال، إلى أن حكومة الإقليم، تنفذ مشاريع في الإقليم بالتعاون مع رجال الأعمال الإسرائيليين. وأضاف، أن الدول العربية لم تتعامل مع الإقليم، فضلا عن إغلاق أسواق الدول العربية أمام صادرات الإقليم من الماشية، مما اثر سلباً في الواقع الاقتصادي للإقليم، وادى ذلك إلى اتجاه الإقليم إلى الإسرائيليين للتعاون معهم[4].

وبعد تزايد الدعوات الأميركية لمحاربة ما سمي بالإرهاب، وعد الصومال من الدول التي تستقطب العديد من التنظيمات المسلحة، عملت إسرائيل على الاستفادة من ذلك، إذ ألقت بكل ثقلها في الحرب على الإرهاب، لا سيما بعد تفجير الفندق الإسرائيلي في ممباسا، وفي الوقت ذاته تعرض طائرة الركاب الإسرائيلية إلى أطلاق صاروخين بعد أقلاعها بقليل من

---

[1]. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 204. و. صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص ص17- 18.
وقارن مع: نادية سعدالدين، التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الامن القومي العربي، في: العرب والدائرة الأفريقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 155.

[2]. حسين حمودة مصطفى، مصدر سابق، ص 274.

[3]. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 215.

[4]. ينظر تصريح عقال في: صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص ص 16، 19. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص 204.
وقد انتقد حسين عيديد الرئيس السابق " لجمهورية ارض الصومال " ابراهيم عقال، متهما اياه بالتعاون مع اسرائيل. واشار عيديد الى وجود وثيقة موقعة بين كل من رئيس جمهورية ارض الصومال انذاك" ابراهيم عقال" ورئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك " بنيامين نتنياهو "، بشان ما سمي بالوفاق الجديد بين الصوماليين واسرائيل.
نقلا عن: وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 163. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص 128.
يقول فيها " اننا سئمنا من العرب وليست لنا منفعة بهم، وعلاقتنا مع إسرائيل أفضل لنا، ويهمنا اقامة دولة شمال الصومال تتمتع بعلاقات جيدة معكم (اي اسرائيل) ومع امريكا.
نقلا عن: ادريس عبدالله، النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي، في: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، مصدر سابق، ص 31.

مطار ممباسا بكينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2002، مما أعطى لإسرائيل ذريعة لتوسيع نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، وفي مقدمتها الصومال، في أطار ما سمي بالحرب على الإرهاب[1].

إذ أشارت التصريحات الإسرائيلية عن تورط تنظيم القاعدة وجماعات صومالية في تدبير الحادثين[2]. في حين أعلن مسؤول أميركي أن منظمة الاتحاد الإسلامي الصومالية هي المسؤولة عن الحادث[3]. وهو ما دفع حاكم إقليم "البونت لاند" آنذاك "عبدالله يوسف" لاستغلال تلك الحادثة في الطلب من الحكومة الإسرائيلية والأميركية بمساعدته في السيطرة على مدينة كيسمايو الإستراتيجية ليتمكن من القضاء على ما يدعى بشبكات الإرهاب والتي شكلت خطراً على المناطق القريبة من الحدود الكينية[4]. وعلى أثره، زار فريق من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي إقليم "البونت لاند" في الصومال، لإجراء مباحثات حول نشاط الجماعات المسلحة، ووجود الجماعات الإسلامية في الصومال، التي كانت تخشى إسرائيل أن تنفذ عمليات جديدة تستهدف مصالحها في القرن الأفريقي[5].

ومع تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، عملت إسرائيل على زيادة نشاطها العسكري في جنوب البحر الأحمر، فضلا عن تأييدها لتزايد عدد الأساطيل الأجنبية قبالة السواحل الصومالية، من اجل تدويل امن البحر الأحمر[6].

إذ أشارت بعض المصادر، إلى قيام وفد إسرائيلي بالتفاوض مع بعض القيادات الصومالية المعارضة للحكومة الصومالية، في أطار سعي إسرائيل لتأمين حركة السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر[7]. كما أشار مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل والذي مقره في

---

1. محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي وامن البحر الاحمر، مصدر سابق، ص 152. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 279. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص 44.

2. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 235.

3. نقلاعن: واشنطن: منظمة صومالية وراء هجوم كينيا،2002/11/30.

www.middle-east-online.com.

4. د. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 14.

5. حسين حموده مصطفى، مصدر سابق، ص 215.

6. مجدي كامل، مصدر سابق، ص ص 316- 317. و. مامون كيوان، مصدر سابق، ص 111.

7. حسين حموده مصطفى، مصدر سابق، ص 274.

دمشق* في تقرير وجهه إلى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" مفاده "تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر، ونجاح إسرائيل في الحصول على مواقع لمحطات مراقبة في دول منطقة القرن الأفريقي الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي من ناحية الجنوب"[1].

وهكذا يتبين، أن إسرائيل سعت إلى محاولة مد نفوذها في الصومال منذ نهاية الخمسينات وبداية ستينيات القرن العشرين، وذلك للأهمية التي تحتلها الصومال على الخريطة السياسية الدولية، وموقعها الاستراتيجي المهم المطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر لا سيما في مدخله الجنوبي. وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وتفكك الدولة الصومالية إلى عدة أقاليم، نجحت إسرائيل في زيادة نفوذها في الصومال، لا سيما في "جمهورية ارض الصومال"، وذلك لتحقيق أهداف عدة، من أهمها، ضمان نفوذها في منطقة البحر الأحمر، ولا سيما في جزئه الجنوبي.

وعبر ما تقدم ذكره يتبين، أن تأثير الدول الإقليمية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، أسهم في تفاقم الأزمة الصومالية، واتخاذها أبعاداً إقليمية. إذ عملت الدول الإقليمية، لا سيما أثيوبيا واريتريا، إلى استغلال تدهور الحالة الأمنية في الصومال، من اجل تنفيذ مصالحها الإقليمية على حساب المصلحة العامة للصومال.

---

* يعد مكتب مقاطعة اسرائيل التابع لجامعة الدول العربية بمثابة هيئة تابعة للجامعة العربية. وقد تم انشاؤه عام 1951. ويشمل الاطار التنظيمي لمكتب المقاطعة العربية لاسرائيل، مكتبا رئيسيا مقره في دمشق، ويديره مفوض عام يعينه امين عام جامعة الدول العربية ويرتبط به.

للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 251- 256.

[1]. نقلا عن: عبدالله الحاج، صمت عربي تجاه تقرير خطير لمكتب المقاطعة: حراس اسرائيل على باب المندب، (تحقيق). www.abdlhaj.htm

وقارن مع: شريف شعبان مبروك، تاثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على امن البحر الاحمر والامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009، ص ص 123_ 124.

المبحث الثاني: القوى الدولية والأزمة الصومالية

شهدت الأزمة الصومالية منذ اندلاعها، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري في عام 1991، العديد من المواقف الدولية، سواء كانت على صعيد المنظمات أم على صعيد الدول، مما أسهم في تدويل الأزمة الصومالية، واتخاذها أبعاداً ذا طابع دولي.

ومن بين ابرز المنظمات والقوى الدولية، التي كان ولا يزال لها دوراً مؤثراً إزاء تطور الأزمة الصومالية:

المطلب الأول: على صعيد المنظمات

شهدت الأزمة الصومالية في مراحل تطورها، تدخل العديد من المنظمات الدولية. ومن بين ابرز المنظمات الدولية التي لها دور فاعل ومؤثر إزاء تطور الأزمة الصومالية، الأمم المتحدة. إذ برز دور الأمم المتحدة إزاء تطور الأزمة الصومالية منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، واندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، مما أدى إلى موت الآلاف من المدنيين الصوماليين، ونزوح ولجوء العديد من الصوماليين من مناطق النزاع إلى داخل الصومال وخارجها، فضلا عن انتشار الفقر والمجاعة، وتدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية في البلاد. إذ قدر عدد الموتى من السكان جراء الجوع قرابة (300) فرد يومياً، فضلا عن نزوح قرابة (1،7) مليون من مناطق التوتر في الصومال[1].

وبناء على مناشدة رئيس وزراء الصومال آنذاك "عمر عرته غالب"* لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بضرورة التدخل الدولي لوقف التدهور الحاصل في الصومال، وإيصال المساعدات الإنسانية للسكان والمقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية[2]، اصدر مجلس الأمن، العديد من القرارات الدولية لتوصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين، ونزع سلاح الفصائل الصومالية المسلحة. وعندما لم يستطع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

---

[1]. محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص ص 218- 219. وقارن مع: جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص ص 69- 70. وCIA, op. cit., p. 12.

* رئيس وزراء الصومال خلال المدة (24 كانون الثاني/يناير 1991- 3 كانون الثاني/يناير 1997).

[2]. إذ كانت بعض القبائل والفصائل الصومالية، تستولي على المعونات الانسانية، وتعرقل جهود المنظمات الدولية في اغاثة المناطق المتضررة والمتأثرة بالمنازعات المسلحة.

ينظر: محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 219. ود. جمال حمود الضمور،مصدر سابق،ص443.

تنفيذ القرارات التي صدرت بحق الصومال، أصدرت قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجيز التدخل الدولي في الصومال، إلا أنها (أي القوات الدولية) انسحبت بعد ذلك بعدما فشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وكما مبين في الجدول (7).

جدول (7) القرارات التي صدرت من مجلس الأمن تجاه الصومال في المدة (1992-1994)

رقم القرار	تاريخ الصدور	أهم بنود القرار
733	1992/1/23	وقف إطلاق النار فيما بين الفصائل الصومالية، وفرض حظر شامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى الصومال، لضمان توزيع المساعدات الإنسانية وتسوية الأزمة الصومالية.
746	1992/3/17	إرسال فريق تقني إلى الصومال، بهدف تنفيذ وقف إطلاق النار، وإنشاء آليات لتوصيل مواد الإغاثة للشعب الصومالي.
751	1992/4/24	ينشأ مجلس الأمن تحت سلطته ودعماً لمهمة الأمين العام، عملية للأمم المتحدة في الصومال. ويرسل على الفور وحدة من (50) مراقباً للأمم المتحدة، فضلا عن الموافقة من حيث المبدأ على إن ينشأ مجلس الأمن قوة امن تابعة للأمم المتحدة. وهكذا تم إنشاء عملية UNOSOM – I.
767	1992/7/27	موافقة مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء أربع مناطق عمليات في الصومال كجزء من عمليات الأمم المتحدة الموحدة في الصومال [وهي كل من: منطقة مقاديشو، منطقة الشمال الغربي (جمهورية ارض الصومال)، منطقة الشمال الشرقي، والمنطقة الجنوبية (باقي أجزاء الصومال)].
775	1992/8/28	زيادة قوة عمليات الأمم المتحدة في الصومال، وزيادة عمليات النقل الجوي إلى المناطق المنكوبة.
794	1992/12/3	تأييد توصية الأمين العام للأمم المتحدة، ويأذن باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق عبر استخدام كل الوسائل اللازمة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. ويدعو جميع الدول الأعضاء بتقديم قوات عسكرية، والمساهمة بتبرعات أضافية نقداً أو عيناً، وتوحيد قيادة القوات المشتركة وامرتها.
814	1993/3/26	توسيع حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال وولايتها. ويأذن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الموسعة في الصومال لفترة مبدئية حتى 31 تشرين الاول/اكتوبر من عام 1993، وان ينقل مهام قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وهكذا تم أنشاء عملية UNOSOM – II.

837	1993/6/6	اتخاذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ضد موظفي عمليات الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لا سيما من جانب المؤتمر الصومالي الموحد / التحالف الوطني الصومالي، والقبض عليهم واعتقالهم من اجل ملاحقتهم قضائياً.
865	1993/9/22	يؤكد على أهمية تحقيق أهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بحيث تنتهي مهمة القوات الدولية بحلول اذار/مارس من عام 1995.
878	1993/10/29	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لفترة مؤقتة تنتهي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1993.
885	1993/11/16	تعليق إجراءات اعتقال الأفراد الذين قد يكونون متورطين، إلا انه لم يتم احتجازهم في الوقت الراهن (يقصد به محمد فارح عيديد)، وان يتخذ ترتيباً مناسباً لمعالجة حالة من احتجزوا بالفعل.
886	1993/11/18	تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة أخرى تنتهي في 31 ايار/مايو من عام 1994.
897	1994/2/4	التخفيض التدريجي لقوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى مستوى قوة لا يتجاوز عدد أفرادها (20،000) فرد ولعناصر الدعم اللازمة.
923	1994/5/31	تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة أضافية تنتهي في 30 ايلول/سبتمبر من عام 1994.
946	1994/9/30	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة شهر واحد تنتهي في 31 تشرين الاول/اكتوبر من عام 1994.
953	1994/10/31	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة مؤقتة تنتهي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1994.
954	1994/11/4	يشير بان عدم إحراز تقدم في عملية السلم في الصومال، وتحقيق المصالحة الوطنية، قد قوض بشكل أساسي أهداف الأمم المتحدة في الصومال. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن تبرير استمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد اذار/مارس من عام 1995. وعليه، قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة نهائية حتى اذار/مارس من عام 1995.

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992، نيويورك، 1993، ص ص 90 - 106.
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1993، نيويورك، 1994، ص ص 138 - 152.
3. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1994، نيويورك، 1996، ص ص 72 - 80.

وقد استمر تدخل القوات الدولية قرابة (27) شهر (أي منذ كانون الاول/ديسمبر عام 1992 ولغاية اذار/مارس عام 1995)، جُندت الأمم المتحدة خلالها قرابة (35) ألف

جندي من (33) دولة من مختلف قارات العالم*، وتكلفت في مجملها قرابة (2) مليار دولار، وخسرت ما يزيد على (155) جندياً دولياً، وكما مبين في الجدول (8).

جدول (8) موجز عمليات الأمم المتحدة في الصومال في المدة ما بين (1992- 1995)

القوات الدولية	(35،269) ألف عسكري ومدني، منهم (32،269) ألف عسكري وامني، فضلا عن (3000) ألف موظف دولي ومحلي.
الخسائر البشرية	(155) قتيل، منهم (151) أفراد عسكريين، (3) موظفين مدنيين دوليين، و(1) موظف محلي.
النفقات	قرابة (1،686،5) مليار دولار **.

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على:

1. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن.

.S/1995/231, 28 March 1995, pp. 14 - 15

2. د. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا.. السودان..الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004)، ص ص 580، 591 - 592.

وعلى الرغم من ان عملية الأمم المتحدة في الصومال نجحت في تحقيق بعض أهدافها ذات الطابع الإنساني، والمتمثلة في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لمناطق واسعة من الصومال، فضلا عن نجاحها في إعادة فتح بعض المطارات والموانئ التي أغلقت في وسط وجنوب البلاد، نتيجة تردي الوضع الأمني آنذاك[1].

---

* أبرزها الولايات المتحدة الأميركية (28،000) ألف، ايطاليا (2،500) الف، فرنسا (2،000) الف، بلجيكا (600) جندي، وبريطانيا مجموعة من الفنيين، فضلا عن مشاركات محدودة من دول اخرى.

نقلا عن: د. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 456. وقارن مع: وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 123، 204.

** في حين اشارت مصادر اخرى، إلى ان تكلفة مهمة الأمم المتحدة في الصومال قدرت بنحو (2،1) مليار دولار، في حين تكلفت عملية الولايات المتحدة الأميركية قرابة (2) مليار دولار رغم اقتصار نطاق العملية على (40%) من الاراضي الصومالية.

ينظر: د. احمد الرشيدي وآخرون، قضية عربية: القرن الأفريقي حروب تستقبل القرن الجديد: استراتيجية مواجهة الحروب الاهلية في افريقيا، (استطلاع)، مجلة البيان، 12 يوليو 1999، ص 3.

www.albayan.ae/one-world/1999-07-12-1. 1077633

[1]. فمثلا خلال المدة ما بين (كانون الاول/ديسمبر 1992- 20 كانون الثاني/يناير 1993) رست في ميناء مقاديشو نحو (13) سفينة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي ومنظمات الإغاثة الإنسانية. كما بدأت الحركة التجارية تشهد نشاطاً ملموساً في اسواق المدن الصومالية بعد استخدام مينائي مقاديشو وكيسمايو.

د. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 455. ود. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الانساني (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 189.

إلا إن العملية فشلت في نزع سلاح الفصائل الصومالية، وإيجاد تسوية سياسية للنزاع فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، كما تسببت في تعقيد الأزمة الصومالية عبر السياسة الأمنية التي اتبعتها في إدارة عملية التدخل الدولية[1]. وقد انتقد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال آنذاك "محمد سحنون الجزائري" التدخل الدولي في الصومال، وطالب بإيضاح الأهداف السياسية للعملية. وأشار إلى إن هناك قرابة (3) آلاف طفلاً صومالياً على الأقل يموتون وقوات الأمم المتحدة تقف متفرجة، مما اضطره إلى الاستقالة من منصبه[2]. وبعد الانتقادات التي وجهها سحنون للقوات الدولية، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ممثلاً آخراً في الصومال "شنمايا حارنجان"، إلا انه أيضا انتقد أداء القوات الدولية في الصومال. وأضاف إلى أن الأمم المتحدة تتصرف بشكل غير سليم في الصومال، وإن عملية (يونيصوم-2) عجزت عن ان تفعل شيئاً سوى قتل المئات من الأبرياء[3].

وكان الجانب الرئيس في إخفاق تجربة التدخل الدولي في الصومال، يتمثل في فشل الهيكل العام لإدارة عملية التدخل من جانب الأمم المتحدة. ويبدو الفشل واضحاً بصفة خاصة في العديد من جوانب العملية، سواء فيما يتعلق بالأهداف التي تبنتها الأمم المتحدة في الصومال، أو فيما يتعلق بأسلوب القيادة والسيطرة الذي اعتمدته الأمم المتحدة في البلاد، أو فيما يتعلق بالحجم العام للقوات المشاركة في العملية، أو فيما يتعلق بالمنهج الذي اتبعته القوات الدولية لدى التعامل مع الفصائل الصومالية المسلحة[4].

---

1. مارجريت سي. هارل، افريقيا، في: التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص ص 330 - 331. ود. نجوى امين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 121، 1995، ص 144. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 224.

كما اشار المراقبون، إلى إن الأمم المتحدة اعتبرت من اكبر المحركين للنزعة القبلية. إذ كشفت الأحداث إن الأمم المتحدة قامت بتوزيع خرائط عدة للصومال القديم من اجل تكريس القبلية، وتدعو كل قبيلة للتمسك بمواقعها.

ينظر: عصام محمد محمد، القنابل الموقوتة في الصومال، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد 229، 1994، ص 15.

2. نقلا عن: عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 25. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 125- 126. وقارن مع: د. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1999)، ص ص 70- 73.

كما أشار محمد سحنون، إلى إن من أكثر الأبعاد تناقضا في سلسلة عمليات الأمم المتحدة في الصومال، هو انفاق ملياري دولار تقريبا على عمليات حفظ السلام من اجل حماية ما يقدر بـ(50) مليون دولار من امدادات الاغاثة.

نقلا عن: تانديكا نكواني، حفظ السلام في افريقيا: آفاق المستقبل، ترجمة د. محمد عاشور مهدي، في: الدولة: الديمقراطية والأمن في افريقيا (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2003)، ص 131.

3. نقلا عن: عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 25.

4. ينظر: توم بورتيوس، بريطانيا في افريقيا، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 42، 77. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 469.

وبعد انسحاب القوات الدولية من الصومال، عملت الأمم المتحدة على دعم ومساندة مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية (كما سبق ذكره). كما بدأ مجلس الأمن بدراسة كيفية دعم عمليات السلام في الصومال بفاعلية اكبر عبر تشديد الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرارها المرقم (733) الصادر في كانون الثاني/يناير من عام 1992.

وفي 22 تموز/يوليو من عام 2002، عمدت الأمم المتحدة إلى تشكيل فريق من الخبراء لجمع معلومات عن الانتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة، وفي الوقت نفسه وسع مجلس الأمن نطاق الحظر على الأسلحة لتشمل تزويد الصومال بشكل مباشر أو غير مباشر للاستشارات التقنية، أو المساعدات المالية، والتدريب المتعلق بالنشاطات العسكرية، مما كان سيؤدي إلى قطع المساعدات العسكرية التي تقدمها بعض الدول لبعض الفصائل الصومالية المتنازعة[1].

وبعد تزايد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بهذا الشأن. والملاحظ أن جميع قرارات مجلس الأمن، صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يبيح استخدام القوة في القضايا التي يرى مجلس الأمن إنها تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد أتاحت قرارات مجلس الأمن للدول الدخول إلى المياه الإقليمية الصومالية، والدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر وبتعاون دولي، وهو ما يعني تدويل امن البحر الأحمر، وكما مبين في الجدول (9).

جدول (9) أهم القرارات التي صدرت من مجلس الأمن تجاه القرصنة في عام 2008

رقم القرار	تاريخ الصدور	أهم بنود القرار
1814	2008/5/15	دعم مجلس الأمن للمساهمة التي قدمتها بعض الدول لحماية القوافل التجارية لبرنامج الأغذية العالمي. ويهيب بالدول والمنظمات الإقليمية التنسيق فيما بينها. ويطلب من الحكومة الصومالية أن تتخذ إجراءات لحماية السفن المشاركة في إيصال المساعدات إلى الصومال.
1816	2008/6/2	حث الدول التي تعمل سفنها الحربية وطائراتها العسكرية في أعالي البحار وفي المجال الجوي قبالة سواحل الصومال، على تكثيف وتنسيق جهودها

[1]. ينظر: القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4580 والمعقودة في 22 تموز/يوليو 2002.
S/RES/1425 (2002), pp. 1 - 4.

		لردع أعمال القرصنة. ويقرر انه يجوز لمدة ستة أشهر من تاريخ هذا القرار، أن تقدم الدول التي تتعاون مع الحكومة الصومالية على مكافحة القرصنة، دخول المياه الإقليمية للصومال لقمع القرصنة مع استخدام جميع الوسائل اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال.
1838	2008/10/7	يهيب بالدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية أن تشارك بنشاط في مكافحة أعمال القرصنة في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال، عن طريق القيام على وجه الخصوص بنشر سفن حربية وطائرات عسكرية.
1844	2008/11/2	قرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أراضيها من طرف الإفراد الذين تحدد اللجنة المشكلة من مجلس الأمن أسمائهم. فضلا عن تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تكون في أراضيها، والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الإفراد المحددين من قبل اللجنة والمسؤولين عن أعمال القرصنة.
1846	2008/12/2	قرر انه يجوز لمدة (12) شهر اعتباراً من تاريخ هذا القرار، أن تقوم الدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الصومالية على مكافحة القرصنة، دخول المياه الإقليمية للصومال، واستخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة.
1851	2008/12/16	يهيب بالدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى الاشتراك الفعلي في مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، عن طريق نشر سفن حربية وطائرات عسكرية، واحتجاز المراكب والسفن والأسلحة والمعدات الأخرى ذات الصلة المستخدمة في ارتكاب إعمال القرصنة، أو التي يوجد شك في إنها معدة لذلك الاستخدام.

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة:
S/RES/1814 (2008), pp. 1 - 7. And: S/RES/1816 (2008), pp. 1 - 5. And: S/RES/1838 (2008), pp. 1 - 4. And: S/RES/1844 (2008), pp. 1 - 8
And: S/RES/1846 (2008), pp. 1 - 6. And: S/RES/1851 (2008), pp. 1 - 5.

وفيما يخص بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، وافقت الأمم المتحدة في 16 كانون الثاني/يناير من عام 2009، على توفير رزمة دعم لوجيستي من المساهمات المقدرة للأمم المتحدة ومن دعم مالي من الدول الأعضاء عبر صندوق ائتماني يسمح بإيصال التمويل إلى بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك لتغطية التسديدات، وللمساعدة عند الاقتضاء، على شراء المعدات الضرورية للوحدات لحين نشر بعثة تابعة

للأمم المتحدة في الصومال[1]. كما ساعد مخططو الأمم المتحدة الإتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى توفير وحدات عسكرية أضافية للبعثة بوسائل منها، تقديم الإحاطات الإعلامية، وإعداد وثائق التخطيط ذات الصلة لفائدة البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وشركاء الإتحاد الأفريقي. فضلا عن استعراض قواعد اشتباك بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، بغية تمكينها من اتخاذ إجراءات أكثر قوة ضمن نطاق ولايتها الحالية[2].

وفي أعقاب تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في الصومال عقب وصول الشيخ شريف شيخ احمد للسلطة في عام 2009، دعا الموفد الخاص للأمم المتحدة في 16 ايلول/سبتمبر من عام 2009، إلى ضرورة إرسال قوة دولية للحيلولة دون دخول مقاتلين أجانب وأسلحة إلى الصومال للتعدي على قوات حفظ السلام الأفريقية والقوات الحكومية الصومالية.

ومنذ عام 2010، عملت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، على الإسهام في تخفيف الأزمة الإنسانية الكبيرة التي يعيشها الشعب الصومالي. وصنفت الوضع في الصومال، على انه من أكثر الأزمات الإنسانية إثارة للقلق نظراً إلى حجم احتياجات سكانه بجانب المجال المحدود لإعمال الإغاثة فيه بسبب انعدام الأمن[3].

وفي اعقاب استمرار تدهور الاوضاع الامنية والانسانية عقب انتخاب اول حكومة اتحادية في الصومال في ايلول/سبتمبر من عام 2012، حث الامين العام للامم المتحدة، جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، على تقديم موارد اضافية لبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة، فضلا عن الوسائل اللازمة لاعادة تشكيل بعثة الاتحاد الافريقي، بعد ان اوشكت البعثة على ان تستنفد قدراتها التشغيلية التي تسمح بها الموارد المتاحة، من حيث الحفاظ بالسيطرة على الارض، وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها[4].

وفي ايار/مايو من عام 2013، قرر مجلس الامن التابع للامم المتحدة، انشاء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى الصومال بحلول 3 حزيران/يونيه 2013، تحت قيادة ممثل

---

1. ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1863 (2009) والذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/يناير 2009 .S/RES/1863 (2009), 16 January 2009, pp. 1 - 7. و. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية افريقيا في انهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، الإتحاد الأفريقي، طرابلس، 30-31 آب 2009، ص ص 11- 12.

2. ينظر: مجلس الأمن، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال. S/2009/373, 20 July 2009, p. 9

3. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص ص 216- 217.

4. See: S/2013/326, op. cit., p. 21.

خاص للامين العام، لفترة اولية مدتها اثنا عشر شهراً. ومن ضمن مهامها، القيام بمهام المساعي الحميدة التي توفرها الامم المتحدة دعماً لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية، وتوفير الدعم لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الافريقي -حسب الاقتضاء- ومساعدة حكومة الصومال في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، والعمل مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الاطراف، في اطار الاحترام التام لسيادة الصومال[1].

وهكذا يتبين، إن دور الأمم المتحدة إزاء تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام بري في عام 1991، قد تنوع. فبعد اشتداد النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، قامت الأمم المتحدة، بناء على قرار مجلس الأمن، بالتدخل الدولي في الشأن الصومالي من اجل تسوية الأزمة الصومالية. إلا إن فشل القوات الدولية في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في الصومال، والخسائر التي منيت بها القوات الدولية إزاء تدخلها في الشأن الصومالي، أدى إلى انسحاب القوات الدولية من الصومال، وترك البلاد في حالة فوضى ونزاع داخلي.

وبعد انسحاب القوات الدولية، دأبت الأمم المتحدة على دعم ورعاية مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، من اجل تشكيل حكومة صومالية قادرة على إعادة الأمن والاستقرار.

ومنذ نشر بعثة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في عام 2007، عملت الأمم المتحدة على إصدار العديد من القرارات التي تدعم بعثة السلام الأفريقية، (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع).

ومنذ تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، قامت الأمم المتحدة بإصدار عدة قرارات عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، التي أجازت للدول الإقليمية والدولية، لا سيما التي لها مصالح في الصومال، في التدخل في الشأن الصومالي من اجل مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

---

[1]. القرار 2102 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 2 ايار/مايو 2013.
S/RES/2102 (2013), 2 May 2013, pp. 3 – 4.

المطلب الثاني: على صعيد الدول*

شهدت الأزمة الصومالية خلال مراحل تطورها، لا سيما منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، تدخل العديد من القوى الدولية في الشأن الصومالي، من أبرزها:

أولا: الولايات المتحدة الأميركية والأزمة الصومالية:

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بقارة أفريقيا، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي، وبضمنها الصومال، منذ العقد الثامن من القرن العشرين، لأسباب عدة، ومنها التنافس الأميركي-السوفيتي على القرن الأفريقي[1].

وترجع البدايات الأولى للدور الأميركي في الصومال إلى عام 1977، وذلك عندما أقدم السوفيت على دعم أثيوبيا في حربها مع الصومال في عام 1977، بعدما كانت سابقاً تدعم الصومال[2]، مما اضطر الرئيس الصومالي بري إلى تحسين علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ ذلك الوقت، عملت الإدارة الأميركية على مد نفوذها في الصومال.

ففي السادس من شباط/فبراير لعام 1980، عرضت الإدارة الأميركية تزويد الصومال

---

* على الرغم من ان الصين تعد من القوى الدولية التي اصبح لها دور مهم في القارة الأفريقية، إلا اننا لم نحاول ادراجها على صعيد الدول وذلك لعدم اهتمامها بالشان الصومالي.

1. See: Bowyer Bell, The Horn of Africa, National Strategy Information Center, New York, pp. 38 - 41.

و. مهند النداوي، اسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 160_163.ود. محمود ابو العينين، افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص ص 266 - 270.

على الرغم من الزيارات التي قام بها المسؤولون الصوماليون إلى البيت الأبيض. فمثلا في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1962، زار رئيس وزراء الصومال آنذاك " عبدالرشيد شيرماركي " الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام 1968، قام رئيس وزراء الصومال آنذاك " محمد عقال " بزيارة الولايات المتحدة الأميركية والتقى بالرئيس الأميركي آنذاك جونسون.

ينظر: فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 105.

2. إذ دعم السوفيت آنذاك ترسانة التسليح الصومالية فيما بين عامي 1969- 1975. كما قاموا ببناء قواعد عسكرية في بربرة وكيسمايو، فضلا عن شطب الديون العسكرية والاقتصادية المتراكمة على الصومال والتي كانت تقدر بقرابة (125) مليون دولار.

ينظر: ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب فاضل جتكر (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2003)، ص ص 444 - 445. و. بيتر انيانج، جذور الصراع في القرن الأفريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990، ص 100.و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 92- 93.

بقدر محدود من الأسلحة الدفاعية مقابل استخدامها قواعد جوية وتسهيلات مرفئية في الصومال[1]. كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع الصومال في الثاني والعشرين من اب/اغسطس من العام نفسه، التي بموجبها منحت الصومال مساعدات اقتصادية وعسكرية مقابل حق استخدام القوات الأمريكية ميناء بربرة، فضلا عن الميناء والمطار الواقع في العاصمة مقاديشو، وبعض المنشآت الأخرى[2].

وفي عام 1981، قدمت الإدارة الأميركية مساعدات عسكرية للصومال بقيمة (44) مليون دولار. كما خصصت في عام 1982 مبلغ وقدره (24) مليون دولار، من اجل تحسين قاعدة بربرة وتمكينها من استقبال الطائرات الأميركية[3].

وقد صرح مساعد وزير الدولة للشؤون الأفريقية للجنة تابعة للكونكرس الأميركي آنذاك "سبنسر كروكر" في نيسان/ابريل عام 1983 "إن مصالحنا الإستراتيجية في القرن الأفريقي وثيقة الصلة بمصالحنا في جنوب غرب آسيا والمحيط الهندي، وان النشاط العسكري في القرن بما فيه حقوقنا في كينيا والصومال يهدف مباشرة لحماية هذه المصالح. وهذه المصالح تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج الفارسي وامن الطرق البحرية في المنطقة، وتتضمن الحاجة لموازنة القوى السوفيتية في المنطقة، والوصول إلى التفوق في حالة الأزمات"[4].

وقد أشارت العديد من المصادر، إلى إن المساعدات الأميركية المقدمة للصومال آنذاك أصبحت الثانية من حيث الحجم في أفريقيا جنوب الصحراء[5]. كما بينت إحصاءات وزارة

---

[1]. شملت بعض اجهزة الرادار ووحدات للدفاع الجوي مع قروض تبلغ قرابة (45) مليون دولار.
ينظر: د.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 153. و. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 19. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 146.

[2].See: Fraser Cameron, US Foreign Policy after the Cold War, second edition, New York: Toylor and Francis (Group, 2005), p. 20.

و. الكييف.كروتسيخ.سفيتلوف، الروح العسكرية الامريكية، ترجمة محمود شفيق (دمشق: مطبعة الشام، 1988)، ص 232. و. طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص ص 97- 98.

[3]. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 50. و. فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 132.

[4]. نقلا عن: د. محمد رضا فودة، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986، ص ص 195- 196.

[5]. د. هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 76. وديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص 445.

الدفاع الأميركية، إلى إن عامي 1986 و1987 سجلا أعلى معدلات المساعدات الأميركية المقدمة إلى الصومال[1].

ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، أسهم تفكك الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وغياب الانسجام بين الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية في النظر إلى مناطق النفوذ والمصالح، في رسم الإدارة الأميركية سياسة جديدة تجاه العالم، ومن ضمنها قارة أفريقيا. وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأميركي الأسبق "وارن كريستوفر" بقوله "في سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التي تؤثر بها على أفريقيا، ولكن بما تحقق من مصالح لكل من واشنطن وموسكو. على انه مما يحمد له اليوم إننا تجاوزنا مرحلة تبني سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من أفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية"[2].

ومن ضمن المناطق التي عملت الإدارة الأميركية التركيز عليها، هي منطقة القرن الأفريقي، ويتضح ذلك عبر طرح الولايات المتحدة الأميركية لمشروع "القرن الأفريقي الكبير"[3]، فضلا عن استحداث الإدارة الأميركية منصباً لشؤون "القرن الأفريقي الكبير" ضمن دائرة الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية[4].

وتعد الصومال من أولى الدول الأفريقية التي عملت الإدارة الأميركية إلى زيادة نفوذها فيها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك لأهميتها من حيث موقعها الاستراتيجي

---

[1]. فاطمة الزهراء على الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 136.

[2]. نقلا عن: د. حمدي عبدالرحمن حسن، السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2001، ص 193. وقارن مع: د. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم د. عبدالمنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص ص 374 - 375.

[3]. إذ تحاول الولايات المتحدة الأميركية الدمج بين دول القرن الأفريقي ودول حوض النيل ليشمل فضلاً عن دول القرن الأفريقي، كلاً من رواندا وبوروندي واوغندا والكونغو الديمقراطية.
ينظر: د. محمد سالمان، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: أشكاليات التنمية والاستقرار، تحرير د. أيمن السيد عبدالوهاب (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 2011)، ص ص 196- 197. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي العربي، السياسةالدولية، القاهرة، العدد 1999،135،ص32. وقارن مع: د.محمد رضا فودة، ابعاد الصراع الاريتري/الأثيوبي،السياسة الدولية،القاهرة،العدد 136، 1999،ص 288.

[4]. عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان 1989- 1999، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، 2001،ص 19.

المطل على إمدادات النفط الذاهبة إلى الغرب الصناعي، وتصاعد المنافسة الأميركية الفرنسية للسيطرة على القرن الأفريقي، فضلا عن أنها تمثل مدخلاً للإسلام في قلب أفريقيا جنوب الصحراء[1]. إذ عملت الإدارة الأميركية إلى التدخل في الصومال بقرار من الرئيس الأميركي الأسبق (بوش الأب) والذي أعلنه بعد شهر من خسارته في الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 1992[2].

وعلى اثر ذلك، دعت الولايات المتحدة الأميركية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار قرارات عدة للتدخل في الشأن الصومالي تحت حجج وذرائع مختلفة. وتحت شعار إنقاذ الصومال، قامت القوات الأميركية بالتدخل العسكري في الصومال في التاسع من كانون الاول/ديسمبر لعام 1992، بالتنسيق مع مجلس الأمن في عملية سميت بـ(إعادة الأمل)[3]. ولأسباب عدة، منها المقاومة الصومالية ضد القوات الأميركية، انسحبت القوات الأميركية من الصومال في 31 اذار/مارس من عام 1994[4]، لا سيما بعد مقتل (18) من الجنود الاميركان على يد قوات "محمد فارح عيديد"[5].

---

[1]. للمزيد ينظر: د. سامي ريحانا، مصدر سابق، ص 368. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص ص 452-454. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 234.

[2] .See: Vallerie J. Lofand, Somalia: U.S. Intervention and Operation Restore Hope, pp. 57 - 58. www.au.af.mil/au/awc/awcgate/navy/pmi/somalia.pdf and: Fraser Cameron, op. cit., p 20.

وقد حذر سفير الولايات المتحدة الأميركية في كينيا آنذاك "سميث همبستون" في برقية لوزارة الخارجية الأميركية، بعد ايام من اعلان الرئيس الاميركي قراره التدخل في الصومال، بأنه يتعين على الإدارة الأميركية التفكير مرتين وثلاث مرات قبل التورط في الصومال، محذرا من قوة الفصائل الصومالية المسلحة، وطبيعة الصوماليين في القتال.

See: Fraser Cameron, op. cit., pp. 20 - 21.

كما أشار مستشار الأمن القومي الأميركي آنذاك "سكوكروفت" في إحدى الاجتماعات، إلى انه يمكننا إن ندخل في الصومال، ولكن كيف نخرج ؟

نقلا عن: ديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص 450.

[3]. وقد رحبت الفصائل الصومالية في بادئ الأمر بالانزال الاميركي في الصومال، فيما عدا الإتحاد الإسلامي الصومالي الذي اعلن تحديه له.

ينظر: د. اجلال محمود رأفت، المشاكل الإقليمية وآثارها على الأمن العربي: دراسة حالة القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 259. ود. بطرس بطرس غالي، مصدر سابق، ص 75.

[4]. ينظر: مايكل بوغ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير برايان وايت واخرون (ابو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص169. و. Fraser Cameron, op. cit., pp. 21 - 22 .

[5]. وقد أكدت المخابرات الأميركية إن "اسامة بن لادن" شارك في عام 1993 في الحرب ضد القوات الأميركية في الصومال في اطار تحالفه مع القائد الصومالي الراحل "محمد فارح عيديد".

نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 234. و. ديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص ص 468_ 469. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 25.

وبعد تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام في السابع من اب/اغسطس لعام 1998[1]، وتأكيد مكتب التحقيقات الفيدرالي، إن الهجمات انطلقت من الأراضي الصومالية[2]، وأحداث 11 ايلول/سبتمبر من عام 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، حظيت منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما الصومال، باهتمام أميركي متزايد، وأضحت الصومال في صدارة اهتمامات السياسة الخارجية الأميركية تجاه أفريقيا في سياق ما سمي بالحرب على الإرهاب[3]. وتردد الحديث عن أمكانية توجيه ضربة عسكرية إلى الصومال من قبل الولايات المتحدة الأميركية بعد أفغانستان، بسبب وجود منظمة الإتحاد الإسلامي في الصومال، والتي تتهمها الإدارة الأميركية صلتها بتنظيم القاعدة، فضلا عن قيام الإتحاد الإسلامي بتسهيل تواجد تنظيم القاعدة على الأراضي الصومالية[4]، وتصنيف الإدارة الأميركية الصومال من ضمن ما سمي بالدول الفاشلة[5]. إذ رأى تشومسكي إن تعبير "الدول الفاشلة" أصبح رائجاً، ويطلق عادة "حسب تصنيف الإدارة الأميركية" على الدول التي تعد مصدر خطر على امن الولايات المتحدة الأميركية، كالصومال. لذا وجب الحاجة إلى تدخل الولايات المتحدة الأميركية لإنقاذ شعبها من مخاطر داخلية جسيمة[6].

وعليه، بدأ الرئيس الأميركي السابق "جورج بوش الابن"، اتصالاته مع رئيسي كينيا وأثيوبيا لبحث الأوضاع في المنطقة، واتخاذ التدابير العاجلة للقضاء على ما سمي

---

[1]. وقد اسفر التفجيرين عن مقتل ما لا يقل عن (250) شخصاً، منهم (12) مواطناً أميركيا، فضلا عن (92) شخصا من العاملين الاجانب في السفارتين، وجرح قرابة (4000) شخص.
ينظر: ديزموند بول، البحث المحموم عن اسامة بن لادن: البعد ألاستخباري للحرب ضد الإرهاب، في: عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تحرير كين بوث وتيم ديون، ترجمة صلاح عبد الحق (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص 83.

[2]. د. عبدالملك عودة، افريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص 189. و. ايمان عمر الفاروق (تقرير)، الصومال محطة الانطلاق إلى افريقيا، مجلة الاهرام العربي، العدد 490، القاهرة، 2006، ص 21. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 13.

[3]. See: Dr. J. Peter Pham, America in Africa: Securing U.S. Interests and Promoting a Continents Development (U.S.A: the Nelson Institute for International and Public Affairs, 2007), pp. 1 - 2.

[4]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002، مصدر سابق، ص 188. و. شارون ويهارتا وايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، مصدر سابق، ص 207. ود. عبدالسلام بغدادي، السياسة الامريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 20، 2003، ص5.

[5]. ينظر: حلمي شعراوي، افريقيا من قرن إلى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص ص 347- 349.

[6]. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: أسأة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، ترجمة سالي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص 7-8. وقارن مع: نعوم تشومسكي، الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 21.

بالإرهاب[1]. وتبع ذلك، زيارة قائد الوحدة الأميركية في القرن الأفريقي الجنرال "جـون سـاتلر" لإقليم "البونت لانـد" لأجـراء مباحثـات حـول نشـاط المجموعـات المسـلحة في منطقـة "رأس كيامبوني" على الحدود الصومالية الكينية، لا سيما بعد تأكيد حاكم الإقليم آنـذاك "عبداللـه يوسف" وجود قواعد "للإرهابيين" في مناطق نائية من إقليم "البونت لانـد"[2]. كـما زار وزيـر الدفاع الأميركي آنذاك "دونالد رامسفيلد" في عام 2002، كلا من اريتريا وأثيوبيا وجيبوتي. وقـد تمخضت عن تلك الزيارة، موافقة الدول الأفريقيـة الـثلاث عـلى السـماح للطـائرات الأميركيـة بالتحليق فوق أراضيها، وتقديم معلومات عسكرية، والسماح للبحرية الأميركية بحرية الحركة في البحر الأحمر[3]. وقامت بعض العناصر من المخابرات المركزية الأميركية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ببعض المهام غير المعلنة داخل الأراضي الصـومالية. وأشـارت بعـض المصـادر، إلى أن فريق مكون من (20) أميركياً زار مدينة بيدوا (معقل المعارضة للحكومة الصومالية آنذاك) في تموز/يوليو من عام 2002، وذلك للحصـول عـلى معلومـات بشـأن منظمـة الإتحـاد الإسـلامي الصومالية، على الرغم مـن نفـي الـرئيس الصـومالي آنـذاك "عبدالقاسـم صـلاد حسـن" لتلـك الاتهامات، مؤكدا على خلو بلاده من أية عناصر تابعة للقاعدة[4].

فضـلا عـن ذلـك، قامـت الولايـات المتحـدة الأميركيـة بإنشـاء قاعـدة عسـكرية لهـا في جيبوتي "قاعـدة لومونيـه" في عـام 2002، لتكـون مركـز دائـرة تغطـي جـانبي البحـر الأحمـر الأفريقي والآسيوي، وذلك بالتنسيق والتعاون مع حلفائها من الدول الغربية كفرنسـا وألمانيـا واسـبانيا[5]. وتشـكيل قـوة التـدخل المشـتركة في القـرن الأفريقـي بقيـادة الولايـات المتحـدة الأميركية، والتـي تضـم كـلاً مـن: جيبـوتي، اريتريـا، أثيوبيـا، كينيـا، تنزانيـا، وأوغنـدا، في العـام

---

1. د. عبدالملك عودة، مصدر سابق، ص 190. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص ص 13-14.
2. المصدر نفسه، ص 14.
3. خالد حنفي علي، موقع افريقيـا في اسـتراتيجية امريكـا الجديـدة، السياسـة الدوليـة، القـاهرة، مركـز الاهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص 208.
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 234. و. اميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب في شرق افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية، العدد 177، 2009، ص 101.
5. د. عبدالسلام بغدادي، التحديات والاشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق افريقيا، في: القرن الأفريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الاوسط، مصـدر سـابق، ص ص 13، 19. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 233-234.

نفسه، ومقرها في القاعدة الأميركية في جيبوتي، بهدف ما أسمته "ردع التهديدات الإرهابية النابعة أساسا من الصومال واستباقها وإجهاضها"[1].

وبعد بروز المحاكم الإسلامية في الصومال، شعرت الإدارة الأميركية بالقلق من إن يهدد الإسلاميون في الصومال، مصالحهم ويفشلوا خططهم في إن يكون القرن الأفريقي منطقة نفوذ أميركية، لا سيما بعد وصف "ايمن الظواهري" المسؤول الثاني في تنظيم القاعدة الصومال، بأنها "الحامية الجنوبية للإسلام"[2]. وقد ترجم القلق الأميركي في فتح وزارة الدفاع الأميركية مركزاً في أثيوبيا "المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية" لمتابعة مستجدات الوضع السياسي والأمني في القرن الأفريقي، وعلى وجه التحديد في الصومال[3]. فحسب رئيس المركز الجنرال "كارلتون فولفورد" إن المركز يركز على القضايا المتعلقة بالأزمات في كل من الصومال والسودان[4]. كما عملت الإدارة الأميركية على تقديم الدعم المباشر لقادة أمراء الحرب الصوماليين والذين كانوا ينضوون تحت "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" في نزاعهم مع المحاكم الإسلامية. إذ أشارت بعض التقارير، إلى إن "السي. آي. أيه" تكبدت خسائر قرابة (100.000) ألف دولار شهرياً جراء دعمهم لأمراء

---

[1]. يذكر إن القوة الأميركية تضم أكثر من (1800) جندي اميركي، وتشمل مجالات قوة التدخل المشتركة، مكافحة الارهاب وضبط الحدود والتحقيق الجنائي وتأمين المطارات وجمع المعلومات الاستخباراتية.

See: Dr. J. Peter Pham, op. cit., p. 14.

و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 36. و. عبدالمنعم طلعت، القيادة الامريكية في افريقيا: الابعاد والتداعيات، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 179، 2010، ص 99. و. خالد احمد عبدالحميد، المحدد النفطي في السياسة الامريكية تجاه القارة الأفريقية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007، ص 157.

وللمزيد حول قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي ينظر:

Combined Joint Task Force, Horn of Africa.

www.has.african.mil/About CJTF_HOA asp.

[2]. وهو ما أدى إلى إن تقر مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية (جندايي فريزر) " بان الارهاب هو المصلحة الاساسية للولايات المتحدة في الصومال ".

نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 154. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 105.

[3]. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 33. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 165.

[4]. واضاف فولفورد، إن المركز واحد من بين خمسة مراكز إقليمية للدراسات الأمنية تعمل لصالح وزارة الدفاع والوكالات الأميركية الأمنية المختلفة المعنية بـ"مكافحة الارهاب الأيدلوجي"، وتعزيز التعاون الاقليمي فيما يتصل بالمسائل الأمنية.

نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 166- 167.

الحـرب آنـذاك[1]. وقـد أكـد الإتحـاد الأفريقـي هـذا الـدعم، وذلـك حيـنما انتقـد "دنـيس ساسونجوسو" رئيس جمهورية الكونغو (إثناء رئاسة الكونغو للاتحاد الأفريقي)، دعم الولايات المتحدة لزعماء الحرب في الصومال.. وطالب في مؤتمر صحفي عقـب لقائـه الـرئيس الأمـيركي السابق جورج بوش الابن، بعدم تقديم المعونة لزعماء الحرب في الصومال[2].

وبعد هزيمة "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" الموالية للولايـات المتحـدة الأميركيـة، سعت الأخيرة إلى العمل في مسارين متوازيين للقضاء على المحاكم الإسلامية في الصومال:

الأول: عسـكري، ويتمثـل في تقـديم الـدعم والمسـاندة للقـوات الحكوميـة الصـومالية/ الأثيوبية في نزاعها مع المحاكم الإسلامية، مـن خـلال ضـلوع العسـكريين الأميركيـين في عمليـة الإعداد والتخطيط للعملية العسكرية التي شنتها القوات الصـومالية/الأثيوبيـة ضـد المحـاكم الإسلامية، فضلا عن تـوفير القيـادة العسـكرية الأميركيـة معلومـات اسـتخباراتية ومعلومـات لوجيستية إثناء المعـارك التـي دارت بيـنهما، عـبر الصـور التـي التقطتهـا طـائرات الاسـتطلاع الأميركية لمواقع تمركز مقاتلي المحاكم الإسلامية.

كما أشارت تقارير، إلى إن وحدات من القوات الخاصة الأميركية شاركت في العمليات العسكرية ضـد مقـاتلي المحـاكم الإسـلامية[3]. فضـلا عـن ذلـك، فقـد زار رئـيس القيـادة الأميركية الوسطى أديس أبابا، واتفق مع "ميليس زيناوي" عـلى انتشـار القـوات البحريـة الأميركية على شواطئ الصـومال بعـد إن تغـزو أثيوبيـا العاصـمة مقاديشـو، لمنـع زعـماء

---

[1]. د. حمدي عبد الرحمن حسـن، ادارة بـوش وعسـكرة السياسـة الامريكيـة تجـاه افريقيـا، السياسـة الدوليـة، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاسـتراتيجية، العـدد 173، 2008، ص 189. ود. احمـد ابـراهيم ود. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 52. و. ايمان عمر الفاروق (تقرير)، مصدر سابق، ص21.

[2]. نقلا عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 168.

[3]. د. احمد إبراهيم محمود، ابعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القـاهرة، مركز الدراسات السياسـية والاسـتراتيجية، العـدد 147، 2007، ص 26. ود. حمـدي عبـدالرحمن حسـن، مصـدر سابق، ص ص 188-189.

وقد كشف موقع ويكيليكس، إلى تورط مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقيـة "جنـداي فريـزر" في ممارسة الضغط على رئيس وزراء اثيوبيا (زيناوي) لحثه عـلى التـدخل العسـكري في الصـومال، والكشـف عـن صفقة سرية بين الإدارة الأميركية وأثيوبيا لغزو الصومال.

ينظر: روب برينس وانتي وور، ويكيليكس تفضح التورط الامريكي في الغـزو الاثيـوبي للصـومال، ترجمـة شـيماء نعمان، مفكرة الاسلام، تقارير مترجمة، 2010/12/24.

www.islammemo.CC/Tharer-motargam/2010/12/24/11387/.html

المحاكم الإسلامية من الهرب[1].

الثاني: سياسي، ويتمثل في العمل على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لقرار مجلس الأمن المرقم (1725) الصادر في السادس من كانون الاول/ديسمبر لعام 2006[2]، فضلا عن التصدي لمحاولات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار يدين التدخل الأثيوبي في الصومال، أو منع تبلور موقف دولي وإقليمي ضاغط على أثيوبيا من اجل وقف تدخلاتها وعملياتها العسكرية في الصومال، مما وفر لها الغطاء السياسي والمدى الزمني اللازم لاستكمال القضاء على المحاكم الإسلامية[3].

وبعد اشتداد العمليات المسلحة للمعارضة الصومالية كماً ونوعاً، والمتمثلة في جناح أسمرة وتنظيم الشباب، ضد القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية، عمدت الإدارة الأميركية إلى ضرب العناصر المناوئة للحكومة الصومالية والتواجد الأثيوبي في الصومال، من خلال قواتها البحرية المرابطة أمام السواحل الصومالية والموجودة في قاعدتها العسكرية في جيبوتي "لومونيه"[4]. إلا أن الإدارة الأميركية وجدت نفسها في مأزق كبير، بعد إن أدركت قلة الاعتماد على الحكومة الصومالية آنذاك في هزيمة المعارضة الصومالية، لا سيما تنظيم الشباب، ولم تجد في نشاطاتها الاستخبارية في الاغتيالات ولا في قصف مناطق تجمع المعارضة الصومالية نفعا من جهة[5]، فضلا عن اتخاذ تنظيم القاعدة للصومال "ملاذاً امناً"*، من اجل إقامة معسكرات تدريب لجذب المجندين الجدد من جهة

---

1. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 34. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 211.
2. S/RES/1725(2006) , op. cit
3. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 185، 197.
ود. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 202.
4. إذ نفذت الطائرات الحربية الأميركية غارات عدة على مواقع تابعة للمعارضة الصومالية. ابرزها آنذاك، تنفيذ غارة جوية في 28 نيسان/ابريل من عام 2008، اسفر عن مقتل القائد العسكري لحركة الشباب آنذاك " آدم حاشي عيرو " وعدد آخر من قادة الحركة واعضائها، والذين كانوا يجتمعون في منزل بمدينة "طوسا مريب" في وسط المدينة. ويذكر إن عيرو كان متهما من قبل الإدارة الأميركية بكونه قائد فرع تنظيم القاعدة في الصومال ومن اشد المطلوبين لواشنطن في المنطقة لدوره في تنفيذ هجمات ضد السفارتين الاميركيتين في كينيا وتنزانيا في عام 1998، وعلى فندق في مدينة مومباسا الكينية في عام 2002.
ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص ص 197- 198.
5. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 25.

* أشارت ادبيات "تنظيم القاعدة" والذي نشر على المنتديات التابعة لها على الانترنت، على اهمية تأسيس "ملاذات آمنة"، وهي عبارة عن دولة او دويلات تكون "للتيار السلفي-الجهادي" الغلبة فيها، وتستطيع من خلالها شن الهجمات ضد المواقع والقواعد والسفارات الأميركية او وكلائهم.

ثانية. إذ أشارت العديد من التقارير، إلى إن الصومال أصبح يمثل نقطة جذب "للجهاديين" بعد مرحلة العراق، وللهاربين من المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان، إضافة إلى "الجهاديين" من الدول الغربية[1]. وقد أكد ذلك الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ احمد، إذ أشار إلى إن الصومال أصبح يعاني من أسوأ أنواع الإرهاب الدولي، والذي اتخذ من الصومال ملاذاً امناً له، متمثلاً بتنظيم الشباب المجاهدين والأجانب الذين دخلوا الصومال من بلاد شتى، بعد إن فشلوا في العراق وأفغانستان[2]. فضلا عن تأثير تزايد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، على المصالح الأميركية في المنطقة من جهة ثالثة.

وعليه، عمدت الإدارة الأميركية إلى اتخاذ إستراتيجية جديدة في تعاملها مع الأزمة الصومالية تمثلت بالاتي:

إنشاء قيادة أميركية جديدة للقارة الأفريقية (U.S. Africa Command) تحت القيادة الأميركية لأوروبا، وذلك بعد إن كانت قارة أفريقيا موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية أميركية، وذلك في الأول من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2007، التي بدأت نشاطها رسمياً في الأول من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2008. وأصبحت مسؤوليتها عن العمليات العسكرية مع (53) دولة افريقية باستثناء مصر[3]، مما مكن الولايات المتحدة الأميركية في التعامل بفاعلية اكبر مع الأزمات والتهديدات الموجهة ضد المصالح الأميركية، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي، وعلى الأخص في الصومال.

العمل على دمج الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، من خلال استحداث قوة مشتركة في كانون الثاني/يناير من عام 2009، تشارك فيها قوات بحرية من قرابة (20) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، عرفت باسم "قوة

---

[1]. مراد بطل الشيشاني، القاعدة تسعى إلى أقامة فيدرالية من " الملاذات الآمنة "، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 2، 2009، ص 26.

[2]. لقاء مع الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ احمد، الجزيرة مباشر، السبت 2011/1/1 ، الساعة (8) مساء.

[3]. إذ كانت قارة أفريقيا موزعة بين ثلاث قيادات امريكية هي:

- القيادة المركزية (USCENCOM) وتقع ضمن مسؤوليتها: مصر، السودان، اريتريا، اثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كينيا، وجزر سيشل.
- القيادة الباسفيكية (USPACOM) وتقع ضمن مسؤوليتها: موريشيوس، جزر القمر، ومدغشقر.
- القيادة الاوروبية (USEUCOM) وتقع ضمن مسؤوليتها باقي الدول الأفريقية.

See: U.S. Africa Command.

www.african.mil/images/Africom Crest_Hires.png.

التدخل – 151"[1]. مما سيمكن الولايات المتحدة من تدويل البحر الأحمر، وعدم التورط في الشأن الصومالي لوحدها، مما قد ينعكس سلباً عليها، كما حدث في عام 1992.

عملت الولايات المتحدة الأميركية على الترحيب بتولي "الشيخ شريف شيخ احمد" السلطة في الصومال في عام 2009، على الرغم من كونه آنذاك رئيس المحاكم الإسلامية، وذلك لاعتقادها بان الشيخ شريف بحكم خلفيته الإسلامية المعتدلة، أكثر قدرة على محاربة التنظيمات الصومالية المسلحة، لا سيما حركة الشباب المجاهدين، بحكم معرفته الوثيقة بهم، وبحكم قدرته على التصدي لهم بجميع الطرق السياسية والأمنية والدينية والاجتماعية، ناهيك عن محاولة الإدارة الأميركية ضرب الجماعات الإسلامية بعضها ببعض، بدلاً من إن تضطر الإدارة الأميركية للتدخل المباشر في الصومال، كما حدث في عام 1992[2]. وقد أشارت العديد من التقارير، إلى قيام الولايات المتحدة الأميركية، بإرسال قرابة (40) ألف طن من المعدات العسكرية والذخيرة إلى الحكومة الصومالية، كما تعهدت بتقديم قرابة (10) ملايين دولار وذلك للإسهام في إحياء الجيش الصومالي[3]. كما دعا مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية "جوني كارسون" في حديثه لأعضاء الكونكرس الأميركي في العشرين من ايار/مايو من عام 2009، إلى ضرورة تقديم كل الدعم للحكومة الصومالية الحالية حتى لا تسقط[4]. وأشارت تقارير عدة، إلى قيام الولايات المتحدة الأميركية بزيادة صادراتها من السلاح للصومال من (40) ألف طن إلى (80) ألف طن، وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" بالرئيس الصومالي الشيخ شريف في كينيا في اب/اغسطس من عام 2009[5].

[1]. ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 205. و. مصطفى بخوش، مصدر سابق، ص 115.

[2]. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 210.
ولهذا كان لقاء سفير الولايات المتحدة الأميركية في كينيا الشيخ شريف في العاصمة نيروبي، باعتباره واجهة ما اسماه بالجناح المعتدل في المحاكم الاسلامية.
ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 200. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 293.

[3]. التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 203. و. التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، مصدر سابق، ص 391. و. مجموعة باحثين، التحولات السياسية المعاصرة في المشهد الصومالي، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 65، 2010، ص ص 12، 29.

[4]. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 29.

[5]. حلمي شعراوي، افريقيا من قرن إلى قرن، مصدر سابق، ص ص 195، 198.

وهكذا يتبين، أن الولايات المتحدة الأميركية قامت بالتدخل في الشأن الصومالي منذ سبعينات القرن العشرين، إلا إن دورها كان آنذاك ينعكس على وفق سياسة الحرب الباردة، والمتمثلة في تقوية علاقاتها مع اكبر عدد من الدول في أطار المنافسة الأميركية السوفيتية آنذاك.

وبعد سقوط نظام الرئيس سياد بري في عام 1991، عملت الولايات المتحدة الأميركية إلى استغلال تفكك الإتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام السياسي الدولي، من اجل مد نفوذها إلى مناطق واسعة في العالم، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، من خلال التدخل العسكري في الصومال. إلا إن الفشل الذي منيت به القوات الأميركية في الصومال عام 1992، وبروز جماعات معادية للسياسة الأميركية تجاه العالم، ومن ضمنها في منطقة القرن الأفريقي، لا سيما بعد إحداث 11 ايلول/سبتمبر عام 2001، أدى إلى انتهاج الإدارة الأميركية سياسة جديدة تجاه الصومال غير تلك التي اتبعتها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، من خلال الاعتماد على القوى الإقليمية والدولية في تنفيذ مخططاتها تجاه الصومال، وتقديم الدعم والإسناد لهم، فضلا عن أقامة وضع جديد في الصومال يلبي مصالحها ويعكس تصوراتها لما يجب إن تكون عليه المنطقة، ضمن حساباتها للمناطق الإقليمية المهمة لها على وفق الرؤية الأميركية.

ثانيا: دول الإتحاد الأوروبي والأزمة الصومالية [*]:

أسهمت الدول الأوروبية عبر مراحل تطور الأزمة الصومالية بدور مهم. فباستقلال الصومال من الاستعمار الأوروبي، تعددت ادوار ومواقف الدول الأوروبية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما من الدول الأوروبية التي كانت تستعمر الصومال سابقاً، والتي كان لها دور مهم في تمزيق الوطن الصومالي الأم، ومن ثم تأثير ذلك على علاقات الصومال بدول الجوار الصومالي، وعلى الوضع الداخلي في الصومال[1].

---

[*] على الرغم من ان الإتحاد الأوروبي يعد من المنظمات الدولية التي لها دور فاعل في السياسة الدولية عموماً، وفي قارة افريقيا خصوصاً، ولا سيما في الصومال. الا اننا سنحاول التركيز على مواقف بعض دول الإتحاد الأوروبي إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية، والتي لها مصالح في المنطقة اولا، ومن ثم نتناول دور الإتحاد الأوروبي إزاء الصومال.

[1]. إذ أشار الرئيس الصومالي آنذاك "عبدالرشيد شيرماركي" إن مصيبتنا الكبرى هي إن الدول المجاورة لنا – التي من المفترض إن نقيم معها علاقات بناءة وسليمة مثل باقي الدول الأفريقية الأخرى – لا ينطبق عليها وصف الجيران. فجيراننا هم في حقيقة الامر صوماليون زيفت هويتهم من خلال ترتيبات الحدود المصطنعة، فهم يعيشون في الاطار الجغرافي نفسه الذي نعيش فيه ويمارسون مثلنا اقتصادا رعويا. اننا نتحدث لغة واحدة ونؤمن بعقيدة واحدة ونملك ثقافة وتقاليد مشتركة. فكيف يمكن أذن إن ننظر إلى أخواننا على أنهم غرباء عنا ".
نقلا عن: حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 257، 1992، ص 79.

فبالنسبة لفرنسا، ارتبط موقف فرنسا من الأزمة الصومالية بتطورات الوضع في جيبوتي[*]. فبعد استقلال الصومال في عام 1960، وتزايد المطالب الصومالية باستقلال جيبوتي من الاستعمار الفرنسي، وانضمامها إلى الوطن الصومالي، عملت فرنسا إلى عدم منح جيبوتي الاستقلال وانضمامها للصومال، بل اشترطت فرنسا مقابل منح جيبوتي الاستقلال، إن يكون مستقلاً لوحده، وان لا يندمج مع أية دولة أخرى، فضلا عن منح فرنسا تسهيلات عسكرية وتجارية مقابل موافقتها على استقلال الإقليم[1].

وبعد استقلال جيبوتي في عام 1977، أنتاب فرنسا القلق بخصوص تزايد المطالب الصومالية بجيبوتي، مما حدا بفرنسا إلى التعاون مع عدد من السكان ذات الأصول الأثيوبية في جيبوتي (العفر) ضد السكان ذات الأصول الصومالية (العيسى)[2]، فضلا عن تكثيف تواجدها العسكري في جيبوتي وذلك من خلال الزيارات التي كانت تقوم بها حاملة الطائرات الفرنسية (كلمنصو) لمياه البحر الأحمر مع أسراب طائرات بحرية (ف-100). إذ صرح الرئيس الجيبوتي آنذاك "حسن جوليد" في عام 1980 "إن تواجد القوات الفرنسية في جيبوتي يأتي في إطار اتفاقية بين فرنسا وجيبوتي. وبمقتضى هذه الاتفاقية يقوم الجيش الفرنسي بالدفاع عن جيبوتي في حالة تعرضها لأية مخاطر خارجية"[3].

---

[*] عرفت جيبوتي باسم "الصومال الفرنسي" منذ عام 1896. وفي تموز/يوليو عام 1967، أطلقت الادارة الفرنسية عليه اسم "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى".وفي حزيران/يونيو عام 1977 اطلق عليه اسم جيبوتي عقب الاستقلال.

ينظر: علي العمودي، مصدر سابق، ص 141.

[1]. منذ اعلان فرنسا عن نيتها منح الاستقلال لجيبوتي، اشتد النزاع السياسي بين الصومال واثيوبيا. إذ يدعي كل منهما احقيته المطلقة في جيبوتي، على الرغم من كون الدولتين الصومالية والاثيوبية قد تنازلتا عن مطالبتهما بجيبوتي، وذلك اثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أوغندا في عام 1975.

للمزيد ينظر: صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص ص 226- 229. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مشكلة الاقليات في القرن الأفريقي، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، صادرة عن جمعية الاجتماعيين، العدد 59، 1998، ص ص 40، 45.

[2]. وتتضح سياسة المحاباة التي اتبعتها فرنسا تجاه العفر على حساب قبائل العيسى في اكثر من موقف.

للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 45- 47. ود. عبدالعزيز رفح، الصراع الدولي في القرن الأفريقي واستراتيجية البحر الاحمر، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980،ص 212. و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق،ص 541. و.علي العمودي،مصدر سابق، ص144.

[3]. نقلا عن: طارق عبدالله ثابت، مصدر سابق، ص 121. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 46.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، سارعت فرنسا، بعد صدور قرارات مجلس الأمن بالتدخل الدولي في الصومال، إلى إرسال قرابة (2000) جندي من قاعدتها العسكرية في جيبوتي إلى الصومال، في إطار المنافسة الفرنسية الأميركية للسيطرة على المنطقة[1]. وقد برز التنافس الفرنسي الأميركي في الصومال، وذلك عندما قررت فرنسا التفرد بنزع سلاح الفصائل الصومالية المسلحة، مما حدا بالقيادة الأميركية، والتي كانت آنذاك مسؤولة عن قيادة القوات الدولية في الصومال، إلى أجبار فرنسا بالقوة على سحب القوات الفرنسية من العاصمة مقاديشو[2]. كما خشيت فرنسا من إن يؤدي تدهور الأوضاع الداخلية في الصومال، من التأثير على جيبوتي، لا سيما وان قرابة 60% من سكانها هم من الصوماليين، وعليه سعت فرنسا إلى دعم جيبوتي من اجل عقد مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، وتشكيل حكومة صومالية قادرة على فرض الأمن والاستقرار في البلاد[3]. كما عملت فرنسا مثلا، إلى القيام بتدريب قوات الحكومة الصومالية برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد، وذلك في محاولة منها للحصول على امتيازات في مشروعات البحث والتنقيب عن البترول في السواحل الجنوبية من الصومال، ولا سيما في نواحي مدينة كيسماية، فضلا عن خوفها من إن تؤثر الأزمة الصومالية على الوضع الداخلي في جيبوتي[4].

وفيما يخص القرصنة قبالة السواحل الصومالية، طالبت فرنسا مجلس الأمن لإصدار قرار يتضمن جواز دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية للتصدي للقرصنة، وهو ما تضمنه القرار (1816). وبموجب هذا القرار، أرسلت فرنسا سفنها الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية، وذلك لمنافسة الوجود الأميركي في الصومال[5]. كما قامت فرنسا في ايلول/سبتمبر من عام 2008، بالضغط على مجلس الأمن لاستصدار قرار يسمح

---

[1]. د. ابراهيم احمد نصرالدين، الصومال وامكانات تحدي النظام العالمي، مصدر سابق، ص 17.
اشارت بعض المصادر، إلى إن القوات الفرنسية تشتمل في قاعدتها في جيبوتي، على وحدات مقاتلة من المارينز ووحدة استطلاع مدرعة ووحدة مدفعية ومدفعية مضادة للطائرات وبعض الدبابات وزوارق انزال برمائي وسرب من طائرات الميراج وعدد من الطائرات الهجومية والعمودية.
ينظر: طلعت احمد مسلم، مصدر سابق، ص ص 82 - 83.

[2]. د. سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، 1998)، ص ص 369 - 370.

[3].د جمال حمود الضمور،مصدر سابق،ص 430.و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص ص 173- 174.

[4]. منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220.

[5]. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 159. و. خلود محمد خميس، (تعقيب)، في: القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 53، 2009، ص 27.

بمرافقة وتأمين السفن المارة في المياه الإقليمية الصومالية وخليج عدن، لا سيما سفن صيد سمك التونة[1]، وهو ما أدى عملياً لاتخاذ قرار (1838) في تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه.

وهكذا يتبين، إن الموقف الفرنسي من الأزمة الصومالية، ارتبط بالأساس بطبيعة العلاقات الفرنسية-الجيبوتية من جهة، والفرنسية-الأميركية من جهة أخرى. إذ تعد جيبوتي قاعدة فرنسا للانطلاق نحو أفريقيا لتحقيق مصالحها. وكانت الأدوار والمواقف الفرنسية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما منذ عام 1991، تتسم بالدور الثانوي قياساً بدور الولايات المتحدة الأميركية في الصومال. وقد تبين ذلك، عندما لم تبد فرنسا اعتراضاً على قيام الإدارة الأميركية وألمانيا واسبانيا، بإقامة قواعد لها في جيبوتي في إطار حملتها لمكافحة ما يسمى بالإرهاب[2].

أما ايطاليا، فبعد استقلال الإقليم الجنوبي للصومال بما في ذلك العاصمة مقاديشو من الاستعمار الايطالي، عملت الأخيرة إلى إقامة علاقات سياسية وتجارية مع الصومال. إذ مولت ايطاليا آبان حكم الرئيس بري، اكبر مشروع تنموي في الصومال آنذاك، وهو السد الكبير في "بارطيرا" على نهر جوبا بتكلفة (600) مليون دولار. كما قدمت ايطاليا خلال الثمانينات من القرن العشرين، مساعدات اقتصادية للصومال بلغت قرابة (50) مليون ليرة ايطالي، حتى عدت ايطاليا آنذاك الشريك التجاري الرئيس للصومال حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين (إذا ما تم استثناء السعودية)[3]. فضلا عن ذلك، فقد تدخلت ايطاليا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، للتوسط آنذاك بين حكومة الرئيس بري والمعارضة الصومالية، من خلال القيام ببعض الاتصالات مع المعارضة الصومالية، لا سيما من أنصار المؤتمر الصومالي الموحد[4]. إلا أن المعارضة رفضت آنذاك المبادرة

---

1. ايمان مرعي، قراصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 166، 2008، ص ص 117- 118. و. مامون كيوان، مصدر سابق، ص 111. و. شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص 121.

2. التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 234.

3. د. ابراهيم احمد نصرالدين، الصومال وامكانات تحدي النظام العالمي، مصدر سابق، ص 17.

وللمزيد من التفاصيل حول الدعم السعودي للصومال آنذاك ينظر: د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الاحمر والصراع العربي – الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، مصدر سابق، ص ص 212- 213.

4. د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في افريقيا، مصدر سابق، ص 219. و. طارق حسني ابو سنة، مصدر سابق، ص 221.

الايطالية الداعية لإبقاء الرئيس بـري رئيسـاً شرفيـاً للصـومال، وأكـدوا إصرارهـم تنحيتـه مـن منصبه بالكامل[1].

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وصدور قـرارات مـن مجلـس الأمـن تجيـز التدخل الدولي في الصومال، سارعت ايطاليـا إلى الاشـتراك في القـوات الدوليـة بقرابـة (2500) جندي. كما وظهر خلاف بين قيادة القوات الايطالية وقيادة القـوات الأميركيـة، حـول طبيعـة الدور المنوط للقـوات الدوليـة في الصـومال، هـل هـي قـوات حفـظ السـلام أم قـوات فـرض السلام[2]؟ واتخذت ايطاليا موقفاً معارضاً للممارسات العسكرية ضد الجنرال الراحـل "محمـد فارح عيديد"، وكانت تجري محادثات مـن جانـب واحـد مـع عيديـد[3]، وأعلنـت ايطاليـا إن المهمة الإنسانية في الصومال جرى التضحية بها في مقابل الأحـلام الأميركيـة[4]، وَعَـدّت نفسـها (أي ايطاليا)هي الأقدر على التعامل مع الفصائل الصومالية المسلحة،لا سيما المنضـوية تحـت قيادة "محمد فارح عيديد"، نظراً لخبرتها التاريخية في الصـومال، ولصـلتها الوثيقـة مـع قـادة المؤتمر الصومالي الموحد، لا سيما وان المؤتمر كان قد تأسس في روما بايطاليا[5]. فضلا عن ذلك، فقد سعت ايطاليا إلى الحفاظ على مصالحها الكبيرة في العاصمة مقاديشو. وقـد وجـه تقريـر دولي وضعته لجنة تحقيـق تابعـة للأمـم المتحـدة، انتقـادات إلى ايطاليـا لانتهاجهـا سياسـات خاصة بها في الصومال[6]. في حين أشار الامين العام الاسبق للامم المتحدة بطـرس بطـرس غـالي قائلا " فما إن وصلت القوات الايطالية إلى الصومال حتى بدأت تعمل بناء على تعليمات مـن روما، لتنفيذ جدول إعمال خاص بها، على حساب الجهد المشترك للأمم المتحدة"[7].

وبعد تشكيل الحكومات الصومالية المتعاقبة منـذ عـام 2000، عمـدت ايطاليـا إلى دعـم ومساندة الحكومات التي تشكلت، لا سـيما منـذ عـام 2004، بهـدف أيجـاد قواسـم مشـتركة

[1].د.احمد ابراهيم محمود،مصدر سابق،ص ص 219- 220.و.وائل ابراهيم الدسوقي،مصدر سابق،ص104.

[2]. د. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص 17.

[3]. د. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج، مصدر سابق، ص 117.

[4]. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 145. ود. جميل مصـعب محمـود، الأمـم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سابق، ص 93.

[5]. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 134.

[6]. نقلا عن: نجوى امين الفوال، مصدر سابق، ص 145.

[7]. د. بطرس بطرس غالي، مصدر سابق، ص 117.

مع الحكومة الصومالية، من اجل إعادة نفوذها في الصومال، لا سيما في جزئه الجنوبي[1]. إذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، إلى إن ايطاليا قامت بدعم الحكومة الصومالية بالأسلحة والمعدات العسكرية. ففي عام 2005، صدرت ايطاليا شحنات من الأسلحة والمعدات (أصناف مزدوجة الاستخدام) إلى الحكومة الصومالية في جوهر شمال العاصمة مقاديشو. وفي المدة ما بين (12-16) تشرين الاول /اكتوبر من العام نفسه، وصلت سفن محملة بالأسلحة من ايطاليا. وفي الرابع عشر من كانون الاول /ديسمبر من العام نفسه أيضا، هبطت عدد من الطائرات العسكرية الايطالية من طراز (أنتونون 12) في جوهر محملة بمعدات عسكرية[2]. كما قامت الحكومة الايطالية بدعم مشروع لبناء السلام والمصالحة على صعيد المحافظات في نيسان /ابريل من عام 2006، وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد هدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية الصومالية من اختيار إداراتها المحلية، والمبادرة إلى المصالحة على صعيد المحافظة، وإنشاء مجالس اغاثية في عموم محافظات البلاد، مع البدء بمنطقة (باي) في وسط الصومال[3].

أما بريطانيا، فبعد استقلال الإقليم الشمالي للصومال من الاستعمار البريطاني، ركزت بريطانيا سياستها في الأساس في شمال الصومال. إذ كانت تدعم آنذاك "الحركة الوطنية الصومالية"، وتقدم الدعم لها في نزاعها مع الرئيس سياد بري[4].

وبعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، لم تشارك بريطانيا في القوات الدولية التي دخلت الصومال سوى ببعض الفنيين، ومكتفية باستقلال "جمهورية ارض الصومال" وتقديم الدعم لها[5].

وبعد أحداث 11 ايلول /سبتمبر عام 2001، وإطلاق الإدارة الأميركية سلسلة من برامج التعاون مع عدة دول في القرن الأفريقي، كانت بريطانيا ضالعة سرياً مع واشنطن في جمع

---

1. د. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 21. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص 20.
2. مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو 2006 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار 751 (1992) بشان الصومال، مصدر سابق، ص ص 17- 18.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهرس حقوق الانسان في الدول العربية، الدول، الصومال.
www.arab human rights-org.contries/contry.aspx?cid=17#top.
4. د. ابراهيم احمد نصرالدين، مصدر سابق، ص 17. ود. جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص 93.
5. توم بورتيوس، بريطانيا في افريقيا، مصدر سابق، ص ص 98- 99، 104. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 36.

المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب في الصومال[1]. وفي اذار /مارس من عام 2004، انشأ رئيس وزراء بريطانيا السابق "توني بلير" لجنة حول قارة أفريقيا "*، لوضع خطة تتضمن مقترحات "لانبعاث أفريقيا من جديد" والذي نشر في تقرير في اذار/مارس من عام 2005 تحت عنوان "مصلحتنا المشتركة". وكان من بين اختصاصات اللجنة، تحديد التحديات التي تواجه أفريقيا، وتقديم التوصيات بشأن كيفية دعم التغييرات اللازمة في القارة للحد من الوضع الاقتصادي والأمني المتردي الذي تعيشه قارة أفريقيا[2].

وفيما يخص الصومال، أشار التقرير، إلى انه عقب أحداث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001، أصبحت "الدول الفاشلة" كالصومال باستثناء "جمهورية ارض الصومال"، تشكل خطراً كبيراً ليس لشعبها فحسب بل وللأمن الدولي ككل. وعليه، فأنها بحاجة إلى تغيير بواسطة سياسات تدخل راديكالية تستخدم الجيش إن استدعت الضرورة، فضلا عن استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية. وأضاف التقرير، في العديد من هذه الدول، ومن ضمنها الصومال، التي توصف بما يعرف بالدول الفاشلة، أصبحت الدولة ذاتها تعُد مهمشة أو تشكل عبئا للكثير وربما لغالبية مواطنيها[3].

كما عملت الحكومة البريطانية إلى دعم الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" من خلال زيادة المعونات المقدمة للصومال، والتي تحولت أهدافها (أي المعونة) من الحد من الفقر إلى مكافحة الإرهاب. إذ ارتفع حجم المعونة التي قدمها برنامج وزارة التنمية البريطانية في الصومال من اقل من (2) مليون جنيه إسترليني في عام 2001 و2002 إلى ما يقارب الـ(19) مليون جنيه إسترليني في عامي 2005 و 2006[4].

وبعد بروز المحاكم الإسلامية في الصومال، عملت بريطانيا على دعم سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه حملتها ضد المحاكم الإسلامية، عبر دفع شركائها من الدول

---

[1]. توم بورتيوس، مصدر سابق، ص 108.

* والتي اشتملت على أغلبية من الأعضاء الأفارقة، من بينهم رئيس وزراء اثيوبيا "ميليس زيناوي"، ورئيس تنزانيا "بنيامين مكابا"، ووزير مالية جنوب افريقيا "تريفور مانويل".

[2]. الا إن الدول الصناعية الثمانية رفضت المقترحات في قمة " جلين ايجلز " باسكتلندا في حزيران/يونيو من عام 2005.

ينظر: المصدر نفسه، ص ص 82- 83. ود. عبدالملك عودة، افريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص ص 13_ 14. و. يحيى غانم، الإتحاد الأفريقي.. حصاد خمسة اعوام، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص ص 111- 112.

[3]. توم بورتيوس، مصدر سابق، ص 101.

[4]. المصدر نفسه، ص 166.

الأوروبية تجاه دعم الموقف الأميركي المتشدد. كما شاركت القوات البريطانية مع القوات الأميركية في العمليات العسكرية ضد مقاتلي المحاكم الإسلامية[1].

وفي السابع من ايار /مايو لعام 2013، اشترك رئيس وزراء بريطانيا (ديفيد كاميرون) والرئيس الصومالي (حسن شيخ محمود) في استضافة مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال، والذي نجح في حشد الدعم الدولي للحكومة الاتحادية الصومالية، بما في ذلك في مجالات الامن والعدالة وادارة المالية العامة. وقد اعلنت بريطانيا خلال المؤتمر، عن تخصيص مبلغ قدره (54،2) مليون دولار للانشطة الامنية، فضلا عن تعهد بريطانيا بالتبرع بمبلغ اضافي قدره (225) مليون دولار لمساعدة الصومال على التصدي لموجات المجاعة التي تعاني منها الصومال في المستقبل[2].

ومن خلال ما تقدم يتبين، إن دور الدول الأوروبية، لا سيما التي كانت لها مصالح في الصومال، أصبح دورها ثانوياً قياساً بدور الولايات المتحدة الأميركية، على الأخص منذ العقد الأخير من القرن العشرين. إذ شهد العديد من المتغيرات، ومن ضمنها الإعلان عن تأسيس الإتحاد الأوروبي في عام 1992. وقد أصبحت التزامات الدول الأوروبية، ومن ضمنها التي لها مصالح في الصومال، والمترتبة على انتمائها إلى الإتحاد الأوروبي، جعل اتخاذ القرار في الشأن الدولي، ومن ضمنه الأفريقي، لم يعد قاصراً على باريس أو لندن أو روما وحدها، وإنما تشاركها فيها مؤسسات مثل رئاسة الإتحاد الأوروبي أو البرلمان الأوروبي في كثير من الأحيان. وأدت التزامات الدول الأوروبية تجاه الإتحاد الأوروبي، باتخاذ إجراءات مشابهة للاتحاد الأوروبي في العديد من القضايا على الصعيد الدولي والأفريقي، ومن ضمنه في منطقة القرن الأفريقي، وتحديداً في الصومال[3].

واستناداً إلى ذلك، طرحت مفوضية الإتحاد الأوروبي في العشرين من اذار /مارس لعام 2006، إستراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الأفريقي. وركزت الإستراتيجية على التعاون مع منظمة الايغاد في ثلاثة ميادين هي: السلم والأمن، الأمن الغذائي،

---

[1]. المصدر نفسه، ص ص 108_ 109. و. احمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2006- 2007، مصدر سابق، ص 194.

[2]. See: S/2013/326, op. cit., pp. 17 – 18.

[3]. انظر وقارن مع: توم بورتيوس، مصدر سابق، ص ص 116_ 118. و. خالد محمد فرح، العلاقات الفرنسية الأفريقية في ظل السياسة الفرنسية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19- 20، 2000، ص 152. ود. عادل مساوي، السياسة الأفريقية الفرنسية بين توجهات الانكفاء وخيارات العودة لتثبيت النفوذ، مجلة افاق افريقية، العدد 26، مصدر سابق، ص ص 68_ 71.

والتطوير المؤسسي. كما تضمنت الإستراتيجية على التدخل الفعال من جانب الإتحاد الأوروبي في القرن الأفريقي لدعم وبناء القدرات الأفريقية في مجال منع المنازعات والوساطة ونشر قوات حفظ السلم وعمليات مراقبة وقف أطلاق النار، فضلا عن أنشاء الفرقة العسكرية للتدخل السريع في شرق أفريقيا كجزء من قوات الانتشار السريع الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي[1].

وفيما يخص الأزمة الصومالية، عمل الإتحاد الأوروبي على ايلاء أهمية خاصة للأوضاع في الصومال، وقام عبر أجهزته، بدعم الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000، والمشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية. إذ غطى الإتحاد الأوروبي قرابة 80% من تكاليفها وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG) والبنك الدولي[2]. وخصص الإتحاد الأوروبي عبر المدة ما بين 2008-2010 قرابة (215،4) مليون يورو، لتمويل مشروعات جديدة في الصومال في مجال التعليم والأمن الغذائي ومنع المنازعات[3]. وخلال العام 2010، تبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة قرارات لدعم الاستقرار في الصومال، فقد اقر الإتحاد الأوروبي في كانون الثاني /يناير من عام 2010، تشكيل بعثة عسكرية للإسهام في تدريب نحو (2000) جندي من قوات الأمن الصومالية في أوغندا[4].

وفيما يخص بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، واصل الإتحاد الأوروبي تقديم الدعم لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وبلغ مجموع المبالغ المخصصة للبعثة في المدة ما بين (2007-نيسان2011) قرابة (208) مليون يورو. كما وافق الإتحاد الأوروبي في عام 2011، على زيادة بدل قوات بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستويات بدلات الأمم المتحدة، وان يواصل تغطية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية[5]. واثناء انعقاد مؤتمر

[1]. د. حمدي عبدالرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 175. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 191.

[2]. للمزيد ينظر: سالي هاني، موقف الإتحاد الأوربي من الوضع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، مصدر سابق، ص ص 162- 167.

[3]. See: Kseniya Oksamytna, op. cit., p. 4.

[4]. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 216.

[5]. ينظر: مجلس الأمن، تقرير الامين العام عن الصومال.

S/2011/277, 28 April 2011, p. 23.

لندن الثاني بشأن الصومال في ايار /مايو من عام 2013، تعهد الاتحاد الاوروبي بالتبرع بمبلغ (57،6) مليون دولار لتعزيز نظام العدالة وجهاز الشرطة في الصومال[1].

وعند بروز ظاهرة القرصنة، وصدور قرارات من مجلس الأمن حول القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي آنذاك "خافيير سولانا"، أن الإتحاد الأوروبي يتجه إلى تدشين قوة جوية وبحرية لمكافحة القرصنة التي تهدد الممرات الملاحية قبالة سواحل الصومال[2]. وعليه، اتخذ وزراء دفاع دول الإتحاد الأوروبي قراراً بتشكيل قوة بحرية خاصة سميت بـ"عملية يونافور الصومالية (اتلانتا)" لمدة عام كامل بدءاً من شهر كانون لعام 2008*، والتي أجازت لدول الإتحاد الأوروبي التحرك لحماية سفنها وقوافل برنامج الأغذية العالمي والتي توصل المساعدات للصومال، فضلا عن السفن الأخرى المعرضة للخطر، وقمع أعمال القرصنة في البحر قبالة السواحل الصومالية. وقد شارك في هذه العملية كلاً من: فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، ألمانيا، اليونان، بلجيكا، فنلندا، هولندا، واسبانيا[3].

وعبر ما تقدم يتبين، أن تأثير القوى الدولية في الأزمة الصومالية يبدو واضحاً، في أن طبيعة النظام الدولي أسهم في تفاقم الأزمة الصومالية، واتخاذها بعداً دولياً. إذ إن هناك خللاً في آليات تعامل النظام الدولي مع الأزمة الصومالية، رافق ذلك استغلال بعض القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الإتحاد الأوروبي، للقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحقيق أهدافها المصلحية على حساب المصلحة العامة للصومال.

---

[1] .See: S/2013/326, op. cit., P. 18.

[2]. نقلا عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 16. و.عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص 46.

* وفي الخامس عشر من حزيران/يونيو لعام 2009، قرر مجلس الإتحاد الأوروبي تمديد ولاية عملية (اتلانتا) لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ انتهائها في 13 كانون الاول/ديسمبر من عام 2009.

See: S/2009/373, op. cit., p. 17.

[3]. ينظر: الفقرة (6)، من قرار مجلس الأمن الذي اتخذه في جلسته 6026 المعقودة في 2 كانون الاول/ديسمبر 2008. S/RES/1846 (2008), p. 4 و. مصطفى بخوش، مصدر سابق، ص 115. وقد عين الإتحاد الأوروبي نائب الأدميرال البريطاني (فيليب جونس) قائداً للقوة المشتركة، والتي تقرر إن يكون مقرها الدائم في " نورثوود " في انكلترا. وتضم القوة، سبع سفن حربية على الاقل، بينها ثلاث فرقاطات وسفينة تموين تدعمها طائرات للاستطلاع البحري.ينظر: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 357. و. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص ص 48- 49.

الفصل الرابع

إدارة الإتحاد الأفريقي للأزمة الصومالية

توطئة

عملت منظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، إلى الاهتمام بتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الدولي.

ومنذ تأسيس الإتحاد الأفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين، عمل الأخير إلى طرح العديد من المبادرات لتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الداخلي.

وتعد مسألة تسوية المنازعات في المفهوم الأفريقي من المسائل التي لا تنتهي، بسبب تعدد المشاكل والأزمات التي تواجه الدول الأفريقية على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وعليه تبقى قارة أفريقيا تواجه العديد من الأزمات والمنازعات المسلحة، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وهو ما فَسر تصدر الهاجس الأمني لاهتمامات الهياكل المنظمة التي تحكم القارة الأفريقية[1].

[1]. ايف الكسندر شولا، الإتحاد الأفريقي وأدارة النزاعات، عرض محمد قنديل، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 12، شتاء 2002- 2003، ص 65.

ففي المدة ما بين (1960-1990) بلغ عدد الذين قتلوا في قارة أفريقيا جراء اندلاع المنازعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، ما يزيد عن (7) ملايين شخصاً. فيما زاد عدد اللاجئين الأفارقة على الصعيد الدولي أكثر من (20) مليون شخصاً وهو ما يعادل 2/1 عدد اللاجئين في العالم، بينما مثل عدد النازحين الأفارقة على الصعيد الداخلي أكثر من 2/1 عدد النازحين في العالم البالغ عددهم قرابة (26) مليون شخصاً[1].

وبعد بروز النظام العالمي الجديد منذ العقد الأخير من القرن العشرين، حدثت تحولات مهمة في النظم السياسية الأفريقية، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد في العديد من الدول الأفريقية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو تبني النظام الديمقراطي التي سادت العديد من الدول الأفريقية، حتى إن بعض الكتاب والمفكرين أطلقوا عليه اسم "التحرر الثاني" لأفريقيا. إذ انه في المدة ما بين (1988-1992) قامت قرابة (33) دولة افريقية جنوب الصحراء، بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وبحلول عام 1994، شهدت قرابة (16) دولة افريقية انتخابات تعددية وتنافسية[2].

إلا انه بالمقابل، فانه بعد مرور قرابة العقدين من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول الأفريقية، تزايدت حالات استخدام العنف والقوة للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها. فضلاً عن استمرار معاناة العديد من الدول الأفريقية لأعمال العنف والنزاع المسلح، لا سيما على الصعيد الداخلي، كما في الصومال[3]. إذ أشار تقرير لمنظمة الوحدة الأفريقية، بان عدد الدول التي تعاني من حروب أهلية ونزاعات مسلحة، بلغت في منتصف تسعينيات القرن العشرين، قرابة (31) دولة على مستوى

---

[1]. نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا (الخرطوم: مكتبة الشريف الاكاديمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 10.

[2]. للمزيد ينظر: رويكازا ماكاندالا، حالة الديمقراطية الأفريقية: الواقع والافاق والتحديات، ترجمة راوية توفيق، في: الدولة: الديمقراطية والأمن في أفريقيا، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، العدد 3 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2003)، ص ص 7 - 8. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل، مصدر سابق، ص 39. و. عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 238، 245- 246.

[3]. بيلاتشيو جبريوولد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص ص 255- 265. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 43. و. محمد الغزالي التيجاني سراج، تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 1998، ص 99.

القارة[1]. في حين أورد معهد ستوكهولم للسلام (SIPRI) في عام 1999، إلى "أن أفريقيا هي أسوأ مناطق النزاعات في العالم، بل هي الإقليم الوحيد الذي تحدث فيه زيادة في معدلات ووتيرة النزاعات المسلحة"[2].

وقد أعرب الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في كلمته التي ألقاها في مؤتمر القمة الأفريقي التي عقدت في مدينة سرت بليبيا في تموز/يوليو من عام 1999، عن قلقه بالنسبة للأمن في قارة أفريقيا. وأشار إلى أن نصف عدد النزاعات المسلحة في العالم، لا سيما ذات الطابع غير الدولي، تدور في أرجاء قارة أفريقيا. وان ثمانين بالمئة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة في أفريقيا[3].

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الأخير، إلى تناول الدراسة وفق المباحث الآتية:

المبحث الاول: الإتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية.

المبحث الثاني: الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية: التحديات والفرص

---

1. نقلا عن: د. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الامريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سابق، ص 178.

2. نقلا عن: نادر السيوفي، مصدر سابق، ص 9.

3. نقلا عن: د. مصطفى عثمان اسماعيل، قضايا افريقية معاصرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 25. وقارن مع: شارون ويهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على أفريقيا، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، في: الكتاب السنوي 2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص255.
واضاف الامين العام السابق كوفي عنان في كلمته التي القاها في مؤتمر القمة الأفريقي في توغو في تموز/يوليو من عام 2000، الى إن من الأسباب الجوهرية وراء اندلاع النزاعات والحروب الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي، تكمن في الدول الأفريقية ذاتها " فلقد أسأنا أدارة شئوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الاثار المتراكمة ". ثم بعد ذلك صرح الى القادة والرؤساء الافارقة " انهم (أي القادة) من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في أفريقيا. واضاف، إن هذا (يقصد النزاعات والحروب) شيء لم يفعله الاخرون بنا ولكنه شيء فعلناه بأنفسنا، وإذا أهملت أفريقيا فذلك لان اغلبنا لا يستثمر في سياسات تحقق التنمية وتحفظ السلام ".
نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 46.


@Ahmedyassin90

المبحث الاول: الإتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية

شهدت القارة الأفريقية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، تحولاً مهماً على صعيد المنظمة القارية، عبر تأسيس الإتحاد الأفريقي. وقد رافق ذلك، تحولاً في المفاهيم والمبادئ، التي لم تكن موجودة سابقاً، فضلاً عن تأسيس العديد من الأجهزة والمؤسسات المهتمة بالنواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية. وقد أسهم ذلك التطور، في اهتمام المنظمة القارية الجديدة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر مواجهة العديد من التحديات والأزمات التي تواجه القارة الأفريقية، لا سيما على الصعيدين الأمني والسياسي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية.

وعلى هذا الأساس، سنعمد إلى تناول الإتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية في مطلبين أساسيين. إذ سنتناول في المطلب الأول، أدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات بصورة عامة. ومن ثم نتناول في المطلب الثاني، سياسة الإتحاد الأفريقي حيال الأزمة الصومالية.

المطلب الأول: أدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات

عكست السنوات السابقة في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية حقائق عدة، من أبرزها، أن جميع الآليات التي استخدمت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، قد أخفقت في تسوية المنازعات الأفريقية، و/أو أيجاد وسيلة ناجحةفي السيطرة عليها واحتوائها، لاسيما في المنازعات ذات الطابع الداخلي، مما جعل من الضروري أن يعاد النظر في عمل الآليات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات[1].

وفي ظل التدهور الأمني الذي تعيشه القارة الأفريقية، تمت عملية الانتقال نحو إقامة الإتحاد الأفريقي، وأصبح لزاماً على الإتحاد، أن يعمل على مواجهة العديد من التحديات، لا سيما الأمنية والسياسية، من اجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار للمجتمعات الأفريقية.

---

[1]. د. محمود ابو العينين، الإتحاد الأفريقي وإمكانيات أحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 206 - 207.

ومعنى ذلك، أن أدارة المنازعات في عصر الإتحاد الأفريقي، يتطلب مواجهة العديد من التحديات الأمنية والسياسية، التي أذا ما تمت السيطرة عليها، أمكن تحقيق التنمية في الدول الأفريقية[1].

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الإتحاد الأفريقي أثناء التصدي للمنازعات في قارة أفريقيا إلى)[2]:

- ارتباط أدارة المنازعات في ظل الإتحاد الأفريقي، بتحدي التسوية فيما بين الدول الأفريقية، وبداخل الدولة الواحدة، وعبر القوميات. وعليه، يتعين أولا، قياس مدى وفاعلية الحلول المؤسسية فيما بين الدول في ظل عدم التدويل، أو الخروج بالنزاعات خارج النطاق الوطني بشكل متزايد. فضلا عن التحدي المتمثل في أمكانية التدخل الفعال لبعثات السلام دون وجود اتفاق متبادل بين المتنازعين، في الوقت الذي يعد فيه الاعتراف للمتنازعين شرطاً مسبقاً للتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات، وإمكانية تدخل طرف ثالث.

- التحدي الثاني الذي يواجه الإتحاد الأفريقي في أدارة المنازعات، يرتبط بتحدي عمل السلطة أو الدولة في تسوية المنازعات، بوصف المنازعات هي تعبيراً عن إرادة القابضين على السلطة السياسية، ولا يمكن توجيهها إلا بوسائل السلطة. وعليه، فان اعتراف الإتحاد الأفريقي بالدولة هي أمور أساسية لإيجاد حلول افريقية للمشاكل الأفريقية. بمعنى انه يتعين على الدول الأفريقية أن تمارس مسؤوليتها الكاملة في أقامة الأمن الجماعي عبر الخروج من المرجعيات الأيديولوجية المتمثلة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والموروثة عن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في عام 1963.

في عصر الإتحاد الأفريقي، تندرج أدارة المنازعات تحت مواجهة تحدي وقاية ودعم السلام والأمن في القارة الأفريقية، عبر خلق وبناء مجتمعات آمنة، وهو ما يعرف بتحدي بناء الأمن البشري أو الإنساني.

وقد كان الإتحاد الأفريقي مدركاً لحجم التحديات التي تواجه عمله في المجال الأمني، والموانع التي كانت موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فسعى منذ تأسيسه في عام 2002، إلى التفكير بالطرق والوسائل الكفيلة لتسوية المنازعات الأفريقية، والحد من

---

[1]. ايف الكسندر شولا، مصدر سابق، ص 65. و. رانية حسين خفاجة، الإتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسيرة القارة، مصدر سابق، ص 148.

[2]. ايف الكسندر شولا، مصدر سابق، ص ص 65 - 66.

تطورها، التي تنعكس بالسلب على القارة الأفريقية بأكملها، عبر تجاوز العوائق القانونية والمؤسسية، أثناء أدارة المنازعات، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، عبر الآتي*:

أولاً: إقرار حق التدخل المقيد من قبل الإتحاد الأفريقي لفرض السلام:

فبمقتضى المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، أصبح من حق المؤتمر (الجمعية)، إصدار القرارات التي تجيز للاتحاد التدخل في ظل الظروف المحددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. فضلا عن حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن.

وقد مثل تدخل الإتحاد الأفريقي في المنازعات الأفريقية _ سواءاً ما كان منها ذا طابع دولي أم داخلي _ نقلة نوعية في العمل الجماعي الأفريقي. غير أن حق الإتحاد الأفريقي في التدخل، يتحدد وفق عدة عوامل، من أهمها[1]:

إن حق الإتحاد في التدخل ليس حقاً مطلقاً، وإنما حق مقيد بجرائم معينة نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهي حالات أصبحت تستدعي التدخل من قبل الجماعة الدولية، في المفهوم الدولي المعاصر، فيما أصبح يعرف بـ"التدخل لإغراض إنسانية".

إن قرار التدخل يصدر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. وهو ما يعني موافقة جميع الدول الأعضاء، أو على الأقل ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، إن تعذر توافق الإجماع، مما مثل ضمانة كافية لعدم التعسف في استخدام حق الإتحاد الأفريقي في التدخل.

إن تدخل الإتحاد الأفريقي في حفظ السلام أو فرضه، إنما يخضع في السياق العام لميثاق الأمم المتحدة وأشراف مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون على بينة كاملة بأية عملية

* على الرغم من ان بعض المبادئ والأسس التي اعتمدها الإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن، قد تم ذكرها فيما سبق. الا انه لأهميتها ولارتباطها بموضوع الدراسة، فسيتم تناولها مرة اخرى.

[1]. د. عادل عبدالرزاق، أفريقيا في اطار منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي: رؤية مستقبلية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2007)، ص ص 156- 157. ود. محمود ابو العينين، مصدر سابق، ص ص 225-226.

تدخل حتى ولو قامت بها منظمات إقليمية أو فرعية، مما مثل ضمانة أخرى لعدم التطرف في استخدام حق الإتحاد في التدخل.

ثانيا: بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية:

أكد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي العمل على وضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية (م4/ف د). وقد عمل الإتحاد الأفريقي على وضع اللبنات الأولى لبناء هذه السياسة منذ القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في دوربان في عام 2002. إذ كلفت القمة، رئيس المؤتمر آنذاك، بتشكيل مجموعة من الخبراء لدراسة أبعاد هذه السياسة كافة، من اجل الوصول إلى تحقيق هدف تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، الذي يعد من ابرز أهداف الإتحاد الأفريقي، من اجل بناء نظام مؤسسي وقاري فعال قادر على نقل أفريقيا من قارة ترزخ بالنزاعات وعدم الاستقرار، إلى قارة تنعم بالأمن والسلام، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها[1]. ومثّل أنشاء مجلس السلم والأمن تطبيقاً لهذا الغرض. إذ يعد تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي، من ابرز أهداف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولم يتوقف الإتحاد الأفريقي، إلى حد أنشاء مجلس السلم والأمن، وإنما قام بخطوات أخرى للإسهام في بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، وإقرار السلم والأمن في قارة أفريقيا، من أهمها:

أ. الإعلان حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

عمل الإتحاد الأفريقي إلى تبني مشروع "الإعلان الرسمي حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن"، وذلك أثناء انعقاد القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في مدينة سرت الليبية في المدة ما بين (27-28) شباط /فبراير من عام 2004[2].

---

[1]. د. احمد ابراهيم محمود، الإتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008، ص ص 139 - 140. و. عادل علي احمد، الإتحاد الأفريقي وتسوية الازمات السياسية الأفريقية: ازمة الصومال نموذجا، مجلة افاق افريقية، العدد 28، مصدر سابق، ص ص 164-165.

[2] See: EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2 (II), Assembly of the Union 2nd Extraordinary Session, op. cit., p. 3.

وقد استهدفت السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن تحقيق غايات متعددة، من أهمها، ضمان الاستجابة الجماعية لكل التهديدات التي تواجه أفريقيا، طبقاً للمبادئ المتضمنة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتحقيق أهداف الإتحاد في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، والعمل كأداة لتعزيز متزامن للتعاون في مجال الدفاع فيما بين الدول الأفريقية، وتقوية الدفاع الوطني، وإزالة الشكوك والتنافس فيما بين الدول الأفريقية (وهي إحدى العوامل التي سببت اندلاع المنازعات فيما بين الدول الأفريقية، وإعاقة التعاون فيما بينهما والتكامل في أفريقيا)، واستقلال الدول وسلامة أراضيها بصورة فردية والأقاليم والقارة بصورة جماعية.[1]

ب. توقيع معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك:

اعتمد الإتحاد الأفريقي ميثاق "عدم الاعتداء والدفاع المشترك" وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في دورته الرابعة في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني /يناير من عام 2005[2]، والذي دخل حيز التنفيذ في الثامن عشر من تشرين الثاني /نوفمبر لعام 2009، وذلك بعد إيداع خمس عشرة دولة على وثائق تصديقها على الميثاق[3]. وكان من ضمن ما تعهد به أطراف المعاهدة، تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا الدفاع وعدم الاعتداء، عبر رفض تبرير العدوان أياً كان سببه، ورفض ومنع اندلاع المنازعات سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، ورفض ومنع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وعدم الاعتراف بأي ضم للأراضي أو فائدة خاصة يتم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة. كما تعهد أطراف المعاهدة، بمنع استخدام أراضيها لتشجيع أو ارتكاب أعمال تخريب أو عدوان أو غير ذلك من الممارسات الضارة الأخرى، التي ربما تهدد أراضي وسيادة دولة عضو من الإتحاد الأفريقي أو السلم والأمن الدوليين، وأن أي اعتداء ضد أية دولة عضو

---

[1]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 38.

[2]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.71 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 24.

[3]. See: List of Countries which have Signed, Ratified /Acceded to the African Union Non – Aggression and Common Defense Pact, 18/09/2009, pp. 1 _ 2.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionPact.rtf.

يعد عدواناً ضد كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. وتقديم المساعدة الدفاعية والأمنية المتبادلة بصورة فردية وجماعية ضد أي عدوان أو تهديد بالعدوان. كما واتفق أطراف المعاهدة أيضا، على تكثيف التعاون في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي كافة، أو أي شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو زعزعة استقرار أية دولة عضو في الإتحاد الأفريقي، ومواجهة التحديات الأمنية عن طريق التنفيذ الفعال للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بما في ذلك التعجيل ببناء وتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة، وتقديم كل مساعدة ممكنة إذا ما قررت العمليات العسكرية من قبل مجلس السلم والأمن، بما في ذلك، استخدام القوة الاحتياطية الأفريقية[1].

وكلا الوثيقتين تستهدف إقامة نظام للأمن الجماعي الأفريقي، بما يضمن الاستجابة الأفريقية للتهديدات التي تواجه قارة أفريقيا، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في قضايا الدفاع والأمن وعدم الاعتداء، والعمل على تسوية المنازعات الأفريقية ومنعها، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وبناء جيش أفريقي موحد في نهاية مرحلة الاندماج السياسي والاقتصادي للقارة[2].

وهكذا، يتضح أن الدول الأفريقية عملت على تحقيق نقلة نوعية في ظل الإتحاد الأفريقي في ميادين الأمن والدفاع المشترك، ووضعت الأسس اللازمة لتطوير التعاون في هذه الميادين، بالشكل الذي يعمل على تحقيق السلم والأمن في القارة.

وعلى هذا، يتبين أن الإتحاد الأفريقي عمل على وضع منهج وقيم جديدين في أدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات، عبر إقرار مبدأ حق الإتحاد الأفريقي في التدخل في الحالات الضرورية والمتفاقمة، والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن. كما أن الإتحاد الأفريقي، أكد بناء نظام أفريقي فعال للأمن الجماعي عن طريق وضع سياسة أمنية ودفاعية قارية مشتركة، مما سيسهم في حالة اتخاذه الجانب العملي من قبل مجلس السلم والأمن، في أعادة السلم والأمن للقارة الأفريقية.

---

[1]. See: African Union Non – Aggression and Common Defense Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, 31 January 2005, pp. 1 - 15.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionCommon Defence Pact.pdf

[2]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 52.

المطلب الثاني: سياسة الإتحاد الأفريقي حيال الأزمة الصومالية

سعى الإتحاد الأفريقي منذ تأسيسه في عام 2002، إلى مواجهة الأزمات والمنازعات التي تحفل بها القارة الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي. ومن ضمنها، الأزمة الصومالية، التي سعت العديد من القوى والمنظمات الإقليمية الدولية إلى العمل على تسويتها، والحد من تفاقمها.

وقد عمل الإتحاد الأفريقي على الاهتمام بالأزمة الصومالية، منذ البدايات الأولى لتأسيسه في عام 2002. وعليه، سنحاول فيما يأتي، تناول ابرز واهم الخطوات التي قام بها الإتحاد الأفريقي في تعامله مع الأزمة الصومالية.

فمنذ البدايات الأولى لنشأة الإتحاد الأفريقي، عقد الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات دورته العادية السادسة والثمانين على مستوى السفراء في أديس أبابا في التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول /اكتوبر لعام 2002 (إذ لم يتم المصادقة آنذاك على بروتوكول مجلس السلم والأمن)، وبحضور الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي آنذاك (أمارا أيسى). وقد بحث الجهاز المركزي، تقارير الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي بشان قضايا السلم والأمن في أفريقيا.

وفيما يخص الأزمة الصومالية، رحب الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات بمشاركة الإتحاد الأفريقي في حفل افتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة الدوريت في كينيا في الخامس عشر من تشرين الاول /اكتوبر لعام 2002، وبالتدابير المتخذة من جانبه لمتابعة الأعمال. وطالب الجهاز المركزي من الأطراف الصومالية اغتنام الفرصة للعمل من اجل إحلال السلام في بلادهم، كما شجع الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي على تعزيز مشاركة الإتحاد في تسوية الأزمة الصومالية عبر تعيين مبعوث خاص بهذا الشأن[1].

وبعد دخول بروتوكول مجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في 26 كانون الاول /ديسمبر من عام 2003، عقد رؤساء أركان الدفاع بالدول الأفريقية، اجتماعاً في ايار /مايو من عام 2004. وقد صدر عن الاجتماع بياناً حول المنازعات التي يتطلب تدخل مجلس السلم والأمن فيها،

[1]. معهد الانماء العربي، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002، مصدر سابق، ص ص 553، 557.

وكان من ضمنها الأزمة الصومالية. وقد أشار البيان، إلى خطورة استمرار تدهور الأوضاع في الصومال، ودور المتابعة الذي يقوم به مجلس السلم والأمن لقضية الصومال، التي ظلت تراوح مكانها بين أمكانية استخدام الحل السلمي السياسي أو الحل العسكري[1].

وأثناء انعقاد الجولة الثانية والثالثة من المفاوضات لتسوية الأزمة الصومالية في كينيا في عام 2004، عقد المجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي دورته الخامسة في أديس أبابا في المدة ما بين (25 حزيران /يونيو-3 تموز /يوليو) من عام 2004. وكان من أهم ما تقرر إزاء الأزمة الصومالية، ترحيب المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز الذي حصل في مؤتمر المصالحة الوطنية. وناشد المجلس المجتمعون بالالتزام في الموعد النهائي لتشكيل الحكومة الصومالية، وأشاد بالجهود التي بذلها الايغاد بغية استعادة الوضع على طبيعته، وإحلال السلام والاستقرار في الصومال. وأكد المجلس التنفيذي استعداد الإتحاد الأفريقي لنشر بعثة مراقبين عسكريين في الوقت المناسب، من اجل دعم نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية[2].

وأثناء تشكيل البرلمان الانتقالي الصومالي، وانتخاب عبدالله يوسف رئيساً للصومال في تشرين الاول /اكتوبر من عام 2004، رحب مجلس السلم والأمن أثناء انعقاد الاجتماع الثامن عشر في أديس أبابا في الخامس والعشرين من تشرين الاول /اكتوبر لعام 2004، بانتخاب عبدالله يوسف رئيساً للحكومة الانتقالية الصومالية، ودعا جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك المجتمع المدني، لتقديم الدعم الكامل للحكومة الصومالية. وطالب مجلس السلم والأمن من جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي لتقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة الجديدة والمؤسسات الصومالية، لا سيما في المجالات الحيوية لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب العاملين في المجالات العسكرية والشرطة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. كما طالب المجلس، من مفوضية الإتحاد الأفريقي، تسريع التحضير لنشر بعثة المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال في اقرب وقت ممكن، ووضع خطة شاملة بشأن نشر البعثة، بما في ذلك حجمها ومدة ولايتها[3].

---

1. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 67.

2. See: EX/CL/DEC.147 (V), Council of Ministers, Fifth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25 June – 3 JULY 2004, pp. 1 - 2.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/excl/decisions Rev.pdf.

3. See: PSC/PR/COMM.(XVIII), Peace and Security Council, 18TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 25 October 2004, pp. 1 - 2.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2004_18_C1E.pdf.

وفي الخامس من كانون الثاني /يناير لعام 2005، عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع الثاني والعشرين في أديس أبابا، وقد قبل المجلس من حيث المبدأ نشر بعثة لدعم السلام في الصومال تابعة للاتحاد الأفريقي، على أساس توصيات اجتماع نيروبي للخبراء والذي انعقد يومي 15 و16 من كانون الاول /ديسمبر من عام 2004، من اجل دعم مؤسسات الحكومة الانتقالية الاتحادية في الصومال. كما رحب المجلس، بالعرض الذي قدمته حكومة أوغندا في المساهمة بقوات في البعثة الأفريقية التي كان مزمع نشرها في الصومال. وطلب من مفوضية الإتحاد الأفريقي، العمل على تقديم التوصيات بشأن حجم البعثة ومهامها والتمويل اللازم لها[1].

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في ابوجا للمدة ما بين (30-31) كانون الثاني /يناير من عام 2005، رحب القادة الأفارقة بالانجازات التي تحققت في عملية السلام والمصالحة، وبالقرار الصادر عن مجلس السلم والأمن في كانون الثاني /يناير من عام 2005، وببيان رؤساء دول وحكومات الايغاد والذي صدر في 31 كانون الثاني /يناير من العام نفسه، والداعي إلى التزام دول الايغاد بنشر بعثة دعم السلام في الصومال. وطالبت قمة الإتحاد الأفريقي، من مفوضية الإتحاد الأفريقي لتقديم التوصيات بشأن تفويض بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال وحجمها وهيكلها والمهام المنوط بها والتمويل المطلوب لها. وأكدت القمة على ضرورة قيام الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بتقديم الدعم العاجل والمستمر إلى المؤسسات الاتحادية في الصومال للحيلولة دون عكس الانجازات التي تحققت في عملية السلام في الصومال، نتيجة المساعي التي بذلتها دول الإقليم المجاورة للصومال والإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل لمدة سنتين. وطلب القادة الأفارقة من مجلس السلم والأمن تفويض دول الايغاد لنشر بعثة دعم السلام في الصومال، إلى أن يتم نشر بعثة دعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي[2].

وقد اطلع مجلس السلم والأمن الأفريقي، أثناء انعقاد الاجتماع التاسع والعشرين في أديس أبابا في الثاني عشر من ايار /مايو لعام 2005، إلى الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية المصالحة الصومالية، في ظل عدم استقرار الوضع الأمني في الصومال،

1. See: PSC/PR/COMM.(XXII), Peace and Security Council, Twenty Second meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 5 January 2005, pp. 1 - 2.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_22_C2E.pdf.pdf.
2. See: ASSEMBLY/AU/DEC.65 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 16.

وضعف الحكومة الصومالية في توفير الأمن والاستقرار في البلاد، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها، وقرر الموافقة في المرحلة الأولى، على نشر بعثة السلام التابعة للايغاد (IGASOM) ليتولاها بعد ذلك بعثة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، من اجل القيام بعدة مهام، من أهمها، تسهيل نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى داخل الأراضي الصومالية، وتوفير الحماية لها لتمكينها من الاضطلاع بمهامها، والقيام بعملية مصالحة شاملة في الصومال، وبالتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية، من اجل أعادة أنشاء وتدريب قوات الأمن الصومالية، فضلا عن دعم جهود نزع السلاح، وتحقيق الاستقرار في البلاد، وتهيئة الظروف المناسبة لتولي بعثة دعم السلام من قبل الإتحاد الأفريقي في نهاية المرحلة الأولى. كما دعا مجلس السلم والأمن، الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل لتقديم الدعم السياسي والمالي واللوجيستي لبعثة (IGASOM)، ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإزالة الحظر على السلاح المفروض على الصومال بموجب القرار (733) في عام 1992، وذلك للتمهيد لنشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال[1].

وأثناء انعقاد الدورة الثامنة للمجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي في الخرطوم للمدة ما بين (16-21) كانون الثاني /يناير من عام 2006، شهدت الأزمة الصومالية تدهوراً من الناحية السياسية والأمنية، في ظل بروز المحاكم الإسلامية على الساحة السياسية في الصومال، وتصاعد حدة التوتر بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف أعادة السلم ومكافحة الإرهاب[*]. وعليه، قرر المجلس التنفيذي، التذكير بمقررات مجلس السلم والأمن الخاصة بنشر بعثة دعم السلام تابعة للايغاد في الصومال على ان تعقبها بعثة الإتحاد الأفريقي لدعم السلام. ومناشدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتوفير استثناء في الحظر على السلاح المفروض على الصومال، بهدف تسهيل نشر البعثة المنشودة. والطلب من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للقيام بدور استباقي في التعجيل بعملية نشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال، وتشكيل فريق مكون من مفوضية الإتحاد

---

[1]. See: PSC/PR/COMM. (XXIX), Peace and Security Council, 29[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 12 May 2005, pp. 1 - 4.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_29_C1E.pdf.

[*] يذكر ان الإتحاد الأفريقي انتقد آنذاك، دعم الولايات المتحدة الامريكية لتحالف اعادة السلم ومكافحة الارهاب، وذلك لانهاء النزاع المسلح الدائر بينهما.
نقلا عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 168.

الأفريقي وأمانة الايغاد والحكومة الانتقالية الصومالية لأجراء مراجعة شاملة لحظر الأسلحة على الصومال، وتقديم المقترح إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد موافقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فضلا عن إدانة المجلس التنفيذي، أعمال العنف كافة التي ارتكبتها المجموعات المسلحة لتقويض نتائج عملية السلام والمصالحة في الصومال، وشددوا على ضرورة اتخاذ التدابير كافة، بما فيها اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، من اجل اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الذين يتمادون في عرقلة عملية السلام في الصومال. كما أشاد المجلس التنفيذي بمفوضية الإتحاد الأفريقي للخطوات التي اتخذها من اجل أنشاء مكتب اتصال للاتحاد الأفريقي في مدينة جوهر، وطلب منها تقديم كل الدعم الممكن لتعزيز مؤسسات الحكومة الصومالية[1].

وفي أعقاب انتصار المحاكم الإسلامية على تحالف أعادة السلم ومكافحة الإرهاب، والسيطرة على العاصمة مقاديشو، وعقد محادثات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية لتسوية الأزمة بينهما، واستصدار البرلمان الانتقالي الصومالي لقانون الأمن الوطني والذي سمح لها باستقدام قوات حفظ سلام افريقية لا تشارك فيها دول الجوار الجغرافي المباشر في حزيران /يونيو من عام 2006. انعقد مؤتمر القمة الأفريقي السابع في بانجول في المدة ما بين (1-2) تموز /يوليو من عام 2006، وأكد خلاله القادة الأفارقة، مساندتهم الكاملة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والحكومة الصومالية بوصفها الحكومة الشرعية للصومال. ورحبوا بالاتفاق التمهيدي الذي تم التوصل أليه فيما بين الحكومة الصومالية واتحاد المحاكم الإسلامية في أعقاب الاجتماع الذي عقد في الخرطوم في حزيران /يونيو من عام 2006، وحثوا الأطراف الصومالية على الوفاء بالتزاماتهم واضعين في الاعتبار الحاجة إلى الاحترام الكامل للميثاق الاتحادي الانتقالي. كما وأكد القادة الأفارقة، أن أية مبادرة بشأن الصومال ينبغي أن تشمل الإتحاد الأفريقي في ضوء مشاركتها الفعالة في عملية السلام والمصالحة في الصومال، وعلى مفوضية الإتحاد الأفريقي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الايغاد، وان تتخذ الخطوات الضرورية كافة للنشر المبكر لبعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال، ليتولاها بعد ذلك الإتحاد الأفريقي كما نص عليه البيان الختامي

1. See: EX.CL/DEC.270 (VII), Executive Council, Eight Ordinary Session, Khartoum, Sudan, 16 – 21 January 2006, p. 43.
www.africa-union.org/root/au/documents/dicisions/com/Au6th_ord_Council_decisions_Jan2006_Khartoum.pdf.

لمجلس السلم والأمن في اجتماعه التاسع والعشرين في ايار /مايو من عام 2005. فضلا عن ذلك، دعا القادة الأفارقة في بيانهم حول الصومال، شركاء الإتحاد الأفريقي للعمل على تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجيستي اللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بوصفها القاعدة المشروعة للشرعية المؤسسية في الصومال، ولتسهيل نشر بعثة (IGASOM) في الصومال على وجه السرعة[1].

وبعد توسيع المحاكم الإسلامية لنفوذها في مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال على حساب الحكومة الانتقالية الصومالية، قرر مجلس السلم والأمن، أثناء انعقاد الاجتماع الثاني والستين في أديس أبابا في الثالث عشر من ايلول /سبتمبر من عام 2006، التصديق على خطة نشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال (IGASOM)[2].

وعقب دخول القوات الأثيوبية للأراضي الصومالية، وهزيمة المحاكم الإسلامية على يد القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية، وتحول المواجهات فيما بينهما من حرب شبه نظامية إلى حرب عصابات، وعجز الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في البلاد، فضلاً عن صدور قرار مجلس الأمن (1725) في كانون الاول /ديسمبر من عام 2006، والداعي إلى عدم مشاركة دول الجوار الصومالي في قوات حفظ السلام التابعة للايغاد، عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع التاسع والستين في أديس أبابا في التاسع عشر من كانون الثاني /يناير لعام 2007. وقد اطلع المجلس خلال الاجتماع، على تقرير رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي بشأن الوضع في الصومال [PSC/PR/2(LXIX)]، والتوصيات التي قدمتها لجنة أركان الحرب بشأن مقترح لنشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. كما ورحب المجلس بنتائج تقييم بعثة الإتحاد الأفريقي التي زارت الصومال للمدة ما بين (13-15) كانون الثاني /يناير من عام 2007 التي سعت إلى عقد مشاورات مع الحكومة الصومالية بشأن نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. وأكد المجلس التزامه بوحدة وسيادة أراضي الصومال، وشدد على ضرورة العمل مع الحكومة الصومالية والمؤسسات

---

[1]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.2(VII), Conference DE Lunion Africaine, Septieme Session Ordinaira, Banjul, Gambie, 1 – 2 Juillet 2006, pp. 33 - 34.
www.africa.union.org/official_documents/Assemblee fr/ Asso60.pdf.

[2]. See: PSC/PR/COMM(LXII), Peace and Security Council, 62[ND] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 13 September 2006, pp. 1 - 3.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2006_62_C1E.pdf.

الاتحادية الانتقالية لاستعادة الأمن في البلاد، عبر قيام الحكومة الصومالية لـلشروع في عمليـة شاملة للحوار والمصالحة في أطار الميثاق الانتقالي الفيدرالي. فضلا عن ذلك، قرر مجلس السلم والأمن، أن يأذن بنشر بعثـة الإتحـاد الأفريقـي في الصـومال [African Union Mission to Somalia ومختصرها (AMISOM)]، تتكون من تسع كتائب مشاة (كـل كتيبـة مكونـة مـن 850 جندياً)، تدعمها مكونات بحرية وجوية، وموظفـون مـدنيون، وفريـق لتـدريب الشرطـة (قوامه 750 فرداً)، بإجمالي (8000) فرداً لمـدة سـتة أشـهر ابتـداء مـن تـاريخ صـدور القـرار، للاضطلاع بالمهام الآتية في المرحلة الأولية:

- دعم الحوار والمصالحة في الصومال.

- كفالة الحماية، حسب الاقتضاء، للمؤسسـات الاتحاديـة الانتقاليـة لمسـاعدتها عـلى أداء مهامها المتعلقة بالحكم.

- المساعدة في حدود قدراتها، وبالتنسـيق مـع سـائر الأطـراف، في تنفيـذ الخطـة الوطنيـة للأمن والاستقرار، لا سيما أعادة أنشاء قوات امن صومالية شاملة لجميـع الأطـراف وتـدريبها بصورة فعالة.

- الإسهام حسب الطلب وفي حدود قدراتها، في تهيئة الظـروف الأمنيـة الضروريـة لتقـديم المساعدة الإنسانية وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين.

- حماية الأفراد التابعين لها ومرافقها ومنشآتها ومعـداتها وبعثتهـا، وكفالـة امـن أفرادهـا وحرية تنقلهم.

مع التوضيح بان البعثة سوف تتطور إلى بعثـة الأمـم المتحـدة لـدعم السـلام في الصـومال التي من شأنها دعم الاستقرار على المدى الطويل وإعادة أعمار الصومال.

كما وطلب مجلس السلم والأمن مـن الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن لتقـديم الـدعم الـلازم للتعجيل بنشر بعثة (AMISOM)، بما في ذلك النظر في القرار 1725 (السابق ذكره) في ضـوء التطورات الأخيرة[1].

---

[1]. See: PSC/PR/COMM (LXIX), Peace and Security Council, 69TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 19 January 2007, pp. 1 _ 4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_69_C1E.pdf.

وهكـذا تـم السـماح في المرحلـة الأولى، بـنشر بعثـة الإتحـاد الأفريقـي في الصـومال (AMISOM) لتحل محل بعثة الايغاد لدعم السلام (IGASOM)، وفي حالـة تحقيـق المهـام التي أُوكلت للبعثة في المرحلة الأولى، فسيتم العمل على نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام في الصومال على المدى الطويل.

وبعد أيام من صدور قرار مجلس السـلم والأمـن، انعقـد مـؤتمر القمـة الأفريقـي الثـامن في أديس أبابا للمـدة مـا بـين (22-30) كـانون الثـاني /ينـاير مـن عـام 2007. وقـد حـذر رئـيس مفوضية الإتحاد الأفريقي آنذاك "الفا عمر كوناري" مـن أن الصـومال سيغرق في الفـوضى في حالة عدم نشر قوات حفظ السلام التي اقرها مجلس السلم والأمن بشـكل سريـع[1]. وعليـه، قرر القادة الأفارقة أثناء مناقشة تطورات القضية الصومالية، الترحيب بقـرار أثيوبيـا لسـحب قواتها من الصومال[*]، والدعوة إلى نشر بعثة الإتحاد الأفريقـي في الصـومال تماشـياً مـع المقـرر الصادر من مجلس السلم والأمن، ودعوة الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقـي للإسـهام بقـوات لتفادي الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأثيوبية، وحث المجتمع الدولي على توفير الـدعم المالي واللوجيستي والفني لنشر بعثة (AMISOM)[2].

ومن الدول الأفريقية التـي أبـدت اسـتعدادها للمشـاركة بقـوات حفـظ السـلام التابعـة للاتحاد الأفريقي (AMISOM) هي[3]:

أوغندا: إذ وعد الرئيس الأوغندي "يوري موسـيفيني" بأنـه سـيعمل عـلى تقـديم مـا بـين (1000-2000) جندياً، فضلاً عن قيام القوات الأوغندية بتدريب القوات الحكومية الصومالية.

---

[1]. نقلا عن: عادل على احمد، مصدر سابق، ص 171.

[*] يذكر إن الإتحاد الأفريقي دعم حق اثيوبيا في التدخل العسكري في الصومال. أذ اشار المتحدث الرسـمي بأسـم الإتحاد الأفريقي (باتريك مازيمهاكا) "ان المنظمة فشلت في منع نشوب الأزمة في الوقت المناسب، الا انه اعطى اثيوبيا الحق في اتخاذ اية اجراءات مناسبة اذا اعتقدت انها مهددة معتبراً التـدخل الاثيـوبي في الصـومال بـالحق المشروع".

نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص 226.

[2]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.142 (VII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, op. cit., pp. 15 - 16.

[3]. See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 18 January 2008, p. 10. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2008_105_CE.pdf. و. كرستين سودر، عمليات السلام المتعددة الاطراف في العـام 2007، في: الكتـاب السـنوي 2008 (بـيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 235. و. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 226 - 227.

بوروندي: أعلنت وزارة الدفاع البوروندية أنها سترسل قرابة (1700) جندياً للانتشار في الصومال، إلا إن تلك القوات بحاجة للمزيد من التجهيزات.

نيجيريا: أعلنت نيجيريا انه يجري تدريب الكتيبة العسكرية النيجيرية والتي تضم (850) جندياً، وأنها في انتظار الإمداد والتموين لنقلها إلى الصومال.

مالاوي: صرحت مالاوي أنها تستعد لإرسال قرابة (1000) جندي للانتشار في الصومال.

غانا: تعهدت غانا أنها سترسل (350) جندياً.

إما كينيا والجزائر: فقد تعهدتا أنها ستعمل على توفير الدعم اللوجيستي لقوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM).

وفي بداية اذار /مارس من عام 2007، وصلت إلى العاصمة الصومالية مقاديشو كتيبتين أوغنديتين، ورحب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثالث والسبعين والذي عقد في أديس أبابا في التاسع عشر من اذار /مارس لعام 2007، ببدء نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، ووجود كتيبتين على الأرض. وأثنى المجلس على حكومة أوغندا لما بذلته من جهود، ولما أبدته من التزام بتشجيع السلام والمصالحة في الصومال. ووجه مجلس السلم والأمن، نداءاً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، بالإيفاء بالتزاماتها، التي أعلنت عن اعتزامها للمساهمة بقوات، وذلك من اجل تسهيل استكمال نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال وضمان بقائها. كما رحب مجلس السلم والأمن بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم (1744) والصادر في العشرين من شباط /فبراير لعام 2007، الذي أجاز للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر[*]. كما شدد مجلس السلم والأمن في بيانه مجدداً، على أن هدف بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، يتمثل في دعم الحكومة الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية الأخرى، فضلا عن المساهمة في توفير بيئة مناسبة لانطلاق عملية سياسية بوصفها الوسيلة الأنسب للتوصل إلى سلام ومصالحة دائمين في الصومال[1].

---

[*] ينظر: الامم المتحدة، القرار 1744 (2007) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5633 المعقودة في 20 شباط/فبراير 2007 . S/RES/1744, 21 February 2007, pp. 1 - 5.

[1]. See: PSC/PR/PS (LXXIII), Press Statement on the Situation in Somalia, 73[RD], Addis Ababa, Ethiopia, 19 March 2007, pp. 1 - 3.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_73_PS1E.pdf.

وفي العشرين من اب /اغسطس لعام 2007، تبنى مجلس الأمن بـالإجماع القـرار (1772)، والذي مدد بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر أخرى. ودعا الأمين العام للأمـم المتحدة إلى مواصلة التخطيط لنشر محتمل لعملية حفظ سلام ترعاها الأمـم المتحـدة وتحـل محل (AMISOM)[1].

وقد مثلت الأزمة الصومالية وفقاً لرؤية الإتحاد الأفريقي، التي عَـبّرَ عنهـا مجلـس السـلم والأمن في اجتماعه الرابع بعد المئة، الذي عقد في أديـس أبابـا في العشريـن مـن كـانون الاول /ديسمبر لعام 2007، احد التحديات الأكثر خطورة على السلام والاستقرار التي تواجـه القـارة الأفريقية[2]. إذ اتسم الوضع السياسي والأمني في الصومال منذ العـام 2007 بالتعقيـد، وعجـز الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في أجزاء واسـعة مـن الـبلاد، وتصـاعد عمليـات المقاومـة المسـلحة لاسـيما مـن جانـب اتحـاد المحـاكم الإسـلامية ضـد القـوات الحكوميـة الصومالية/الأثيوبيـة وقـوات حفـظ السـلام الأفريقيـة (AMISOM)، وتحـول المواجهـات إلى حرب عصابات، ورفض اتحاد المحاكم الإسلامية، لا سيما حركة الشـباب بشـدة، وجـود قـوات حفظ السلام الأفريقية في العاصمة مقاديشو، على الرغم من ان القوات ليست طرفاً في النزاع الصومالي، ولا يمكن بأية حـال مـن الأحـوال عـدها قـوات احـتلال. إلا إن هـذا العـداء يمكـن تفسيره في ضوء الخبرة السلبية لتجربة التدخل الدولي في الصومال خلال عامي (1992-1994) من جهة، وأن التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام الأفريقية والمتمثل في الـدفاع عـن مقـار السلطة الحكومية، حتى وان كان دفاعياً، وضعها في مواجهة مباشرة مـع الفصـائل الصـومالية المسلحة المعارضة للحكومة الانتقالية، مما جعلها طرفاً مبـاشراً في النـزاع الصـومالي مـن جهـة أخرى[3].

وكان نتيجـة ذلـك أن الكثـير مـن الـدول الأفريقيـة عملـت عـلى سـحب موافقتهـا عـلى المشـاركة في قـوات حفـظ السـلام الأفريقيـة (AMISOM)، واقـتصر عـدد القـوات التابعـة للاتحـاد الأفريقـي في الصـومال إلى قرابـة (1600) جنـدياً أوغنـديا، فضـلا عـن وصـول (192)

---

[1]. ينظر: الامم المتحدة، القرار 1772 (2007) والذي اتخذه مجلس الامـن في جلسـته 5732 المعقـودة في 20 آب 2007 .

S/RES/1772(2007), 20 August 2007, pp. 1 - 7.

[2]. See: PSC/PR/BR (CIV)(2), Press Statement on the Situation in Somalia, 104TH , Addis Ababa, Ethiopia, 20 December 2007, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_104_PS1E.pdf.

[3]. ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009-2010، مصدر سابق، ص ص269-270.

جندياً بوروندياً إلى العاصمة مقاديشو تم نشرهم يومي 23 و24 كانون الاول /ديسمبر من عام 2007، من بين العناصر الـ(8000) آلاف الذين يشكلون القوة التي رخص بها مجلس السلم والأمن في كانون الثاني /يناير من عام 2007. هذا من جهة[1]. علاوة على أن غياب البيئة السياسية والأمنية المستقرة لعمل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال، قد حال دون حصول الإتحاد الأفريقي على تمويل كاف من الأطراف الإقليمية والدولية لتغطية تكاليف عمل هذه القوات، لا سيما وان مفوضية الإتحاد الأفريقي قد أعلنت مراراً وتكراراً إن تكاليف بعثة (AMISOM) تفوق القدرات المتاحة لديها من جهة ثانية[2]. فأثناء انعقاد الاجتماع الخامس بعد المئة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الثامن عشر من كانون الثاني /يناير لعام 2008، أشار المجلس، إلى أنه لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بتعزيز بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، نتيجة للقيود المالية واللوجيستية التي تواجه المفوضية. إذ بلغ أجمالي الميزانية الخاصة ببعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لعام 2007 مثلاً قرابة (622) مليون دولار، في حين لم يتم الإسهام بأكثر من (32) مليون دولار[3]. من جهة أخرى، أدى تدهور الوضع الأمني في الصومال، إلى امتناع الأمم المتحدة وأغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، عن الموافقة على نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، لحين استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلاد، ونجاح بعثة الإتحاد الأفريقي (AMISOM) في تحقيق المهام التي كلفت بها، وان كان مجلس الأمن قد أبقى مسألة أسهام الأمم المتحدة في الصومال مفتوحة في كل مرة يتم فيها تمديد بقاء بعثة (AMISOM) في الصومال[4]. ففي مطلع عام 2008، طلبت الحكومة الصومالية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نشر قوة دولية لحفظ السلام في الصومال تبلغ قوامها ما بين (28،500-27،000) ألف جندي. إلا أن العديد من القوى الكبرى رهنت نشر القوات الدولية في الصومال بتحسن الوضع الأمني

---

[1].op. cit., p.10 See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting,

و. الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، حقوق الانسان في جمهورية الصومال.

www.ammesty.org/ar/region/Somalia/report_2008.

و. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2007- 2008، مصدر سابق، ص 221.

[2]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[3].See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting, op. cit., p. 10.

[4]. الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، مصدر سابق. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 222.

والسياسي[1]. فقد وصف "جون سويرز" سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة مثلاً الصومال بأنها "دولة فاشلة". وأشار: انه ينبغي تحقيق المزيد من التقدم على الصعيدين السياسي والأمني قبل أن يدرس مجلس الأمن نشر قوات للأمم المتحدة هناك. وأضاف قائلا: إلى أن يتحقق مزيد من التقدم على الصعيدين السياسي والأمني فمن الصعب تصور وجود قوة حفظ سلام متكاملة[2]. في حين ذكر المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة "جان موريس ريبير" بقوله: أن مجلس الأمن يحتاج لان يتأكد من أن الصوماليين يريدون قوات حفظ سلام دولية. وأضاف قائلا: في الوقت الحالي هناك جنود أفارقة، هذه بداية[3].

وقد أكد القادة الأفارقة أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي العاشر في أديس أبابا للمدة ما بين (31 كانون الثاني /يناير-2 شباط /فبراير) من عام 2008، أن الوضع في الصومال أصبح يمثل واحداً من اخطر التحديات التي تواجه السلام والاستقرار ليس في الصومال فحسب وإنما في قارة أفريقيا ككل. وعليه، طالبت القمة، جميع الأطراف الصومالية بنبذ العنف وتشجيع الحكومة الصومالية على بسط الأمن، وأكدت حرص الإتحاد الأفريقي على مواجهة الهجمات المتزايدة للمسلحين ضد قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM) والقوات الحكومية الصومالية /الأثيوبية. كما طالبت القمة الأفريقية، الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي بضرورة تزويد قوات حفظ السلام الأفريقية بمزيد من الوحدات، بهدف بلوغ العدد المطلوب والذي تم تحديده بـ(8) آلاف عنصراً، وفي حالة تردد الدول الأفريقية في الإسهام بقوات ضمن بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، فقد يدفع الإتحاد الأفريقي إلى بحث نشر قوة لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة تحل محل بعثة (AMISOM)[4]. وهو الاقتراح الذي لقي تأييد رئيس الوزراء

---

[1]. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 185. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 33. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مصدر سابق، ص 136.

[2]. نقلا عن: تقرير من شبكة النبأ، ديمقراطية الصومال: امة يأكلها بنوها.. اسوء ازمة في تاريخ أفريقيا القاتم. www.annabaa.org/nba news/69/328.htm .

[3]. نقلا عن: المصدر نفسه.

[4]. See: ASSEMBLY/AU/DECL.3(X), Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January –2 February 2008, pp. 37 - 38. www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/january/summit/dec/decisions/Assembly.Dec_171-192_x_Addis_February.pdf.

الصومالي آنذاك "نور حسن حسين"[1].

ومع تزايد ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية منذ العام 2008، أدت المطالبات المتزايدة من جانب الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر للاتحاد الأفريقي، بضرورة التحرك لوضع حد لمشكلة القرصنة، إلى عقد مؤتمر نيروبي في العاشر من كانون الاول /ديسمبر لعام 2008، الذي حضره قرابة (120) شخصاً مثلوا أربعون دولة افريقية على مستوى الوزراء والخبراء لمناقشة سبل مكافحة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية. وقد أسفر المؤتمر، عن تأييد الإتحاد الأفريقي لكافة الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك العملية العسكرية التي أطلقتها الدول الأوروبية (عملية اتلانتا)، والسعي للوصول إلى اتفاق أوسع مع الدول الساحلية المحاذية للصومال لإيجاد أطار قانوني لتسهيل ملاحقة القراصنة، فضلا عن دعوة مندوب الإتحاد الأفريقي للأمم المتحدة إرسال قوات دولية إلى الصومال لتحقيق الاستقرار بهدف منع عمليات القرصنة[2].

كما دعت هيئة الحكماء التابعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى الإسراع بالموافقة على تأسيس قوة دولية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، وتعزيز البعثة الأفريقية لحفظ السلام المنتشرة في الصومال، مما سيسهم في مواجهة ظاهرة القرصنة[3].

وقد أدت الجهود المشتركة بين الإتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى توقيع اتفاقية جيبوتي للسلام بين الحكومة الانتقالية الصومالية وتحالف إعادة تحرير الصومال-جناح جيبوتي، والذي أسفر عن انتخاب الشيخ شريف شيخ احمد رئيساً للصومال في كانون الثاني/يناير من عام 2009[4].

وقد رحب الإتحاد الأفريقي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في أديس أبابا للمدة ما بين (1-3) شباط /فبراير من عام 2009، بالتقدم المحرز الذي حدث في الصومال، لاسيما بعد توقيع اتفاقية جيبوتي للسلام، وانتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد.

---

[1]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 40. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 172.

[2]. عادل علي احمد و. رضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص ص 51 - 52.

[3]. المصدر نفسه، ص 52.

[4]. الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 5.

كما وأثنى مؤتمر القمة الأفريقي، على بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، والدول التي أسهمت بقوات فيها، وعلى وجه التحديد، أوغندا وبوروندي، لالتزامهما بعملية السلام والمصالحة في الصومال، فضلا عن شركاء الإتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، لا سيما الجزائر، الذين قدموا دعماً مالياً و/أو لوجيستياً لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. كما دعم مؤتمر القمة الأفريقي، لمقرر الايغاد الذي صادق عليه مجلس السلم والأمن، بفرض العقوبات المستهدفة ضد جميع الذين يصرون على تقويض التسوية السلمية للازمة الصومالية. ورحب مؤتمر القمة باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار (1863) في 16 كانون الثاني /يناير من عام 2009، الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن عزمه أنشاء قوة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال كمتابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وفقاً لمقرر آخر سيصدر عن مجلس الأمن (وقتئذ) بحلول حزيران /يونيو من عام 2009، والتفويض بتوفير حزمة دعم لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال[*]. كما وحث القادة الأفارقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الإسراع في اعتماد قرار يفوض نشر قوة حفظ السلام المتوخاة في الصومال[1].

كما أعرب مجلس السلم والأمن في اجتماعه التسعين بعد المئة، الذي عقد في أديس أبابا في الثاني والعشرين من ايار /مايو لعام 2009، باتخاذ تدابير فورية من اجل أقامة منطقة حظر للطيران وفرض حصار على الموانئ البحرية، من اجل منع دخول العناصر الأجنبية إلى الصومال، فضلا عن الطائرات والسفن الحاملة للأسلحة والذخائر الموجهة إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال، التي تنفذ الهجمات المسلحة ضد الحكومة الصومالية وبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. كما وطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بفرض الجزاءات على جميع العناصر الفاعلة الأجنبية، داخل المنطقة وخارجها على السواء، ولا سيما اريتريا، ممن يقدمون الدعم للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الانتقالية لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، فضلا عن الجهات الصومالية من الأفراد والكيانات والتي تعمل على تقويض جهود السلام والمصالحة والاستقرار الإقليمي. كما ورحب مجلس السلم والأمن في اجتماعه، بنتائج مؤتمر بروكسل/بلجيكا والذي عقد للمدة ما بين (22-

[*] ينظر: الامم المتحدة، القرار 1863 (2009) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/يناير 2009. S/RES/1863(2009), 16 January 2009, pp. 1 - 7.

[1]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.222 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., pp. 25 - 26.

23) نيسان /ابريل من عام 2009 **،وطالب من المشاركين في المؤتمر، بتسهيل تسديد التعهدات المعلنة، لتعزيز بعثة الإتحاد الأفريقي والمؤسسات الأمنية في الصومال[1].

وفي الخامس والعشرين من تموز /يوليو لعام 2009، بذل الإتحاد الأفريقي وشركاؤه جهوداً لتعزيز قدرات الحكومة الاتحادية وبقية المؤسسات الصومالية، عبر الإطلاق الرسمي للجنة الأمن المشتركة في العاصمة مقاديشو، والتي تضم ممثلين من الحكومة الصومالية وبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بغية دعم مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية الصومالية، وتسهيل تسديد التعهدات المعلنة في هذا الخصوص خلال مؤتمر بروكسل[2].

وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته العملية السياسية في الصومال، في ظل انتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد في عام 2009، وانسحاب القوات الأثيوبية في كانون الثاني /يناير من عام 2009، إلا أن الأوضاع شهدت تدهوراً من الناحية الأمنية. إذ تزايدت عمليات المقاومة المسلحة، لا سيما من جانب حركة الشباب الصومالية، على المستويات التنظيمية والنوعية والكمية، عبر استهداف قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، والتي وصل عددها إلى قرابة (5200) جندياً أوغنديا وبوروندنديا لغاية كانون الاول /ديسمبر من عام 2009، في مناطق تمركزها الواقعة على الطريق بين القصر الرئاسي ومطار مقاديشو[3].

** ففي يومي 22 و 23 نيسان/ابريل من عام 2009، عقدت الامم المتحدة وشركاؤه مؤتمراً دولياً في بروكسل، دعماً للمؤسسات الامنية الصومالية ولبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. وقد تعهد المانحون خلال المؤتمر، بتقديم مبلغ يتجاوز الـ(213) مليون دولار، اضافة الى التعهد بتقديم مساعدات عينية.

ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن. S/2009/373, 20 July 2009, p. 6.

ولغاية ايلول/سبتمبر من عام 2010، تم تحصيل قرابة (149،6) مليون دولار، أي ما يعادل (76%) من مجموع المساهمات المتعهد بها في مؤتمر بروكسل في نيسان/ابريل 2009.

ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الصومال، مجلس الامن. S/2010/447, 9 September 2010, p. 11.

[1]. See: PSC/PR/COMM. (CXC), Peace and Security Council, 190TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 22 May 2009, pp. 1- 4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2009_190_CE.pdf.

[2]. ينظر: الإتحاد الأفريقي، تقرير رئيس المفوضية، تعزيز وتصميم وفعالية أفريقيا في انهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، مصدر سابق، ص ص 13 - 14.

[3]. منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009، مصدر سابق، ص 199.

ففي عام 2009، قتل أكثر من (90) جندياً من قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال. إذ أقدمت حركة الشباب مثلاً على الانتقام من قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال، بعد أيام من قتل الإدارة الأميركية القيادي في تنظيم القاعدة "صالح علي نبهان" في غارة جوية جنوب الصومال في الرابع عشر من ايلول /سبتمبر لعام 2009، عبر القيام بعملية انتحارية استهدفت قاعدة (AMISOM)، وقد أسفرت العملية عن مقتل (21) جندياً، من بينهم (17) من قوات حفظ السلام الأفريقية (خمسة أوغنديين و12بورنديا)، ومن ضمنهم نائب قائد القوات الأفريقية في الصومال "جوفينيال نيونفوورا"، فضلا عن جرح أكثر من (40) آخرين[1].

فضلاً عن عمليات عسكرية أخرى متفرقة، أقدمت حركة الشباب الصومالية على تنفيذ عملية مزدوجة استهدفت مقهى أثيوبياً يضم مشجعين لكرة القدم في العاصمة الأوغندية كمبالا في الحادي عشر من تموز /يوليو لعام 2010، وأسفرت العملية عن مقتل (76) شخصاً. وقام بتنفيذ العملية "لواء صالح نبهان". وعللت الحركة، أنها جاءت رداً على العمليات العسكرية التي قامت بها قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، والمكونة من القوات الأوغندية والبوروندية، ضد المدنيين الصوماليين، في ظل تزايد القصف العشوائي التي تقوم به قوات (AMISOM) على الأحياء السكنية والأسواق في العاصمة مقاديشو، ومنها سوق بكارا، أثناء مهاجمتها لعناصر حركة الشباب والحزب الإسلامي المعارض للحكومة الصومالية، مما زاد من أعداد الضحايا من المدنيين[2]. وقد أعلن الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، على اثر تفجيرات كمبالا، استعداد بلاده لإرسال (10) آلاف جندي أضافي إلى الصومال، لرفع عدد قوات الإتحاد الأفريقي في الصومال إلى نحو (20) ألفا، في حال توفر التمويل الكافي من قبل المانحين والشركاء الدوليين[3].

---

[1]. منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220. و. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009- 2010، مصدر سابق، ص 279. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص 46.

[2]. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص ص 212- 213. و. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، مصدر سابق، ص ص 139- 140. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 24.

ففي ايار/مايو من عام 2009، حذر تقرير سري اعده الإتحاد الأفريقي، من إن قوة حفظ السلام الأفريقية في الصومال ستفقد دعم السكان لها، اذا استمر قصف الاحياء المدنية، والتسبب في قتل المئات من الضحايا من المدنيين.

نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 210.

[3]. تصريح الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني في: اخبار BBC العربية، الخميس 2010/7/15. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

وعلى اثر تـدهور الأوضـاع الأمنيـة في الصـومال، وتزايـد الهجـمات المسـلحة ضـد قـوات (AMISOM)، فضلا عن تزايد هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى مستويات غـير مسبوقة، أدان الإتحاد الأفريقي أثناء انعقاد مؤتمر القمـة الأفريقـي الخـامس عشر في كمبـالا للمدة ما بين (25-27) تموز /يوليو من عام 2010، بشدة الهجـمات وأعـمال العنـف المرتكبـة بواسطة تنظيم الشباب المسلح والمجموعات المسلحة الأخرى ضد الحكومة الصومالية وبعثـة الإتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن إدانتها للهجمات التي أعلنت حركة الشباب مسؤولية ارتكابها في كمبالا في تموز /يوليو من عام 2010. وناشد مؤتمر القمة الأفريقي، الدول الأعضـاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمـع الـدولي بأكملـه، عـزل الأفـراد والكيانـات والـدول المتورطـة في الهجمات المسلحة التي من شـأنها تقـويض عمليـة السـلام والمصـالحة الوطنيـة في الصـومال، واتخاذ كافة التدابير اللازمة ضدها. كما وطلب من رئـيس المفوضـية، تعيـين شخصـية رفيعـة المستوى لتعبئة الدعم الدولي للصومال، وإشراك السكان الصوماليين في عمليات الحكم، بغيـة تعزيز شرعية الحكومة الصومالية. فضلا عن تكليف المفوضـية بالبـدء في التخطـيط للمرحلـة الجديدة لتمكين بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال من نشر العدد المطلوب بدعم من القـوة الأفريقية الجاهزة فور تشغيلها*.

فضلا عن ذلك، كرر مؤتمر القمـة الأفريقـي توجيـه نـداءه إلى المجتمـع الـدولي، ولا سـيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للقيام بدوره، بما في ذلك تحويل بعثة الإتحاد الأفريقـي في الصومال إلى بعثة سلام تابعـة للأمـم المتحـدة **، وتعبئـة المـوارد التـي تتطـابق مـع ضـخامة التحديات التي تواجه البلد والإقليم الشرقي بوجه عام[1].

---

* يذكر إن قوام بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال وصل الى قرابة (6120) جندياً، بعد نشر اوغندا لكتيبة رابعـة في منتصف اذار/مارس 2010، ونشر بوروندي لفريق دعم قوامه (40) فرداً، فضلا عن نشر (40) ضـابط شرطـة من بين إلـ(270) من ضباط الشرطة المدنيون المأذون بهم في بعثة الإتحاد الأفريقي.

ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.

S/2010/234, 11 May 2010, p. 14.

** إذ اكد الامين العام للامم المتحدة " بان كي مون " أثناء انعقاد القمة الأفريقية الرابعة عشر في كانون الثـاني/ينـاير من عام 2010، بان عودة السلام الى الصومال هو الشرط الاساسي لارسال قوات حفـظ سـلام تابعـة للامـم المتحـدة اليه.

نقلا عن: د. ازهار محمد عيلان، قراءة في قمة أديس أبابا الأفريقية 2010، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 12، 2010، ص 57.

[1]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.294 (XV), Assembly of the African Union, Fifteenth Ordinary Session, Kampala, Uganda, 25 - 27 July 2010, pp. 14 - 15.

www.au.int/en/content/kampala-25-27-july-2010-assembly-african-union.pdf

وفيما يخص تزايد هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أكد مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر، قلقه البالغ إزاء استمرار وتوسع أعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وأكد دعمه للجهود التي تبذلها مفوضية الإتحاد الأفريقي بغية تنفيذ نتائج ورشة العمل حول امن وسلامة الملاحة البحرية والتي عقدت يومي 6 و7 نيسان/ ابريل من عام 2010، بما في ذلك أعداد إستراتيجية قارية لإدارة الملاحة البحرية للقارة الأفريقية، ومشاركة القوة الأفريقية الجاهزة في الجهود الرامية إلى تعزيز امن وسلامة الملاحة البحرية. وقد أكد مؤتمر القمة في هذا السياق، توفير الحماية الكافية لمجال الملاحة البحرية الأفريقية والدول الجزرية ضد الجريمة المنظمة، وكذلك الصيد البحري غير القانوني، ودفن النفايات السامة. وكرر مؤتمر القمة، نداءه لعقد مؤتمر حول إعداد اتفاقية دولية بشأن القرصنة تحت رعاية الأمم المتحدة[1].

كما عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع الـ(245) في أديس أبابا في الخامس عشر من كانون الاول /ديسمبر لعام 2010، لبحث تدهور الوضع الأمني في الصومال، وتزايد نشاط القراصنة قبالة السواحل الصومالية. وقد أعرب مجلس السلم والأمن، عن قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني في الصومال، وتحديداً في العاصمة مقاديشو، وأدان بأقوى العبارات، أعمال العنف والتفجيرات الانتحارية التي حدثت ضد بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الانتقالية الصومالية، فضلا عن التفجيرات التي حدثت في كمبالا في تموز/ يوليو عام 2010. كما أكد مجلس السلم والأمن، دعمه الكامل للحكومة الصومالية، والتزام الإتحاد الأفريقي بالعمل من اجل تعزيز الأمن وخلق بيئة أكثر ملائمة لعمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وأيد بشدة زيادة قوام بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال بـ(4000) جندي، لتصل إلى (12000) عنصراً، وتعزيز حزمة الدعم المقدمة لبعثة ((AMISOM والممولة من قبل المساهمات المقدمة من قبل الأمم المتحدة، وفرض حصار بحري ومنطقة حظر طيران على الصومال بناء على طلب الإتحاد الأفريقي (يشمل ذلك الطائرات المروحية، وفرض عقوبات ضد العناصر والكيانات المعادية لتسوية الأزمة الصومالية). كما رحب مجلس السلم والأمن، بتعيين رئيس المفوضية الرئيس الغاني السابق (جيري جون رولنغس) ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي في الصومال.

---

[1]. Ibid, p. 21.

وفيما يخص القرصنة قبالة السواحل الصومالية، دعا مجلس السلم والأمن في اجتماعه إلى بذل الجهود للتصدي لمشكلة القرصنة والسطو المسلح وجميع الأنشطة غير الشرعية الجارية قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك، العمليات غير الشرعية لصيد الأسماك والتخلص من النفايات السامة. كما وطلب من المفوضية، مواصلة تكثيف جهودها بغية تنفيذ قرارات الإتحاد الأفريقي، وإنشاء فريق عمل فني لتقديم التوصيات إلى الأمم المتحدة، بشان محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح، بهدف جعلها أكثر صرامة. كما وطلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية، أن يحيل هذا البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للنظر فيه[1].

وفي الثاني والعشرين من كانون الاول /ديسمبر لعام 2010، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يأذن للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، أن تواصل نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) حتى الثلاثين من ايلول /سبتمبر لعام 2011،وزيادة قوام قوتها المأذون بها ليصل إلى (12000) عنصراً، بما يعزز قدرتها على أداء مهامها الموكلة لها[2].

وفي العشرين من كانون الثاني/يناير لعام 2011، قرر مجلس السلم والأمن في اجتماعه المرقم (258)، تجديد مهمة بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من السابع عشر من كانون الثاني /يناير لعام 2011، استناداً لاجتماعه المرقم (245)، وقرار مجلس الأمن المرقم (1964) في كانون الاول/ديسمبر من عام 2010[3].

---

1. See: PSC/MIN/1(CCXXXXV), Peace and Security Council, 245TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 15 October 2010, pp. 1 - 7.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2010_245_CE.pdf.

2. ينظر: الامم المتحدة، القرار 1964 (2010) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6461 المعقودة في 22 كانون الاول/ديسمبر 2010. S/RES/1946(2010), 22 December 2010, pp. 1 - 7.

وفي الثلاثين من ايلول/سبتمبر لعام 2011، قرر مجلس الامن التابع للامم المتحدة، إن يأذن للدول الاعضاء في الإتحاد الأفريقي، إن تواصل نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال لغاية الحادي والثلاثين من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2012.

ينظر: الامم المتحدة، القرار 2010 (2011) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6626 المعقودة في 30 ايلول/سبتمبر 2011. S/RES/2010(2011), 30 September 2011, pp. 1 - 10.

3. See: PSC/PR/COMM.3(CCLVIII), Peace and Security Council, 258TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 20 January 2011, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2011_258_CE.pdf.

وقد رحبت القمة الأفريقية السادسة عشر أثناء انعقادها في أديس أبابا للمدة ما بين (30- 31) كانون الثاني /يناير من عام 2011، بالجهود المبذولة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة المعتمدة في قمة كمبالا التي عقدت في تموز/يوليو من عام 2010، والبيان الصادر عن الاجتماع الـ(245) لمجلس السلم والأمن في تشرين الاول /اكتوبر من العام نفسه.

وكرر المؤتمر، نداء الإتحاد الأفريقي الموجه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتقديم المزيد من الدعم لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وتحمل مسؤولياته كاملة تجاه الشعب الصومالي، بما في ذلك توفير التمويل عبر المساهمات المقدرة للأمم المتحدة لدفع بدلات القوات، وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وفرض حصار بحري ومنطقة حظر طيران لمنع دخول المقاتلين الأجانب إلى الصومال وإيصال الذخائر والمعدات إلى العناصر المسلحة، ونشر قوات للأمم المتحدة تحل محل بعثة الإتحاد الأفريقي في البلاد، ودعم وتحقيق الاستقرار وإعادة الأعمار على المدى الطويل في الصومال[1].

وعلى اثر القرارات السابقة الداعية إلى زيادة بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال لتصل إلى (12000) عنصراً، أكدت أوغندا وبوروندي التزامهما نشر القوات الإضافية البالغة (4000) جندياً، ليصل العدد إلى (12000) ألف جندياً. وكخطوة أولى، نشرت بوروندي قوات أضافية قوامها (1000) جندياً في الأسبوع الأول من اذار /مارس لعام 2011، ليصل قوام البعثة إلى نحو (9000) عنصراً[2].

وفي العشرين من كانون الاول /ديسمبر لعام 2011، وصل لأول مرة قوات من جيبوتي إلى الصومال لدعم بعثة (AMISOM)، قدر عددهم بـ(100) جندياً كمرحلة أولى، ليصل قوام البعثة إلى (9800) عنصراً[3].

وفي الخامس من كانون الثاني /يناير لعام 2012، أشار المتحدث الرسمي باسم الإتحاد الأفريقي، أنه تقرر تمديد تفويض بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لمدة (12)

---

1. See: ASSEMBLY/AU/DEC.338 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 30 – 31 January 2011, pp. 16 - 17.
www.au.int/en/content/addis-ababa-30-31-january-2001-assembly-african-union.pdf.

2. ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام في الصومال، مجلس الامن. S/2011/277, 28 April 2011, p. 16

3. على الرغم من كون جيبوتي تعتبر من الدول المجاورة للصومال.
See: LES TROUPES DJIBOUTIENNES SE JOIGNENT A LAMISOM, Communiqué DE Presse, 20 December 2011. www.africa.union.org

شهراً، وان الإتحاد الأفريقي يعتزم زيادة عدد القوة لتصل إلى ما يقارب الـ(18) ألف عنصراً. وحث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على تبني توسيع بعثة (AMISOM)، للاستفادة من الفرص الناتجة عن العمليات التي يجري تنفيذها ضد تنظيم الشباب في أجزاء مختلفة من الصومال[1]

وقد أعرب القادة الأفارقة إثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثامن عشر في أديس أبابا في المدة ما بين (29-30) كانون الثاني /يناير من عام 2012، بالخطوات الجارية التي تم اتخاذها من اجل تعزيز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الصومالية، وحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على التعجيل بإجازة المفهوم الاستراتيجي الجديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حسبما اعتمده مجلس السلم والأمن في الخامس من كانون الثاني/يناير لعام 2012[2].

وفي الثاني والعشرين من شباط /فبراير لعام 2012، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الموافقة على زيادة قوام بعثة (AMISOM) من (12000) ألف عنصر إلى عدد أقصاه (17731) ألف عنصر[3].

واثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقي التاسع عشر في اديس ابابا في المدة ما بين (15-16) تموز /يوليو من عام 2012، اعرب القادة الافارقة عن عزم الاتحاد الافريقي على اتخاذ تدابير ضد من يعملون على تقويض عملية السلام والمصالحة، واثنوا على بعثة (AMISOM) لانجازاتها البارزة، وناشد القادة الافارقة الدول الاعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين لتقديم الدعم اللازم لاعادة بناء وانتعاش المناطق المحررة من التنظيمات المسلحة[4].

---

[1]. نقلا عن: أديس أبابا (رويترز)، الإتحاد الأفريقي يمدد تفويض قوة الصومال، اخبار الشرق الاوسط، 5 كانون الثاني/يناير 2012. www.are.reuters.com/news/topNews.

[2]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.408(XVIII), Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, op. cit., pp. 28- 29.

[3]. ينظر: الأمم المتحدة، القرار 2036 (2012) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/فبراير 2012. S/RES/2036 (2012), 22 February 2012, pp. 1 – 9.

[4] .See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Ninteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 15-16 July 2012, p. 30.

www.au.int/en/content/addis-ababa-15-july-16-july-2012-assembly-africa-union-Ninteenth-ordinary-session.pdf

واثناء نجاح الصوماليين في انتخاب البرلمان الاتحادي الصومالي وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول /سبتمبر من عام 2012، رحب مجلس السلم والامن في اجتماعه الـ(337) والذي عقد في الحادي عشر من تشرين الاول /اكتوبر من عام 2012، بالتقدم الكبير الذي احرزته الصومال، وهنأ شعب الصومال واصحاب المصلحة على نجاح العملية الانتقالية التي كللت بانتخاب برلمان اتحادي جديد ورئيس جديد، كما واعرب المجلس عن ارتياحه لتعيين الرئيس لرئيس وزراء جديد، واثنى على الاجراءات المتخذة للاسراع في تشكيل حكومة شاملة لكل الصوماليين، كما جدد المجلس امتنانه العميق للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة على التزامها بتحقيق السلم والامن في الصومال، واحاط المجلس علماً بارتياح باقتراب الـ(AMISOM) من بلوغ تعداد القوات الذي سمح به مجلس الامن التابع للامم المتحدة والمقدر بـ(17731) عنصراً[1].

ومع استكمال انتشار كتيبة جيبوتي، بلغ تعداد العناصر النظامية لبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال (17709) عنصراً[2].

وفي اذار /مارس من عام 2013، قرر مجلس الامن التابع للامم المتحدة ان يأذن للدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال حتى 28 شباط/فبراير من عام 2014[3].

وعبر ما تقدم، يتبين أن الإتحاد الأفريقي قام بخطوات عدة، من اجل تسوية الأزمة الصومالية، وإعادة الأمن والاستقرار في الصومال، يمكن إيجازها بالاتي:

---

[1]. See: PSC/PR/COMM(CCXXXVII), Peace and Security Council, 337TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 11 Octber 2012, pp. 1 - 3.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_337_CE.pdf

[2]. يشمل ذلك (6223) جندي من اوغندا و(5432) جندي من بوروندي و(4652) من كينيا و(960) من جيبوتي، وهناك (81) ضابطاً من بوروندي والكاميرون وجيبوتي واثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون واوغندا وزامبيا، وهناك ايضاً (81) ضابط شرطة من بوروندي وغامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا وسيراليون واوغندا وزيمبابوي، وكذلك وحدتي شرطة مشكلتين من (140) شرطي وشرطية من نيجيريا واوغندا.
See: PSC/PR/2(CCCL), Peace and Security Council, 350TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 14 January 2013, p. 5.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2013_350_CE.pdf

[3]. ينظر: القرار 2093 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 6 اذار/مارس 2013.
S/RES/2093(2013), 6 March 2013, p. 4.

- الدعوة إلى عقد مؤتمرات لتسوية الأزمة الصومالية فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة، فضلا عن تقديم الدعم لجميع الجهود الدولية، والتي سعت إلى أنجاح عملية المصالحة الوطنية في البلاد، عبر إرسال بعثات مراقبة لدعم عملية السلام في الصومال.

- تقديم الدعم والإسناد للحكومات والمؤسسات الانتقالية الصومالية، سواء عبر حث الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي واللوجيستي، أو عبر إرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال.

- دعوة المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، لإصدار القرارات وفرض العقوبات ضد جميع الذين يعملون على تقويض أو إفشال العملية السياسية في الصومال، سواء كانوا أفراداً أم منظمات ودول.

- تأييد ودعم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه الإتحاد الأفريقي في بعض الأحيان، من اجل تسوية الأزمة الصومالية. إلا أن الإتحاد الأفريقي، تعرض لإشكاليات عدة، أدت إلى فشل جهوده في أيجاد تسوية نهائية للازمة الصومالية، أو الحد منها، من أبرزها:

- إن مسالة نشر قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي، كانت تفتقر إلى القبول من جانب العديد من أبناء الشعب الصومالي، فضلا عن أن وقوف الإتحاد الأفريقي إلى جانب طرف معين ضد طرف آخر، أدى إلى خلق حالة من العداء فيما بين قوات (AMISOM) والعديد من فئات المجتمع الصومالي، وتعرضها لهجمات المسلحين.

- اقتصار عمل بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال على حماية المؤسسات والمقار الحكومية وبعض المنشآت الحيوية المهمة في العاصمة مقاديشو، من دون العمل على البحث عن حلول جذرية وشاملة للازمة الصومالية.

- تلكؤ الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في الاستجابة السريعة للتهديدات التي تواجهها الصومال على الصعيدين السياسي والأمني. فضلا عن عزوف العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في الإسهام بدعم بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، سواء من ناحية أمداد البعثة بالقوات الأفريقية، أم بالدعم المالي واللوجيستي، واقتصارها على عدد محدود من الدول

الأفريقية. كل هذه العوامل متفاعلة وغيرها، أدت إلى عدم قدرة الإتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه الصومال، لاسيما على الصعيد الأمني.

- اقتصار اهتمام الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية الأزمة الصومالية في الجانب السياسي والأمني في اغلب الأحيان، ومن دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والإنساني.

- إن أسهام الأمم المتحدة والمنظمات والقوى الدولية في تمويل مجلس السلم والأمن افقده استقلاليته، حتى وصل الأمر إلى تزايد الدعوات من قبل الحكومة الصومالية والإتحاد الأفريقي، لتدويل الأزمة الصومالية عبر الدعوة لنشر بعثة سلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثاني: الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية: التحديات والفرص

أشارت العديد من الدراسات، إن دراسة واستشراف المستقبل، هي عملية بحث علمي في مجال ما تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لتحديد آفاق واتجاهات المستقبل. فالماضي يسهم في تشكيل الحاضر، والمستقبل ينبع من معطيات الحاضر في دورة متجددة زماناً. وان أي باحث يسعى لدراسة المستقبل أن يعمل على استذكار الماضي، وإمعان الرؤية في الحاضر عبر دراسة مجموعة من المتغيرات، للتوصل إلى استشراف احتمال أو مجموعة احتمالات للمستقبل[1].

إلا إن دراسة مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات، تواجه العديد من الصعوبات. فعلى الرغم من تطور تقنيات وأحداث التنبؤ إلى حد بعيد، إلا إن استشراف المستقبل يبقى دائماً غير مؤكد. ففن دراسة المستقبل يعتمد دائماً على افتراض بقاء بعض الظروف ثابتة، وهو أمر مستبعد في قارة أفريقيا التي تشهد تحولات وتبدلات سريعة[2]. من جهة أخرى، قد يكون من الصعب التكهن في هذه المرحلة المبكرة التي تجاوز إلـ(10) سنوات من عمر الإتحاد الأفريقي، بمستقبل العمل الأفريقي المشترك في ظل الإتحاد الأفريقي[3].

إلا إننا سنحاول استشراف مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، عبر بيان ابرز التحديات والفرص، الكابحة أو المساعدة للاتحاد الأفريقي في تسويتها للمنازعات، وسعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

وقبل بيان التحديات والفرص، لابد من التذكير والإشارة، بان هذه التحديات أو الفرص، قد لا تشكل بالضرورة عامل تحد أو مساعد للاتحاد الأفريقي في جميع الأوقات والأزمان. فقد تشكل الفرص في بعض الأحيان كوابح في حالة عدم الاستثمار الجيد لها.

---

[1]. للمزيد من الدراسات حول استشراف المستقبل ينظر: ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، د. سعد الدين فرحان، العدد 270 (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2001). ود. خير الدين حسيب واخرون، مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

[2]. سيفيرين روجومامو، مصدر سابق، ص 81.

[3]. د. عبد الله الاشعل، الإتحاد الأفريقي: دراسة في المنظمات الاقليمية الأفريقية، مصدر سابق، ص 163.

وينطبق الحال على التحديات ايضاً، فقد يتم في مدة لاحقة، العمل من اجل استثمار العمل الجماعي الأفريقي لتحويل التحديات إلى فرص.

وعليه، سنتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحديات

على الرغم من أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي، تم في إطار رؤية طموحة للغاية لتحقيق الآمال الأفريقية في مختلف الجوانب، ومن أبرزها، الجوانب الأمنية والسياسية، وتثبيتها في العديد من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الأمنية والسياسية، إلا إن هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق هذه الآمال والطموحات الأفريقية (تحديات داخلية وخارجية)، ومن ثم تأثيرها السلبي على مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسويته للمنازعات، والتي سنتناولها تباعاً:

أولا: التحديات الداخلية:

من ابرز التحديات الداخلية التي ستؤثر في مستقبل الإتحاد الأفريقي على تحقيقه للسلم والأمن والاستقرار في القارة:

1) التحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي:

يواجه الإتحاد الأفريقي، العديد من التحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي، التي اتسمت بها الطبيعة البنيوية للاتحاد الأفريقي، من أبرزها:

أ. التحدي المرتبط ببعض المواد المتعلقة بحفظ السلم والأمن:

يُعد التدخل الجماعي من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، من أكثر الفرص لإحلال السلام في القارة الأفريقية. ومع ذلك يظل مبدأ التدخل الجماعي محفوفاً ببعض المحاذير، من أهمها، غياب وفاق إقليمي حول بعض المفاهيم المرتبطة بعملية التدخل مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهي مفاهيم ينبغي أن تحدد بدقة، حتى لا يؤدي

عدم تحديدها، إلى اتخاذ تفسيرات متضاربة ومتغايرة، ومن ثم سيكون ذلك سبباً في الخلاف بين الدول الأعضاء، ويؤدي إلى مزيد من النزاعات فيما بينها[1]

ب. التحدي المرتبط ببعض أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات:

لا تزال هناك الكثير من التحديات التي تواجه عمل بعض أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات. إذ لم تستطع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي استكمال إقامة آلية الإنذار المبكر على الرغم من أن العناصر الرئيسة للنظام القاري للإنذار المبكر قائمة[2].

كما أن عمل القوة الأفريقية الجاهزة تواجه العديد من التحديات. وقد أكد ذلك مفوض الإتحاد الأفريقي لمجلس السلم والأمن (سيد جنيت)، إذ أشار إلى أن هذه التحديات "تتعلق بعدم جاهزية مراكز التدريب، واختلاف نظم التدريب والمهارات واللغات والثقافة بين عناصر القوة، ونقص التسليح اللازم، وصعوبة نقل القوات في ظل الحالة المتردية لمعظم الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية، ونقص القوات الجوية، مع عدم أمكانية مشاركة الكثير من دول القارة في هذه القوة، إما لصغر حجم جيوشها، أو بسبب ما تعانيه من مشكلات اقتصادية وأزمات سياسية"[3].

وهكذا، فعلى الرغم من أن النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة تشكلان مع مجلس السلم والأمن منظومة متكاملة لمعالجة النزاعات والأزمات في قارة أفريقيا، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات عدة، مما سيؤثر مستقبلاً على عمل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

كما أثبتت التجارب، انه ليس في إمكان الإتحاد الأفريقي التدخل بمفرده في قوات حفظ السلام، بالسرعة والتجهيز اللازم في مناطق النزاعات. فعلى سبيل المثال، واجهت المهمة الأولى لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي (أميب) في عام 2003،

---

[1]. د. محمود ابو العينين، الإتحاد الأفريقي وامكانيات احلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، مصدر سابق، ص ص 226 - 227. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 157.

[2]. مذكرة معلومات، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات، مصدر سابق، ص 4. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص ص 181- 182.

[3]. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 185. وقارن مع: د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مصدر سابق، ص ص 83- 84. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 52.

مشكلة نزع أسلحة جيوش أطراف النزاع، وتسوية الأزمة في بوروندي، وذلك بسبب قلة عدد الدول المشاركة في قوات حفظ السلام، إذ اقتصر على ثلاث دول فقط، وهي كلاً من: جنوب أفريقيا، أثيوبيا، وموزمبيق. فضلا عن قلة الدعم اللوجيستي والمالي المقدم للبعثة[1].

إما في دارفور، فبعد أن فشلت بعثة الإتحاد الأفريقي في حفظ السلام في دارفور، لأسباب عدة، لعل من أبرزها، نقص التمويل، عمد الإتحاد الأفريقي إلى تدويل الأزمة، عبر الطلب إلى الأمم المتحدة، نشر قوات دولية في دارفور[2]، وأدى ذلك إلى صدور قرار مجلس الأمن (1769) في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو لعام 2007، الذي تم بموجبه، استبدال قوات حفظ السلام الأفريقية بالقوات الهجينة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (UNAMID)[3].

وهكذا، أثبتت الأحداث، إن ضعف الإتحاد الأفريقي لا تكمن فقط في عدم استكمالها للهياكل المؤسسية المعنية بتسوية المنازعات، وإنما تتركز أيضا في افتقار تلك الهياكل للفاعلية اللازمة للنهوض بأعباء الإتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة، فضلا عن عدم القدرة على تحمل أعباء وكلف عمليات حفظ السلام، حتى وان كانت دولة واحدة. فكيف سيكون الوضع في حال طُلب من الإتحاد الأفريقي التدخل في عدة أزمات ونزاعات في آن واحد؟

---

1. مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في افريقيا: هل هو الرد الاوروبي على الازمات، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2006، ص 35. و. كينيث اوميجه، مصدر سابق، ص ص 138-139.

2. د. عبده مختار موسى، دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 190- 191.

3. إذ اذن مجلس الأمن بموجب القرار (1769)، إن تنشأ عملية مختلطة بين الإتحاد الأفريقي والامم المتحدة في دارفور (بعثة الامم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور) وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وتنفيذ المهام الموكلة لها في موعد لا يتجاوز 31 كانون الاول/ديسمبر 2007. وستتكون البعثة من: (19315) جندياً، (240) مراقباً عسكرياً، (6432) من افراد الشرطة، (1579) موظفاً مدنياً دولياً، (3455) مدنياً محلياً، و(548) من متطوعي الامم المتحدة.

ينظر: الامم المتحدة، القرار 1769 (2007) والذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727 المعقودة في 31 تموز/يوليو 2007. S/RES/1769(2007), 3 July 2007, pp. 1 - 9.

و. الامم المتحدة، عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، مذكرة اعلامية، 31 تشرين الاول/اكتوبر 2010. www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/UNAMID.

وبالنسبة للبرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا)، فانه لا يزال يواجه العديد من التحديات، التي تحول دون تحقيق مهام البرلمان، بوصفها خطوة على طريق تدعيم الإتحاد الأفريقي في تصديه للمنازعات الأفريقية، من أبرزها[1]:

- إن سلطاته لا تزال استشارية.

- إن تقرير السياسات العامة للقارة الأفريقية، ظل بيد رؤساء الدول والحكومات الذين يشكلون الجهاز الأعلى للاتحاد الأفريقي، لا سيما وان اغلب أعضاء البرلمان الأفريقي يمثلون حكومات الدول التي ينتمون أليها ويعبرون عن وجهات نظرهم، ولا يعبرون عن مواقف جميع الشعوب الأفريقية أو الأحزاب والاتجاهات السياسية المعارضة للحكومات الأفريقية. ومن ثم هل سيعمل البرلمان الأفريقي على دراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، لا سيما في ظل اختلاف رؤية الدول الأفريقية لمفهوم الديمقراطية؟ ومن ثم هل يمكن ضمان تمثيل الاتجاهات والقوى السياسية كافة في الدول الأعضاء في البرلمان الأفريقي كما أشار إلى ذلك بروتوكول برلمان عموم أفريقيا؟

أما بالنسبة لمحكمة العدل وحقوق الإنسان، والمختصة بالنظر في جميع المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، فلم تدخل لغاية الآن حيز التنفيذ، بسبب تصديق ثلاث دول فقط على البروتوكول. وهذا يدل على عدم جدية الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في الاحتكام لقرارات المحكمة، في حالة نشوب المنازعات، ولا تزال المصلحة الفردية للدول الأعضاء تعلو على مصلحة القارة.

ت. تنظيم العلاقة بين الإتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى فيما يخص تسوية المنازعات:

على الرغم من أن بروتوكول مجلس السلم والأمن حدد العلاقة بين عمل المجلس والتنظيمات الإقليمية الأفريقية كالايغاد والايكواس والساداك والكوميسيا، فيما يخص تسوية المنازعات، وانه تم اتخاذ العديد من الخطوات منذ ذلك الوقت، مما يشير إلى ظهور

---

[1]. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 182. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، برلمان عموم افريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية، في: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 86. و. احمد حجاج، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي: هل ستنجح التجربة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 156، 2004، ص ص 30 وما بعدها.

شكل جديد من أشكال الشراكة المتعددة المستويات فيما بين الإتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية، في السعي إلى أيجاد حل سلمي ودائم للمنازعات في أفريقيا[1]. إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تنظيم العلاقة فيما بينهما، مما سيؤثر على تعاونهما في المستقبل في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة. فمن جهة، تحكم التنظيمات الإقليمية، اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمي الذي اعتمده الإتحاد الأفريقي في تقسيم القارة إلى خمسة أقاليم جغرافية[2]. ومن جهة ثانية، إن التباينات التي توجد بين الإتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الفرعية، سواء في الأهداف أم المستويات ومراحل التطور، فضلا عن أن تداخل العضوية التي تنبع من اشتراك الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، في عضوية التنظيمات الإقليمية الأفريقية، قد يفرض على التنظيمات الإقليمية التزامات ربما تتعارض مع التزاماتها في أطار الإتحاد الأفريقي، ويؤدي إلى أضعاف التعاون الإقليمي في مجال تسوية المنازعات[3]. إذ أشار السفير احمد حجاج (وذلك عندما كان اميناً عاماً مساعداً في منظمة الوحدة الأفريقية لمدة طويلة) بقوله: انه من الصعب جداً جمع جميع التنظيمات الإقليمية الأفريقية للتنسيق فيما بينها، في ضوء وضع كل منها لسياسات معينة، دون أي اعتبار لما تضعه التجمعات الأخرى، بل كان من الصعوبة بمكان حتى عقد اجتماع على مستوى الأمناء العامين لهذه التجمعات على هامش القمة الأفريقية لكل سنة، التي كانت تعقد في نفس الوقت[4]. ومن جهة أخرى، فبينما تتسارع وتيرة التطورات على الصعيد الدولي، فان تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية على مستوى التحديات الجديدة التي من الممكن أن تظهر في المستقبل، يظل بطيئاً ومحفوفاً بالتحديات. فكيف يمكن الإسراع بوتيرة تعزيز تلك القدرات، وكيف يمكن تحديد الميزات النسبية بين المنظمات الدولية والقارية والإقليمية وتعزيزها، لا سيما في ظل غياب الدعم والتمويل اللازم للقدرات

---

1. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 7.

2. حلمي شعراوي، افارقة وعرب في مهب الريح (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 2004)، ص 155. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 46- 47.

3. انظر وقارن مع: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 20. و.التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 183.
فمثلا إن معظم اعضاء الايغاد هم اعضاء ايضا في الكوميسيا. كما إن اغلبية اعضاء الكوميسيا هم اعضاء في الساداك.
ينظر: سيفرين روجومامو، مصدر سابق، ص 105.

4. احمد حجاج، العولمة والوحدة الأفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص 47.

المؤسسية للاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية[1]؟

2) التحديات الأمنية والسياسية:

يُعد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الأفريقية، من أهم التحديات التي تواجه عمل الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، التي يخشى على تأثيراتها السلبية في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة. إذ ظل العنف يجتاح العديد من الدول الأفريقية، ومكبداً مزيداً من المعاناة للشعوب الأفريقية، ومدمراً للبنية التحتية، لأسباب عديدة ومتداخلة*. فطبقاً لترتيب مؤشر "صندوق الدول التي تفتقر للسلم" لعام 2007، نجد أن ثمان دول من بين الدول العشر الأولى الأكثر اضطراباً امنياً وسياسياً في العالم في قارة أفريقيا[2].

وفي مقدمة التحديات، تأتي المنازعات والحروب الداخلية، التي اندلعت في العديد من الدول الأفريقية، بشكل لم يسبق لها مثيل، سواء من حيث عدد المنازعات، أم عدد الأطراف المشاركة فيها، أم تشابك أبعادها، أم حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي والدولي في المنازعات الأفريقية، كما هو الحال في الصومال والسودان وليبيا وغيرها[3]. وفي هذا الصدد، أشار رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، أثناء انعقاد الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا في طرابلس للمدة ما بين (30-31) اب/اغسطس من عام 2009، إلى أن من أكثر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، هو تحدي النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، فخلال العقدين الماضيين، شهدت القارة عدداً من الأزمات الطويلة الأمد والشديدة والمترابطة جزئياً وعدداً من النزاعات العنيفة. فبينما شهدت

---

[1]. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 8.

* سوف لن يتم التطرق إلى الأسباب التي ادت إلى تزايد ظاهرة العنف والنزاعات في القارة الأفريقية، لارتباطها بأسباب عديدة ومتشعبة كالنواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والاثنية والاجتماعية والثقافية...الخ. الا اننا سنحاول تناول ابرز التحديات الأمنية والسياسية.

[2]. وهي كلاً من: السودان (1)، الصومال (3)، زيمبابوي (4)، تشاد (5)، ساحل العاج (6)، الكونغو الديمقراطية (7)، غينيا (9)، وجمهورية افريقيا الوسطى (10).

ينظر: ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 15.

[3]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 73. ود. عادل عبدالرزاق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي: رؤية مستقبلية، مصدر سابق، ص 196. و. ايمن السيد شبانة، الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 141- 142.

سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حروباً بين الدول، تميزت منذ سنوات التسعينيات بأشكال من العنف داخل الدول. وأضاف، تبقى مهمة تسوية المنازعات ذات الطابع الداخلي، مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية ودولية خطيرة، تحدياً خطيراً[1].

كما اكد القادة الافارقة اثناء انعقاد قمة الاتحاد الافريقي التاسع عشر في تموز/يوليو من عام 2012، عن قلقهم ازاء الاستخفاف باللجوء الى التمرد المسلح لتحقيق المطالب السياسية، وشددوا على خطورة هذا المنحى على استدامة العمليات الديمقراطية في القارة وعلى السلم والامن والاستقرار في افريقيا، وطلب الى المفوضية ان ترفع اليه توصيات محددة بشأن افضل السبل والوسائل للتصدي لافة اللجوء الى التمرد المسلح وآفة المطالب الانفصالية[2].

ويتمثل التحدي الآخر، في مهمة استبقاء مراحل الانتقال من الحرب إلى السلم. إذ أثبتت التجارب، على انه في المرحلة المبكرة للانتقال من النزاع إلى السلم، تظل عمليات السلام هشة واحتمال العودة إلى العنف كبيراً. ويُعزى ذلك، إلى أن البلدان الخارجة من النزاعات تتميز بقدرات ضعيفة أو غير موجودة على المستويات كافة، بما فيها المؤسسات المنهارة وغياب ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان[3]. وقد تم تأكيد ذلك في سياسة الإتحاد الأفريقي حول إعادة الأعمار والتنمية في ما بعد النزاع، وذلك أثناء انعقاد الدورة التاسعة للمجلس التنفيذي في غامبيا للمدة ما بين (25-29) حزيران/يونيو من عام 2006[4].

فضلا عن ذلك، فقد برزت تحديات، أضحت تهدد السلم والأمن الأفريقي منذ سنوات. إذ أفضت العديد من العمليات الانتخابية التي حصلت في العديد من الدول الأفريقية منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إلى تقويض التلاحم العرقي والتماسك الإقليمي، ونجمت عن ذلك نزاعات وأعمال عنف هددت النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ولأسباب

---

[1]. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية افريقيا في انهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، مصدر سابق، ص 2.

[2] .See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Ninteenth Ordinary Session, op. cit., p. 32.

[3]. تقرير رئيس المفوضية، المصدر السابق، ص 2.

وقد اشار كولير (Collier et al. 2005) إلى بيانات عملية تفيد بان احتمالات عودة أي بلد إلى دوامة النزاع في غضون خمس سنوات من انتهاء النزاع فيها تبلغ اربعين بالمئة. ومن اسباب ذلك حسب قول كولير، إن العوامل ذاتها التي اججت النزاع في البداية تظل قائمة في العادة.

ينظر: طوني كاربو، بناء السلم في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 200.

[4]. See: EX.CL/DEC.302(IX), Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25-29 June 2006, pp. 36 - 37.

www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-excutive-council-ninth-ordinary-session.pdf.

عديدة، مما هدد مستقبل السلم والأمن في القارة. وهذا لا ينطبق فقط على من هم في المعارضة ويريدون الوصول إلى السلطة، وإنما أيضا على من هم في السلطة ويريدون الاحتفاظ بها[1]. وفي هذا السياق، أكد مؤتمر القمة الأفريقي خلال دورته العاشرة المنعقدة في أديس أبابا في عام 2008، على ضرورة البدء في التفكير الجماعي حول التحديات المتصلة بالنزاعات وحالات التوتر التي تتسم بها غالباً العمليات الانتخابية في أفريقيا[2].

كما وأكد القادة الأفارقة أثناء انعقاد قمة الإتحاد الأفريقي الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية للمدة ما بين (1-3) تموز/يوليو من عام 2009، على ضرورة تعزيز دور الإتحاد الأفريقي في منع وإدارة وتسوية النزاعات العنيفة المتصلة بالانتخابات في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز القدرات الأفريقية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري في مجال مراقبة ومتابعة الانتخابات[3].

ويمثل التحدي الرئيس الآخر الذي يهدد السلم والأمن في القارة الأفريقية، في تجدد ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات، عبر تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، والذي شكل انتكاسة خطيرة لعملية إرساء النظام الديمقراطي في أفريقيا.

فقد شهدت المدة ما بين (اب/اغسطس 2008–آذار/مارس2009) مثلاً تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحكم في عدة دول افريقية. إذ أطاح العسكريون في موريتانيا في آب من عام 2008، بأول رئيس موريتاني يصل إلى السلطة في انتخابات حرة وهو "سيدي ولد شيخ عبدالله". كما استولى ضباط من الجيش في غينيا على السلطة بعد وفاة الرئيس "لانسانا كونتي" في كانون الاول/ديسمبر من عام 2008. وقام عسكريون باغتيال رئيس غينيا بيساو "بيرناردوا فييرا" ورئيس هيئة الأركان الجنرال "بانيستا تاغمي فارايي" في بداية اذار/مارس من عام 2009. وأجبرت المؤسسة العسكرية في مدغشقر الرئيس "مارك رافالو مانانا" على الاستقالة وتسليم السلطة إلى مجلس عسكري

---

1. كينيث اوميجه، فهم فض النزاع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص ص 124-129. و. اميرة محمد عبدالحليم، تعثر مسار التحول الديمقراطي في افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 180، 2009، ص 142.

2. See: ASSEMBLY/AU/DEC.177(X), Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, op. cit., pp. 14 -15.

3. See: ASSEMBLY/AU/DEC.254 (XIII) REV.1, Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, Sirte, Libya, 1-3 July 2009, p. 29.
www.africa.union.org/root/au/conference/sirte01-03-july-2009-assembly-african-union-thirteenth.pdf.

في اذار/مارس من العام نفسه[1].

وعلى الرغم من أن الإتحاد الأفريقي رفض نتائج الانتخابات العسكرية الأربعة، وقام بتعليق عضوية الدول التي وقعت فيها الانقلابات، والتلويح بفرض عقوبات، وإرسال وفود لإقناع العسكريين بإعادة الحكم المدني[2]. إلا أن الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، أصبح يواجه صعوبة في ارضاخ المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الأفريقية بانتهاج النهج الديمقراطي، وتسليم السلطة للحكم المدني.

وقد أعرب مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في أديس أبابا في شباط/فبراير من عام 2009، عن قلقه العميق إزاء تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، التي شكلت انحداراً سياسياً، ونكسة كبيرة للعملية الديمقراطية، وتهديداً للسلم والأمن والاستقرار في القارة[3].

فضلاً عن ذلك، يواجه الإتحاد الأفريقي، تحدي استمرار التوترات واندلاع المنازعات فيما بين الدول الأفريقية، لأسباب عديدة. من أبرزها، المنازعات على الحدود كالنزاع الصومالي مع دول الجوار، والنزاع الأثيوبي-الاريتري. على الرغم من أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، اتفقت في أديس أبابا في السابع من حزيران/يونيو لعام 2007، على إن يكون العام 2012، عاماً لتسوية المنازعات الحدودية بين الدول الأفريقية[4].

وقد اعرب القادة الافارقة اثناء انعقاد قمتهم في تموز/يوليو من عام 2012، عن قلقهم ازاء المأزق المستمر لعملية السلام بين اريتريا واثيوبيا، وكرر دعوة الاتحاد الافريقي لتجديد الجهود الافريقية لمساعدة البلدين على التغلب على الصعوبات الراهنة، وتطبيع علاقاتهما وارساء اسس السلام والامن الدائمين في القرن الافريقي[5].

---

[1]. للمزيد حول الانقلابات الاربعة ينظر:
التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص ص 85- 90. و. اميرة محمد عبدالحليم، مصدر سابق، ص ص 141- 142. وقارن مع: د. عبدالملك عودة، افريقيا تتحول.. كلام في السياسة، مصدر سابق، ص ص 9- 10. و. حلمي شعراوي، افريقيا من قرن إلى قرن، مصدر سابق، ص ص 440- 464.

[2]. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 8. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، مصدر سابق، ص 91.

[3]. See: ASSEMBLY/DEC.220 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., p. 22.

[4]. See: African Union, Declaration of the African Union Border Programme as Adopted by the Conference of African Ministers in Charge of Border Issus Held in Addis Ababa, Ethiopia, on 7 June 2007, pp. 1- 14.
www.africa.union.org/root/Au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/Border%20Issues_E.pdf.

[5] .See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Ordinary Session, op. cit., p. 31.

كما يواجه الإتحاد الأفريقي تحديات سياسية، وذلك لاختلاف توجهات النظم الحاكمة، أو لدعم بعض الدول لمعارضي النظام الحاكم في دولة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمنازعات بين دول القرن الأفريقي والبحيرات العظمى.

هذا فضلا عن أسباب عديدة أخرى، ترتبط بالتنافس بين الدول الأفريقية، سواء على المستوى الإقليمي أم القاري. وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأزم العلاقات بين الدول الأفريقية، بشكل يصعب الحديث عن أمكانية تحقيق التكامل السياسي بين دول القارة، أو بناء مواقف جماعية موحدة إزاء القضايا محل الاهتمام المشترك[1].

وقد كان للتحديات الأمنية والسياسية التي تواجه اغلب الدول الأفريقية، آثار سلبية على مستقبل القارة الأفريقية. إذ أصبحت القارة الأفريقية تضم اكبر عدد لضحايا النزوح القسري في العالم. إذ وصل عدد اللاجئين إلى قرابة (3) مليون لأجيء خارج أوطانهم، من التقديرات العالمية التي وصلت إلى قرابة (10,5) مليون لأجيء، وفقاً لتقديرات عام 2009[2]. فضلا عن ذلك، عدت القارة الأفريقية الأكثر تضرراً من النازحين داخلياً. إذ وصل عدد النازحين فيها قرابة (11,6) مليون نازح في (19) دولة افريقية، من بين التقديرات العالمية التي وصلت إلى قرابة (26) مليون نازح داخلياً، وفقاً للعام نفسه[3].

كما بدأت نتائج التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه اغلب الدول الأفريقية، تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ أشارت التقديرات، إلى أن الدول الأفريقية خسرت قرابة(300) مليار دولار منذ العام 1990، نتيجة للمنازعات الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، بمعدل خسائر سنوية تصل إلى قرابة (18) مليار دولار[4].

وهذه الآثار السلبية، ستسهم في تزايد حدة المنازعات في القارة الأفريقية، وسيشكل تحدياً للاتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات. وقد تم تأكيد ذلك في بروتوكول مجلس السلم والأمن، إذ أشار في ديباجته، إلى انه لم يسهم أي عامل بمفرده في التدهور الاقتصادي

[1]. ايمن السيد شبانة، مصدر سابق، ص 143. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 196.

[2]. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 3.

[3]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

والاجتماعي للقارة، وفي معاناة السكان المدنيين، أكثر مما أسهم في ذلك آفة النزاعات داخل وبين دولنا[1].

3) الإتحاد الأفريقي والسيادة:

يتطلب تطوير العمل الجماعي الأفريقي، في الكثير من الحالات، قدراً من التنازل عن السيادة من جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي لصالح المنظمة القارية، من اجل تنفيذ عمليات حفظ السلام. إلا إن هذه النوعية من التنازلات ما زالت غير مقبولة، من جانب العديد من الدول الأفريقية[2]. إذ يُعد تمسك الدول الأفريقية بسيادتها الوطنية، من ضمن التحديات التي تواجه عمل الإتحاد الأفريقي إثناء تسويتها للمنازعات الأفريقية، الأمر الذي يجعل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي تفضل العمل الفردي على حساب العمل الجماعي الأفريقي، في محاولة لإيجاد الحلول[3].

من جهة أخرى، إن حدود سلطات الإتحاد الأفريقي إثناء اندلاع المنازعات الأفريقية لا تتضح إلا بالنسبة لإمكانية تدخل الإتحاد في الدول الأعضاء في الحالات الثلاث المشار إليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمتمثلة في حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. والمشكلة الأساسية، انه لا يمكن الحديث عن تنظيم قاري فعال، ما لم يكن لهذا التنظيم "سلطات فوق قومية"، تتوافر على شخصية قانونية مستقلة سواء إزاء الدول الأعضاء في التنظيم، أم في مواجهة العالم الخارجي. ففي أطار الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال، يكون للمفوضية دوراً مستقلاً عن الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد. إذ أنها تتحدث باسم الإتحاد الأوروبي أمام الأطراف الدولية الأخرى، وتتمتع بسلطة إصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء. في حين أن مفوضية الإتحاد الأفريقي لم تأخذ من نظيرتها الأوروبية سوى الاسم فقط، فهي لا تعدو أن تكون أداة لتنظيم سير العمل في الإتحاد الأفريقي من دون سلطات حقيقية إزاء الدول الأعضاء[4].

---

[1]. See: Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 3.

[2]. د. احمد ابراهيم محمود، الإتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مصدر سابق، ص 142.

[3]. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 181. ود. بوكاري كندو، دور النزاعات والحروب في اعاقة التنمية في افريقيا، مصدر سابق، ص ص 16- 17.

[4]. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 181.

ولذلك يمكن عد الإتحاد الأفريقي منظمة تتولى تنسيق العمل بين الدول الأعضاء، أكثر منها منظمة ذات سلطات تتجاوز السيادات الوطنية للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي.

وعليه، لا يمكن الحديث عن مستقبل منظمة قارية قوية وناجحة تستطيع إدارة جميع أنواع المنازعات، ما لم تكن تتمتع بـ"سلطات فوق قومية"، وما لم تكن الدول الأعضاء مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها لصالح الإتحاد الأفريقي[1].

وقد جاء الطرح الليبي لمشروع الوحدة الأفريقية منذ مؤتمر قمة الإتحاد الأفريقي التاسعة في أكرا بغانا في تموز/يوليو من عام 2007 (بعد إن طرحت المشروع في قمة سرت الأولى في عام 1999)، والانقسامات التي حدثت بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، ما بين مؤيد للفكرة ورافض لها، ليؤكد تمسك العديد من الدول الأفريقية بسيادتها الوطنية على حساب الإتحاد الأفريقي، لان معنى إقامة حكومة موحدة يعني التنازل عن قدر كبير من السيادة لصالح الحكومة القارية[2].

والسؤال المطروح؟ هل هناك أرادة سياسية جماعية في أفريقيا مؤمنة بعملية تحول الإتحاد الأفريقي من مجرد تنظيم قاري، تحتفظ فيه الدول الأعضاء بسيادتها واستقلالها، إلى حكومة مركزية فيدرالية على مستوى القارة، سواء كانت حكومة لها سلطات عليا تقف بجانب حكومات الدول الأفريقية صاحبة السيادة، أم كانت حكومة فيدرالية قارية تحتكر السيادة وتلغي السيادات للدول الأعضاء؟

---

[1]. ايمن السيد شبانة، الإتحاد الأفريقي والإتحاد الاوروبي: دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 135.

[2]. إذ طرح الرئيس الليبي السابق معمر القذافي خلال قمة اكرا لعام 2007، تصوراً لوحدة القارة الأفريقية، يقوم على عدة ركائز، من اهمها:

1.تشكيل لجنة من خمسة رؤساء دول للتفكير في المشروع ووضع خريطة طريق تمهد لتشكيل حكومة الوحدة الأفريقية.

2.تشكيل حكومة اتحادية من خمس وزارات (الخارجية – الدفاع – التعليم – الصناعة – والزراعة) كخطوة مبدئية.

3.يكون من اولى مسؤوليات الحكومة الأفريقية، انشاء جيش افريقي يتكون من مليوني جندي.

4.إلغاء الحدود السياسية بين الدول الاعضاء، وإصدار جوازات سفر موحدة، ويعلن على اثر ذلك قيام " الولايات المتحدة الأفريقية ".

للمزيد من التفاصيل حول المشروع والآراء التي قيلت بصدده ينظر:

التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 27- 29. و. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 32. و. سامي صبري عبدالقوي، الولايات المتحدة الأفريقية بين الطموح والمعوقات، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2007، ص ص 117- 118. و. صلاح الدين عبدالسيد و. شرين فوزي، قمة الإتحاد الأفريقي الثانية عشر، مجلة افاق افريقية، العدد 29، مصدر سابق، ص ص 181- 182.

وعبر ما تم طرحه، يتبين انه يصعب التصور في المستقبل المنظور، موافقة العديد من الدول الأفريقية على نموذج الدولة الفيدرالية المحتكرة للسيادة "الولايات المتحدة الأفريقية". وربما يستحيل توافر إرادة سياسية افريقية تدعم عملية التحول لمثل هذا النموذج، لأسباب عديدة، من أبرزها، صعوبة تنازل العديد من الدول والشعوب الأفريقية، التي حصلت على استقلالها منذ خمسة عقود تقريباً، عن سيادتها الوطنية على حساب حكومة افريقية واحدة، لا سيما في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه العديد من الدول الأفريقية، والتباينات المتعددة داخل البيئة الأفريقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إذ يتكون الإتحاد الأفريقي من (54) دولة*. وتضم أكثر من (5) آلاف جماعة أثنية مختلفة. وكل دولة افريقية ذات تعددية داخلياً كأجناس أو ثقافات أو قبائل. كما أن اللغات في القارة الأفريقية تزيد على (800) لغة. وأدى ذلك كله إلى أن كل دولة افريقية تواجه مشاكل داخلية حقيقية فيما يتعلق بتحقيق الاندماج أو التكامل. فضلا عن الحساسية التي ستنجم عن مدى الإحساس بسيطرة بعض الدول الأفريقية الكبرى، كليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والجزائر، على الشأن والقرارات الأفريقية بعد عملية التحول. وكذلك المشاحنات والتوترات التي ستتولد من جراء التنافس حول العديد من الأمور السيادية، كالعاصمة الفيدرالية واللغة الرسمية، ومشاكل الحدود، والمصالح القطرية، ومصالح النخب السياسية في الدول الأفريقية. كلها ستقف عقبة في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية[1].

وهكذا، يُعد رفض تنازل الدول الأفريقية عن سيادتها لصالح الإتحاد الأفريقي، من ضمن التحديات التي ستواجه عمل الإتحاد في المستقبل، إثناء قيامها بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة، لا سيما أذا ما اصطدمت مصالح الدول الأفريقية مع الإتحاد الأفريقي.

* ففي السابع والعشرين من تموز/يوليو لعام 2011، أعلن الاتحاد الافريقي وفقاً للمادة 29 (1) و (2) من القانون التأسيسي للاتحاد، ضم جمهورية جنوب السودان، لتصبح العضو الـ(54)، وذلك بعد أن تلقت المفوضية العدد المطلوب من الخطابات الكتابية (33 دولة)، والتي تدعم طلب قبول جنوب السودان للاتحاد الافريقي. نقلا عن: أديس أبابا / أثيوبيا، يونايتد برس أنترناشيونال، الخميس 2011/7/28.

www.arabic.upi.com/NEWS/07/28/upi.

1. ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006- 2007، مصدر سابق، ص ص 40- 42. و. تيم موريثي، المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وادارة النزاع، في: افريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 45. و. خالد حنفي علي، قمة اكرا وعوائق الوحدة الوطنية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 170، 2007، ص 164.

4) **ضعف الموارد المالية للاتحاد الأفريقي:**

تظل مشكلة تمويل الإتحاد الأفريقي سنوياً، من أكثر التحديات التي ستواجه عمل الإتحاد الأفريقي إثناء تسويتها للمنازعات الأفريقية، لأسباب عدة، من أهمها، عدم قدرة العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتها المالية[1].

فعلى الرغم من أن البعض من الدول الأفريقية، اكتفى بالقول إثناء انعقاد مؤتمرات تأسيس الإتحاد الأفريقي، إن ميزانية الإتحاد الأفريقي ستزيد بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف عن ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية، والتي كانت تقدر سنوياً بقرابة (30) مليون دولار، إلا انه لم يتم التطرق إلى سبل أحداث هذه الزيادة في الميزانية، والعقوبات التي سيتم فرضها في حال عدم تسديد الدول الأعضاء لمستحقاتها المالية، وهذا أدى إلى أن العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، لم يسدد حصصهم في ميزانية المنظمة، حتى بلغ عدد الدول المتأخرة عن سداد اشتراكاتها، قبل قمة أديس أبابا في عام 2008، (21) دولة عضو في الإتحاد الأفريقي[2].

وفي هذا السياق، أكد مؤتمر القمة الأفريقي السابع عشرة أثناء انعقاده في غينيا الاستوائية للمدة ما بين (30 حزيران/يونيو-1 تموز/يوليو) من عام 2011، إلى الحاجة إلى تحديد مصادر أضافية لتمويل أنشطة الإتحاد الأفريقي، لا سيما في ظل الوضع المالي الحرج للاتحاد الأفريقي، نتيجة تأخر الدول الأعضاء في تسديد مساهماتها المقدرة، وتعقيدات الوصول إلى أموال الشركاء، فضلا عن قلقه إزاء الاعتماد المتزايد على أموال الشركاء لتمويل التكامل القاري وأجندة التنمية[3].

وإذا كانت مشكلة التمويل، تقف عقبة في عمل الإتحاد الأفريقي في المستقبل، فمن المؤكد أن هذه المشكلة ستواجه الأجهزة التابعة لها أثناء تأدية مهامها، لا سيما مجلس السلم والأمن، التي من مهامه، تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة.

---

1. مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في افريقيا:هل هو الرد الاوروبي على الازمات،مصدر سابق،ص35.
2. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002- 2003، مصدر سابق، ص ص 23- 24. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 184.
3. See: ASSEMBLY/AU/DEC.364 (XVII), Assembly of the Union, Seventeenth Ordinary Session, Malabo, Equatorial Guinea, 30 June – 1 July 2011, p. 7. www.au.int/en/content/malabo-30-june-1-july-2011-assembly-african-union-seventeenth-ordinary-session.pdf.

فعمليات حفظ السلام، أو رعاية المفاوضات، تحتاج إلى قدرات مالية كافية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة[1]. إذ قدرت بعض المصادر، إلى أن مجلس السلم والأمن يحتاج كحد أدنى إلى قرابة (200) مليون دولار سنوياً، مما يعني ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الآلية لتقوم بدورها المنوط بها في حفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وهذا يستلزم بالضرورة، التزام الدول الأعضاء بدفع مساهماتهم بشكل منتظم، حتى لا تتوقف عملية بناء السلام في القارة[2].

فمثلاً تتطلب الوساطة الناجحة في مفاوضات تسوية المنازعات أن يكون الوسيط قادراً على رعاية اتفاقيات التسوية التي تفرزها العملية التفاوضية، وتحمل التكاليف المترتبة على إنهاء النزاع، لا سيما ترتيبات حفظ السلام، وجهود إعادة بناء ما دمره النزاع[3]، مما سيمثل فشلها عائقاً بالغ الخطورة أمام تنفيذ الإتحاد الأفريقي لعمليات حفظ السلام الأفريقية، وستتسبب في إفشال الدور الأفريقي في تسوية العديد من المنازعات الأفريقية، كما في الأزمة الصومالية وأزمة دارفور.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالميزانية المخصصة للاتحاد الأفريقي، وهي إن 65% من ميزانية الإتحاد، توفرها خمس دول فقط، وهي كلاً من: مصر، جنوب أفريقيا، ليبيا، نيجيريا، والجزائر، في مقابل مساهمة الـ(49) دولة عضو في الإتحاد الأفريقي بـ 35%، وهو أمر ينم عن تفاوت كبير في القدرات المالية لدول الإتحاد[4]، مما قد تكون له في المستقبل انعكاساته السلبية على عمل الإتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات.

ومما يزيد من مشكلة نقص الموارد المالية المخصصة لتسوية المنازعات، إن الموارد المالية المحدودة المتاحة كثيراً ما يساء استخدامها، أما بسبب شيوع الفساد، أو لتبني أولويات خاطئة وغير دقيقة من جانب القائمين على توظيف تلك الموارد. إذ أصبح الفساد ظاهرة شائعة في الإتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى، ويتخذ اشكالاً متنوعة، ما بين النهب من الميزانية ومن المنح الأجنبية المقدمة لها، وسوء تخصيص الموارد

---

[1]. د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 72. و. سلمان قادم، الإتحاد الأفريقي: الفكرة..النشأة..التطور، مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، مركز دراسات افريقيا والشرق الاوسط، العدد 1، 2002، ص ص 156- 157.

[2]. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 73. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 317.

[3]. د. احمد ابراهيم محمود، الإتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مصدر سابق، ص ص 142- 143.

[4]. التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، 184.

للأنشطة المختلفة التي يقوم بها الإتحاد الأفريقي[1].

وهكذا، يُعد ضعف الموارد المالية للاتحاد الأفريقي، من ابرز التحديات التي ستؤثر على عمل الإتحاد ومجلس السلم والأمن في المستقبل.

ثانيا: التحديات الخارجية:

يواجه الإتحاد الأفريقي العديد من التحديات الخارجية، التي سيكون لها في المستقبل آثار سلبية على عمل الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات، من أبرزها[*]:

1) العولمة والليبرالية الغربية:

تُعد ظاهرة العولمة والليبرالية الغربية، من ابرز التحديات الخارجية التي لها آثار سلبية على مستقبل الإتحاد الأفريقي في الحد من المنازعات الأفريقية.

إذ أفضى عصر العولمة، إلى متغيرات مهمة أثرت في نوعية المنازعات والحروب في القارة الأفريقية، سواء من حيث الأهداف، أم الأطراف المتنازعة، أم وسائل الحرب المستخدمة، أم التحالفات الإقليمية والدولية. وهذا أدى إلى زيادة التعقيد في نوعية المنازعات المسلحة، وصعوبة أيجاد تسوية لها.

فضلاً عن أسهام العولمة في إعادة نشر قيم الليبرالية التي تنادي بها الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وأدى ذلك إلى زيادة معدل التصدعات السياسية والاجتماعية فيما بين المجموعات السكانية التي تشترك في حدود سياسية واحدة، وزيادة

---

[1]. د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، مصدر سابق، ص 72.

[*] لم يتم التطرق إلى تنافس القوى الكبرى على القارة الأفريقية، وذلك لان التنافس قد يكون في احيان في صالح الدول الأفريقية. وعلى هذا الأساس، لم يتم عَدّه من ضمن التحديات التي تواجه مستقبل الإتحاد الأفريقي اثناء تسوية المنازعات.

حدة المنازعات[1]. وهذا أدى إلى ظهور ما يسمى بـ"الحروب ما بعد الحرب الباردة" في أفريقيا نتيجة لفرض العولمة والليبرالية الغربية[2].

إذ إن الديمقراطية التي ينادي بها الغرب، تستند إلى حكم الأغلبية، ولكن هذا يفرض سلفاً، انه يمكن للأقلية أن تصبح أكثرية لاحقاً. لكن عندما تكون الانقسامات تبعاً للقبلية والاثنية والعرقية والدينية، حينها لا تعود هذه المحاولة قابلة للتطبيق. فالمجموعة التي ستمنح وضعية دائمة كأقلية لن تعد التركيبة السكانية عادلة، ويتجلى ذلك عندما تحكم الأكثرية من قبل الأقلية، مما سيؤدي إلى تزايد الاضطرابات والتوترات فيما بين الشعوب الأفريقية، وقد تتطور إلى حد اندلاع المنازعات المسلحة. كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، ومنها بوروندي مثلاً[3].

كما وأضحت الافتراضات الغربية، بان التعددية الديمقراطية، من شانها أن ترضي الطموحات الاثنية، وتمنع انهيار الدول، خطأها. إذ تنامت المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير[4]. فالصومال مثلا التي كانت تعد من أكثر الدول الأفريقية التي تتوافر فيها مقومات الأمة المتجانسة، تفككت إلى قبائل وعشائر، كل واحدة منها تريد الاستحواذ على السلطة. كما نمت النزعة الانفصالية للكثير من الجماعات المناهضة للسلطة في قارة أفريقيا، كما يتبين في انفصال جنوب السودان وتشكيل دولة خاصة بها (دولة جنوب السودان) في التاسع من تموز /يوليو لعام 2011، وأصبحت الجغرافية السياسية للقارة الأفريقية قابلة للتغير.

وهكذا، فعلى الرغم من اتجاه الدول المتقدمة في عصر العولمة إلى الاندماج في كيانات اكبر، اتجهت العديد من الدول الأفريقية إلى حالة من تفكك الدولة الواحدة، نتيجة للمنازعات الداخلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، التي قد تولد مستقبلاً تفككات أخرى على أسس أثنية أو قبلية أو دينية[5].

---

[1]. التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 43. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 17، 49- 50.

[2]. ديفيد ج. فرانسيس، مصدر سابق، ص ص 16- 17.

[3]. هنري كيسنجر، هل تحتاج اميركا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 205.

[4]. د.ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 30.

[5]. انظر وقارن مع: جوزيف رامز امين، التحديات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأفريقي بين تقارير التنمية البشرية ونتائج قمة الارض، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2002، ص 55. و. محمد الغزالي التيجاني سراج، تحليل الصراعات في افريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 1998، ص ص 103 - 104 .

وعليه، فقد أسهمت العولمة والليبرالية الغربية في تزايد حالة الانقسامات فيما بين الشعوب والدول الأفريقية، واتجاه النزاعات المسلحة نحو التعقيد، نتيجة لتشابك آثارها وأبعادها، مما سينعكس بالسلب على الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات.

2) أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 والإرهاب:

يواجه الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات، تحدياً من نوع آخر أفرزته المتغيرات الدولية التي حدثت بعد إحداث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001 في الولايات المتحدة الأميركية. إذ أسهمت الأحداث، في إعادة صياغة الولايات المتحدة الأميركية لسياستها الخارجية في أطار إدراكها لخطر ما أسمته بـ"الأصولية الإسلامية" وإعلانها الحرب على الإرهاب. وفي هذا الصدد، بدأ التفكير الاستراتيجي الأميركي يعطي لقارة أفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأميركية. وبدأ هذا الاهتمام يتجه صوب العديد من الدول الأفريقية، وفي مقدمتها، منطقة القرن الأفريقي، التي من الممكن، حسب نظر الإدارة الأميركية، أن تمثل ملاذاً آمناً للتنظيمات التي تصنفها الإدارة الأميركية على قائمة الإرهاب، عبر تبني سياسة تدخليه أكثر فاعلية في القضايا الأفريقية، وزيادة تواجدها العسكري في المناطق المهمة لها.

إذ عَدت الإدارة الأميركية، أن قارة أفريقيا بكل ما تعانيه من عوامل عدم الاستقرار، وكثرة النزاعات المسلحة، يمكن أن تمثل ملاذاً امناً للعناصر والتنظيمات المعادية للسياسة الأميركية، كما حدث في الصومال.

وفي هذا السياق، حذرت "المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات" في أوائل عام 2005، من إن الولايات المتحدة ستعمل على زيادة "التشدد الإسلامي" في الدول الواقعة بمنطقة الصحراء الأفريقية بتنفيذها سياسة "القبضة المحكمة" في مكافحة الإرهاب[1].

---

[1]. نقلا عن: اميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب في شرق افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص 102.

فضلا عن ذلك، فقد ازدادت فرص التدخل الدولي في العديد من الدول الأفريقية بعد إحداث 11 ايلول /سبتمبر 2001، تحت واجهة التدخل الإنساني الدولي، بحجة معالجة الأزمات والنزاعات التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية، مما سيؤدي إلى إضعاف السيادة الوطنية، وتقويض هيبتها، وتعطيل قدراتها على تسوية أزماتها[1].

ولعل ذلك هو ما دفع رئيس الإتحاد الأفريقي آنذاك "جاكايا كيكوتي" (أثناء رئاسة تنزانيا للاتحاد الأفريقي) في قمة أديس أبابا في كانون الثاني /يناير من عام 2008، إلى مطالبة الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي بتحمل مسؤولية مستقبلها بنفسها في تسوية منازعاتها، وإلا تلجأ إلى الخارج بحثاً عن حل لتلك النزاعات، وحتى ولو كان الشركاء الخارجيون مستعدين للقيام بذلك[2].

ولقد انعكست عمليات مكافحة الإرهاب، والتدخل الدولي في شؤون القارة الأفريقية، على أوضاع التنمية والاستقرار في القارة الأفريقية. إذ خصصت معظم الدول الأفريقية جزءاً كبيراً من ميزانيتها للجوانب الأمنية، بما في ذلك المساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، مما كان له الأثر السلبي على تحقيق التنمية، لا سيما وان اغلب الدول الأفريقية تعاني من تدني مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية[3].

وهكذا، أسهمت إحداث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001، في تدخل الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية في شؤون الدول الأفريقية، مما سيؤثر مستقبلاً على قدرة الإتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة.

وعبر ما تقدم، يتبين إن الإتحاد الأفريقي يواجه العديد من التحديات، سواء كانت داخلية أم خارجية، مما سينعكس بالسلب مستقبلاً على قدرة الإتحاد الأفريقي في تحقيق هدفه في القضاء على المنازعات وتحقيق السلم والأمن والاستقرار في قارة أفريقيا.

---

1. خالد حنفي علي، قمة اكرا.. وعوائق الوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص 162.
2. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، ص 184.
3. اميرة محمد عبدالحليم، مصدر سابق، ص ص 101 - 102.

المطلب الثاني: الفرص

على الرغم من أن الإتحاد الأفريقي سيواجه في المستقبل، العديد من التحديات، أثناء تسوية المنازعات الأفريقية (كما مر بنا)، إلا إن تحديد التحديات يعد في حد ذاته، الخطوة الأولى نحو الإصلاح والتطوير. فضلا عن أن هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي يمكن أن تسهم في المستقبل في قيام الإتحاد الأفريقي بالحد من المنازعات الأفريقية، من أبرزها:

1- سعى الإتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله، إلى امتلاك الإطار المؤسسي اللازم للتصدي للمنازعات، كما أبدى دينامية متجددة في التعامل مع قضايا السلم والأمن في القارة. إذ إن أهداف الإتحاد الأفريقي ومبادئه، وبروتوكول مجلس السلم والأمن، قد جاءت شاملة لطموحات القارة الأفريقية كافة في تصديها للمنازعات وحفظ السلم والأمن. كما اعتمد الإتحاد الأفريقي العديد من المواثيق والبروتوكولات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب ومنع التغييرات غير الدستورية وحسن الجوار وغيرها من المواثيق والبروتوكولات، كاستجابة للتطورات الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، التي أذا ما تم التقيد بها، إن تعمل على التقليل من النزاعات وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

ففي مجال مكافحة الإرهاب، عملت الدول الأفريقية على إصدار العديد من الاتفاقيات والصكوك المعتمدة في سبيل منع ومكافحة الإرهاب، بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب التي تم أقرارها في القمة الأفريقية التي عقدت في الجزائر للمدة ما بين (12-14) تموز /يوليو من عام 1999، والبروتوكول الملحق بها، وكذلك خطة عمل الإتحاد الأفريقي حول منع ومكافحة الإرهاب في القارة والذي تم إقراره من قبل القمة الثالثة للاتحاد الأفريقي والتي عقدت في أديس أبابا في تموز /يوليو من عام 2004، والذي ركز بصورة أساسية على القضاء على تمويل الإرهاب. وهذا أدى إلى وجود بيئة قانونية ومؤسسية قوية للتعاون القاري في منع ومكافحة الإرهاب[1].

كما قرر الإتحاد الأفريقي أثناء القمة الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية في تموز/يوليو من عام 2009، تعزيز قدرات الإتحاد الأفريقي على **منع التغييرات غير الدستورية**

[1]. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 10. ود. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في أفريقيا.. نظرة تقييمية، مصدر سابق، ص 71.

والتي حدثت في العديد من الدول الأفريقية. وأكد القادة الأفارقة، تمسك الإتحاد الأفريقي الشديد بأحكام المادتين 4 (ع) و30 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن، ومقرر الجزائر الصادر في تموز /يوليو 1999، وإعلان لومي الصادر في تموز /يوليو 2000، حول التغييرات غير الدستورية للحكومات. وحث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الصادر في القمة الثامنة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 30 كانون الثاني /يناير من عام 2007، من اجل تعزيز قدرات الإتحاد الأفريقي على مواجهة التغييرات غير الدستورية للحكومات[1]. وقد أعلن المتحدث باسم الاتحاد الأفريقي، إن الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، سيدخل حيز التنفيذ في 15 شباط/فبراير من عام 2012، وذلك بعد ثلاثين يوماً من إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشر في 16 كانون الثاني /يناير عام 2012، من قبل جمهورية الكاميرون، وفقاً للمادة (48) من الميثاق[2].

فضلا عن ذلك، فقد شجع القادة الأفارقة أثناء انعقاد قمتهم السادسة عشر في أديس أبابا في كانون الثاني /يناير من عام 2011، مفوضية الإتحاد الأفريقي على ضمان تحقيق المزيد من التآزر بين مسائل السلم والأمن والحكم والديمقراطية، حتى تكون التنمية في أطار القيم المشتركة، في مكان الصدارة بالنسبة لمجلس السلم والأمن[3].

2- كانت القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في ابوجا في كانون الثاني/ يناير من عام 2005، هي التطبيق العملي لقرار الإتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر القمة الأفريقي مرتين في السنة، وهذا سيؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول الأفريقية، والتركيز على مناقشة العديد من القضايا الأمنية والسياسية التي تهم القارة الأفريقية، من اجل تحقيق مزيد من التقدم في مجال حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة.

إن عملية تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن يسير في الاتجاه الصحيح. كما يتبين ذلك من الأداء الفعال لمجلس السلم والأمن، وإطلاق هيئة الحكماء، وإنشاء العناصر الرئيسة للقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر. إذ اختتمت القوة الأفريقية الجاهزة

---

1. See: ASSEMBLY/AU/DEC.253 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 28.

2. ينظر: الاتحاد الافريقي، بيان صحفي رقم 003 / 2012. www.au.int/ar/node.

3 See: ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, op. cit., p. 64.

(والتي تعد الآلية التي يعتمد عليها مجلس السلم والأمن في تحويل الأقوال إلى أفعال) تدريباتها التي أطلق عليها "أماني أفريقيا"*، التي استمرت لمدة عامين، في أديس أبابا في 29 تشرين الاول/اكتوبر من عام 2010. وتأتي هذه الدورة التدريبية بهدف الإسهام في استعداد جاهزية القوة الأفريقية لأية مهمة لدعم السلام، وإدارة عمليات متعددة الأبعاد بمستوى عالٍ[1].

وفي هذا الصدد، رحب مؤتمر القمة الأفريقي السادس عشرة الذي عقد في كانون الثاني /يناير لعام 2011، نجاح إجراء تمرين "أماني أفريقيا"، الذي مكن من تقييم الإجراءات المتعلقة بنشر القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرة المفوضية على أجراء عمليات متعددة الأبعاد لدعم السلام، وطلب من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، التعجيل بالجهود المبذولة لتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بالكامل[2].

3- عبر سنوات عمل الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، تمت تغطية خطوات عديدة على طريق تسوية المنازعات في أفريقيا. ويتضح ذلك، من خلال الانجازات التي حققها الإتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات، سواء في جزر القمر وإفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان (جنوب السودان)، فضلا عن التقدم المحرز في مساعي الإتحاد الأفريقي في التصدي لظاهرة الانقلابات العسكرية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً. فضلاً عن مساعيها الرامية إلى تحقيق السلام في عدد من الدول الأفريقية كالصومال.

وقد بعثت هذه التطورات الأمل، وعززت آفاق التنمية، الذي يتعين تعزيزها عبر مواصلة الجهود لبناء السلام وإعادة الأعمار في مدة ما بعد النزاعات[3].

وفي هذا السياق، وافق المجلس التنفيذي إثناء انعقاد دورته التاسعة في بانجول/ غامبيا للمدة ما بين (25-29) حزيران /يونيو من عام 2006، على سياسة إعادة الأعمار

---

* وتعني باللغة السواحيلية " السلام في أفريقيا ".

1. الإتحاد الأفريقي، كلمة رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي سعادة الدكتور جان بينغ في ختام تدريب " اماني أفريقيا "، اديس ابابا، 29 تشرين الاول/اكتوبر 2010، ص ص 1- 3. www.africa.union.org.

2 See: ASSEMBLY/AU/DEC.338 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, op. cit., pp. 14 - 15.

3. ينظر: اعلان طرابلس بشان إنهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا، طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية، 31 اب 2009، ص ص 1-2. الوثيقة: (SP/ASSEMBLY/PS/DECL.(1.

والتنمية لما بعد النزاعات، التي بحثت من قبل اجتماع الخبراء الحكوميين المنعقد في أديس أبابا يومي 8 و9 من حزيران /يونيو من العام نفسه. وطلب من المفوضية، أن تقوم بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأفريقية، باتخاذ جميع التدابير الضرورية من اجل التنفيذ الفعال لسياسة إعادة الأعمار والتنمية لما بعد النزاعات، بما في ذلك وضع الخطوط الإرشادية والتشغيلية لتكييف أطار السياسة على المستويين الإقليمي والوطني، وتطوير قاعدة بيانات الخبراء الأفريقيين حول إعادة الأعمار والتنمية، لتوضع تحت تصرف الدول الخارجة من النزاعات، فضلا عن تشكيل لجنة دائمة متعددة الأبعاد للاتحاد الأفريقي لتوفير الدعم السياسي وتعبئة كافة الموارد اللازمة والمتاحة لتنفيذ أطار سياسة إعادة الأعمار والتنمية لما بعد النزاعات. إذ أكدت المفوضية، إن الهدف من السياسة، هو لتنسيق الأنشطة في البلدان الخارجة من النزاعات، ووضع الأساس للعدالة الاجتماعية والسلم المستدام تماشياً مع رؤية أفريقيا للنهضة والنمو[1].

كما وأكد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ(307) في أديس أبابا في التاسع من كانون الثاني /يناير لعام 2012، على العمل لتفعيل سياسته الخاصة بالتنمية وإعادة الأعمار لما بعد انتهاء المنازعات، بما في ذلك، أيفاد بعثات تقييم إلى البلدان الخارجة من النزاعات، ومشروع أطلاق مبادرة التضامن الأفريقية للحصول على دعم اكبر من داخل القارة يكمّل الجهود الدولية[2].

كما رحبت قمة الاتحاد الافريقي التاسع عشر، بالخطوات التي تتخذها مفوضية الاتحاد الافريقي من اجل اطلاق مبادرة التضامن الافريقي لدعم الدول الاعضاء الخارجة من النزاعات والتي تم اطلاق المبادرة في 13 تموز /يوليو من عام 2012، الامر الذي سيوفر فرصة لحشد الدعم للبلدان الافريقية الخارجة من النزاعات من داخل القارة،

---

[1].See: EX.CL/DEC.302(1X), Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25- 29 June 2006, pp. 36 - 37.
www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-executive-council-ninth-ordinary-session.pdf.

[2]. See: PSC/PR/COMM. (CCCVII), Peace and Security Council, 307TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 9 January 2012, p.4.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_307_CE.pdf.

وتوسيع نطاق التعاون داخل افريقيا والمساعدة الذاتية المتبادلة، وذلك تمشياً مع سياسة الاتحاد الافريقي بشأن اعادة الاعمار والتنمية لما بعد النزاعات[1].

4- عمل الإتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، على أعطاء الأولوية في مهامه، للسلم والأمن في القارة، عبر وضع عدة مقترحات إصلاحية لتعزيز السلم والأمن في القارة الأفريقية، من أبرزها:

وضع الخطط الإستراتيجية من قبل مفوضية الإتحاد الأفريقي بما تسمى بالخطة الإستراتيجية الثانية (REV.2)، والتي استهدفت المدة ما بين (2009-2012)*. وقد احتل السلم والأمن الأولوية في عمل المفوضية عبر المدة المذكورة**. إذ عدت المفوضية إن احد اكبر العوائق أمام التنمية في أفريقيا، يتمثل في كثرة اندلاع المنازعات المسلحة، لا سيما ذات الطابع الداخلي، وأصبح الإتحاد الأفريقي مطالب بمضاعفة جهوده فيما يتعلق بمبادرات السلم والأمن الرامية إلى القضاء على المنازعات المسلحة، ومنع تكرار نزاعات جديدة، وعودة الدول التي خرجت من النزاع إلى الأوضاع السابقة[2].

وفي هذا الصدد، ستسعى المفوضية عبر المدة أعلاه إلى تعزيز السلم والأمن على المستوى القاري، متوخية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والنتائج المتوقعة، كما مبين في الجدول (10).

ويُعد نجاح تنفيذ الخطة الإستراتيجية، مرهون إلى حد كبير بتوافر الموارد الملائمة. وسيتطلب مختلف البرامج التي يتعين تنفيذها في أطار دعائم الخطة، مبلغاً اجمالياً وقدره (784) مليون دولار، أو متوسط (196) مليون دولار سنوياً، من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين.

---

[1] .See: ASSEMBLY/AU/DEC.425(XIX), Assembly of the union, Ninteenth Ordinary Session, op. cit., p. 19.

* صاغت مفوضية الإتحاد الأفريقي أولى خططها الإستراتيجية (REV.1). وقد استهدفت المدة ما بين (2004-2007). وكانت بمثابة الأساس لوضع وتنفيذ البرامج والمشاريع والانشطة التي اضطلعت بها المفوضية.
ينظر: مفوضية الإتحاد الأفريقي، الخطة الإستراتيجية 2009- 2010، 19 ايار/مايو 2009، ص 6.
الوثيقة: EX.CL/501(XV)REV.2.

** فضلا عن: التنمية والتكامل والتعاون، القيم المشتركة، وبناء القدرات والمؤسسات.
ينظر: المصدر نفسه، ص 26.

[2]. المصدر نفسه، ص ص 27- 28.

وفيما يخص تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لبرامج السلم والأمن، فقد قـدرت المفوضـية نفقـات تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الجدول (10) عبر الأربع سنوات بـ(144) مليون دولار [1].

وقد اعتمد الإتحاد الأفريقي أثناء انعقاد قمته الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية في تموز /يوليو من عام 2009، الخطة الإستراتيجية لمفوضية الإتحاد الأفريقـي (2009-2012)، وطلـب من المفوضية والأجهزة الأخرى، التعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي والقطاع الخـاص، للعمـل بتـآزر من اجـل تنفيـذ الخطـة الإسـتراتيجية، وطلـب مـن المفوضـية وضـع هياكـل الـدعم وبـرامج ومشاريع وميزانيات ملائمة لضمان التنفيذ الفعلي والفعال للخطة الإستراتيجية للأعوام 2009-2012 [2].

جدول (10) الاستراتيجيات المتبعة من قبل المفوضية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وأهم النتائج المترتبة بحلول عام 2012

الأهداف الإستراتيجية	الاستراتيجيات المتبعة	النتائج المتوقعة/المرتقبة
1. الحد من النزاعات لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.	- التفعيـل الكامـل لهندسـة السـلم والأمن للاتحاد الأفريقي. - تسـهيل وضـع البرنـامج الفرعـي حـــول منـــع وإدارة وتســـوية المنازعات. - تعزيز السياسة الأفريقية المشتركة حول الدفاع والأمن. - تعزيــز وتنســيق الــبرامج حــول إعادة الأعمار والتنمية في مـدة مـا بعد النزاعات.	- تحقيق التشغيل الكامل لهندسـة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. - تطوير وتنفيذ البرامج حـول منـع وإدارة المنازعات وتسويتها. - تفعيل الحد من النزاعات بشـكل ملحوظ. - تفعيــل الــبرامج حــول إعــادة الأعـمار والتنميـة في مـدة مـا بعـد النزاعات. - تسهيل الـدول الأعضـاء للسياسـة

---

[1]. في حين يتطلب تنفيذ: برامج التنمية والتكامل والتعاون الاقليمي (430) مليون دولار، بـرامج القـيم المشـتركة (82) مليون دولار، وبرامج بناء القدرات والمؤسسات (128) مليون دولار.

ينظر: المصدر نفسه، ص ص 48 - 49.

[2]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.247 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 14.

2. تحقيق الأمن والاستقرار اللازمين في القارة بوصفه شرطاً مسبقاً للتنمية والتكامل في أفريقيا.	- تعزيز عملية تطوير الأمن والاستقرار والنظم السياسية والاقتصادية. - تعزيز تطوير النظم القارية للإدارة الاجتماعية والبيئية. - تعزيز سياسة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.	الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن. - التوصل إلى تعزيز عملية تطوير واستقرار النظم الأمنية. - التوصل إلى تعزيز عملية تطوير النظم الاجتماعية ونظم إدارة البيئة. - التوصل إلى تعزيز وتطوير سياسة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

مفوضية الإتحاد الأفريقي، الخطة الإستراتيجية 2009- 2010، 19 ايار/مايو 2009، ص ص 28_ 29، 50_ 51.

اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي عبر قمتهم الثالثة عشر في كانون الثاني /يناير من عام 2009، مقرر بشان عقد دورة خاصة **حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا**[1].

وعلى هذا الأساس، اجتمع رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي في مدينة طرابلس الليبية في اب /اغسطس من عام 2009، وقاموا باستعراض وضع السلم والأمن في القارة، والخطوات التي يجب اتخاذها للإسراع بتحقيق هدف الإتحاد الأفريقي في جعل قارة أفريقيا خالية من النزاعات.

وقد أكد القادة الأفارقة عبر إعلانهم (النص النهائي)، تصميمهم على معالجة النزاعات والأزمات في القارة بشكل نهائي، معترفين بأوجه قصورهم وأخطائهم، وملتزمين بتوظيف مواردهم وخبرة مجتمعاتهم من دون تضييع أية فرصة، للمضي قدماً في برامج منع النزاعات، وصنع السلام وحفظه وإعادة الأعمار لما بعد النزاعات.

وفي هذا الصدد، أكد القادة الأفارقة، التزامهم الكامل بتعجيل التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك القيام بمزيد من تدقيق الأحكام الحالية حيث يلزم لتسهيل تنفيذها. كما واتفق القادة الأفارقة، على زيادة إسهاماتهم على الصعيد المالي والفني دعماً للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن[2].

وطلب القادة الأفارقة من مفوضية الإتحاد الأفريقي، على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة التحويلات الثابتة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام

---

[1]. See: ASSEMBLY/AU/DEC.266 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 44.

[2]. اعلان طرابلس بشان انهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، مصدر سابق، ص ص 1 - 2.

التابع لمجلس السلم والأمن، من 6% إلى 12%، وتشجيع جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي على تقديم التبرعات لصندوق السلام[1].

وفي هذا الصدد، قرر القادة الأفارقة إثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع عشرة في أديس أبابا في المدة ما بين (31 كانون الثاني /يناير-2 شباط /فبراير) من عام 2010، الطلب من مفوضية الإتحاد الأفريقي، تنفيذ القرار بزيادة إسهامات الدول الأعضاء في صندوق السلام من 6% إلى 12% على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2011[2].

5- سعى الإتحاد الأفريقي كذلك إلى تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم عملية السلام في قارة أفريقيا.

إذ أقام الإتحاد الأفريقي علاقات تعاون مع الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، في المجالات الأمنية والسياسية، من اجل الحد من ظاهرة تزايد اندلاع المنازعات المسلحة التي تواجه القارة الأفريقية. ففي مجال بناء القدرات، تعاونت المنظمتان، عبر البرنامج العشري لبناء القدرات والذي تم توقيعه في عام 2006. ومنذ العام 2008، ركزت العلاقات بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على طرق تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن في قارة أفريقيا، وذلك كمتابعة لما أنجزه فريق العمل المشترك بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والذي انشيء بموجب قرار مجلس الأمن 1809 الصادر في 16 نيسان /ابريل من عام 2008[3].

كما وتعمل مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة معاً على مجموعة من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

وفيما يخص العلاقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اعتمد مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن منذ العام 2007، مشاورة

---

1. المصدر نفسه، ص 4.

2. See: ASSEMBLY/AU/DEC.287 (XIV), Assembly of the African Union, Fourteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January–2 February 2010, p. 44. www.au.int/en/contant/addis-ababa-31-jan-2-feb-2010.pdf.

3. الامم المتحدة، القرار 1809 (2008) والذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5868 المعقودة في 16 نيسان/ابريل 2008. S/RES/1809(2008), 16 April 2008, pp. 1 - 5.

و. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 11.

سنوية بينهما تعقد بالتناوب في أديس أبابا ونيويورك[1]. وقد صرح رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي السيد (جان بينغ) عبر الاجتماع الذي عقد بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن بمقر الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 16 ايار /مايو من عام 2009 "إن السلم والأمن تمثل دعامة من دعامات الإتحاد الأفريقي والذي يعتبره من أولوياته. كما انه لا يتوان عن بذل الجهود من اجل أيجاد حلول ناجعة وذلك بالتعاون مع شركائه ومنهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"[2].

وفي هذا الصدد، أعرب مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ(307) والذي عقد في أديس أبابا في التاسع من كانون الثاني /يناير لعام 2012، عن امتنانه للتعاون الوثيق القائم بين مفوضية الإتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة، بما في ذلك، المشاورات الرفيعة المستوى بين كبار المسؤولين، وإنشاء فريق عمل مشترك، وعقد اجتماعات منظمة بين المكتبين، والتنسيق الكبير في الميدان بين ممثلي الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والخطوات المتخذة لتنفيذ برنامج القدرات العشري للاتحاد الأفريقي، وتأسيس الاجتماعات التشاورية السنوية بينه (أي مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم[3].

كذلك أقام الإتحاد الأفريقي علاقات وطيدة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة حول مسائل السلم والأمن، للإستراتيجية المشتركة بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي وخطة عملها المعتمدتين في لشبونة/البرتغال في كانون الاول /ديسمبر من عام 2008. وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الإتحاد الأفريقي، تم توقيع اتفاقية التمويل لمنتدى الشراكة الأفريقي في أطار الدورة العاشرة لصندوق التنمية الأوروبي والذي عقد في الثاني من شباط /فبراير لعام 2009. وقد غطى منتدى الشراكة الأفريقي المدة ما بين 2008-2010 بمبلغ (300) مليون يورو مع أمكانية تخصيص (300) مليون يورو أخرى. وقد عد منتدى الشراكة الأفريقي أداة أساسية لتحقيق الشراكة بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي في مجال السلم والأمن[4].

---

[1]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[2]. الإتحاد الأفريقي، جون بينج يرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن إلى المسائل الأفريقية، بيان صحفي 2009/110، ص ص 1-2. www. Africa.union.org.

[3] See: PSC/PR/COMM. (CCCVII), Peace and Security Council, 307TH meeting, op. cit., p. 3.

[4]. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 12.

فضلا عن ذلك، فقد عمل الإتحاد الأفريقي على إقامة شراكة قوية مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عبر التعاون الوثيق معهما في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات فيما يتعلق بالأوضاع ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يخص التعاون مع جامعة الدول العربية، قامت مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاورات وتنسيق وثيقين حول المسائل المتعلقة بالأوضاع التي تخص الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين. وتجري مبادرات لإقامة علاقات عمل مباشرة بين مجلسي السلم والأمن للمنظمتين[1].

وعبر ما تقدم، يتبين أن الإتحاد الأفريقي سعى منذ تأسيسه في عام 2002، إلى تحقيق المزيد من الانجازات في مجال تسوية المنازعات الأفريقية أو الحد منها، مما سينعكس بالإيجاب على مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

وهكذا يتبين عبر الاطلاع على التحديات والفرص، الكابحة والمساعدة لمستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، إن الإتحاد الأفريقي سيعمل في المستقبل المنظور، على تحقيق المزيد من التقدم في مجال منع وإدارة المنازعات وتسويتها، من خلال محاولة استغلال الفرص الداعمة للاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

إلا انه مع ذلك، سيواجه العديد من التحديات والصعوبات، والتي ستقف عقبة في سبيل جعل أفريقيا قارة خالية من المنازعات، وذلك لكثرة التحديات التي ستواجه الإتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات، سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

أي إن المشهد المتوقع لدور الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية في المستقبل المنظور، مشهد الاستمرارية، أي بقاء الوضع على ما هو عليه. أي إن تكون المنظمة فاعلة في أحيان، وستواصل القيام بانجازات عدة في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات. ومهمشة وضعيفة في أحيان أخرى، نتيجة عدم ترجمة جميع البروتوكولات والاتفاقيات إلى واقع ملموس.

---

[1]. المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الخاتمة

سعى الأفارقة، لا سيما الذين كانوا موجودين آنذاك خارج قارة أفريقيا، منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إلى التفكير في أيجاد تنظيم أفريقي يعمل على الدفاع عن كيانهم كأمة، ونبذ التفرقة العنصرية التي كانت سائدة في الدول الغربية آنذاك تجاه الشعوب السوداء، عبر عقد العديد من المؤتمرات، والتي اسهمت في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية في عام 1963.

وقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1963_2001)، العمل من اجل تحقيق أهداف عدة، من أبرزها، العمل على وحدة شعوب ودول القارة الأفريقية، واستكمال تحرير باقي الدول الأفريقية التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوروبي آنذاك، فضلاً عن العمل على أيجاد آلية مناسبة لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في القارة.

وبالمقابل، فقد واجهت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1963- 1991)، صعوبات عدة، ولم تنجح في تحقيق العديد من الأهداف والمبادئ التي نادت بها. إذ أن منظمة الوحدة الأفريقية أخفقت في تسوية العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت فيما بين الدول الأفريقية، والتي كانت في اغلبها ذات طابع دولي، مما اثر سلباً على الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، ووقف حائلاً دون تطور القارة الأفريقية ووحدتها.

وبانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبروز أقطاب دولية على الساحة السياسية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، وأيذاناً ببدء مرحلة جديدة من العلاقات الدولية فيما بين دول العالم،

وانتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، في العديد من دول العالم، ومن ضمنها دول القارة الأفريقية، تزايدت حدة المشكلات والأزمات التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية، والتي أدت إلى انتشار ظاهرة اندلاع المنازعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، وأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1991_2001) غير قادرة على التصدي للمنازعات المسلحة، أو الحد من تأثيراتها السلبية، على الرغم من أنشاء آلية جديدة مسؤولة عن منع وإدارة وتسوية المنازعات في عام 1993.

وقد أسهمت المشكلات والأزمات التي واجهت العديد من الدول الأفريقية، فضلاً عن التغيرات التي حدثت على الساحة السياسية الدولية، في ظهور العديد من الأفكار والرؤى من قبل القادة الأفارقة، لإنشاء اتحاد فيما بينهم على غرار الاتحاد الأوروبي، ليكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية، ليسهم في الحد من الأزمات والمشكلات التي أصبحت تعاني منها الدول الأفريقية، لا سيما في المجال السياسي والأمني، ويعمد إلى السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة ومن ثم تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينهم. وعلى هذا الأساس، انبثق الاتحاد الأفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وعبر تتبع فصول الدراسة، توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة، من أبرزها:

1. شهدت القارة الأفريقية، تزايد نسبة اندلاع المنازعات المسلحة في العديد من الدول الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، مما اثر سلباً على الأمن والاستقرار في القارة، كما حدث في الصومال منذ سقوط النظام السياسي في عام 1991.
2. نجح القادة الأفارقة في أنشاء اتحاد أفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين، لمواكبة التطورات التي حدثت في العالم، ولتحقيق ما عجزت منظمة الوحدة الأفريقية عن تحقيقه عبر سنوات عملها الممتدة قرابة (39) عاماً، لا سيما في مجال تسوية المنازعات.
3. سعى القادة الأفارقة إثناء أقرار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى التركيز على الجانب السياسي والأمني، فضلاً عن الجوانب الأخرى، عبر:

أ. استحداث العديد من الأهداف والمبادئ الجديدة التي أصبحت تركز على تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. وتنبع أهميتها (أي الأهداف والمبادئ)، من كونها أصبحت تعكس التغيرات التي حدثت على النظام السياسي الدولي، التي كان لها تأثير على الوضع الأمني والسياسي في

العديد من الدول الأفريقية، ومن أبرزها، تعزيز المواقف الإقليمية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، فضلاً عن حق الاتحاد الأفريقي في التدخل في أية دولة عضو في الاتحاد الأفريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون.

ب. استحداث العديد من الأجهزة الرئيسة المعنية بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. فبينما لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية سوى ثلاثة أجهزة رئيسة معنية بتسوية المنازعات، فأن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، عمد إلى زيادة عدد الأجهزة الرئيسة والمعنية بتسوية المنازعات في القارة الأفريقية لتصل إلى ستة أجهزة.

4. سعت الدول الأعضاء منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في عام 2002، إلى أيلاء أهمية خاصة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك. إذ عُد مجلس السلم والأمن الآلية الرئيسة التي يناط بها تنفيذ الأهداف والمبادئ التي نص عليها كلاً من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن، في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات.

5. عُد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، وأصبح يمارس مهامه في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر القوة الأفريقية وبمعونة لجنة أركان الحرب، وهو بذلك مثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، التي إذا ما تم تفعيلها بصورة كاملة، ستؤدي إلى الحد من اندلاع المنازعات في العديد من الدول الأفريقية.

6. نجح الاتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله القصيرة الممتدة منذ العام 2002، إلى التدخل في العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت في القارة الأفريقية، سواء كانت المنازعات ذات طابع دولي أم ذات طابع داخلي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية. إذ قام الاتحاد الأفريقي بخطوات عدة، من اجل محاولة إعادة الأمن

والاستقرار في الصومال، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة، فضلاً عن تقديم الدعم والإسناد للمؤسسات الحكومية الصومالية، عبر إرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال، وحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم المالي واللوجيستي للبعثة. فضلاً عن دعوة المنظمات الإقليمية والدولية لاستصدار القرارات وفرض العقوبات ضد جميع الذين يعملون على تقويض العملية السياسية في الصومال، أو يحاولوا ممارسة ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية.

7. واجه الاتحاد الأفريقي العديد من الصعوبات، إثناء جهوده في تسوية المنازعات، ومن ضمنها الأزمة الصومالية، ومن أبرزها، أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية كانت تفتقر إلى القبول من جانب العديد من أبناء الشعب الصومالي والفصائل الصومالية المسلحة، واقتصار عمل بعثة الاتحاد الأفريقي على حماية بعض المنشآت والمقار الحكومية المهمة في العاصمة مقاديشو، وضعف الدعم المالي واللوجيستي المقدم للبعثة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، واعتماد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كثير من الأحيان على الدعم الدولي، مما أسهم في عدم نجاح الاتحاد في أيجاد حلول جذرية وشاملة للازمة الصومالية.

8. لا زال الاتحاد الأفريقي، يواجه العديد من التحديات، إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات في العديد من الدول الأفريقية، مما قد ينعكس بالسلب في المستقبل على عمل مجلس السلم والأمن في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، من أبرزها:

أ. التحديات على الصعيد الداخلي، والمتمثلة بالتحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي، كما في التحديات المرتبطة ببعض المواد المتعلقة بحفظ السلم والأمن، والتحديات المرتبطة ببعض أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات. فضلاً عن ذلك، فقد عُد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الأفريقية، من ضمن التحديات التي ستواجه عمل الاتحاد الأفريقي في المستقبل، في ظل عدم قدرة مجلس السلم والأمن التصدي لجميع المنازعات الأفريقية في آن واحد. فضلاً عن التحدي المرتبط برفض العديد من الدول الأعضاء التنازل عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد الأفريقي، والتحدي المرتبط بقلة الموارد المالية المخصصة للاتحاد

الأفريقي، لا سيما المخصصة للجانب الأمني والسياسي قياساً بحجم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية. كل هذه التحديات الداخلية متفاعلة، من الممكن أن تسهم في عدم قدرة الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن في تحقيق الأهداف والمبادئ التي نادى بها، والمتمثلة اساساً بالعمل على صون السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

ب. التحديات على الصعيد الخارجي، عُدت التحديات المتمثلة في بروز ظاهرة العولمة والليبرالية الغربية، وأحداث 11 ايلول/سبتمبر من عام 2001، من ابرز التحديات التي من الممكن أن تكون لها آثار سلبية على عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء التصدي للمنازعات الأفريقية في المستقبل. إذ أسهمت العولمة والليبرالية الغربية في تزايد حدة الانقسامات فيما بين الشعوب الأفريقية، واتجاه المنازعات المسلحة نحو التعقيد، نتيجة لتشابك آثارها وأبعادها. فضلاً عن تدخل العديد من الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، في شؤون العديد من الدول الأفريقية، مما قد يؤدي إلى تعارض مصالح الدول الكبرى مع أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، كما حدث في الأزمة الصومالية.

9. على الرغم من تعدد التحديات التي من الممكن أن تواجه عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء إدارتها للمنازعات الأفريقية، إلا إن هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي من الممكن أن تسهم في قيام الاتحاد الأفريقي بتسوية العديد من المنازعات الأفريقية أو الحد من تفاقمها في المستقبل، عبر استغلال الاتحاد الأفريقي العديد من الفرص، ومن ضمنها، تفعيل العديد من المواثيق والبروتوكولات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب ومنع التغييرات غير الدستورية وحسن الجوار وغيرها من المواثيق والبروتوكولات، كاستجابة للتطورات الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتي أذا ما تم التقيد بها إن تعمل على تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في القارة، فضلاً عن التفعيل الكامل لبروتوكول مجلس السلم والأمن وإطلاق هيئة الحكماء، وإنشاء العناصر الرئيسة للقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر. بالإضافة إلى أقامة علاقة تعاون وشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، من اجل

دعم عملية بناء السلام في القارة الأفريقية. كل هذه الفرص وغيرها مـن الانجـازات، من الممكن أن تعمل، لو أحسن الاتحـاد الأفريقـي اسـتغلالها، أن تسـهم في تحقيـق السلم والأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقيـة، ومـن ثـم تحقيـق التكامـل السياسي والاقتصادي فيما بينهما في المستقبل.

وعليه، فأن الاتحاد الأفريقي كان قد تأسس في بدايات القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي لا زالت فيه العديد من الدول الأفريقية تواجه تحدي استمرار وتجدد اندلاع المنازعـات المسلحة، لا سيما على الصعيد الداخلي، مما سـيجعل مـن مهمـة الاتحـاد الأفريقـي في صـون السلم والأمن والاستقرار في القارة صعبة. لذا لا بد من القادة الأفارقـة التعامـل بواقعيـة مـع الأحداث والأزمات التي تمر بها القارة الأفريقية، والعمل قدر المستطاع على تجـاوز معطيـات المرحلة السابقة، وإيجاد الحلول المناسبة والممكنـة، حتـى وان كانـت الخطـوات بسـيطة وفي مراحلها الأولى، فأن كل حلم يبدأ بخطوة قد تقود إلى خطوات ومن ثـم تـفضي في النهايـة إلى تحقيق حلم الوحدة الأفريقية.

المصادر باللغة العربية

القران الكريم

1) الوثائق الرسمية:

أ. الامم المتحدة:

1. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/1999/882, 16 August 1999.
2. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/1995/231, 28 March 1995.
3. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2009/373, 20 July 2009.
4. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2010/447, 9 September 2010.
5. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2011/277, 28 April 2011.
6. الامم المتحدة، عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، مذكرة اعلامية، 31 تشرين الاول 2010.
www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/UNAMID
7. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1992، نيويورك، 1993.
8. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1993، نيويورك، 1994.
9. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1994، نيويورك، 1996.
10. برنامج الامم المتحدة الانمائي / المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، لبنان، 2009.
11. برنامج الامم المتحدة الانمائي، فهرس حقوق الانسان في الدول العربية، الدول، الصومال.
www.arab human rights-org.contries/contry.aspx?cid=17#top.
12. القرار 1425 (2002) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 4580 المعقودة في 22 تموز/يوليو 2002.
(S/RES/1425 (2002).
13. القرار 1725 (2006) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5579 المعقودة في 6 كانون الاول 2006.
(S/RES/1725(2006).

14. القرار 1744 (2007) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5633 المعقودة في 20 شباط/ 2007. (S/RES/1744(2007).

15. القرار 1769 (2007) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5727 المعقودة في 31 تموز/ 2007. (S/RES/1769(2007).

16. القرار 1772 (2007) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5732 المعقودة في 20 آب 2007. (S/RES/1772(2007).

17. القرار 1809 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5868 المعقودة في 16 نيسان/ 2008. (S/RES/1809(2008).

18. القرار 1814 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5893 المعقودة في 15 ايار/ 2008. (S/RES/1814 (2008).

19. القرار 1816 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5893 المعقودة في 2 حزيران/ 2008. . (S/RES/1816 (2008

20. القرار 1838 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5987 والمعقودة في 7 تشرين الاول/ 2008. (S/RES/1838 (2008.

21. القرار 1844 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6019 المعقودة في 20 تشرين الثاني/ 2008. (S/RES/1844 (2008).

22. القرار 1846 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6026 المعقودة في 2 كانون الاول/ 2008. S/RES/1846 (2008).

23. القرار 1851 (2008) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6046 والمعقودة في 16 كانون الاول/ 2008. S/RES/1851 (2008).

24. القرار 1863 (2009) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/2009. (S/RES/1863 (2009).

25. القرار 1907 (2009) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6254 المعقودة في 23 كانون الاول/من عام 2009. (S/RES/1907(2009).

26. القرار 1964 (2010) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6461 المعقودة في 22 كانون الاول/ 2010. (S/RES/1964(2010).

27. القرار 2010 (2011) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6626 المعقودة في 30 ايلول/ 2011. (S/RES/2010(2011).

28. القرار 2093 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 6 اذار/مارس 2013. S/RES/2093(2013), 6 March 2013.

29. القرار 2111 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 24 تموز/يوليه 2013. S/RES/2111 (2013), 24 July 2013

30. القرار 2102 (2013) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المعقودة في 2 ايار/مايو 2013.

.S/RES/2102 (2013), 2 May 2013

31.القرار 2036 (2012) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/ 2012. .S/RES/2036 (2012), 22 February 2012

32.مجلس الامن، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال. S/2009/373, 20 July 2009.

33.مجلس الامن، تقرير الامين العام عن الصومال. S/2011/277, 28 April 2011.

34.مجلس الامن، تقرير الامين العام عن الصومال. S/2013/326, 31 May 2013.

35.مجلس الامن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال.S/2006/229

36.ميثاق الامم المتحدة.

37.النص الكامل لوثيقة مجلس الامن الصادرة في 1999/9/24بعنوان: رسالة مؤرخة في23/ايلول/1999 موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس جيبوتي والمتضمنة مرفقا بخطاب الرئيس جيبوتي امام الجمعية العامة للامم المتحدة. S/1999/1007, 24 September 1999

38.وثيقة الامم المتحدة. NO. 3690 ROV 8. United Nations, May 2011.

.www.un.org/depts/cartographic/map/profile/somalia.pdf

ب. الاتحاد الأفريقي:

1. الاتحاد الافريقي، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في افريقيا، (مذكرة معلومات)، طرابلس، 31 آب 2009.

2. الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي، 2012/2/13. www.au.int/ar/dp/ps/sites/default/files.pdf.

3. الاتحاد الأفريقي، جون بينج يرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الامن إلى المسائل الأفريقية، بيان صحفي 2009/110. www. Africa.union.org.

4. الاتحاد الأفريقي، كلمة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة الدكتور جان بينغ في ختام تدريب " اماني أفريقيا "، اديس ابابا، 29 تشرين الاول/ 2010. www.africa.union.org.

5. اعلان طرابلس بشان إنهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا، طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية، 31 اب 2009، ص ص. الوثيقة: SP/ASSEMBLY/PS/DECL.(1)

6. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية افريقيا في انهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، الاتحاد الافريقي، طرابلس، 30-31 آب 2009.

7. القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، لومي، توجو، 11 تموز/ 2000.

8. قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية 1963_1983(مصر:وزارة الخارجية، 1985).

9. مفوضية الاتحاد الأفريقي، الخطة الإستراتيجية 2009- 2010، 19 ايار/ 2009. الوثيقة: EX.CL/501(XV)REV.2.

ت. جامعة الدول العربية:

1. اعلان الدوحة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (24)، الدوحة، 26 مارس/اذار 2013. www.Lasportal.org.
2. جامعة الدول العربية، قضايا عربية، التضامن العربي، التضامن مع الصومال.
www.arableague online.org/Las/Arabic/Categorylist.jsp?Level_id
3. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.
www.arableague online.org/las/Arabic/details_ar.jsp?art_id.
4. النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي.
www. Arableagueoline.org/las/picture-gallery/parliamentarygovernment.pdf.

2) الكتب العربية والمترجمة:

1. ابراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984).
2. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).
3. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية (مصر: دار اكتشاف، 2010).
4. ابراهيم عبدالله محمد، تحفة الاوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الافريقي (بلا مكان: المركز الاقليمي للابحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الافريقي، 2001).
5. اجلال رأفت، الازمة الصومالية، في: مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
6. اجلال رافت، المشاكل الإقليمية وأثارها على الامن العربي: دراسة حالة القرن الافريقي، في: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2 (بيروت: مركز الدراسات العربي-الاوربي، 1997).
7. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا (الاهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).
8. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2005).
9. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2006- 2007: ازمات الداخل وتحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
10. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2007- 2008: ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
11. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2008- 2009: امة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

12. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009- 2010: النهضة او السقوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
13. احمد ابراهيم و. منار الشوربجي، ازمة الصومال بين الداخل والخارج (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2007).
14. احمد حجاج، الاتحاد الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية: رؤية مقارنة، في:الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د.محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
15. احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية - الافريقية: الواقع والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد 38 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002).
16. احمد يوسف القرعي، ابعاد المشاركة في الاتحاد الافريقي: في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
17. ادوارد ميدايرل واخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة وتقديم محمد عبدالفتاح، ط 2،(بغداد: منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، 1985).
18. اليسون ج. ك. بايلز، المقدمة: اتجاهات وتحديات في الامن الدولي، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
19. انور عبدالغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية (الرياض: دار المريخ للنشر، 1982).
20. اوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين لعام 1998، عرض وتحليل مؤسسة " لاديكوفوت"، ترجمة وتعليق د. حسين شريف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000).
21. ايمن السيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
22. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1999).
23. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،1964).
24. بنجامين بيت هلحمي، الاخطبوط الاسرائيلي، ترجمة محمود برهوم ويوسف ابو ليل (عمان: منشورات دار الكرمل للنشر، 1989).
25. بيتر روجرز، جدول اعمال للاعوام الثلاثين القادمة، في: المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال،دراسات مترجمة 4 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
26. بيلاتشيو جبريوولد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
27. تانديكا نكواني، حفظ السلام في افريقيا: آفاق المستقبل، ترجمة د. محمد عاشور مهدي، في: الدولة: الديمقراطية والامن في افريقيا (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2003).
28. تجمع الساحل والصحراء ودول الكوميسا (الامارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001).
29. توم بورتيوس، بريطانيا في افريقيا، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

30. تيم موريثي، المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وادارة النزاع، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
31. جاك وودیس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة احمد فؤاد، مراجعة د. عبدالملك عودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971).
32. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1973).
33. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا.. السودان..الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004).
34. جمال عبدالناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).
35. جمال عبدالهادي ود. وفاء محمد رفعت، افريقيا يراد لها ان تموت جوعا (بلا مكان: الوفاء للطباعة والنشر، ب.ت).
36. جمعة بن علي، الامن العربي في عالم متغير (القاهرة:مكتبة مدبولي للنشر،2010).
37. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
38. جودة حسنين جودة، جغرافية افريقيا الاقليمية، ط 9 (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1996).
39. جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998).
40. جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الامن وارث الهشاشة، دراسات عالمية، العدد 86 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
41. جيم تيمان، افريقيا والعولمة، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
42. جينمي اديسا، الاتحاد الأفريقي: الرؤية والبرامج والسياسات والتحديات، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
43. حسين حمودة مصطفى، اسرائيل في افريقيا، تقديم د. محمد سليم ود. احمد يوسف احمد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011).
44. حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية الى غزو العراق وخارطة الطريق 1945- 2003 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004).
45. حلمي شعراوي، افارقة وعرب في مهب الريح (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 2004).
46. حلمي شعراوي، أفريقيا: قضايا التحرر والتنمية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1981).
47. حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن الى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010).
48. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
49. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

50. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
51. حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007).
52. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009).
53. حمدي عبدالرحمن حسن، برلمان عموم افريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الافريقية، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
54. خير الدين حسيب واخرون، مستقبل الامة العربية: التحديات والخيارات، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
55. محمود ابو العينين، (مقدمة)، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
56. دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبدالحي (الكويت: شركة الكاظمة للنشر والتوزيع، 1985).
57. ديريه ورسمه ابكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، في: اللغة العربية في الصومال (الرباط: منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، 1986).
58. ديزموند بول، البحث المحموم عن اسامة بن لادن: البعد ألاستخباري للحرب ضد الإرهاب، في: عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تحرير كين بوث وتيم ديون، ترجمة صلاح عبدالحق (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).
59. ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
60. ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب فاضل جتكر (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2003).
61. روجيه غارودي، حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها، ترجمة عزت صبحي، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2000).
62. رويكازا ماكاندالا، حالة الديمقراطية الافريقية: الواقع والافاق والتحديات، ترجمة راوية توفيق، في: الدولة: الديمقراطية والامن في افريقيا، مختارات المجلة الافريقية للعلوم السياسية، العدد 3 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2003).
63. زبغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998).
64. سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
65. سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، 1998).
66. سعد ناجي جواد وعبدالسلام ابراهيم بغدادي، الامن القومي العربي ودول الجوار الافريقي، دراسات استراتيجية، العدد 31 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1999).

67.سمر ابراهيم محمد، السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا: حالة القرن الافريقي (مصر: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009).

68.سمير التنير، اوباما.. والسلام المستحيل: معركة الصبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).

69.سولومون ديرسو وبيروك مسفين، الصراعات في اقاليم الصومال، دراسات عالمية، العدد 92(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

70.سيد احمد خليفة، جيبوتي وما حولها (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ب.ت).

71.سيد عبدالمجيد بكر، الاقليات المسلمة في افريقيا، الجزء الثاني (مكة المكرمة: ادارة الصحافة برابطة العالم الاسلامي، 1405هجرية).

72.سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل افريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة، ترجمة نهاد جوهر(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2002).

73.شارون ويهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على افريقيا، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، في: الكتاب السنوي 2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

74.شارون ويهارتا وايان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

75.شوقي الجمل و. عبدالله عبدالرازق، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1998).

76.صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية (بغداد: مطبعة الرشاد، 1975).

77.صلاح الدين الشامي، درسات في الجغرافية السياسية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1994).

78.صلاح الدين الشامي وزين الدين عبدالمقصود، جغرافية العالم الاسلامي (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990).

79.صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1982).

80.طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

81.طوني كاربو، بناء السلم في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

82.عادل عبدالرزاق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي " رؤية مستقبلية " (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).

83.عايدة العزب موسى، محنة الصومال من التفتيت الى القرصنة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009).

84.عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية: بين الامل والحذر، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).

85.عبدالسلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996- 2001، سلسلة دراسات استراتيجية،العدد 28 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002).

86.عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

87.عبدالعباس الغريري واخرون، جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الاقليمي (عمان: دار الصفاء للنشر، 1999).

88.عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).

89.عبدالله الاشعل، الاتحاد الافريقي: دراسة في المنظمات الاقليمية الافريقية (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، 2004).

90.عبدالله عبدالرازق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1989).

91.عبدالله عبدالرازق و. شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997).

92.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

93.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحرالاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، في: ندوة البحر الاحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986).

94.عبدالملك عودة، افريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع، 2010).

95.عبدالملك عودة، فكرة الوحدة الافريقية (القاهرة: دار النهضة العربية، ب.ت).

96.عبدالوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مراجعة د. علي المياح (بغداد: بيت الحكمة، 2000).

97.عبده مختار موسى، دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى (بيروت: الدارالعربية للعلوم ناشرون، 2009).

98.علي العمودي، يوميات من القرن الافريقي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2010).

99.علي صبح، النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945- 1995، ط 2(بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006).

100. فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، السياسات الامريكية تجاه الصومال (1960-1991): دراسة تحليلية نقدية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008).

101. فردريك معتوق، جذور الحرب الاهلية: لبنان- قبرص - الصومال - البوسنة (بيروت: دار الطليعة، 1994).

102. فيجاي ماهاجان، نهوض افريقيا، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

103. كرستين سودر، عمليات السلام المتعددة الاطراف في العام 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

104. كريس لاندزبيرج، الافرو عربية الجديدة: اجندات جنوب افريقيا الافريقية والعربية والشرق اوسطية، سلسلة محاضرات الامارات 121 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

105. كريمة عبدالرحيم حسن، منظمة الوحدة الافريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية (بغداد: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1978).

106. كينيث اوميجه، فهم فض النزاع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

107. الكييف.كروتسيخ.سفيتلوف، الروح العسكرية الامريكية، ترجمة محمود شفيق (دمشق: مطبعة الشام، 1988).

108. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، توافر الاسلحة ووضع المدنيين اثناء المنازعات المسلحة، جنيف، 1999.

109. لوتا هاربرم وبيتر والنستين، انماط الصراعات المسلحة الكبرى 1998- 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

110. مارجريت سي. هارل، افريقيا، في: التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

111. مايكل بوغ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت واخرون (ابو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004).

112. مايكل روس، لعنة الموارد الطبيعية، في: الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات، تحرير ايان بانون وبول كوليير، ترجمة فؤاد سروجي (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2005).

113. مجدي كامل، قراصنة الصومال: اسرائيل...امريكا...ومسمار جحا؟ (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009).

114. محبات امام الشرايبي، الوجود الاسرائيلي والعربي في افريقيا: دراسة اقتصادية سياسية (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1982).

115. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

116. محمد ابراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي واثرها على العلاقات العربية الافريقية (1960-1988)، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2010).

117. محمد العلي، رحلة الى صومال المحاكم (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

118. محمد سالمان، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: أشكاليات التنمية والاستقرار، تحرير د. أيمن السيد عبدالوهاب (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 2011).

119. محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم د. عبدالمنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007).

120. محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية – الافريقية: الواقع وافاق المستقبل (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

121. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الافريقية، مراجعة د. ابراهيم نصرالدين (القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي، 2007).
122. محمد عبدالمنعم يونس، الصومال وطنا وشعبا، تقديم د. عبدالعزيز كامل (القاهرة: دار النهضة، 1962).
123. محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1983).
124. محمد متولي ود. محمود ابو العلا، الجغرافية السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983).
125. محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).
126. محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي وامن البحر الاحمر (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004).
127. محمود ابو العينين، افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
128. محمود ابو العينين، الاتحاد الافريقي وامكانيات احلال السلام والامن في القارة الافريقية، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د.محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
129. محمود حسن احمد، البحر الاحمر ونزاعات القرن الافريقي (في التاريخ المعاصر)، في: ندوة البحر الاحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986).
130. محمود غزالي، النزيف: بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط في العالم العربي (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999).
131. مصطفى عثمان اسماعيل، قضايا افريقية معاصرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
132. معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011).
133. مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار اسامة للنشر، 2010).
134. مهند النداوي، اسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013).
135. ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، د. سعد الدين فرحان، العدد 270 (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2001).
136. نادر السيوفي، حروب الموارد في افريقيا (الخرطوم: مكتبة الشريف الاكاديمية للنشر والتوزيع، 2008).
137. نادية سعدالدين، التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في شرق افريقيا وانعكاساته على الامن القومي العربي، في: العرب والدائرة الافريقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
138. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: أسأة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، ترجمة سالي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
139. نعوم تشومسكي، الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003).
140. نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع، 2007).

141. نن بوديل،المنظمات الدولية والهيئات بين الحكومية، في:الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

142. هنري كيسنجر، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).

143. هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

144. وائل ابراهيم الدسوقي، الصومال: قضية التحرر من الاستعمار والحرب على الارهاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2008).

145. يوسف علي عينتي، الصومال: الجذور والازمة الراهنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009).

3) البحوث والدراسات:

1. ابراهيم احمد عرفات، مصالح القوى الاقليمية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.

2. ابراهيم احمد نصرالدين، اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال...من المستفيد؟،السياسة الدولية، العدد 176، 2009.

3. ابراهيم احمد نصرالدين، الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 205، 1993.

4. اجلال رافت، السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001.

5. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.

6. احمد إبراهيم محمود، ابعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2007.

7. احمد ابراهيم محمود، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007.

8. احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الافريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات،العدد 28، 2008.

9. احمد ابراهيم محمود، الامن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.

10. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية ومشكلة اللاجئين في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 143، 2001.

11. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الاقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 127، 2006.
12. احمد ابراهيم محمود، المصالحة الوطنية المرتبكة في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، 2007.
13. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الاقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، 2007.
14. احمد حجاج، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي: هل ستنجح التجربة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 156، 2004.
15. احمد حجاج، العولمة والوحدة الافريقية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003.
16. احمد عبدالكريم سيف و. خالد الرماح، مهددات الامن في البحر الاحمر والقرن الافريقي، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 50، 2010.
17. ادريس عبدالله، النظام السياسي العربي في القرن الافريقي، في: القرن الافريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 10، 2010.
18. الازمة الاثيوبية - الاريتيرية،مجلة كلية القيادة والاركان،اليمن، كلية القيادة والاركان، العدد 14، 2000.
19. اسامة عكنان، الشعب الصومالي بين مطرقة الحروب الاهلية وسندان الاوبئة والمجاعات، مجلة الجذور، قبرص، العدد 18، 1992.
20. اسماعيل قاسم الدعيس، المشكلة الصومالية بين القبيلة والدولة والتوقعات المستقبلية، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، العدد 13، 1999.
21. اشرف راضي، القرن الافريقي: من النزاع الاقليمي الى المنازعات الاهلية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991.
22. اشرف سليمان غبريال، القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة، السياسة الدولية،العدد 177، 2009.
23. اميرة عبدالحليم، الصومال.. دوران في حلقة مفرغة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 26، 2007.
24. اميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب في شرق افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
25. اميرة محمد عبدالحليم، تعثر مسار التحول الديمقراطي في افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 180، 2009.
26. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 183، 2011.
27. انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، العدد 105، 1991.

28. انور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
29. ايف الكسندر شولا، الاتحاد الافريقي وادارة النزاعات، عرض محمد قنديل، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 12، شتاء 2002- 2003.
30. ايمان عمر الفاروق (تقرير)، الصومال محطة الانطلاق الى افريقيا، مجلة الاهرام العربي، العدد 490، القاهرة، 2006.
31. ايمان مرعي، قراصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 166، 2008.
32. ايمن شبانة، فاعل أقليمي جديد: دوافع وأبعاد التدخل الكيني في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 187، 2012.
33. بابكر علي خليفة، دور الايغاد في حل مشكلة جنوب السودان، مجلة الملف، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الدوري 13، 2002.
34. بدر حسن شافعي، الابعاد الاقليمية للازمة الصومالية، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2006.
35. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002.
36. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
37. بطرس بطرس غالي، الامن وحفظ السلام في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 79، 1985.
38. بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الاثيوبي - الكيني، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 19، 1970.
39. بيتر انيانج، جذور الصراع في القرن الافريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990.
40. جلال الدين صالح، المحاكم الاسلامية في الصومال ومستقبل القرن الافريقي، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار الرابع، 2007.
41. جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، بغداد، مركز ابحاث ام المعارك، العدد 13/12، 1998.
42. جوزيف رامز امين، التحديات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الافريقي بين تقارير التنمية البشرية ونتائج قمة الارض، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2002.
43. حمدي عبدالرحمن حسن، ادارة بوش وعسكرة السياسة الامريكية تجاه افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 173، 2008.

44. حمدي عبدالرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
45. حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والامن المائي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 135، 1999.
46. حمدي عبدالرحمن حسن، السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2001.
47. حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992.
48. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي،مجلة افاق افريقية،القاهرة،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007.
49. حمدي عبدالرحمن حسن، رهانات الحرب والسلام في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 171، 2009.
50. خالد احمد عبدالحميد، المحدد النفطي في السياسة الامريكية تجاه القارة الافريقية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007.
51. خالد حنفي علي، جرائم الحرب في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 146، 2001.
52. خالد حنفي علي، قمة اكرا وعوائق الوحدة الوطنية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 170، 2007.
53. خالد حنفي علي، موقع افريقيا في استراتيجية امريكا الجديدة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003.
54. خالد محمد فرح، العلاقات الفرنسية الافريقية في ظل السياسة الفرنسية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19- 20، 2000.
55. خديجة احمد الهيصمي، انعكاس الصراعات في القرن الافريقي على الامن القومي اليمني والعربي، مجلة كلية القيادة والأركان، اليمن، كلية القيادة والأركان، العدد 13، 1999.
56. خلود محمد خميس، (تعقيب)، في: القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 53، 2009.
57. خلود محمد خميس، الخلفيات التاريخية للدور الاثيوبي في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007.
58. خلود محمد خميس، السياسة الامريكية باتجاه القرن الافريقي: الصومال أنموذجا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 22، 2004.
59. خلود محمد خميس، المنظمات الاقليمية ودورها في حل الازمة الصومالية، في: الاتحاد الافريقي والمنظمات الوظيفية - الاقليمية في افريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية،2007).

60. خلود محمد خميس، الموقف الاثيوبي من الصومال في ضوء تصاعد دور المحاكم الاسلامية الصومالية، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007.
61. خيري عبدالرزاق جاسم، الاتحاد الافريقي (النشأة-الهيكلية-التحديات)، في: الاتحاد الافريقي والمنظمات الوظيفية _ الاقليمية في افريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية،2007).
62. رانية حسين خفاجة، الاتحاد الافريقي: خطوة جديدة في مسيرة الاتحاد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002.
63. سالي هاني، موقف الاتحاد الاوربي من الوضع في الصومال، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
64. سامح راشد، الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007.
65. سامي السيد، موقف المنظمات الاقليمية من الصراع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، 2007.
66. سامي صبري عبدالقوي، الولايات المتحدة الافريقية بين الطموح والمعوقات، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2007.
67. سلمان قادم، الاتحاد الافريقي: الفكرة..النشأة..التطور، مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، مركز دراسات افريقيا والشرق الاوسط، العدد 1، 2002.
68. السيد عليوه، البحر الاحمر في الاستراتيجية الاسرائيلية، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980.
69. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: ازمة المصالحة الصومالية، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد 147، 2005.
70. شريف شعبان مبروك، تاثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على امن البحر الاحمر والامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009.
71. صلاح الدين عبدالسيد و. شرين فوزي، قمة الاتحاد الافريقي الثانية عشر، مجلة افاق افريقية، العدد 29، 2009.
72. صلاح رحيمة، النزاع الارتيري – الاثيوبي (رؤية تحليلية)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999.
73. طارق حسني ابو سنة، التطورات الاخيرة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990.
74. طارق عادل الشيخ، التجمعات الافريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
75. عادل علي احمد، الاتحاد الافريقي وتسوية الازمات السياسية الافريقية: ازمة الصومال نموذجا، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات،العدد 28، 2008.

76. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، 2009.

77. عادل مساوي، السياسة الافريقية الفرنسية بين توجهات الانكفاء وخيارات العودة لتثبيت النفوذ،مجلة افاق افريقية،العدد 26، 2007.

78. عبدالباقي عبدالكبير الافغاني، الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر، دراسات أستراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19-20، 2000.

79. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الصومال: المستقبل السياسي في ضوء انسحاب القوات الدولية الغازية، في: القضايا الافريقية في الوضع الدولي الراهن، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 11، كانون الثاني/يناير 1994.

80. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مشكلة الاقليات في القرن الافريقي، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، صادرة عن جمعية الاجتماعيين، العدد 59، 1998.

81. عبدالسلام بغدادي، التحديات والاشكالات الامنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الافريقي وشرق افريقيا، في: القرن الافريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 10، 2010.

82. عبدالسلام بغدادي، السياسة الامريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية،العدد 20، 2003.

83. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق اوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 50، شتاء 2009/ 2010.

84. عبدالعزيز رفح، الصراع الدولي في القرن الافريقي واستراتيجية البحر الاحمر، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980.

85. عبدالله آدم، في: ندوة المستقبل العربي، التطورات الراهنة في القرن الافريقي وانعكاساتها على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992.

86. عبدالمنعم طلعت، القيادة الامريكية في افريقيا: الابعاد والتداعيات، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 179، 2010.

87. عبدالواحد عبدالله شافعي، الصومال من الكفاح الوطني الى ثورة الاسلاميين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007.

88. عبدالوهاب الصاوي، ازمة الصومال تتمدد إقليميا، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، 2010.

89. عبده يوسف فارح، الصومال بعد مؤتمر اديس ابابا، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 368، 1997.

90. عبدي يوسف فارح، المحاكم الاسلامية: اسباب الصعود والهبوط،، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.

91. عزمي محمود عاشور، الصومال: اعادة بناء الدولة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 142، 2000.

92. عزيزه محمد علي، استنزاف الانسان في افريقيا: الفقر والمرض والنزوح، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
93. عصام محمد محمد، القنابل الموقوتة في الصومال، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد 229، 1994.
94. عطية عيسوى، الصومال: ارض العجائب والمطامع والصراعات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 366، 2009.
95. علاء سالم، الوجود الاسرائيلي في الصومال وارتيريا والقرن الافريقي، نشرة دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993.
96. قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية العسكرية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 1999.
97. مأمون كيوان، ظاهرة القرصنة البحرية: النشأة والمسار والاخطار، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 138، 2009.
98. مجموعة باحثين، التحولات السياسية المعاصرة في المشهد الصومالي، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 65، 2010.
99. محمد ابراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقالية: عوامل القوة ونقاط الضعف، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
100. محمد احمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 27، 2007.
101. محمد رضا فودة، ابعاد الصراع الارتيري / الاثيوبي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999.
102. محمد رضا فودة، المصالح الامريكية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986.
103. محمد يسري قنديل، التواجد البحري الاسرائيلي في البحر الاحمر، مصر، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد 53، 1992.
104. محمود خليل، الازمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111، 1993.
105. مختار شعيب، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه البحر الاحمر في اطار نظرية الامن الاسرائيلية، مختارات اسرائيلية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 74، 2001.
106. مراد بطل الشيشاني، القاعدة تسعى إلى أقامة فيدرالية من " الملاذات الآمنة "، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 2، 2009.
107. مراد بطل شيشاني، القاعدة وقوس الازمات من الصومال الى باكستان، السياسة الدولية، العدد 177، 2009.
108. مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في افريقيا: هل هو الرد الاوروبي على الازمات، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2006.

109. مصطفى بخوش، القرصنة البحرية في خليج عدن: الخلفيات والرهانات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 369، 2009.

110. منى حسين عبيد، موقف منظمة الايغاد من الازمة في الصومال، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007.

111. نجوى امين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 121، 1995.

112. نجوى امين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 112، 1993.

113. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، ندوة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، 2000.

114. ندوة المستقبل العربي، القرن الافريقي: اهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 268، 1997.

115. نيفين القباج، تطورات الوضع في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 108، 1992.

116. هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.

117. هيفاء احمد محمد، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، 2005.

118. ياسر خطاب، ارتيريا والامن القومي العربي، تقديرات استراتيجية، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 33، 1996.

119. يحيى غانم، الاتحاد الافريقي.. حصاد خمسة اعوام، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.

4) التقارير:

1. التقرير الارتيادي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار السابع، 2010.

2. التقرير الارتيادي الاستراتيجي، الرياض، مجلة البيان، العدد الاول، 2003.

3. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الانسان في العالم، 2009.

4. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، حالة حقوق الانسان في العالم، 2010.

5. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اقل البلدان نموا: تقرير عام 2000، منشورات الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2000.

6. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001- 2002 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2002).

7. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2002_2003 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2004).
8. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004-2005 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2006).
9. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2006_2007 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2007).
10. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2007- 2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2008).
11. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، القاهرة، 2008.
12. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001.
13. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002_2003، القاهرة، 2003.
14. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2006- 2007، القاهرة،2007.
15. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2008- 2009، القاهرة، 2010.
16. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة، 2011.
17. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003- 2004، القاهرة، 2004.
18. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991.
19. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، صنعاء، 2006.
20. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، صنعاء، 2009.
21. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، صنعاء، 2008.
22. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حالة اللاجئين في العالم، مصر، مطابع الاهرام التجارية، 1997.

5) <u>الموسوعات والاطالس والقواميس:</u>

1. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان (مصر: مايو 2006).
2. بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، دراسات مترجمة 38 (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
3. بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
4. ش. بدران، اطلس العالم الكبير (بيروت، مكتبة الصغار، 1999).
5. شوقي ابو خليل، اطلس دول العالم الاسلامي، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 2003).
6. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت).

7. غراهام ايفانز و. وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004).

8. فراس غزوان الخوري، موسوعة المعارف للدول العربية (سورية: دار الرضوان، 2009).

9. ماجد حمود وكمال حمود، موسوعة الاطلس الجغرافي للعالم الاسلامي (سورية: دار الرضوان، ب.ت).

10. مجموعة اساتذة،اطلس العالم الصحيح 1998_1999(بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ب.ت).

11. موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين: أفريقيا (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2007).

6) الرسائل الجامعية:

1. احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.

2. خميس دهام حميد، الصومال: دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي، رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

3. عباس كاظم آل لفتة، العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997.

4. عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان 1989- 1999، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، 2001.

7) الصحف والمجلات:

1. عاطف الحملي، من يحكم الصومال بعد رحيل القوات الاثيوبية، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد 1659، 2008/12/17.

2. مجلة الاهرام العربي، القاهرة، العدد 490، 12 آب 2006.

3. مجلة الوسط، لبنان، العدد 479، 2\4\2001.

4. ناصر بن سليمان العمر، رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية، مجلة البيان، السعودية، العدد 260، نيسان/ابريل 2009.

8) الانصات:

1. الجزيرة مباشر، السبت 2011/1/1.

2. اخبار BBC العربية، الخميس 2010/7/15.

3. اخبار الجزيرة، الخميس 23 / 6 / 2011.

9) الانترنت:

1. احمد الرشيدي وآخرون، قضية عربية: القرن الافريقي حروب تستقبل القرن الجديد: استراتيجية مواجهة الحروب الاهلية في افريقيا، (استطلاع)، مجلة البيان، 12 يوليو 1999. www.albayan.ae/one-world/1999-07-12-1. 1077633

2. أديس أبابا / أثيوبيا، يونايتد برس أنترناشيونال، الخميس 2011/7/28.

.www.arabic.upi.com/NEWS/07/28/upi

3. أديس أبابا (رويترز)، الاتحاد الافريقي يمدد تفويض قوة الصومال، اخبار الشرق الاوسط، 5 كانون الثاني/يناير 2012. www.are.reuters.com/news/topNews.

4. تقرير من شبكة النبأ، ديمقراطية الصومال: امة يأكلها بنوها.. اسوء ازمة في تاريخ افريقيا القاتم. . www.annabaa.org/nba news/69/328.htm

5. روب برينس وانتي وور، ويكيليكس تفضح التورط الامريكي في الغزو الاثيوبي للصومال، ترجمة شيماء نعمان، مفكرة الاسلام، تقارير مترجمة، 2010/12/24.

www.islammemo.CC/Tharer-motargam/2010/12/24/11387/.html

6. الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، حقوق الانسان في جمهورية الصومال

www.ammesty.org/ar/region/Somalia/report_2008

7. عبدالرحمن سهل، هل استعادت كيسمايو هويتها الضائعة. www.somaliatoday.net

8. عبدالـلـه الحاج، صمت عربي تجاه تقرير خطير لمكتب المقاطعة: حراس اسرائيل على باب المندب،(تحقيق). www.abdlhaj.htm

9. عبدالـلـه الفاتح، المصالحة الصومالية...الى اين؟، رابطة الصحفيين الصوماليين، 4 حزيران/يونيو 2007. .www. Saylaci. Maktooblog. Com

10. المؤرخ الصومالي: عبدالعزيز عرتن، الصومال في سطور.

www.somalia today net-com/news/index.php?.

11. مقديشو رؤية من الداخل، الصومال اليوم، سبتمبر 2013. www.somaliatoday.net

12. واشنطن: منظمة صومالية وراء هجوم كينيا،2002/11/30. www.middle-east-online.com

المصادر باللغة الانجليزية

1) The Documents:

A. United Nations:

1. Convention on the High Seas, Geneva, 29 April 1958.
2. IRIN, The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs May 2008.
3. www.irin news.org/pdf/map/Somalia.pdf.
4. UNDP, Human Development Report 2009 , 2009.
5. United Nations Convention on the Law of the Sea, United Nations, 10 December 1982.

B. African Union:

1. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, printing by Denmark, 2009. www.africa.union.org.
2. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, printing by Denmark, 2010. www.africa.union.org.
3. African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, Kenya, June 1981. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/Banju Charter.pdf
4. African Charter on the Rights and Welfare of the Child, Addis Ababa ,Ethiopia. July 1990. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/A.%20C.%20on%20the%20right%20and%20welf%20of%20child.pdf
5. African Union Non – Aggression and Common Defence Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, 31 January 2005. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionCommon Defence Pact.pdf.
6. African Union, Conceptualising African Peacekeeping (A Comprehensive Guide to the Development of the ASF. www.africa.union.org/root/AU/AUC/ASF%20fromework_E.pdf
7. African Union, Declaration of the African Union Border Programmer as Adopted by the Conference of African Ministers in Charge of Border Issus Held in Addis Ababa, Ethiopia, on 7 June 2007. www.africa.union.org/root/Au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/Border%20Issues_E.pdf.
8. African Union, Framework for the Operationalization of the Continental Early Warning System as Adopted by Governmental Experts meeting on Early Warning and Conflict Prevention Held in Kempton Park

(South Africa, from 17-19 December 2006.
www.africa.union.org/root/au/AUC/department/PSC/ps/PSC%20publications/CAWS_E.pdf.
9. African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation in the Area of Peace and Security between the African Union, the Regional Economic Communities and the Coordinating Mechanisms of the Regional Standby Brigades of Eastern Africa and Northern Africa, Addis Ababa, 2008.
www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/psc/ps/psc%20publications/MOU-AU-RECs-E.pdf.
10. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session/ Fourth Ordinary Session of the African Economic, Lome, Togo, 10-12 July 2000.
www.africa-union.org/root/au/documents/dicisions/hog/10hogAssembly2000.pdf.
11. Assembly of Heads of State and Government, Twenty-Ninth Ordinary Session, Cairo, 28-30 June 1993.
www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/3HOG Assembly 1993.pdf.
12. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Faith of OAU/ Third Ordinary Session of AEC, Algiers, Algeria, 12-14 July 1999.
www.africa.union.org/root/au/documents/dicision/hog/9HOGAassembly1999.pdf
13. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Seventh Ordinary Session/ Fifth Ordinary Session of the AEC, Lusaka, Zambia, 9-11 July 2001.
www.africa-union.org/root/au/ducuments/decisions/hog/11hogAssembly2001.pdf.
14. Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2007.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2007-assembly-african-union-eighth-ordinary-session.pdf.
15. Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2012, pp. 28- 29.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2012-assembly-african-union.pdf
16. Assembly of the African Union, Eleventh Ordinary Session, Sharm El- Sheikh, Egypt, 30June_1July 2008.
www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/june/summit/dec/assembly%20decisions%20193-207.pdf.
17. Assembly of the African Union, Fifteenth Ordinary Session, Kampala, Uganda, 25- 27 July 2010.
www.au.int/en/content/kampala-25-27-july-2010-assembly-african-union.pdf
18. Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declaration, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/audecis.htm
19. Assembly of the African Union, Fourteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31January-2Februry 2010.
www.au.int/en/content/addis-ababa-31-january-93-2-february-2010.pdf
20. Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, Abuja, Nigeria, 30-31 January 2005.
www.africaunion.org/root/au/Documents/Decisions/hog/Decisions_Abuja_jan_2005.pdf.

21. Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 30 – 31 January 2011.
www.au.int/en/content/addis-ababa-30-31-january-2001-assembly-african-union.pdf.
22. Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January – 2 February 2008.
www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/january/summit/dec/decisions/Assembly.Dec_171-192_x_Addis_February.pdf
23. Assembly of the African Union, Third Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 6_8 July 2004.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/assm/assembly decision-final.pdf
24. Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, Sirte, Libya, 1- 3 July 2009.
www.africa.union.org/root/au/conference/sirte01-03-july-2009-assembly-african-union-thirteenth.pdf.
25. Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 1-3 February 2009.
www.africa.union.org/root/au/conference/2009/jan/summit_jan_2009/doc/conference/
assembly%20Au%20dec%20208_240%20.pdf.
26. Assembly of the Union 2[nd] Extraordinary Session, Sirte, Libya, 27-28 February 2004.
www.au.int/en/content/sirte-27-28-february-2004-assembly-african-union-second-extraordinary-session.pdf.
27. Assembly of the Union, Seventeenth Ordinary Session, Malabo, Equatorial Guinea, 30 June – 1 July 2011.
www.au.int/en/content/malabo-30-june-1-july-2011-assembly-african-union-seventeenth-ordinary-session.pdf.
28. Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa,
Ethiopia, 29-30 January 2012.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-jan-30-jan-2012-assembly-africa-union- eighteenth-ordinary-session.pdf
29. Assembly of the union, Ninteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 15-16 July 2012.
www.au.int/en/content/addis-ababa-15-july-16-july-2012-assembly-africa-union- Ninteenth-ordinary-session.pdf
30. Assembly of the Union, Twentieth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 27-28 January 2013.
www.au.int/en/content/addis-ababa-27-jan-28-jan-2013-assembly-africa-union- Twentieth-ordinary-session.pdf
31. Conference DE Lunion Africaine, Septieme Session Ordinaira, Banjul, Gambie, 1 – 2 Juillet 2006.
www.africa.union.org/official_documents/Assemblee fr/ Asso60.pdf.
32. Council of Ministers, Fifth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25 June – 3 July 2004.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/excl/decisions Rev.pdf.
33. Decisions Adopted by the Fifth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of States and Government of the OAU/AEC, Sirte, 1-2 March 2001.
www.au2002.gov.za/docs/key_OAU/sirterep.htm

34. Executive Council, Eight Ordinary Session, Khartoum, Sudan, 16 – 21 January 2006.
www.africa-
union.org/root/au/documents/dicisions/com/Au6th_ord_Council_decisions_Jan2006_Khartoum.pdf.
35. Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25- 29 June 2006.
www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-executive-council-ninth-ordinary-session.pdf.
36. Executive Council, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25-26 January 2007.
www.au.int/en/content/addis-ababa-25-26-january-2007-excutive-council-tenth-ordinary-session.pdf
37. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government, Sirte, Libya, 8-9 September1999.
www.africa-union.org/docs_au government/decision/sirte_declaration_1999.pdf
38. List of Countries which have Signed, Ratified /Acceded to the African Union Non – Aggression and Common Defence Pact, 18/09/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionPact.rtf.
39. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, 22/6/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20the%20pan%20africa%20parliament.pdf
40. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, 30/09/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/peace%20and%20security%20protocol.pdf
41. List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol of the Court of Justice of the African Union, 10/07.2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20the%20
african%20Court%20of%20justic%20maputo.pdf.
42. List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, 07/02/2012.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20statute%20
of%20the%20african%20court%20of%20justic.pdf
43. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, 28/01/2002.
www.africa.union.org/root/au/doucuments/treaties/list/constitutive%20act%2of%20the%20african%20
union.pdf.
44. LES TROUPES DJIBOUTIENNES SE JOIGNENT A LAMISOM, Communiqué DE Presse, 20 December 2011.
www.africa.union.org.
45. OAU CHARTER , Addis Ababa, 25 May 1963.
www.africaunion.org/root/au/documents/treaties/text/OAU_charter_1963.pdf

46. Peace and Security Council, 105[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 18 January 2008. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2008_105_CE.pdf.

47. Peace and Security Council, 18[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 25 October 2004. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2004_18_C1E.pdf.

48. Peace and Security Council, 190[TH] meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 22 May 2009. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2009_190_CE.pdf.

49. Peace and Security Council, 245[TH] meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 15 October 2010. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2010_245_CE.pdf.

50. Peace and Security Council, 258[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 20 January 2011. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2011_258_CE.pdf.

51. Peace and Security Council, 29[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 12 May 2005. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_29_C1E.pdf.

52. Peace and Security Council, 307[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 9 January 2012. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_307_CE.pdf.

53. Peace and Security Council, 62[ND] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 13 September 2006. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2006_62_C1E.pdf.

54. Peace and Security Council, 69[TH] meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 19 January 2007. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_69_C1E.pdf.

55. Peace and Security Council, Twenty Second meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 5 January 2005. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_22_C2E.pdf.pdf.

56. Peace and Security Council, 337[TH] meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 11 Octber 2012. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_337_C2E.pdf.pdf

57. Peace and Security Council, 350[TH] meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 14 January 2013. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2013_350_C2E.pdf.pdf

58. Press Statement on the Situation in Somalia, 104[TH], Addis Ababa, Ethiopia, 20 December 2007. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_104_PS1E.pdf.

59. Press Statement on the Situation in Somalia, 73[RD], Addis Ababa, Ethiopia, 19 March 2007. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_73_PS1E.pdf.

60. Protocol of the Court of Justice of the African Union, Maputo, Mozambique, 11 July 2003. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20the%20 african%20Court%20of%20justic%20maputo.pdf.

61. Protocol on the African Investment Bank, Adopted by the Twelfth Ordinary Session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia, 4 th February 2009. www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20african%20investment%20b ank.pdf

62. Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, Adopted by the Eleventh Ordinary Session of the Assembly, Sharm El-Sheikh, Egypt, 1 July 2008.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20merged%20Court.pdf.

63. Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Establishment of an African Court on Human and Peoples' Rights, Ouagdougou, Burkina Faso, 10 June 1998.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/african Court_human rights.pdf.

64. Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20rights%20of%20women.pdf.

65. Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, Sirte. Libya, 2March 2001.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_pan african_parliament.pdf

66. Regional Economic Communities

www.africa-union.org/root/au/RECs.htm

67. Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force, Experts' meeting on the Relationship between the AU and the Regional Mechanisms for Conflict Prevention, Management and Resolution, Addis Ababa, 22-23 March 2005.

www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/ASF%20roadmap.E.pdf.

68. Rules of Procedure of the Assembly of the Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au.2002.gov.za/docs/summit_Council/assemrop,pdf.

69. Rules of Procedure of the Executive Council, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002. www.au2002.gov.za/docs/summit-Council/repexec.pdf

70. Rules of Procedure of the Permanent Representatives Committee, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/rep

71. Statutes of the Commission of the African Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/statutes.pdf.

72. Statutes of the Economic , Social and Cultural Council of the African Union

73. Protocol Relating to the Establishment of the Pease and Security Council of the African Union, Durban, South Africa, 10 July 2002.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_peace%and%security.pdf

74. The New Partnership of Africa's Development (NEPAD).

WWW.NEPAD.ORG/HOME/LONG.COM

75. The Pan Africa Parliament.

www.africa-union.org/root/au/organs/pan_african_parliament_en.htm.

76. Treaty Establishing the African Economic Community, Abuja, Nigeria, 3 June 1991.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/AEC_treaty.1991.pdf.

C. Somalia Government:

1. AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/AXDIGA_CHARTER_IN_Somali.pdf

2. Dasturka Dalka Jamhuuriyadda Soomaliya, 1960.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/1960-charter-in-Somalia.doc.

3. The Official Website of the Somalia Government, 23 October 2010.

www.tfg Somalia.net/English%20language/president.

2) The Books:

1. Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, Somalia After State collap:Chaos or Improvement(Oakland/California, November 2006).
2. Bowyer Bell, The Horn of Africa, National Strategy Information Center, New York.
3. Dr. J. Peter Pham, America in Africa: Securing U.S. Interests and Promoting a Continents Development (U.S.A: the Nelson Institute for International and Public Affairs, 2007).
4. Fraser Cameron, US Foreign Policy after the Cold War, second edition, New York: Toylor and Francis Group, 2005).
5. Kseniya Oksamytna, The European Union Training Mission in Somalia:
6. Lessons Learnt for EU Security Sector Reform (Roma: Istituto Affari Internazionali, June 2011).
7. Sam G. Amoo, The Challenge of Ethnicity and Conflicts in Africa: The Need for a New Paradigm (New York: United Nations Development Programme, January 1997.

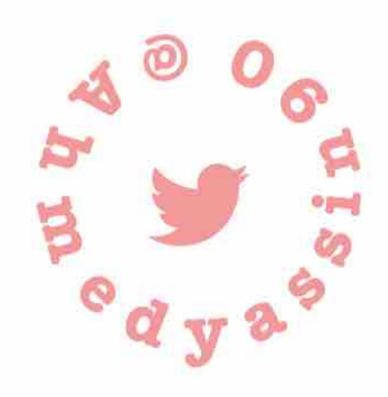
3) The Internet:

1. David Bamford, OAU Considers Morocco readmission, BBC News, 8 July 2001.
   www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1428796.htm.
2. Ahmed Osman Mohamed, What is Internal Displacement, Khartoum/Sudan, 2006.
   www.crifsd.com/articles/nzo7.pdf.
3. CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010.
   www.Cia.gov/library/publications/the-world-factbook/maps/maptemplate-So.htm
4. World Gazetteer, Somalia.

www.world_gazetteer.com/wg.php?.

5. Jonathan Clayton, Somalia's Secret Dumps of Toxic Waste Washed Ashore by Tsunami, The Sunday Times, London, 4 March 2005.
   www.thesundaytimes.Co.UK.
6. Ander Le Sage, Militias and Insurgency in Somalia, The Washington Institute for Near East Policy, 26 October 2009.
   www.washington institutr.org/templateco5.php?CID=3131.
7. Vallerie J. Lofand, Somalia: U.S. Intervention and Operation Restore Hope. www.au.af.mil/au/awc/awcgate/navy/pmi/somalia.pdf
8. Combined Joint Task Force, Horn of Africa.
   www.has.african.mil/About CJTF_HOA asp.
9. U.S. Africa Command.
   www.african.mil/images/Africom Crest_Hires.png.

المحتويات


@Ahmedyassin90

سعت الدول الأعضاء منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في عام 2002، إلى أيلاء أهمية خاصة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك. وعُد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، وأصبح يمارس مهامه في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر القوة الأفريقية وبمعونة لجنة أركان الحرب، وهو بذلك مثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، التي إذا ما تم تفعيلها بصورة كاملة، ستؤدي إلى الحد من اندلاع المنازعات في العديد من الدول الأفريقية.

وقد نجح الاتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله القصيرة الممتدة منذ العام 2002، إلى التدخل في العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت في القارة الأفريقية، سواء كانت المنازعات ذات طابع دولي أم ذات طابع داخلي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية. إذ قام الاتحاد الأفريقي بخطوات عدة، من اجل محاولة إعادة الأمن والاستقرار في الصومال، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة.

رغم ذلك، فقد واجه الاتحاد الأفريقي العديد من الصعوبات، إثناء جهوده في تسوية المنازعات، ومن ضمنها الأزمة الصومالية، ومن أبرزها، أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية، واقتصار عمل بعثة الاتحاد الأفريقي على حماية بعض المنشآت والمقار الحكومية المهمة في العاصمة مقاديشو، وضعف الدعم المالي واللوجيستي المقدم للبعثة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، مما أسهم في عدم نجاح الاتحاد في أيجاد حلول جذرية وشاملة للازمة الصومالية. وهكذا يتبين، إن الاتحاد الأفريقي لا زال يواجه العديد من التحديات، إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات في العديد من الدول الأفريقية، مما قد ينعكس بالسلب في المستقبل على عمل مجلس السلم والأمن في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من تعدد التحديات التي تواجه عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء إدارتها للمنازعات الأفريقية، إلا إن هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي من الممكن أن تسهم في قيام الاتحاد الأفريقي بتسوية العديد من المنازعات الأفريقية أو الحد من تفاقمها في المستقبل، عبر استغلال الاتحاد الأفريقي العديد من الفرص، التي من الممكن أن تعمل، لو أحسن الاتحاد الأفريقي استغلالها، أن تسهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقية، ومن ثم تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينهما في المستقبل.




ISBN 978-977-319-200-6



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

تصميم الغلاف: محمد سيد